



مفاسی بود که

۴۵. دو  
۲۸۰  
۲۱۰۶۶۳

اولمکه لرونک مفاسی پر زرت  
یعنی بر طاقظا افتم

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب غنیة المسلمین شرح منیة الصالحین  
مؤلف: ابراهیم حنفی  
موضوع:  
شماره اختصاصی ( ۲۸۰ ) از کتب اهدائی: کریم زاده  
شماره ثبت کتاب: ۲۱۰۶۶۳

مفاسی بود که

۴۵. دو  
۲۸۰  
۲۱۰۶۶۳

اولمکه لرونک مفاسی پر زرت  
یعنی بر طاقظا افتم

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب غنیة المسلمین شرح منیة الصالحین  
مؤلف: ابراهیم حنفی  
موضوع:  
شماره اختصاصی ( ۲۸۰ ) از کتب اهدائی:  
شماره ثبت کتاب: ۲۱۰۶۶۳



مفاسی بود که

۴۵. ح

۲۸۰  
۲۱۰۶۶۳

ح

اولی که ابونک مفاسی بر زری  
بقی بر طالفاظر لرافتم

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
جمهوری اسلامی ایران	
کتاب غنیة المسلمین فی شرح منة المصلی (المکمل)	شماره ثبت کتاب
مؤلف ابراهیم حنفی	۲۱۰۶۶۳
موضوع	
شماره اختصاصی ( ۲۸۰ ) از کتب اهدائی : کرم زاده	

Handwritten text in Arabic script, including a circular stamp with the word "احمدی" (Ahmadi) and the year "۱۲۷۷" (1277).











صاحب الحیدر و الحسام فی سبیل الله  
 همی عمر او فی غلادیه ایله مشغول و فی کفایت  
 و قوت قدر دیندار و آخر به قوت قوت و قوت  
 ایمن ایله برادر قدرتی نائین در ام ایله  
 دیندار دولت و آخر تکد ایله  
 نصیب ایله جملوزی ایمن  
 ملک العالین  
 جم



الحمد لله الذي جعل العباد مقلدين للسلوة ومطهرين  
 السيدات وملوح الجاني والنادية وجعل الصلوة عبوديا  
 وفروا سبائهم وعيد احكامها والصلوة والسلام على  
 افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلوة قسرة  
 عينه وعليه واصحابه الذين فازوا من معدن الدين  
 بالجنة وعينه وبعد فيقول المفسر الى رتبة مرتبة  
 الفقيه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الجلي قد كنت شريحت  
 كتاب منية الصلوة شرحا وسقيفة بغية المتطهرين لكن راي  
 فيه بعض الاطلاء التي سرتها او جبت للبستين والقامين  
 المازلة فاجبت ان اختصر من فراريد ذلك واذ في فوائده  
 مسانداة تشيها للطلاب وتنبه للراغبين والله سبحانه  
 هو المستعان على كل مراد ومنه المستد واليه المعاد وهو  
 حسي ونعم الوكيل قال المصنف بسوالة الرحمن الرحيم  
 يتيمنا وتبرئنا واقتداء بالقران وكذا الحمد لله رب العالمين  
 واتبع ذكر الله تعالى بذكر رسول الله فقال والصلوة  
 على رسوله محمد وآله اي اهله اجمعين اعلموا خطاب

قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان الله يحب المتطهرين  
 رضاء الله تعالى

عامر لمن يطلب الاستفاد وفقيه الله تعالى اي جعلكم  
 موقنين لطاعته وايمان ان انواع العلوم كثيرة واهمها  
 بالتحصيل متعلق باقم مسائل الشاوة لانها واجبت على  
 الغنى والفقر بخلاف الزكوة والنج ومكتسبة في كل يوم  
 وليلة بخلاف الصوم فلما راي رغبة المقتبين جمع  
 مقتبين اسرفا عمل من اقتبس اي اخته القيس  
 وهو شعله النار تؤخذ من معظها ثبته العلم بالتور  
 في تحصيلها متعلق برغبة والتميز للالم اكل التقطت  
 جواب لما راي انفتحت ما كثر وقوى المصلين وبالله  
 محمد منه من مصنفات المتقدمين متعلق بالتقطيت  
 وفي مختارات المتأخرين نحو الهدية والمخطط وشرح  
 الاسجاني على مختصر الطحاوي والغنية بالغين المفهومة  
 في الكثر النسخ وفي بعضها بالقاق المكسورة والمتقط  
 والخيرة وفناوي قاضيان وجامعية الكبير والصغير  
 وتيسر اي سميت الكتاب الذي التقطت منية الصلوة  
 اي ما يتمناه وغنية المبستدي اي ما يستغني به عن غيره  
 واسأل الله اي انا الله فالواو للحال ان يجعلا

الطلاب

العلماء والمحققين من ذلك العلم



أي ما يستغني به عن غيره  
 المكتبة الموسوية



ما اعتدته اي قصدة خالصا لوجهه اي لذاته ومقترا اي سببا  
 بالتكفير ذنوبي ثمثها بعدد الواحدة بها يفضلها اي  
 بتفضله بالاحتقاف في غفران ولو الذي ولم يتأذ به  
 تشديدا لاياء مفتوحة جميع تاذير الله وهو الموفق للتعداد  
 يفتح المسكين اي للصواب وعدم الخطا ومنه الهداية اي  
 خلق هذا اول الرضا الاستقامة على طريق العلم خطاب  
 عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة فريضة  
 اي مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابته صفة لغزيرة  
 بالكتاب اي القرآن والسنن اي الطريقة المنقولة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يزل القرآن اما الكتاب قوله تعالى  
 اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب والمراد باقا  
 متبها اذ هو قوله تعالى وقوموا لله فانتبه اي صلوا  
 له قائمين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين ومطيعين  
 القيامة وقوله تعالى حافظوا اي داموا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك  
 وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها ولا احتياط بها  
 اذ هي مظنة الشك لا كونه في فو وقت كثيرة

باب ان الصلوة فرض على كل مسلم  
 وانه من جملة ما لا يترك  
 من الدين

اي ما روي عنه  
 النبي صلى الله عليه وسلم

الاشتغال وقوله تعالى فبما ان الله حين تمسحون  
 وحين تصبغون وله الحمد في السموات والارض وسبحانه  
 وحين تظهرون اي سبحوا الله في هذه الاوقات والمزاد  
 الصلوة التي صلوا على ما روي عن ابن عباس انه قيل  
 له هل تجد ذكر الصلوة للمسلم في القرآن فقال نعم  
 بهذه الآية تمسحون صلوة المغرب والعشاء وتطبخون  
 صلوة الفجر وعشيا صلوة الظهر وحين تظهرون  
 صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله حين تمسحون  
 وله الحمد في السموات والارض اعتدض بينهما ومعنا  
 وان على المهتزين كالحمد من اهل السموات والارض  
 ان يجدوه كذلك في الكتاب وقوله تعالى ان الصلوة كانت  
 على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا محمدا  
 ممدودا باوقات لا يجوز تأخيرها عنها ولما التفتت  
 قاروي في التبيين انه قال بني الاسلام اي لايمان  
 فانما شئ واحد لا عند اهل السنة في خمس اي خمس  
 حصال شهادة ان لا اله الا الله بجزء شهادة بدل من خمس  
 ويرفعها خبر امتداد المرفوع وكذا ما عطف عليها  
 وان محمدا رسول الله عطف ان لا اله الا الله وفيه الشهادة

اي ان وجوه الفهم تقدم  
 وهو قوله على المؤمنين

2 بناء السلام



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

واحدة من الخمس واقام الصلوة اي قامتها ثابته وابتداء  
الزكوة ثالثة وصومهم ثامن شهر رمضان رابعة وخمس  
اليت خامسة من استطاع اليه سبيلا حتى رفع على اية  
فاعل المصدر المضاف الي مقوله والاستطاعة عند  
الجهود القدرة على الذاد والرياسة فاصلين <sup>محمدة</sup> والاولى  
الشريعة وقوله عليه السلام كل شيء علم اي علامة  
ذالة على تحقق وعلم الايمان الصلوة فهي علامة لوجوده  
في القلب باعتبار الظاهر وقوله وم الصلوة عماد الدين  
فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم  
الدين كما ان <sup>بالحقيقة</sup> الحجة تقوم باقامة عهودها وتسقط  
يسقطه كذلك الدين <sup>الصلوة</sup> يتحقق بالصلوة وقوله وم  
خمس صلواته مبتداء افترضه بين الله تعالى على العباد  
وخبره من احسن وضوءه بكتاب والانيان بسنة وادبه  
وصلاته من لوقته من واتهم ركوعه وسجودهم بالقلم  
سنة فلو خضعه اي خضعه عن باخضار القلب وجمع  
الهمة وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كان كاله عليه الله  
عنه اي وعدمه كذا ان يغفر له اي بان يغفر له زنبه وقوله

على الخوارج  
الاصليين

سبحان الله وبحمده  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله

م

البيان

وم الفرق بين العبد وبين الكافر اي بين العبد وبين ان يصل الي  
الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال سينك  
لويين بلوغ مرادك ان تحتلها فاذ جهدت بلغت ونما  
لفظ الفرق فليس في الحديث وهو غير صحيح من حيث  
المعنى لان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين  
الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله  
الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واما اجماع الامة فلان  
الامة قد اجتمعت من لدن رسول الله تعالى صلى الله عليه  
وسلم على فرضية الصلوة من غير تكية منكر ولا منازعة  
وكان ذلك ابناء واجماع المسلمين حجة ان لقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لا تحجة عوامتي على الضلالة ثم اعلم بعد  
ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بان للصلوة شرائط جمع  
شرائط بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة  
الا بتقليد عليه افعوله قبلها صفة موضوعة ومبنية  
للعق الشرط وفرائض جمع فرضية بمعنى الفرض والمراد  
به هنا ما لا يصح للصلوة بدونه سوى الشرائط والاركان  
واذا كانا جمع ركن والمراد به هنا ما يكون جزءا من الصلوة

مطلب  
فرائض الصلوة



وواجبات جمع واجب والمراد به هنا ما لا يفسد الصلوة  
 بتركه بل ان تركه سهل ويجب جود استهوعليه وان تركه  
 عمد انتج الصلوة مع نقصان تحتل عاداتها وان تركها  
 يكون قاسقا وانما استباحه تركه والمراد بها ما لا يفسد  
 بفعله في الصلوة وان تركه يكون الصلوة مكروهة كراهة  
 تنزيهية ولا يجوز جود الشيء بتركه فهو او ادباجع اذ  
 دون رتبة الشدة فلا كراهية في تركه وكراهية بتحقيق الياء  
 والمراد بها ما ينقض ترك الشدة وهو كراهة تنزيهية او ترك  
 واجب وهو كراهة الضرعية ومنها هي جمع مطلق وهو محال التحريم  
 التي والمراد بها ما يفسد الصلوة واما الشروط المعتبرة في الصلوة  
 المحرمات ما يجب القدر والموضع وهي النية والكبر والقبلة  
 والقبلة ومن العورة وكسب القبلة والوقت والنية اشارة الى  
 الحدث فالاعتسال من الجنابة ويسمى الظهارة الكبرى  
 ونجبة الحدث الكبرى والوضوء ويسمى الظهارة الصغرى  
 وموجبه الحدث الصغرى عند وصوله الماء والقعدة المباح  
 القدرة عليه اي على استعمال الاعتسال او الوضوء اما  
 عند عدمها اي عند عدم الوجود والقدرة او عدم احد

في بيان الظهارة الصغرى والكبرى

واحد واحد  
 احد هي الظهارة الواجبة هي التي تحتلها اهل الحق  
 واحد من الاعتسال والوضوء فالتنزيه وسنن وادب  
 ومناه ليس الغسل والوضوء واجب فذلك  
 لم يترك لما خالف من الوضوء قدمه اكثر تكرره وهو  
 ثلث انواع فرض وهو وضوء الحدث عند اذنة  
 الصلوة ولوجب اذنة الجدة لثلاثة اقسام المصنف  
 وواجب وهو الوضوء للتلقي ومندوب وهو الوضوء  
 للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والمحافظة على  
 الوضوء بان يتوضأ كلما احدث والوضوء بعد النية  
 والكذب وبعد اذنه الشعر وبعده القهقهة في غير  
 الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوي قاضي  
 والخلاصة فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم وحال انتم محدثون  
 فغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها  
 عند ما ان تقاطر الماء ولو قطرة وعند اي يوسخي يبر  
 ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية نابت  
 القيام وحده الوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن

في بيان الواجبات



وخصي الارزبن وايديكم الى المافق جمع رفق بكوشيم  
 وفتح الفاء بالعكس وهو مفصل الزرع في العضد  
 وامحور بروكسم السح في لغة امار الشقي على الشقي  
 فرع والمراد في التعميم اريد به في الوضوء اسباب اليه  
 المبسطة ما امر بمسحه وارجلكم اليه الكعبين فريضة القلب  
 بالعطف على وسوكم والبرجى الجوار والنجى في الشرح  
 ما ذكرناه وبرز الشعبة المسح على الارجل بلا شق  
 ويرى ما في الصحيح ان رسول الله عليه السلام راي قوما  
 يتوضاء واحدا بعد تاقح في يمتها الماء فقال ويل للعقاب  
 من النار واليرقان والكبان وهما العفكان الناريكان  
 في جاني القدمين يدخلان في فرض الغسل خالفا لفرقوا  
 ما بين العذارين بكر العين وهو ما سأل الخدم من  
 الحجة ياخذ من عذو الفرس والاذنين يجب غسلي  
 ذكرنا من دخوله في الوضوء خلافا لابي يوسف واما الجيب  
 فعند ابي جره يفرغ من ثوبها قياسا على مسح الرأس وهي رواية  
 الحسن وعندي فرض مسح ما يلي في شق الوجه وانشاء قاصح  
 وصحي وظهر الزاوية من فرض غسل ما يلي البشرة واختار

في الغسل

في المحيط واليدايح وقال في معراج الذنوب وهو اصح وفي الغسل  
 القلبية وهو يفي ومنهم من لا يستطع غسل ما تحتة انقل فرض الغسل  
 اليه كالقارب والمجاوب حيث يستقل فريضة غسل ما تحتها  
 اليها وانما التوسل بينهما فلا يجب غسله ولا مسح الرأس من الزاوية  
 وعن ابي يوسف يفرغ استعلاءها بالمسح وعند سقوطه اصله وهو  
 ايضا رواية عن ابي جره ولو اقر الماء على شعر الذقن او لرأس  
 او لشارب او لما يجب ثم سلقه لا يجب غسل ما تحتها وفي الغسل  
 لو قص الشارب لا يجب تحليته وان طالع لا يجب تحليته  
 ويجهل ان قلعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوطه خال  
 ما تحتها بخلاف الحجة فان اعفاؤها هو الممنون والمفروق  
 في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك  
 وسعد مسح الكل فرض وقال الشافعي فخر المسح اذ في جزئيه ولو بعض  
 شعرة منه وقد حققنا الدليل في الشرح ومن حله قوله لما روي  
 المغيرة بن شعبه رضي الله عنه النبي عليه السلام اني تسبأنة  
 قومه فبال وتوضاء ومسح على ناصية وحقبة السبأنة بضم  
 السين الكناية ثم فريضة مسح مقدار الزاوية هي الزاوية العليا  
 وفي بعض الروايات قدر ثلث اصابع وصحي وبعض اصحابنا

في الغسل

الغسل



وفيه نظره كما ذكرنا في الشرح ان مسح باصبع او باصبعين وامر  
 بها لم يجز حتى يعيدها الى الماء ويستوي في مقدار ربع الرأس  
 او ثلث اصابعه <sup>في</sup> فالزفر وكذا المصحح الحق ولو كان له زفر  
 مربوطان حول رقبته كما تفعله النساء مسح عليها لم يجز  
 ارساله ولم يرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا في الزيادة  
 ولو بقي بعد في بعض هذه الوضوء قبل ان يمسح ببله عضو اخر  
 لا يجوز وان بال في جوفه عضو بها جاذ في الجنابة يجوز  
 بها من بله عضو اخر لان البدن في الغسل كعضو واحد <sup>في</sup>  
 الوضوء وهذا ان كانت البله التي اخذها تسيل والا فلا  
 يجوز وانما سئل عن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما  
 الاثناء الى الدرع <sup>في</sup> قال في الصحيحين انه عليه السلام قال  
 اذا استعظ احدكم من نوم فلا يغتسل يديه في الاثناء حتى  
 يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين بانست يده والدرع بالضم  
 مفصل ما بين الذراع والكف <sup>في</sup> ثم غارها ابتداء <sup>في</sup> سنة تنوب  
 عن الفرض وموضعه اول الوضوء لانهم اذا نظروا كيفية  
 الغسل ان يأخذ الاثناء بشماله ويصبت على يمينه ثلثا ثم يأخذ  
 بيمينه ويصبت على شماله كذلك ان كان الاثنا وكبيرة او معدنا

س

في كتاب الوضوء

صغير

في كتاب الوضوء

صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى ثم يمسح في الاثناء ويصبت  
 على كفا يمينه ويركك الاصابع بعضها بعض حتى تطهر ثم يغسل  
 اليمنى في الاثناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن عايره وكيفية  
 تعالي في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن  
 لم يذكر اسم الله عليه والحداد في الكمال لقوله عليه السلام  
 اذا قمتم الى احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يعلم ان احدهم  
 فان لم يذكر اسم الله عليه لم يعلم ان ما جرى عليه الماء ونظف  
 التسمية ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله رب العالمين <sup>في</sup> دين الاسلام  
 وقيل لا فصل بسم الله الرحمن الرحيم بعد تعوذ وفي جميع  
 بينهما وفي الحديث لو قال لا اله الا الله والحمد لله والمجد لله  
 ان لا اله الا الله يعبر بمقياس السنة والاصح انه يسمي مرتين مرة  
 قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء  
 غسل سائر الاعضاء احتياطا للحاق الواقع فيها حينئذ  
 قال بعضهما سميت قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم سميت بعد  
 فحسب كذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسل  
 مرتين قبل وبعد كما في التسمية ولو سفي التسمية وذكرها  
 في حال الوضوء فيسمى لا تحصيل السنة بخلاف الاكمل





والمظنفة والله عداق لا تدم فعلها على المواظبة بما بين  
 جديدين لما روي السفة من حديث عبد الله بن زيد سكاية  
 وضوء عليه السلام وفيه مضمض وكنتشق وكنتشق وكنتشق  
 ثلاثا شيئا شغرا دار وروي الطبراني في مسنده عن النبي عليه السلام  
 توشاء فمضمض ثلاثا وكنتشق ثلاثا ثلاثا ثلاثا واحدة  
 ما جديدا وايضا في الصلاة الى تحت الشارب والاشجيبين  
 ستة ايضا تكبيرا للفرض لان غلبها فرض فكان تحليل  
 اللحية والاصابع وعدة في التحنيس من الاداب ومسح كالتكبير  
 اي نزل من اللحية تكبيرا للفرض ايضا وتحليلها الذي التحية  
 لما روي الله عليه السلام كان يحلل وهذا قول ابي يوسف  
 وعند ابي حنيفة ومحمد تحليلها مستحب وفي رواية جاز  
 ورجح في البسوط قول ابي يوسف وهذا اذا كانت كمسوفة  
 لانه يلبس تحتها فان كانت خفيفة بان تترك بشرتها  
 لم يعمل ما تحتها كذا في الظاهرية واستيعاب جميع الناس  
 في المسح لمواظبة عليه السلام مع تركه في بعض الاوقات  
 بما واحد لما روي اعياب السنن عن علي رضي الله عنه  
 في حكاية وضوءه عليه السلام انه مسح مائة واحدة ولا دلة

علي

على عدم ثلث المسح كثيرة ذكرنا في الشرح وكيفية الاستيعاب  
 ان باخذ الماء وبيل كغشة واصابع ثم يلمق الاصابع اي يمسحها  
 وينقع على مقدار رأسه من كحل يراى اصابع وخمس والبنصر  
 والواظن وينسجها عليه وسببها في مفرم فوعات ويجاقب  
 اي يباعد بطن كغشة عن رأسه وهذا ما جديدا الى القفا  
 ثم يمسح كغشة على جانبي الرأس ومسحها على جانبي الرأس  
 بكفيرة ومسحها ظاهر اذ يمسحها بباطن اي يمسحها بباطن اذ يمسحها  
 بباطن مجتبه وهذا المراد بالستابين فيما تقدم من ان المسح  
 اللقي تلي الابهام مجتبه بكر الماء لانها يشاروبها الى التوجه  
 عند التمشيد ويقال لها الستابة لانها كذا يمشرون بها الى البيت  
 في الخصة ولحم نخوها ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره  
 اي المسح بهذا الكغشة في المحيط وغيره ولبت هذه الكغشة  
 امر الانما والمقصود الاستيعاب باي وجه كان وقد استغنينا  
 الكل من عليه في الشرح وما ذكرناه في مسح الاذنين مع الزكس بما فيه  
 اذ لم يمس العمامة بان كان موضوعة وانما ان مسحها فلا بد  
 ان باخذها ما وجدنا ومسح الرقبة بظهر الاصابع  
 الثلاث المقدم ذكرها وقوله بما وجدنا لا حاجة اليه لان

المراد بالستابين

المراد بالستابين







موضع الاستعانة بالخرق بعد ان يقوم ببول انزاله  
 المستعمل بالخرق وان لم يكن موقوفة تحفظه اي موضع الاتي  
 بيده اليسرى موقوفة بعد اخرى بتقليل الماء المتولد بحيث  
 الامكان ومن الاداب يسرع عورته حين يخرج اي من الاستنجاء  
 واليقظ لان الكفن كان للضرورة وقد ذكركم استنف  
 العورة في العلوة لغير ضرورة خلاف الادب لقوله عليه السلام  
 استحق ان يستحي من الله ومن الادب ان يتوكل ان يباشر  
 امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بان يتوكل له وضوءه او  
 يصيب عليه ما روي انه قال انما لا يستعين في وضوءه وباحه  
 وعنه الويراني لا يمس بصت الماء عليه الماء وهو لا يباشر عورته  
 الادب اذا كان يطيب نفس ونحوه وهو لا امر وتكليف كما  
 روي انه لم كان يصيب عليه الوضوء ويتبناه له ومن الادب  
 ان يجلس للتوضوء مستقبل القبلة عند غسل ساكن الاعضاء  
 اي باقي الاعضاء روي موضع الاستنجاء لانه عباداة او مقفنة  
 لها فيختار له خيرا لئلا يسوء وهو مستقبل القبلة ومن الادب  
 ان يكون جالسا على مكان مرتفع ان يغسل عورة الابرق ثوبا  
 وان يغسل بغيره وان كان ثوبا يغترف منه وعن امية وان يغترف به

حالة

في غلظة الخمر ومن قوا له ان مظهره للوضوء فضاة للمرأة مسطرة للحيطة  
 مفرجة للبدانة ويكفر الخطيئة وينادي في اللغات وبذهب البلقم  
 والخمر ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب كاهنه الغم  
 ويجعل البصر ويتأكد الخيال في خمسة مواضع عند مغادرة الاسنان  
 ونقطة التذلل والقيام من التوم والقيام الى القبلة وعند الوضوء  
 قال في الكفاية واما وقت بعث في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي وكفاية  
 والنفاء ان السواك قبل الوضوء في تحفة الفقهاء وذا الفقهاء انه  
 سنة حاله المصرفة تكبيل الانقاء وفي موطأ شيخ الاسلام ومن السنة  
 حالة المصرفة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له سواك ولا اي  
 وان لم يكن له سواك الا صابغ اي يستاك بالاصبع قال في الخط  
 قال علي رضي الله عنه التشوبص بالمسحاة والابهام موال ولا تقوم  
 الاصبع مقام السواك عنه وجوده ويستاك عرضا لا طولا اي مع  
 عرض الانسان الذي هو طول الفم لا العكس خفية الخاف الضرر  
 باللسنة ويبدأ باليمين من العلياء ثم باليسار ثم يمسح بها  
 ظاهرا لسانا وباطنها واطرفها وبيل السواك ان كان بياضا  
 ويقله عند الاستباك وعند الغسل يستمن من الادب ان يبالغ  
 في المصرفة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها سنة كذا في النفا

تجك

برحمتك ولعلك عيانا من برحمتك وغير مسبح الا الذين الله تعالى بعث  
 من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسبح الرقية  
 الله تعالى استحق رقيب من النار واحقني من النار لعلك والاعلاء  
 وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم  
 تزول فيه الاقدام وقبل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في  
 اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعي مسكورا وذنبيا مغفورا  
 وعلا مقبولا ونجاة لن تبور ومن الادب ان يعضض اي  
 يعضض والمضضة غريك الماء في الفم والراد هنا ان يكمل  
 الماء في فيه للمضضة ويستشق ان يصعد الماء في نافذ بيده اليمنى  
 لانه من جملة الظهور ويحفظ ويستشر به اليسرى لانه من ازاله  
 الذي قالت عائشة رضي الله عنها كانت يذكر قول الله صلى الله  
 النبي لطهورة وطهارة وكانت يده اليسرى للجلالة وما كان من ذنبي  
 ومن الادب ان يستاك ان يلاك اسنانه بالسواك بالكسر وهو  
 العود الذي يستاك به كالمسواك وفرعة العود روي وراكشون  
 من السن وهو الاصح لما ذكرنا في الشيخ ثم المسحاة ان يكون  
 من شجرة موزة لزيادة اذالة تغتر الغم قالوا يستاك بكل عود له  
 الزمان والفضة وافضل الا ذلك في الذين وان يكون طول

الاصح او يكون

شجرة لافضلة

في غلظة الخمر ومن قوا له ان مظهره للوضوء فضاة للمرأة مسطرة للحيطة  
 مفرجة للبدانة ويكفر الخطيئة وينادي في اللغات وبذهب البلقم  
 والخمر ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب كاهنه الغم  
 ويجعل البصر ويتأكد الخيال في خمسة مواضع عند مغادرة الاسنان  
 ونقطة التذلل والقيام من التوم والقيام الى القبلة وعند الوضوء  
 قال في الكفاية واما وقت بعث في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي وكفاية  
 والنفاء ان السواك قبل الوضوء في تحفة الفقهاء وذا الفقهاء انه  
 سنة حاله المصرفة تكبيل الانقاء وفي موطأ شيخ الاسلام ومن السنة  
 حالة المصرفة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له سواك ولا اي  
 وان لم يكن له سواك الا صابغ اي يستاك بالاصبع قال في الخط  
 قال علي رضي الله عنه التشوبص بالمسحاة والابهام موال ولا تقوم  
 الاصبع مقام السواك عنه وجوده ويستاك عرضا لا طولا اي مع  
 عرض الانسان الذي هو طول الفم لا العكس خفية الخاف الضرر  
 باللسنة ويبدأ باليمين من العلياء ثم باليسار ثم يمسح بها  
 ظاهرا لسانا وباطنها واطرفها وبيل السواك ان كان بياضا  
 ويقله عند الاستباك وعند الغسل يستمن من الادب ان يبالغ  
 في المصرفة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها سنة كذا في النفا

ثم الاستنجاء ثم الاستسقاء



انما مستحقه والمعتق قد أطلق رادوب على كثير من المستحقين  
 الا ان يكون صائفا فلما بالغ فيها غلبت الخلق في الفساد بالفساد  
 والمبالغة في المضض قال بعض هؤلاء هو في الاسلام  
 خواهر ذاده هي الغيرة وهي مذبذبة الماء في الخلق وقال  
 صور الشهد بكثير الماء حتى يملأ الفم وقال في الخلق صفة  
 حمة المضض استعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل  
 الماء الى مرس خلفه والمبالغة في الاستنشق يجذب الماء  
 بالنفس حتى يصعد الى مخه يفتح الميم والماء ويكرها ويقتلها  
 ويكبلن والمادة هنا الغشوم قال في الخلاصة ولا تستنشق  
 ان يصل الماء الى الماد والمبالغة فيه ان يجاوز الماد ومن الادب  
 ان يدخل اصبعه في المصير في صاغي اذ نبت اي ثقبها عند المصير  
 قال في فتاوي قاضي ان لم يقل من اصحابنا ادخل الاصبع في  
 الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو  
 الماخوذ لما روي انه لم ادخل اصبعه في تجر اذنه في الوضوء  
 والخصر بالغ في التناول لمعها ومن الادب ان يدخل اصبعه  
 اي اصابع رجله يخفض السوي على ما قد شاء ومن الادب  
 ان يجرك خافه ان كان واسعاً مبالغة في الاسراف وان كان  
 ضيقاً

خبرنا

ضيقاً لا يدخل الماء تحتها بل كلفة في ظاهر الزواجر  
 اصحابنا الثلاثة لا بد من تركه او تركه ليجعل الاستغاب  
 وبلوغ الماء الى كل خير من اليدين يبين هكذا ذكره المحيط  
 فاختار في ظاهر الزواجر ما روي الحسن عن ابي خنيفة  
 وابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد بن عيسى وان لم يجز ومن  
 الادب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يعق من الماء في لثة  
 ترك الادب لا يمس به والاسراف مكره بل حرام وان كان اي  
 ولو كان المتوضي على شط اي جانب نهر بقوله تعالى ولا تبذر  
 تبريرا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الوضوء  
 سرف عن عبد الله بن عمرو قال مرسول الله عليه وسلم يسعد  
 ويؤتوضاء فقال ما هذا السرف باسعد قال اي الوضوء  
 سرف قال نعم ولو كنت عم شقة نهر جازفة النهر بالشاد  
 المجرى مغنوعة ومكسورة وبالفاء بجانبه ومن الادب ان لا يغتر اي لا يقلل الماء  
 في الماء بان يغرب الى حذائه ومن يكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي  
 ان يكون التقاطع لم يكن غلبا يبين في كل مرة من الثلث  
 ومن الادب ان يملأ اناءه بعد الوضوء ثانياً ليكون اهل عليه  
 اذ اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع ملح الشيطان عن شيطانه

الماء



عنه ومن الآن يقول عند قيامه أي تمام الوضوء أو في حاله أي في  
اشياء الله جعلني من التواب أي الكثرين التوبة واجعلي  
من المتطهرين عن قاذورات المعاصي وأوساخها واجعلي من  
عبدك الصالحين أي الذي نعت عليه بكبريائك واجعلي  
من الذين لا خوف عليهم وأذعن الناس ولا هم يحزنون إذ نحن  
الناس وإن يقول بعد فراغه من الوضوء سبحي ذلك الله عز وجل  
أي شجرك حامدين لك على التوفيق لتسبيحك بهذا لاله  
الأنس وحدك لا شريك لك واستغفر لك وأطلب منك المغفرة  
والتوب إليك ورجع إلي طاعتك عن معصيتك واشهد أنك  
عزك ووروك ناطق الجاهل من الأدب إن بقراء بعد الغفر  
من الوضوء سورة الأناشيد من ١٢ ومن بين أولئك لما روي أن  
من قرأها في آخر الوضوء غفر له ذنوب خمسين سنة والأدب  
أن يشرب فضل وضوئه بفتح الواو أو بعضه قائما أو قاعدا  
مستقبلا القبلة كذلك في الحلاصة لما روي علي رضي الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يبعد ويقول عقب شربه الله عز وجل  
بشغائك ودوائك بدوائك وأعصني أي حقق من الوصل بفتح  
الواو والهاء على عام ولا وساء كذلك لأن كل مرض ضعيف وكل

جمع

١٣  
ويجمع مرض ولا عكس فقرأ أو يكن الشرب قائما أو لا يشرب  
فضل الوضوء وشرب ساء زمزم لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
شرب ساء زمزم قائما وأما كراهية قائما فيمدا هذين فالقوله  
عليه السلام لا يشرب من أحركم قائما فنسي فليستقي واجمع  
العلماء على أن هذا المكراهية تنزه لا تحريم لأنها لا من طبع  
اللام دني وفي فتاوى العنانية ولا يأتى بالشرب قائما ولا يشرب  
باشياء ورخص للسا فرائضه وقد صح عند عليه السلام الشرب  
قائما في غير ما تقدم وكذا الأكل عن أم فأت منها قالت دخل  
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معاوية  
قائما فقلت إني فوها فقطعه سره الترمذي قال حديث حسن  
صحيح وأما قطعت فمد القرية ليكون عندها المبتدئ وعن  
علي رضي الله عنه أنه أتى باب الرحمة فشرب قائما وقال رأت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعمل كما رأيتوني فعلت سره البخاري وعنه  
ابن عمر رضي الله عنهما قال كتبتا لجل على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قدام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حدث حسن صحيح ومن الأدب أن يصلي أي الوضوء سبعة بضم  
السين أي أنا فليدني بصلي عقيبها فمد ولور كعتين لقوله عليه السلام



ما من مسلم يتوضأ فيحس وطوئته يوم فيملي ركعتين  
مقبلا عليها بقلبه وجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون  
الوضوء في وقت مكره فانه لا يصلي لان ترك المكره اولى  
من من فعل المندوب ومن الادب ان يتوضأ على الوضوء  
لقوله عليه السلام الوضوء على الوضوء نور على نور ولقوله عليه  
السلام من جدد الوضوء جددته نوره يوم القيامة والمواظبة  
عليه السلام على الوضوء لكل صلاة معلوم من حاله انه  
لم يكن يحدث في كل وقت ومن الادب ايضا استحباب  
النية في الوضوء وتوابعها فالعين وفي الخلاصة يجب ابقاء  
الماء اليد وبها وزحذوذ الوجه واليد والرجلين يستفيان  
غسلهما ويغسل الغرة وسقط ثيابه من التقاطير واما بيان  
الناهي مما يحرم او يكره وقوله في وجوب الجلبان اذ لا يكون  
تقديره ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت  
الاستحباب وفيه سهوا والقبول وقت قضاء الحاجة لانه قد  
تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستحباب ادب وانما المنهي  
استقبالها وقت البول والتخالي فانه مكره كراهية تحريمه  
كان في القراء او في البناء لاطلاق النهي في قوله عليه السلام اذ لا يتم

الغائلا

الغائلا فاستقبلوا القبلة ولا يبدوا بركها ويكره ايضا ان يركب  
الضحية لفضاء الحاجة نحوها وقالوا يكره ان يمد يديه في النوم  
وغیر الى القبلة والصحف او الكتب الفقه الا ان يكون على مكان  
مرتفع عن الحيازات وكذا يكره ان يستقبل البول والقائط  
الشمس والقمر لكونهما اثني عشرين من ايات الله تعالى وان  
لا يستقبل التيمم بالبول لئلا يرجع عليه الترشش ولا يكشف  
عودته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل  
امكنه الاستنجاء به من غير كشف عورة عند احد فان لم يمكنه  
ذلك يكفي الاستنجاء بالاجرة اي يجب عليه ان يكفي بالاجرة  
ويتركب الحرثم والتغيب بقوله ان لم تكن النجاسة اكثر من  
اقدار الترميم لا ينبغي ان يعمل بفهمه وهو انها كانت  
اكثر قدر الدرهم يجوز الكشف بل يجوز الكشف عند احد  
اصلا لانه حر لم يحدس به ترك طهارة النجاسة اذا لم  
يمكنه اذ انها من غير كشف قال البزار ومن هو لا يجد ستره تركه  
يعني الاستنجاء ولو على شظية لان النبي لم يجمع على الامر به  
استوعب النبي الزمان كلها ولم يقتض الامر التكرار وقال  
فاضل ان قالوا من كشف العورة الاستنجاء بصرف سقا

ولدها







وبسقط عنها الاستحباب مقطوع الزجلان يعني ما شئى وان  
 قلن ثلاث اصابع غمد وان قطعت التبريلان واليدين  
 اختلط المشايخ فيه قال بعضهم سقط الفأوة وفي مجموع القول  
 ان لم يكن الوضوء والى لا يصلح عنده وعند أبي يوسف  
 يصلح بالامانة كما في الجوس والموضون اذا سئى ان كان عليه  
 التستة بان روي انه من وضوء الاستحباب بالامانة كونه ثلثين ثوب عن الماء  
 اذا كان الخارج معناه انما اذا خرج دم او قيح عن واذا ارد دخول الخلاء سبغت  
 ان لا يدخل سبوة الذي يقع فيه ان تروا في حفظ من التبريلان والماء  
 ويدخل من سبوة راسه وقوله عند دخول سبوة العيلة التي تم اربعة ثوب كفى من  
 والتجانب ولا يصحبت معها غير اسماء الاعلى او ثوب من الفرج  
 الا ان يكون مستورا وبدا في الدخول بربط اليد وفي  
 الخروج باليمين ولا يكشف عورته وهو قائم او ساجد بين رجليه  
 ويميل على اليسرى ولا ينكح ولا يدكراته ولا يرد التمام ولا ينفق  
 عا طسا فان عطس هو بحمد الله بقلبه ولا يخرج لسانه ولا ينظر  
 الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكسر الاشفة ولا يترقب  
 ولا يمتدح ولا يبتلع الا الحاجة ولا يبعث ببذنه ولا يرفع طرفه  
 الى السماء ولا يطل المعوضات ولا يورد فاذ افرغ وخرج من الخلاء

يقول

يقول غفر الله له الذي ذهب عنى ما يؤذنى وامسك به  
 ما ينفعنى ويكفر البول والنفوس في الماء سواء كان ركذا او جاربيا  
 او على نظهر جارا او سوطا او غير ذلك تحت شجرة او في زرع  
 او ظل او في جنب مسجد او معلى عهد او بين المقابر او بين الدواب  
 والطريق كذا في محاذي وكل ذلك عند عدم الضرورة فان  
 الضرورات تبيح المحظورات والمروءة في الاستحباب كالترجل  
 وتقدم ذلك هذه القطعة التي ذكرت هي طهارة الصغير  
 الموصولة واما طهارة الكبر في الشا من جميع الاعضاء فهي  
 الاغتسال بسبب وجوبه عند اذابة ما لا يحل فعله الا به  
 عدة اشياء منها ما يخرج المنى من الذكر والفرج الداخلة حال  
 كون المني حاصلا شهوة فانه يجب الغسل خيفة بالاجزاء اما  
 انفصال عن موضع من الذكر والفرج بشهوة فتختلف فيه اعلم  
 ان الغسل مما يجب بالمتى اجامته انتباه قد ينحصر ان يكون  
 قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او جرح ثوبا قبل ان يغسل  
 عن علق لا يجب الغسل عن ذلك خال الشا منى واثابة ان يخرج  
 عن العضو الخارج اليد اما لحيته كالفرج الخارج والنفقة على  
 قول قدام في فرج الداخل او في قصبة الذكر لا يجب الغسل عن ذلك

ذكر ابن دويك

او يجزي

بعض الاحكام

مطلب طهارة الكبر



ضلما فالملك واتا اشراط وجود الشهوة عند الاغتسال من تذكر  
 ايضا فختلغ فيه قال ابو يوسف وجودها عنده شرط في ان  
 بشرط حتى ان الخلل اذا اخذ ذكر او امسكه حتى كثر ثلوة خرج  
 التي بعد كون الشهوة بجرب عليه الغسل منها خلافا لابي يوسف  
 وكذا الواسعة في الكفى او من وظهر فانزل فلما انقضى عن مكانه  
 امسك ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يقوم  
 يقول او ينام ثم سئل منه بقبية النبي يجب إعادة الغسل عنها  
 سئل قال والقنوي عليه قول في حق الصيف وعي قوله في غير ذلك في اللادة  
 ولو خرج مني بعد من ما بان او نام لا يجب إعادة الوضوء كما ذكر ابو يوسف  
 الا بلام اي اذا حال ذكر من جماع مثله في احد السبلين والذين من الخلل  
 اي كذا في المني والمرارة المشتهات اذا توارت اية عانت الخشعة او الكثرة  
 او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء انزل المني او لم  
 فيه او لم ينزل واحد منهما وجب الغسل الفاعل والمفعول به المكلفين  
 لقوله عليه السلام اذا اجازته الختان وجب الغسل واما وجوبه  
 على مفعول به في الذبير فبالغسل على المفعول به انما هو انما هو  
 في البهيمية والحيضة والقنوية التي لا يجامعها وهي بنت سنة مطلقا وبنت  
 سبع او ثمان اذا لم تكن غنية فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة

ان عا دق

وذكر في

وعند ملك والشافعي وجب الغسل وذكره لا سيما في ان الابل  
 في القنوية التي لا يجامع عليها يجب الغسل انزل ولم ينزل والبقية عدم  
 الوجوب وكذا يوجب الاغتسال الحيض والنفاس بالادعاء ومن  
 يستيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او غده بلام وهو  
 يتذكر الاغتلام فان للسلطة على منة اوجب لانه اتمان يتذكر الاغتلام  
 او لا وعلى كل من التقدر من اتمان يستيقظ كونه منيا او كونه مذيئا  
 او شاك فان تذكر الاغتلام ان يستيقظ ان منية او انه مذي  
 او شك في كونه منيا او مذيئا فعليه الغسل في الحالات الثلاثة  
 اجماعا لان الاغتلام سبب خروج المني فعمل عليه والمني قد يبرق  
 بالهواء والحراة البدن فيصير كما مذيئا اما اذا لم يتذكر الاغتلام  
 ويتيقن ان منية او شك فكذلك يجب الغسل اجماعا ايضا  
 وان يتيقن انه مذي فلا غل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف  
 اذ لم يتذكر الاغتلام واخذ خلاف بين ابوي وابو ثابث وهو اقيس  
 وعندهما يجب هو احوط بما تقدم من الاتمال والنوم سبب  
 الاغتلام وكذا في رؤيا لا يتذكر على الذي فلا بعد اذ احتلم ونسب  
 والمصنف لم يذكر قولنا مع انه عليه القنوي وان يستيقظ فوجد  
 في احليله بلام ولم يتذكر على بنظر ان كان ذكره منتفرا قبل النوم

بلام



فلا غسل عليه فاعل لان الانتشاء بسبب خروج المذي فاحمل  
 عليا مذني وان كان ذكره قبل التوهم ساكنا فعليه الغسل لاحتمال  
 هذا الذنب كمنزعه عدم وجوب الغسل فيها اذا كان الذنب منتشرا في  
 هو اذا نام مضطجعا او بغيره من فاما او فاعدا لعدم الاستغراق  
 في النوم عادة اتمالا نام مضطجعا او بغيره انما اي البلل من فعله  
 الغسل لان الاصطباح بسبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاختلام  
 فيحمل عليه فلهذا التفصيل المذكور في المحرر والخبره وقال شمس  
 الائمة الحواشي هذه المسئلة بكرة وقوعها والناس عنها غافلون  
 ولذا فيه اشكال ذكرناه في الشرح حاصله ان الظاهر عدم وجوب  
 الغسل وان احتلام ولم يخرج منه شيء اي تذكره الاختلام ويحذف بل لا  
 لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اي احتلمت لم يخرج منها شيء  
 فلا غسل عليها بحديث الصحيحين ان ام سلمة قال تلا رسول الله ان  
 تعالي لا يتنجس من الحق فحمل على المرأة من غل اذا احتلمت  
 قال نعم اذا رأت الماء قال محمد يجب عليها الغسل احتياطيا لاحتمال  
 ان يخرج ثم عاد ويرى بغيره بعض المشايخ وقيل ان كانت متعلقة بغير  
 هو لا فلا والاقران حديث المذكور وبرافق الفقيه ابو جعفر  
 انه قال ما لم يخرج من تحتها من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال

كلها

كلها وبداخذ شمس الائمة الحواشي والمالك الشهيد ولو جامع  
 او احلم واغتسل قبل ان يبول او يتام ثم خرج منه بقية المني  
 وجب الغسل عليه ثانيا عند اي خفيفة ومحمد خلا في اي يوجب  
 وقد قدمناه ولو اغتسلت ثم خرج منها مني التوهم لا غسل  
 عليها بالاجماع ولو افاد في الشكوك فخرج متبعا فعليه الغسل  
 في التام وان وجد امدا فاعل غسل عليه بالاتفاق وكذا  
 المني عليه لان الشك والاحتياط لا ينافيان مظنة الاختلام  
 بخلاف التوهم وان سيقظ الرجل والمرأة فوجد متبعا  
 على الفرج وكل واحد منهما يتذكر الاختلام لا يتذكر وجب  
 عليها الغسل احتياطيا لاحتمال وجوده من كل وقال بعضهم  
 ان كان المني طويلا فعلى الرجل لانه متبعا برفق فيقع طويلا  
 وان كان مدورا فعلى المرأة لان متبعا بسبل فيقع في بقعة  
 واحدة وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان  
 اصفر رقيقا فمن المرأة والاحتياط اولي فروع قالت مع  
 بيني ياتي في التوهم مرارا واجدلة الوقائع اشفقوا الله لا يسل  
 عليها وهذا ظلم تنزل فان اتزلت وجب الغسل وان  
 جومعت فيها دون الفرج ووصل النبي الي رحمها والايلح

لا غسل عليها لاحتياط

اي حال  
 وان خاوت القديس وفي سبوطه بكرة وجوب ايضا  
 الماء انما يغسل على ما احتل في المشايخ وفي البداية وليس عليها  
 بل ذواتها ولو اخرج وكذا حتى غير وهو الوجه للحصر المذكور  
 في الحديث والتوهم وهذا اذا كانت مضطجعة فان كانت مضطجعة  
 يفترض عليها ابعصال الماء الي انائها لا تغافل لعدم الحج بخلاف  
 الرجل فانه يجب عليها ابعصال الماء الي انشاء الشعر وان كان مضطجعا  
 لانه ضرورة في حقه لا مكان الخلق كذا ذكره اي الفرق بين الرجل  
 والمرأة في غيبه الفخذ وذكر في المحرر ان الرجل اذا صفر شعره  
 كما يفعل العلويون اي النبيون اي علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 يحقهم من كان من غير فاطمة والائمة جمع ترك بتم الشاء  
 اسم من كان عرب وزناهل يجب ابعصال الماء الي انشاء الشعر لم  
 اي الي خال شعره خفيفة روايتان نظرا الى المعادة والى عدم الضرورة  
 وذكر صدر الشهيد انه اي الثاني يجب ابعصال الماء الي انشاء الشعر  
 في حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في المصنف وفي شعر الرجل  
 يجب ابعصال الماء الي المسترسل ولم يذكر خبر ذلك وهو الوجه امرأة  
 اغتسلت هل تكلف في ابعصال الماء الي ثقب الطرأة ام لا والفرق  
 بغير اتفاق واسكان الزنا ما يتعلق في شية الاذن قال اي محمد في الاصل

وهذه عادة صاحب الحديث كذا قال في التام ذلك يستحق  
 اي ايضا الماء الي ثقب الفرج كما تكلف في فرك الخاتم ان كان متبعا  
 والمعتبر فيه غلبه الخلق بالوصول ان غلب على ظنهما ان الماء لا يذهب  
 الا تكلف تكلف واغلب على ظنهما انه قد وصل فلا سوا كان  
 الفرج في ام لا وان ان انغم الثقب بعد نزول الفرج وصار  
 بحال ان امرأه الماء عليه يدخله وان غلبت الافلا بمن امرأه  
 ولا يتكلف لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان الحج فرفق  
 واقام وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والافلا فافرق  
 بينهما وبين الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان  
 اي انسان بقي في اظفارها نجسين قد جف لم يجز عنها وكذا  
 العضوء لا فرق بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة  
 يمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاول اظهر ولو بقي الذن  
 بالخرابك اي العسخ في الاظفار جاز الغسل والوضوء لتوكله  
 من العيشة في اي في الحكم المذكور والمدين اي سكن المدينة  
 والقروية اي سكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروية  
 لانه درنه من الخراب والظن فيغذه الماء ولا يجوز للمدين لانه  
 من الودك فلان يغذه الماء والاول هو الوجه الثاني وقال

مكش



والانزال فان شئت منه وجب الغسل لا تدبيل الانزال فيجوز  
 ما صلت بعد ذلك الجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان التيمم  
 من الغسل اذا دخل شرط وجوب الغسل ولم يوجد اغتسلوا وعلى  
 يكف فاما انقضاء التيمم عن القلب فقد ذكره وصلي من غير غسل  
 صحته لاعتقاق وجوب الغسل لو لم يوجد ايضا حتى ينزل عن التيمم  
 امره بالانكحة وجب عليها الغسل او وجود موانع المنفعة بعد  
 نكاح الخطاب ولا غسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يقوم به  
 تخلفا كما يقوم بالوضوء والقلوة ولو كان الذبح بالغاء والذوية  
 وصغرة مشبهة فالجواب على العكس وذكر حتى لا يشك من نزول  
 وفي وجوب الغسل ادخل الاصح في القيل والذبح خلافه وكذا ذكر  
 غير الاذن وذكر الميت وما يصح من خشعة وغيره بل يخرج  
 منه مني ان كان ذكره منتشرا فعليه الغسل بوجود الشهوة وان  
 فلما فقد فيها ذاي في نومه انما يجامع فانه ولم يجد بل يخرج منه منشا  
 لا يجب الغسل ان خرج منى وجب اغتسله الصحيح والقبلة الاكتمال  
 الذي به البلوغ وانزل على وجه الذمق والفتوة لا يجب الغسل  
 لان الخطايا انما توجب عقوب الانزال فمن سبق على الخطايا كذا  
 اخذت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب من الغنيض



قال قاضي

قال قاضي حان والاصح وجوب الغسل في الليل واما فرائض  
 الغسل فلهنفة والاستنشق وغسل الرأس والبدن اي باقية واما  
 فرضت المضمضة والاستنشق في الغسل دون الوضوء لان  
 الواجب في الغسل جميع البدن ودخل الغم ولا تنف منه وفي الوضوء  
 غسل الوجه وكيفية لان منة الواجبة وليس فيها مواجزة  
 وايصال الماء الى منابة الشعر فرض وان كثر اي ولو كان الشعر  
 كثيفا بالجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اشد الحاجة واشاء  
 الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر مشبدا ولم يصل  
 الماء الى اشد الحاجة لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا  
 من المباحة والمراد في الاغتسال كالترجل في وجوب غسل جميع الشعر  
 والبشر لكن الشعر للترسل اي الشازل في ذواها بالجماع والاشاء  
 وهي المصلحة من الشعر غسله موضع اي ساقط عنها في الغسل  
 اذا بلغ الماء اصوات شعره والحديث ام سلمة انهما قالت يا رسول الله  
 اي امر اشد صغرا من اي امر اشد نقضا في غسل الجنابة فقال انما  
 يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث حنات ثم تقفين عليك  
 الما قسطه من وفرة رواية افانقصه للحيض والجنابة قال لا الى اخره  
 ولا يجوز ان يجب بل زوايه وفي البغالي الصبي انه يجب غسل الذوات

نفس



الشقاق يجب ايضا الماء الى ما تحت ان طال الظفر وهو حن  
 والا قلف الذي لم يحن اذا غسل ولم يدخل الماء داخل الجدة  
 قال بعضهم يجوز غسله لا يحن وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح  
 لا حكم الظاهر حتى ان البول اذا غزل اليد انتفض الوضوء  
 والنبي اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا اصح التولي  
 في شريح اكثر واكثره في التوال وان خرج بول حتى صاد في الغلظ  
 فغسله الوضوء بالاجماع وان لم يلم يظفر الى خارج القلفة رجل  
 اغتسل وبقي كسنا طعم خبز او غيره وقال بعضهم ان كان  
 زائدا على قدر الحقة لا يجوز غسله وان كان قدر الحقة او اقل  
 يجوز اعتبارا بفساد الصوم والصلوة بائنا ما فوق الحقة  
 لا بائنا ما مقدارها على قول والقياس ان مقدارها غير معقود  
 انما المعقود ما دون فانه قليل وفي الفتاوى ان كان بين اسنان طعام  
 ولم يصل الماء تحت في الغسل جاز ان الماء يثني لطيف  
 يصل تحت غلظا اقل في الخلاصة وبه يغتفر وفي بعض  
 ان كان صلبا بضم الصاد اي قويا مضغوا مضغاً متاكدا  
 اي شديدا بحيث دخلت لجزوه وصار كالجزء من الصلب  
 لا يجوز غسله قتل وكثر وهو الاصح لا امتناع نقوذ الماء مع

مهم

عدم الضرورة والحرية كذا في النجاسة وكذا في المحبذ اذا كان  
 على ظاهره من بذر جلا مكان او خبز مضوق قد جف واغسل او  
 توضع ولم يصل الماء الى ما تحت لم يحن وكذا الذرة الياس في نفع  
 لاهذه الاشياء تمنع نقوذ الماء لصلابها وقال في النجاسة في مثله  
 الحق بان بقي من جرمه على بدنها والطين والذرة اذا بقيا على  
 البدن يحن وضوءه للضرورة لان هذه الاشياء لاصلاية  
 لها في غلظ الماء وعليه الفتوى اي على ما في النجاسة اذا لم يحن  
 في جميع ذلك نقوذ الماء ووصوله الى البدن واذا كان يبرئ  
 شقاق فيجعل فيه الخبز ولم يحن ان كان لا يضره ايضا الماء لا يجوز  
 غسله وضوءه وان كان يضره يجوز اذا امته الماء على ظاهره ذلك  
 وايصال الماء الى داخل الشرة فرض لكونه من ظاهر البدن وكذا  
 الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض وان يكن اي ولو لم يكن عليه  
 اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقة لان فيه نجاسة حكمية وهي  
 وهو النجاسة وكذا التحليل الاصابع في الغسل والوضوء  
 فرض ان كانت الاصابع متنجسة بحيث يدخلها الماء بالتحليل  
 غير مقتوحة وان كانت الاصابع مقتوحة فمدواى التحليل  
 سنة وكذا انقاء البشرة الى ظاهر الجلد يسهل الماء عليها وبه

وبه الشرع فرض ايضا لقوله تعالى فليكن الشعر والظفر والبشر  
 ونقوله وان تحت كل شعرة عناية ورواية بخا سيرة ولو لم يحن  
 شئ من قبله بقدر شئ برق لا يضر من يده لم يصب الماء لم يخرج  
 من النجاسة وان قل اي ولو كان الشئ قليلا بقدر راس امر  
 لا يفتقر الى استيعاب جميع البدن وشرب الماء بغير مقام المضمضة  
 اذا كان لا على وجه الشدة اذ يبلغ الماء فم كاهه والا فلا وفي وقت  
 الشا طي ان لا يجوز ولو كان لا على وجه الشدة ما لم يحن قال في الفتا  
 وبه الصواب ولو تركها اب المضمضة وكذا استنشق ناسيا فليس فيه  
 تذكر ذلك في المضمضة ويستثنى ويعد ما صلى ان كان فرضا لعدم  
 صحة وان كان نقلا فلا لعدم صحة شرعه وكذا الحكم في كل نجاسة  
 البدن ان يحن غسله وسنة الغسل تقدم الوضوء عليه كوضوء غسلوا  
 من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر التوبة وروي  
 الحسن انه لا مسح راسه الا غسل الترتيل فانه يؤخره اذا كان  
 قائما في مستنقع الماء او على قارب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك  
 اما لو قام على غير اوليها لم يحن في غسلها ثانيا فلا يؤخر  
 غسلها وان يزيل النجاسة الحقيقة كالماء ونحوه عن بدنه ان كانت  
 اي وجدت على بدنه نجاسة ثم تمسحت الماء على راسه وراى بدنه نقا

وكيفيته

وكيفية ذلك ان يحن على راسه ماء حار وقيل يبداء بالماء من ثم بالترش  
 ثم بالماء يسهل يبداء بالترش ثم بالماء ان يصب عليه الا من ثلثا  
 ثم بالترش وهو الاصح ولو انفس من ما وجد ان مكث قدر الوضوء  
 والغسل فقد اكمل السنة والا فلا يحن عن ذلك المكان الذي  
 انفس فيه فيخل بجليه ان كان قيامه في مستنقع الماء ان يكون  
 على راسه وشبهه وغير ذلك في الغسل ان لا يرس في الماء وان لا يقر  
 لما قدم في الوضوء والايستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت  
 عورة مكشوفة وان كانت منتورة فلا بأس وان بدلت كل عورة  
 بماء في المرأة الاولى ليحم الماء البدن في المراتب الاخرين فذلك  
 في الغسل سنة وليس بواجب الا في توبة عن ابي يوسف وان يغتسل  
 في موضع الا براه واحد والا تحال انكشاف العورة حال الاغتسال  
 او ليس وذكر في الغنبة من وجب عليه الغسل وهناك رجال  
 لا بدعهم وان روه ويختار ما لو استبرأ بين التبرال نقضوه  
 وبين النساء لا والله ادبقوله وان روه روية ما كوي العورة فان  
 كشف العورة لا يجوز عند احد في الحج وفي الخلوة قبل يانم وقبل  
 يعق الزمان القليل دون الكثير وقبل لا بأس به وقبل يجوز  
 ان يفتح للغسل ويجوز زجره للحي اذا كان البيت صغيرا مقارفا

في كل نجاسة  
 في كل نجاسة

في كل نجاسة  
 في كل نجاسة



في شجرة الحنظل  
منه في كل يوم  
مطلوب

ازرع او عشرة وان لا تكلم بكلام قط وتسحب ان يمسح  
بده عند بل بعد الغسل وان يغسل رجله بعد البس لا قبله  
ساعة الى التربة وان يصلي بجمعة لا تقدم في الوضوء واما  
النية فليست بشرط في الوضوء والغتسال بل متى فهما حتى  
ان الحب اذا اغتسل في الماء الجاري او في الوضوء الكبير لينة في ذلك  
لان التغيير ياتي في الخلاف الذبي في اليسر سابق ان شاء الله تعالى  
او قام في المطر الشديد يرضى واشفق فيخرج ذلك يخرج  
من الجنابة عندنا خلافا لما في النكاح لان المقصود حصول  
الغسل الماء موره وقد حصل خلافا بين كون عن قصد ١٥  
اذ لم يتوالى يحصل له ثواب وقد حقت الكلام فيه في الشرح  
وان اغتسال على احد عشر وجهها ختمتها فريضة بنيتها  
بالكتاب او بالاجماع القطعيان الاغتسال من الخطاة الاغتسال  
من الشفاس والاغتسال في الثغور الخطا ياتي اذا كان مع غيبوبة  
الحنظل والغتسال من حروج المنى على وجهه انفق والشفوة  
والاغتسال من الاحتلام اذا خرج منه اي من الاحتلام ومن المنى  
المنى والمذاق ونقدم الكلام على ذلك كما واربعة منها من غسل  
يوالجمعة والاضحية مندوب عندنا وعند مالك ما هو واجب وهو

عندنا في الوضوء

عندنا في يوسف واليوم عند الحسن حتى لو لم يغسل به يقال ثواب  
الغسل اذ وجد في اليوم عند الحسن لا عندنا في يوسف وفي الجمعة  
عليه مندوب له الغسل عند الحسن لا عندنا في يوسف وغسل  
العديد من ٥١ صحت منسحب ايضا لانه يقرأ جمعا كالجهر ومن  
يوم عرفة مستحب ايضا للجماع وكذا الغسل عند الاحتلام  
مستحب ومن الاغتسال المتدوية الغسل لدخول مكة وموت  
مكة والتمتع ودخول المدينة ومن غسل الميت والنجاسة ولبنة القدر  
اذا رما وللمجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا  
اسلم ولم يكون جنبا وبقي غسل واحد للجمعة والعيد اذ جتمعا  
كما يكفي لغرض جماع وحض واحد منها اي من الاحد عشر واجب  
على الكفاية وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل  
الغسل وقبل النجس عدم عدم الماء هكذا ذكره او طاهره الدالة  
ان فرض كفاية ذكره ابن الهمام والتمتع في شرح الهلاية وغيرها  
وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر تقدم هكذا ذكره مطلقا  
شعر الائمة السرخسي في شرحه للبيوط وذكره في الحديث ان الكافر  
اذا اجنب ثم اسلم النجس انه يجب عليه الغسل لان الجنابة  
باقية بعد اسلمه بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض

اذا اسلمت



حيث لا يجوز عليها الغسل لانه لا تنافي بالحض ليس باقيا دونه  
وقال قاضيان الا حوط وجوب الغسل في الغسل كلها وقروا ان اجنب  
المرأة ثم ادركها الحيض فان شاء اغتسلت وان شاء لم تغتسل  
حق يظهر وكذا الحائض اذا اغتسلت او وضعت فلي بالحيض  
والجنب اذا اغتسل الوقت الصلوة لا يثام وليس للجنب  
ان يثام ويثام وامله قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن سجدت  
الوضوء ان ادرك المعادة ولا يثام بان يغتسل للتجمل والمراة  
من اناء واحد ويكره للجنب الكل أو الشرب ما لم يغتسل به وفاء  
اذا ازداد ان ياكل ويشرب وان تركه فلا يثام وقيل ان شرب على وجه  
الشفة لا يكره ولا يكره ولا يجوز للجنب والحيض والغاسق وقراءة  
القران لغو لم يثبت له الحائض والحيض والغاسق شياء مع القران  
يعني لا يجوز ان يغتسل به فانه وان قرأ مادون الآية بقصد القران  
او قراءة الفاتحة لا يقصد القران بل على قصد الدعاء او قراءة الايات  
التي مشبهت الدعاء مثل وثبتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقد عذبناكم بما اتاكم ونهواكم عن تبذير الذماء وكذا لو كان سارا فقل لا  
او خير سوؤا فقالا انه وانما لا يد اجمعون او افرأهم من الذم النعيم  
على وجه الشفاء لا يقصد القران يجوز لا يكره غير ممنوعين عن الدعاء

ولما

واقساما دون الآية فلو لم لا يكره بقراءة فانها ولو اختار الطي او  
ونكر الذماء ان عليه ان يكره وانما على قول الكرخي فلما يجوز قراءة  
مادون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وحساسة  
وقيل كرهه ونهوا عنه قال في الخلاصة وقيل دعاهن فليكن  
في ظاهره مذهب ابي الحسن لانه ليس بقرن وعن محمد رواية شاذة  
ان يكره ما روي عن ابي بن كعب رضي الله عنه فذكرته في صحفه  
والصحيح الاول ولا يكره التيمم للجنب والحائض والغاسق  
بالقران لانه لا يكرهه فانها وكذا لا يكره له التعليم للحيات  
وغیرهم من فاعرفا اي كلمة مع قطع بين كل كلمتين وعلى قول  
الطحاوي اذا علم نصف اية وقطع نصفها هكذا يجوز  
والنص اختار قول في الاول وهما مني على قول الكرخي  
وكذا لا يجوز لهم كتاب القران لانهم يكرهون فيه مستحسنا للقران  
وكذا في الجامع الصغير المنسوب الى قاضيان انه لا يثام للجنب  
ان يكتب القران والتصحيف او الفوح على الارض او الوسادة  
ونحوها عند ابي يوسف خلافا للمحمد لانه ليس فيه من  
القران وكذا قيل المكره مستحب لا يكره لامواضع البياض  
ذكو الامام التيمي نكاح وينبغي ان يفصل فان كان لا يثام

قوله مادون الآية  
وبما الغناء والثناء  
وقيل لا يكره

في شرب الماء  
الذي في  
اليد

في شرب الماء



التحيّة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين بدء يؤخذ بقول  
 ابي يوسف لا تعلم من المكتوب ولا الكتاب ولا يقول مجردة  
 قدمت الكتاب ولا يجوز للمحدث ان يكتب ولا يفتي والتفاس  
 من المصحف الا بلفظه وكذا كل ما فيه ايمانية من لوح او دهم  
 ونحو ذلك لقوله تعالى لا تسته الا المظهر ون قوله عبد السلام  
 لا يستقران الا ظاهر ولا يجوز ايضا اخذهم في سورة من القرآن  
 هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدوام سورة الاخلاص  
 وليس فيه بقدر بل كان عليه اية واحدة قاله كذلك لا يشرته  
 وكذلك لا يجوز للكتّاب لا يحدث ايضا لا يشرط طاهر هذا  
 يعني جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مستر اي يجوز  
 مشدود بعضه الى بعض وان كان مشدودا لا يجوز الاخذ به  
 وامتد به والقبح فاله في الهداية وفي المحيط والغلاف هو المجلد  
 الذي عليه في اصح القولين ونصيح الهداية هو الاحوط والاولى  
 والمزينة اي الكس احق من الغلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بها  
 لو جرد حاليين فان اخذ المصحف بكتفه فلا بأس به اي بالاخذ  
 عند محمد في روايته هي ان يشاء صاحب المصحف وكره بعض  
 مشايخنا وهو اختيار صاحب الهداية لان الثوب تبع له اي

للمستتر

في كتاب  
 التحيّة

اي ياره ق حرف

لما شذ وكوفي الجامع الصغير لا بأس به في المحيط المصحف او اللوح  
 الى التحيّة لا تحسب طوبى بالظاهرة وان امر واهما تحلقا  
 واعتبارا فقال في الهداية لان في المنع من طهارة تضع حفظ القرآن  
 وفي امرهم بالتطهير يخرج بطهوعه بعض المشايخ انه يكره والفتح  
 الاول وقول المتن والاحوط ان ياخذ بكتفه ويدفعه اليه لا يعلق  
 له ما قبله لان كلام الجامع الصغير في المدفع اليه هو البقي اذ لا يكره  
 دفعه اليه المصحف او اللوح اليه لاني من الدفع وعدمه فان للكتّاب  
 بالكم قد تقدم حكمه وهو بوجه جواز من الدافع بالظاهرة  
 لا جلي الدافع الى البقي ولم يقره احد ويكره ايضا للمحدث ونحو  
 من نفس القرآن وكتب الفقه وكذلك كتب السنن لانهما لا تحلوا  
 على ايات وفي الغلو ص ولا يصح ان يكره عندنا في حنيفة وان اخذه  
 اي التفسير ونحوه بكتفه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة  
 الي اخذه اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا  
 في الغالب ولا يكره قراءة القرآن للمحدث طاهرا اي على ظاهره  
 لسانه حفظا بالاجماع اما الجانب اذا غلبه وفيه فروق عن  
 ابي حنيفة اذ لا بأس ان يستقر القرآن او يقرأه والفتح انه  
 لا يجوز له المستر والظاهر في بقاء الجنازة لانها لا تجزى ويؤتى ولا ولا



على كل واحد من اجزاء وكثرة قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة  
 لان الكل يعلوم انه وما قبله من بعض غير معين وغير المبذل غالباً  
 قال لا يحيط في الخبر الاول عن السر وانما اكل والشرب  
 ينبغي ان يغسل من كل ما اصاب به وشرب الماء المستعمل  
 مكروه لانه النجاسة الحكيم به وسلك لما كثر على المشروب وقد قيل  
 انه يورث القفرة وهذا بخلاف الحائض لا يورثها لا يصير من حمل  
 ما لم تطالب بالاعتساف ويكره كتابة القرآن واسماؤه تعالى على  
 المصلى اي السجادة وكذا على الحارث والمجدون وما ينش  
 انه يعرض للفتنة ويكره دخول الخرج اي الخلاطين في اصبع  
 خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه ترك التحفظ  
 وقيل لا يكره ان جعل فسة الي باطن الكف ولو كان ما فيه  
 شئاً والخبر الاول وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والمائض  
 والتعساء قراءة القرآن ولا من لا يجوز له دخول المسجد لغير  
 ضرورة سواء دخلوا الجلوس فيه او للعبودية المروءة لقوله  
 وم اتي لاختار المسجد لى شخص ولا جنبه قال الشافعي يجوز  
 له الدخول للعبور وقد حققنا الدليل من شرح واذا  
 احتلم في المسجد سجد للخروج اذا لم يخف من لص او غيره لعدم

الجنب

في كل واحد من اجزاء وكثرة قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة  
 لان الكل يعلوم انه وما قبله من بعض غير معين وغير المبذل غالباً  
 قال لا يحيط في الخبر الاول عن السر وانما اكل والشرب  
 ينبغي ان يغسل من كل ما اصاب به وشرب الماء المستعمل  
 مكروه لانه النجاسة الحكيم به وسلك لما كثر على المشروب وقد قيل  
 انه يورث القفرة وهذا بخلاف الحائض لا يورثها لا يصير من حمل  
 ما لم تطالب بالاعتساف ويكره كتابة القرآن واسماؤه تعالى على  
 المصلى اي السجادة وكذا على الحارث والمجدون وما ينش  
 انه يعرض للفتنة ويكره دخول الخرج اي الخلاطين في اصبع  
 خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه ترك التحفظ  
 وقيل لا يكره ان جعل فسة الي باطن الكف ولو كان ما فيه  
 شئاً والخبر الاول وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والمائض  
 والتعساء قراءة القرآن ولا من لا يجوز له دخول المسجد لغير  
 ضرورة سواء دخلوا الجلوس فيه او للعبودية المروءة لقوله  
 وم اتي لاختار المسجد لى شخص ولا جنبه قال الشافعي يجوز  
 له الدخول للعبور وقد حققنا الدليل من شرح واذا  
 احتلم في المسجد سجد للخروج اذا لم يخف من لص او غيره لعدم

الضرورة

الضرورة وان خاف يجلس مع التيمم للضرورة ولا يكره ان لا يصلي  
 ويقرأ بعد ما فرغ من كونه قراءة القرآن والتكبير والدعاء في الخرج  
 والغسل وعند محمد لا تكفي في الحمام لان الماء المستعمل طاهر  
 عنده في الخاصة لا يقرأ في الخرج الغسل والمقام الاخر فانما  
 وفي الحمام انما تكفي اذا قرأ بها فان قرأ بنفسه لا بأس به  
 المغتسل وكذا التيمم والشبوح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورة  
 مكشوفة وامرأة هناك تغسل وفي الحمام احد مكشوف العورة  
 وفي قنوب فاضح ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان  
 الحمام طاهر لا بأس بان يرفع صورة بالقراءة وان لم يكن كذلك  
 فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالترجيع  
 والتهليل وان رفع صوته بذلك وسبأ في تمام ذلك عند الكلام  
 على القراءة ان شاء الله تعالى **فصل في التيمم** هو في اللغة القصد  
 وفي الشرع القصد الى الصعيد والتيمم اي وجه مخصوص والتيمم  
 ركن وشرط لا بد من معرفتها لتوقف تحققة عليها اتمار كنه  
 قضيتان ضربة للوجه وضربة للركن اعين يعني اليدين الي  
 المرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للركن اعين  
 وصورة اي صورة التيمم على الوجه المضمون ان يضرب يده على الارض

في كل واحد من اجزاء وكثرة قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة  
 لان الكل يعلوم انه وما قبله من بعض غير معين وغير المبذل غالباً  
 قال لا يحيط في الخبر الاول عن السر وانما اكل والشرب  
 ينبغي ان يغسل من كل ما اصاب به وشرب الماء المستعمل  
 مكروه لانه النجاسة الحكيم به وسلك لما كثر على المشروب وقد قيل  
 انه يورث القفرة وهذا بخلاف الحائض لا يورثها لا يصير من حمل  
 ما لم تطالب بالاعتساف ويكره كتابة القرآن واسماؤه تعالى على  
 المصلى اي السجادة وكذا على الحارث والمجدون وما ينش  
 انه يعرض للفتنة ويكره دخول الخرج اي الخلاطين في اصبع  
 خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه ترك التحفظ  
 وقيل لا يكره ان جعل فسة الي باطن الكف ولو كان ما فيه  
 شئاً والخبر الاول وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والمائض  
 والتعساء قراءة القرآن ولا من لا يجوز له دخول المسجد لغير  
 ضرورة سواء دخلوا الجلوس فيه او للعبودية المروءة لقوله  
 وم اتي لاختار المسجد لى شخص ولا جنبه قال الشافعي يجوز  
 له الدخول للعبور وقد حققنا الدليل من شرح واذا  
 احتلم في المسجد سجد للخروج اذا لم يخف من لص او غيره لعدم

والطهارة

الى المرفقين



قوله واحدة في ظاهر الرواية وهو  
 يؤخذ بنظرها ما بين ما يجب عليه  
 بالفتح وهو التيمم بالتراب

او عا ما هو من جنس الارض فينضم اليه بان يضرب جاب يديه مقابل  
 الابهام احدهما باخره او مرتين وقبل الاقراع عند التقاء عن  
 اليه يوسف لناثر التراب ويسمى بهما وجه ثم يضرب ضربة  
 اخرى فينضمها ويسمى اليمنى اليسرى واليسرى باليمنى من راس  
 الاصابع الى المرفقين بان يمسح بيده الاصابع يده اليسرى  
 ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح يداها  
 كفة اليسرى باطن راحة اليمنى الى اليسرى ويمر باطن ايها اليسرى  
 على ظهر ايهام اليمنى ثم يمسح يده اليسرى كذلك هذا الحوط والوجه  
 باصبع او اصبعين لا يجوز كمال مسح الخف والرأس واقل ما  
 يجوز ثلاث اصابع ثم ضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب  
 يديه فاحد قبل ان يمسح بهما بعيد القرب وقيل لا والاول  
 احوط واستيعاب العنقوين بالمسح واجب اي فرض عندا كبري  
 في ظاهر الرواية اي في الزوايا الظاهرة عن اصحابنا في كتب  
 المشهور كالجاء معن والبسوط حتى لو ترك شيئا قبل اتمامة  
 يده من مواضع التيمم لا يجوز التيمم كما في الوضوء وروي الحسن  
 بن ذناد عن ابي بصير بن المكون في غامد الكتب ان رواية الحسن  
 عنه اي حذفته فقط ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك

قوله واحدة في ظاهر الرواية وهو  
 يؤخذ بنظرها ما بين ما يجب عليه  
 بالفتح وهو التيمم بالتراب  
 قوله واحدة في ظاهر الرواية وهو  
 يؤخذ بنظرها ما بين ما يجب عليه  
 بالفتح وهو التيمم بالتراب

الاول

اقل من التيمم من الوضوء اي اليك بحذ التيمم وفي نظم التيمم وسبق  
 قد لا تيمم حقا وان زاد لم يضر وجاز هذا الرواية من الروايات والروايات  
 وتخلل الاصابع لا يجب وعلى تلك الروايات ويجب ويصح  
 اي يجب ان يمسح بان يمسح بالزوايا الاولى ويمنوع  
 فانها هي الصحيحة في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى  
 عن اصحابنا والناس عنها غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح  
 تحت العاصبين فوق العينين لا يجوز وروي عن محمد لو ترك  
 ظهر كفيه بلا مسح لا يجوز ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين  
 اذا تيمم مسح موطئيه لانه من جملة المرفق واما شرط او شرط  
 التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا لفرع اعتبار المعناه  
 التفويض وفيه القصد والقصد هو النية مطلقا فلو اصاب  
 التراب وجهه او يديه او قصد تعلم احدهم يكن تيمما ما لم ينو التيمم  
 مطلقا او لقرينة مقصودة تصح من حاله ولا حجة في ابدون  
 الظاهرة يدل ولا يشترط نية كونه للحدث او للنجاسة ونحوهما  
 في التيمم وكذا اطلب اليه شرط اذا غلب على ظنه اي طلق المني  
 الى الظهارة ان هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء صحت  
 ذلك القصر وكان في المرات لان وجد الماء فيها غالب وان

او كان



وان لم يغلب على طبعه او غيره اى وجود الماء في ذلك المكان  
وجنب الطلب بالاجراع فيطلب مننا وسادرا قد رعلوا كل جارة  
وهي ثلث ما من سطوة الى اربع مائة وقيل مقدار رمية سهم  
وبشرط في الخبر ان يكون مكلفا عدلا ولا افلا بد مع من غلبته  
التي هي حتى يلزم الطلب لا في بيان الذبائن وانما الخلاف في  
وجوبه القلب وعدمه في اذ لم يغلب على طبعه او لم يغلب احد من  
غيره منهم او كان في الغلو لا في العزائم هكذا وقع في النسخ  
بأنه الواجب ان يكون بالواو عندنا لا يجب القلب خلافا  
للشافعي فان عنده يجب القلب ولا يجوز البتم قبل لقوله  
فلم يجد ماء ولا يقال ما وجد الا بعد ما يطلب ونحو نقول قد  
استعمل ما وجد في حق الله سبحانه وهو مشروط ان يقال في حقه  
طلب ولو اخرج انسان عدل يقدم الماء عند غلبت العين ويخرجها  
بحاز التهم بلا خلا في الاخير القواعد العدل حجة في الذبائن وكذا  
من شرطه هو استعمال الماء فالما حصل ان شرطه طبعه خيره البتم  
والسبح والتعبد وكونه طاهر الخرج عن الاستعمال الماء حقيقة  
او حكما حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء  
او بالهكة او باستعمال الماء او خاف ابطاء البروتين المرض بسبب

ذلك

في غير موضع

ذلك ما جازده التيمم ويعرف ذلك انما يغلبه الطبع من امانه  
او غيره ويقول طبعنا في مسلم غير طاهر الطهارة وقيل  
عدا لشرطه كذا لا ينبغي في شرح فقال جنب على وجه جدد  
بجراحه او على اكثر من وجه او بحدريه بضم البهم ونها  
مع فتح الذال فانه ينبغي ولا يجب غسل موضع الذي لا جرح فيه  
لانه لا يجب بين الغسل والبتم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء  
الوضوء كلها او اكثرها بجراحه ينبغي ولا يجب غسل التيمم والتميم  
للجلد المرح عندنا خلافا للشافعي وان كان الجرح على اقدم  
اي اقل بدنه او اعضاء الوضوء واكثره اي اكثر البدن واعضاء  
الوضوء صحى فانه يغسل التيمم ومسح على الجرح ان لم يضره المسح  
عليه وان كان يضره المسح على الجرح يمسح ما شئى ومسح فوقه  
في الكثرة في اعضاء الوضوء قبل تعذر البتم حتى لو كانت  
الجرح في راسه وبذنيه وجهه ولم تكن رجله يساهل البتم سواء  
كان الكثرة في الاعضاء المبرجة صحى او جرحا وفي غلبه الايماء  
وقيل بغير اكثر في الاعضاء المبرجة البتم ما لم يكن الاكثر من كل عضو  
بحا ولو كان التيمم والجرح متساويين فالاحوط وجوب غسل  
القصيد والمسح على الجرح وجنب التيمم في المصرا اذا خاف بغايطه

كما اذا

ق

مكتوبة



طنة عن النجاسة المحيطة ان اغتسل من بطنه البرد او عرضة  
 يتبع عند ان حشفه مع خلافا للزنا <sup>الزنا</sup> في قول الامام اذا  
 لم يكن له سيرة التمام على ما حققنا في الشرح وان كان جنب  
 المذكور صار المصير في الاتفاق لعدم تغير الماء الى اذ غلب وان  
 خرج من المصير ونحوه مسافرا ومغتصبا الى غير مبريد <sup>البريد</sup> او غير  
 من قرية متوجه الى قرية اخرى يجوز النجس ان كان بينا وبينه  
 الماء ضوا الميل بمقداره تغريبا او اكثر من ميل هذا هو الوجه  
 وعن كذا فان كان سمع صوت اصل الماء لا يتم الا تغريب والنجس  
 وقال الحسن ان كان الماء امامه فالمعتبر الميلان والاقبل والعد  
 والاصح عدم الفرق وعيا في يوسف لو كانت بحيث لو ذهب  
 الى الماء وتوضاء نذهب الفائلة وتغيب عن بصره فهو بعيد  
 يجوز له النجس والميل اربعة الاف سطوت كل سطوت ثلاثة اقدام  
 وقيل بين شعبا عشرة ثلاث الاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة  
 الاف والذراع اربع وعشرون اصبعاً معوضات والاصبع ست  
 شعيرات معتدلات معوضات وهو اي الميل ثلث الف شعيرة والفرجة  
 اثني عشر الف سطوة على جميع الافوا رسوا ونجس من المصرا والفرج  
 جنباً او اجنب بعلا الخروج لان السبب هو اداة ما لا يحل الا بالظن

والفرق

الاصح المساقفة

ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث وقائه وان لم يكن المساقفة ماء  
 في رسد او غارة وامتنعه قسبه وتبعه وصلح في تذكر ذلك الماء في الوقت  
 لم يبرأ من لا يبرأ اعادة تلك القلة عند الاحتياج وتوكلنا فلا يجوز  
 فانه مشتمل على اعادة تلك القلة في اذ كان وضوءه نجس او وضوء  
 غيره باصره قلة وضوء غيره بغير اصره وهو لا يعلم من النجس اتفاق  
 وعنه عند انه على الخلاف ايضا ولو كان في ايها على ظهره او مصلح  
 على اعتق او مضموعا بين يديه او مقترع الحاف مركوب او مخز وهو  
 سائله بغير نجس بالاجماع بخلاف ما لو كان في مقدمه سائله  
 او في مؤخره وهو ركب او في احدهما وهو قاعرا فانه على الخلاف  
 ولو خشي ان الماء في الجوز نجس بالاجماع كما في الملاحظة وان تركه  
 بعد الخروج الوقت لم يبرأ في قولهم جميعا هذا الخلق لما ذكر في  
 في الهداية وغيرها ان تركه في الوقت وبغيره سائر واذا اتهم  
 المسافر وضوءه والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن انه حلال  
 ما اجزاه ما قدمه كذا لو كان على شطآنه او جنب بيته ولم  
 يعلم به ومن اين يبرز في هذا من روايتنا في كل موضع رقيقه حارة لا  
 يبرأ من النجس قبل ان يسئل عن اي يطلبه رقيقه الماء اذ كان غلبه  
 حطه ان يعطيه اذ اسئل وان يتيم قباله يسئل فصيح ثم سئل

٣٣  
 ٣٤



فاعطى نذرا لاعداءه في الوقت وان خرج الوقت لم يعد صالحا هذه  
 اذا لم يخرج من تحت القلوة وصلّى ثم سار بعد القلوة فاعطى فعليه الاعادة  
 سواء كان نطقا او لا وان سار قبل التيمم فتح ثم بعد القلوة اعطى فاذن  
 الاعادة ونعم وصلّى من غير شغل قبل القلوة ولا يجوز له ان يمشي  
 حادة وينبغي ان يغني بقلبي مكانه بعد الماء ويقول ما في خيره وما يقيد  
 به التيمم وان كان لا يعطيه رقبته الماء الا بالانحناء فلم يكن له من التيمم  
 بالاجماع لعدم القدرة وان كانه من زيادة على ما يحتاج اليه في ذلك  
 وضوء نفسه ومن نذرته نطقا بالنية ولو كان في شغل ان باع اياه الماء  
 بمثل القيمة في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باع يمينه  
 لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باع يمينه فاحتج ثم للرجوع لانه نطقا بالمال  
 كشاف النفس والايمن الفاعل من مال يدخل تحت نفوس المؤمنين وقدره  
 في الموضع بالزيادة على نصف درهم في العشرة وانه ملحق بها وقال فيهم  
 وعنه قاضيان الى ابي حنيفة الفهم الفاضل تضعيف النفس بان يبيع  
 ما يساوي درهمين او درهمين وقلوه وان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف  
 في العوضه ويدعون في النجاسة والا فلا وفشق لدفع الحجر ومن الى نذر  
 الشفاران السافر اذا كان في موضع محرم الا افضل ان يسأل رقبته الماء  
 لانه الشبه وان لم يسأل في بيعه وصلّى ابعاده لان الغالب التيمم وان كانت

في موضع لا يعقل له فلا يجوز ذلك قبل الطلب كافي العوائد لافي الماء  
 مبذول عادة وهذا المختار رجل مع ماء زمزم في ثوبه قد اشرب راسا  
 الا انه وهو يجيد العقيقة اي لاجل الاهداء او الاستشفاء واي لطلب  
 الشفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم يشفا على شرب  
 له لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال الماء ولو وهب ثيابه لآخره وسلم  
 اليه لا يجوز له التيمم عندئذ خلافا لما في ثوبه القدره على استعماله  
 بواسطه الرجوع عندئذ لا عندئذ كذا كره في المحيط والنبيلة في ان  
 يخط به ماء ورد او غيره حتى يمس مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا  
 على وجهه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو او غيره من الات  
 الاستشفاء او رشا بكسر التاء مع المذابي جلد مملو من عليه ان  
 يسلمه رفيقه قالوا لا يجزى مع ولا اوسد فقال له انتظر حتى ياتي  
 او نحو ذلك فعند ابي حنيفة لا يستعمل استنجاء بالي اخرى الوقت فان  
 خاف فوث الوقت يمسح وصلّى ولو لم ينظف عنده ابي يوسف  
 ومحمّد ينظف وجوبا وان خاف فوث الوقت وكذا الخفاف  
 في العاري اذا اراد السلو ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي  
 ناد فعليك او نحو ذلك واسمعوا على ان في الماء تنظف اي لو قال له  
 انتظر حتى توشاء او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينظف

ينظف

في موضع لا يعقل له فلا يجوز ذلك قبل الطلب كافي العوائد لافي الماء  
 مبذول عادة وهذا المختار رجل مع ماء زمزم في ثوبه قد اشرب راسا  
 الا انه وهو يجيد العقيقة اي لاجل الاهداء او الاستشفاء واي لطلب  
 الشفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم يشفا على شرب  
 له لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال الماء ولو وهب ثيابه لآخره وسلم  
 اليه لا يجوز له التيمم عندئذ خلافا لما في ثوبه القدره على استعماله  
 بواسطه الرجوع عندئذ لا عندئذ كذا كره في المحيط والنبيلة في ان  
 يخط به ماء ورد او غيره حتى يمس مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا  
 على وجهه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو او غيره من الات  
 الاستشفاء او رشا بكسر التاء مع المذابي جلد مملو من عليه ان  
 يسلمه رفيقه قالوا لا يجزى مع ولا اوسد فقال له انتظر حتى ياتي  
 او نحو ذلك فعند ابي حنيفة لا يستعمل استنجاء بالي اخرى الوقت فان  
 خاف فوث الوقت يمسح وصلّى ولو لم ينظف عنده ابي يوسف  
 ومحمّد ينظف وجوبا وان خاف فوث الوقت وكذا الخفاف  
 في العاري اذا اراد السلو ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي  
 ناد فعليك او نحو ذلك واسمعوا على ان في الماء تنظف اي لو قال له  
 انتظر حتى توشاء او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينظف

او يمسح

في موضع



اجماع الثبوت القدرة بالاحية الماء دون اباحة غير واقات  
 ايها ولغات الوقت ومن لم يجد ماء الاشور الى راو البخار الذي  
 اشبان بتوضاء به ويخرج لانه مشكوك في طهورة فلا يزول به  
 الحدث المتيقن فيضم اليه البنية ليزول بيقين وانهما قد تجازوا  
 الاضطران يبداء بالوضوء خلاف الفرض عنه لانه من تقديم  
 الوضوء ولو يتبع توضاء بالكلوك واعاد تلك الصلوة  
 صحت وكذا لو عكس الفرض وعن الهبة بيقين باحدهما ومن  
 لم يجد الاشور الفرس فعنه في حنيفة في حكمه رواه اثنان بل اربع  
 روايات في رواية عنه هو مشكوك في حنيفة اليه يتبع كسور الى ر  
 وفي رواية عنه وهي رواية الحسن عنه مكروه كان لم يكرهه  
 وفي رواية النجاشي عنه قال احب الي ان يتوضا به غيره وفي رواية كتاب  
 الصلوة وهي الصحيح عنه وهو قولها ان طاهر مطلقا من غير كراهة  
 لان حرمة كراهته فلا تؤثر في سؤره خبثا ومن لم يجد  
 الاثنية القرو هو ماء البقي فيه ترفطت خلاوة ولونه فيه ولم يزل  
 رقه ولا اشتد فعنه في حنيفة بتوضاء به ولا يتبع ومثله الغسل  
 به لحديث ابن مسعود وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلهي الحق ما في ادا ذلك  
 قال يبيد ثم قال مرة طيبة وما اظهره فتوضا منه وعند ابي يوسف

ش

بنيهم ولا يتوضا به وصوفي لا رواية المرجح اليها في ابي يوسف عليه  
 الفتوى لا تما معقيد فلما يجوز به الوضوء وعنه في جميع بينهما وما  
 يبيد الاثر من الاثنية والاشنية لاختلاف في عدم جواز الوضوء به  
 وجد الله في الله السجدة ولم يجوز سجدة في غيره وليس معه احد ياتيه  
 انه لا يتبع لاجل التخوور ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجد الاثنية  
 او مانع اخر من الصلوة شأنا ان اراد القلوة لان نية الصلوة بشرط  
 تحريم الصلوة وانيه لها ونحوها في نواه لها في نواه الصلوة  
 لم يعم ايضا لعدم تحقق الحجر في الماء وقت النية بالنظر الى الصلوة  
 وكذا لو نوى الحدث ونحوه لم يمتص المصحف او نوى العيب ونحوه لقراءة  
 القرآن عند عدم الماء حقيقة او حكم لا يجوز الصلوة به والحاصل  
 ان الصلوة لا يجوز الا بنية في قولها الا والقرية مقصورة بعقلها في  
 معنى العبادة ولا تتبع بدون الظهارة فيخرج التيمم من المصحف او  
 دخول المسجد والخروج منه او زيادة القبور او لا ذات او لا قامة فالتأني  
 قرية ضرب مقصورة لكن لا يعلق فيها معنى العبادة ونحوه في المحدث  
 لقراءة القرآن ويتبع الكافر للاسلام فان عنده تجوز به الصلوة  
 بخلاف السجدة الصلوة والصلوة الحنازة وصلوة النافلة اذا نية  
 لاجلها فانه يصل في ذلك التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرائط المذكورة

ايضا طارة لم يجد الا غير السجدة لا يتوضا به بالبراءة وما عدا

بل يتبع على وجهه  
 يتيمم في غير  
 بعيد لا يتبع بدون الظهارة  
 لصحتها بدون الظهارة  
 خلافا لابي يوسف في التيمم  
 للمسلم

وكذا لو تعوي مطلقا للظاهرة ولو بوجوه الصلوة والمحافظة الجارية ان يعطي  
 به المكتوبة وقد قدماه ولو بوجوه الصلوة لا يجوز به الصلوة وروي  
 عن حنيفة رضي الله عنه يجوز الصلوة به والصلح هو الاول وفي التور  
 لومع وجهه وزاد عيبه به التمسح يجوز به الصلوة لا في منزلة  
 الظهارة بجعل في جعله عموما لا يعلم به فيتم وصلي ان كان كان  
 وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فنيه فيو على الخلاف الذي  
 ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره فيغير امره لا يعيد بالاتفاق  
 وقام مسألة العاري اذا ارسي ثوبا في المتارح فن الشايع من قال  
 هو على الخلاف المذكور انه يصح صلواته صديقا لا عند أبي يوسف  
 ومنه من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لا لبس ان العريان  
 الثوب وعدم طليساته في متارح غاية الندرة بخلاف الماء وعن  
 حماد بن عمار قال يجوز ولو نبي وهو على شرطه في عول لا يعلم بالماء ففوض  
 الاختلاف الذي ذكرنا ففعله بما يجوز وعند أبي يوسف رواية لا يجوز  
 في رواية يجوز لعدم تقدم علمه بخلاف الماء الذي في رده ولو كثر  
 عن البين بالتسوم وفي ملكه رقية تصلي للتكفير او ثياب عفرة مساكين  
 او طعام لا صلحا منه فنيه اي من المذكورة الرقية والثياب  
 وطعام فالصحيح انه لا يجوز لان التسوم انما يجزى عند عدم كون

في الصلوة اذا كان عاريا  
 في الصلوة اذا كان عاريا

في الصلوة اذا كان عاريا

احمد

احمد هذا الاشياء في ملكه وقد ورد ويستحب ان ياخر الصلوة  
 الى اخر الوقت اذا كان برحمة ورحمة الله فيه ليؤتيها باكمل الظل  
 ولو لم يؤت ويقيم وصلي جائز ثم ينبغي ان لا يقرط في الثانية حتى لا يقع  
 الصلوة في وقت مكروه ولو نسي قبل دخول الوقت جاز عندنا  
 خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا للفرضين واكثر خلافا له ولو كان مع  
 ماء يكفي للوضوء والغسل ولكن يخاف على نفسه او روبا ولو  
 كحبا العطشان استعمل يجوز له التمسح لان الشغل يحتاج الى المجهود  
 بالنظر الى الظهارة لا التمسح مدفوع الميوس في التمسح او غير ذلك من  
 من الظل اذ بالاء يصلي بالنسي ويعيد بعد الخوض عند اية ويجزى  
 رحمة الله ابو يوسف لا يعيد هذا اذا كان في المصراة لو كان محجوبا  
 في موضع في التمسح فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي  
 الميوس في التمسح اذا كان في موضع نظيف ولا يجوز  
 الماء ان كان خارج المصراة قال ابو بصير يصلي بالنسي وكان في المصراة  
 لا يصلي ثم رجع وقال يصلي بالنسي ثم يعيد ويقول لها فيفهم منه  
 وفي ابو يوسف على الاعادة والامر في دار الحرب اذا منع من الصلوة  
 الصلوة بنسي يصلي بالنسي ثم يعيد اذا قدر ولو منع الخيوس من الصلوة  
 ايضا فعندنا هو يؤخر الصلوة ولا يصلي بل تطهارة وقلا يصلي ثم يعيد

الغسل

بالايمان





اسم الارض بخلاف القمر وحج لوساطة المجلس على الارض فجلس  
على حافة جنت ولوساطة عاقبت او نحوها لا بحث واما النبي بالبحر  
فمعدن ابي ج يجوز مطلقا سواء ذق اول يدق لانه من اجزاء الارض  
وعند يجوز النبي به ان كان مدفوقا والافلا وبهذا على  
الرواية المشهورة عند في عدم جواز النبي بالبحر الذي لا غبار عليه  
فان الاجر بالبحر صا د كالمح فاعطى اليه حكمه فان كان مدفوقا  
او كان عليه غبار يجوز والافلا ولو نبي بغبار ثوب او غير اى  
بغبار غير ثوب من الاعيان الظاهرة كالحصى والبساق واليدود  
او تحت الترح فانما الغبار فاصاب وجهه وذا حبه فسخا في النجس  
العضو الذي اصاب الغبار من الوجه والذراعين ينته النبي  
جائز عند ابي ج وروى سواه ويجوز انما باخر او لم يجز وعند  
ابي يوسف لا يجوز ان وجد غبارا في الغبار ليس غرابا من كل  
وجه فياز عند الضرورة لا عند عدمها واما انما يار فيق فجاز  
مطلقا كما في النكاح ولو نبي بالبحر ان كان مائتا اى ان كان ما وجد  
لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان جبليا اى كان من اجزاء  
الارض فاستحال لم يجز النبي لانه من جنس الارض قال ثمة  
الشرعي التخي عند لا يجوز لانه صا د كالماء ولهذا يدوب  
في الماء

في الماء

في الماء وروى بالردو ويشترط بالخروج من كونه من اجزاء الارض  
كذا ذكره في السبط وصح صاحب الهداية وصاحب الحاشية وقابلي  
الجواز نظرا الى اصله والسجدة يفتح التين مع كرايا وسكونها وهي  
ارض ذات تزو لم يجز لانه غلب عليها القرب لا يجوز النبي بها  
كالمح المائي وان غلب عليها القرب جاز كالمح الجبلي خلافا  
لابي يوسف وذكرنا سيجاتي في شرحه يجوز النبي بالبحر بناء  
على الغالب وهو غلبة القرب مسافرا اذا صابه المطر قاتل ثوب  
ونحوه ولم يجز باجاف ولا بحر او لا ماء بوضاء به فان يلق  
ثوبا به اذ او غير ذلك بالطين ويجفف ويغيره بعد الحفاف  
ونحوه وقد كان بعض النجس طين يستصوب به القرب الظاهر  
في موضع اذا خرج الى التفر ولا يجوز النبي بالطين لان الغالب عليه  
الماء وفيه تشويد الوجه وقال ثمة الاثمة الحلوي لا ينجس بالطين  
ايملا ينجس ان بفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر لم يحصل  
المقصود وفيه خلافا لابي يوسف واذا خاف ذهاب الوقت  
نجس به خلافا له وكذا يجوز النبي بالبحر والحصى والاولى ولكن  
والجباب والفضايت وهو الطين الحمر والمزاد ما يعلم من  
التكاح ونحوها اذا لم ينظر بالانكاح والخطان والماء والطين  
من

الملح



سواء كان غلب ابي على كل المذكورات غباراً لم يكن عند الجرح ولحد  
 الزوايين عن محذراته الجرح والايح ولا يجوز التمسك بالغضارة  
 المطلية بالانكسار والهمزة وضم التون وهو الرصاص المذاب  
 لوقوعه على غير نجس الارض ثم يظن الغضارة وظهرها على النجس  
 فاما ما كان مطلياً بالانكسار لا يجوز التمسك به وما ليس مطلياً به جازلاً  
 اذا عليها اي على الغضارة المطلية غباراً فانه يجوز كما في النجس  
 ونحوها على الخلف في المتكسر ولو يتبع بالحق اي الغبار ان كان  
 متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية كالفحم  
 والشعر ونحوه مما يجعله في العين الذي يتخذ منه البراق في جاز  
 التمسك به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلي  
 بالانكسار وان يتبع بالتراب لا يجوز وان احتلط التراب بالتراب  
 ان كان التراب خالياً بجوز وان كان التراب غالياً لا يجوز  
 لان الحكم للغالب وان اصابته الارض نجاسة كنفقة او وقعة  
 جفت بالمش أو غيرهما وتكلم بها الغالب وذهب <sup>او قوبل بنجاست</sup> اهلها بالكون  
 والدائمة جازت انما القسوة عليها الحكم بغيرها ولا يجوز  
 التمسك بها في الظاهر الظاهر الزوايا لعدم ظهورها وتحتيط  
 في الشرح وري عن اصحابنا ان يجوز ايضا وهي رواية شاذة

(وأنها)

رواه ابن كاس واذا نبت التمسك من موضع فتسح آخر من ذلك  
 الموضع بعينه ايضا جاز لان التمسك ما في يده بعد المسح  
 دون غير وغيره والتمسك في الجنابة والحدث والميت سواء  
 معه التمسك لمن عليه الغسل ومن عليه الوضوء واحدة وهي الزمان  
 لمسح القدمين وهذا باجماع الامة ولو صلى بالتمسك في وجده الماء  
 في الوقت لا يجزئ لانه اذا ما بالقدرة الكافية عند انقضاء سبب التمسك  
 التمسك في المصيبة لقوله الجنابة اذا نسا في الغت بسبب الوضوء  
 عندنا خلافا للشافعي في الاولوى وذكر في الكافي يجوز للرجل ان يتم  
 ابدا لانه يتطهر فليخاف الغت ولا ساجدة اليه استثناء بعد  
 تقبيله يخوف الغت لان الولي وغيره في ذلك سواء على حقيقته  
 في الشرح وكذا اذا حدث المتوضي اي شرب بالوضوء في صلوات  
 العبد يتم وبني في قول الجرح وقال لا يجوز له التمسك لان الغت  
 الا لا حق كانه خلف الامام حكاه وان قرع الامام وانه ان التمسك  
 باق لانه يوم انما يتم فيخلب احترق عارض فيحصلونه  
 قيد بالمتوضي لانه لو شرب الى القسوة بالتمسك فاحدث بجوزل  
 البناء بالتمسك اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا سلك في الادراك  
 وعدمه حتى لو كان يغلب على غلبة عدم عروض القيد لا يتم

مطلب  
 التمسك في الجنابة  
 والحدث والميت

اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت اي وقت صلوة العيد  
 يتيم وبني بلا خلاف لانها بطلان خروج الوقت ولا يقضى بعده  
 بخلاف غيرهما ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر  
 الصلوة اي ما عدا الصلوة العيد والجماعة للتي عندنا بل هو  
 ويقضي ما قلنا ان خرج الوقت وقال زفر بنى ولا يقوت الصلاة  
 وقال الزاهد في وقت قال مشايخنا انه بغير الوقت وذكر عن الحلو  
 ان اية المسافر ان لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسات  
 وابتنى بالمطر اغتسل فان قدر على ان يخرج حتى يجد مكانا طاهرا  
 قبل خروج الوقت فعل ولا يصلي بالاماء ولا يعيد فقد اعتبر الحلو  
 في خروج الوقت ليعوازا الاماء فاعتباره في جواز التيمم اوله وحاله  
 حنياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم يعيد ليخرج عن التيمم وكذا  
 لو خاف فوت الجمعة لا يتيم بل يتوضا ويصلي الظهر ان لم يركع  
 الامام لان خوفها لا يخلو وهو الظاهر بخلاف العيد ولو يتيم لم ينس  
 للتحقق او لا ينول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله  
 فذلك التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما  
 يجوز ويعبر عند التيمم عن استعمال الماء حقيقة او حكما كقول  
 القوت لا يخلو ويستحق المصطفى ودخول المسجد ليس عبادة

في الصلاة

بخاف

بخاف فوثها فخرج ولو يتيم بجنازة صلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر  
 على الوضوء به يتيم فوثها لا طرفة اعاده التيمم بخلاف ما في  
 المسافر يطأ بجنازته يعني يجوز له ان يطأ بجنازته وكذا اذ وجبت  
 وان علم الجنازة علم بعدم الماء يجوز التيمم لانه لا طهور للمسلم  
 عند عدم الماء كما يجوز له ان يتيم بسبب الحدث في النوم وغيره  
 فكذلك بسبب الجنابة اذا خاف في منجى جواز الصلوة او تقام بها بالتيمم  
 عند عدم الماء وينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء بقاء ما  
 ينقض الوضوء ان شاء الله تعالى وينقض اي التيمم ايضا دونه الماء  
 الكافي لغيره ان كان قد روي عنه عند رواية واقفي فبذلك لا به الكافي  
 للماء بل لان من عليه الغل اذا التيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله او الحدث  
 المانع ثم وجد ماء غير كاف في الوضوء لا ينقض جنته ولو كان معه  
 ذلك قبل ان يتيمم جاز له التيمم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى فلم تجدوا  
 ماء ولا فيا لغيره انكم لا ترونه ولا فائدة في استعماله لا تحصل  
 به الطهارة بل هو ايضا عتمة اذ الطهارة لا يتيمم وان رآه في مكان  
 الصلوة فسد لا يتقاض طهارة قبل تمام صلوة وان رآه في مكان  
 ياتيمم سكت الخار او بنى القصر وقد روي استعماله فسدت صلواته  
 عند أبي حنيفة التروية في سوا في ربه موقوفه جودة ولا عذر

ناقص التيمم

التيمم



لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الأرض  
تسخطوا الله ورسوله

عن أبي ذرٍّ عن النبي ﷺ

القلوة  
ان تلك فان الحج بين الوضوء بالشكوك للغير ما لم يتوضأ به  
يحصل الحج بين الوضوء ولو شق في تلك القلوة فان الحج بين  
الوضوء بالشكوك وبين التيمم ان يكون في وضوء واحدة ولو  
كان منفردين بان يصل ما باحد واحد ثم بالآخر في المسئلة  
المذكورة بمعنى على صلواته ثم يتوضأ بالشكوك ويعيدها واما  
تيمم التيمم المذكور فقول البر لان عنده يلزم التوضأ به دون  
التيمم وعند محمد هو في الحكم كسور الخاء في معنى ثم يتوضأ به ويعيد  
ها وعند ابى يوسف معنى ولا يعيد لان تيمم التيمم يجوز التوضأ  
به ويرقى ولو لزم المصل التيمم سرا با فظن انه ماء فشي في القلوة  
توضأ اسرأب فحدث صلواته سواء جاوز موضع سجوده  
او لا لأنه قصد القطع بمشيه ويجزئ القطع ان غلب على ظنه انه  
ماء وان شك انه ماء او سرب فاستوى الظن ان أي طرفه التيمم  
فانه لا يقطع بل معنى على صلواته لا يحمل قطعا بالشك فاذا فرغ  
منها فان كان الآخرة ما يتوضأ به ويستعمل القلوة او يعيدها  
والافلا ولا تجب الاعادة لو ظن ان المرى سرب ثم تبين  
انه ماء والاصلان الغني لا يزول بالشك وان لا يعيد بالظن اليقين  
تخلاه والماء فراذا سرب ماء موضع في البيت اي الآخرة لا تنقض

2

بمزيلان الظاهرانه لم يضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فستدل  
بكثرة استعماله للوضوء والشرب جميعا والا فلا ان يعبر في ذلك  
العرف دون الكثرة حتى لو عوفد وضع القليل لمطلق الاخذ  
شبهها وغيره ينتقض ان نعروف تخصيص الكثير بالشرب لا وان  
انما العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء  
الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضع للوضوء لا يباح منه  
الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا والا ولا صح ولو ان البيع اذا مر  
بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور لا ينتقض فيه وفي رواية  
عن ابن عباس لا يرفع اليد عن شرب الماء ولا يرفع اليد عن وضوءه  
وكن لم يقدر على الشرب فوضعه في الوضوء من غير نزول اما طوقى عذو  
وتنوفى به او نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء الا يلزم ضررهما  
لو كان ان نزول لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المنق لم يضر واضع  
القدم معان جنب اغتسل وغتت على يده لعة اي بغيره لم يصح  
الماء وليس مع ماء وبسملها بريق لعة لان الجنازة باقية لعدم الجش  
وان وجد ماء بعد ما نيم وبعد ما حدث فيجوز الامعة للحدث اذا  
كان الماء يكتفى للوضوء لانه كالعدم بالنظر الى الحدث وان كان  
الماء يكتفى للوضوء ولا يكتفى للوضوء به ولا ينتقض بريق الجنازة

三

ان الماء في حق التيمم كالعدوم وان كان يكفي لاحد من الماء للوضوء  
 واما التيمم على سبيل الانفراد <sup>وكيف</sup> واليكفي له معا فانه يغسل التيمم  
 لانهما <sup>لا</sup> غلط الحديثين <sup>ويصح</sup> لاجل الحديث ويجب عليه ان يتكلم  
 بغسل التيمم ليصير عاد الماء في حق الحديث ولا يجوز غيره للحديث  
 قبله وهذا عند من لان صرف ذلك الماء الى البعة دون الخبز  
 ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية وعند أبي يوسف يجوز  
 ان يخرج فيلصرف ذلك الماء الى البعة لان صرفه اليها واجبة عنده  
 فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحديث ولو كان يخرج للحديث ايضا  
 في هذه المسئلة لم يوجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينقص  
 نعم الحديث عند محمد فبعده بعد غسل التيمم ولا ينقض عند  
 أبي يوسف ولو كان معه اى من الذي بقيت عليه لم يوجب الذي  
 وجبت عليه التطهارة الحكيم مطلقا ثوب نجس وهو مطلقا  
 اظلمه والماء يكفي لاحد من التيمم اذ ين فقط فانه يغسل الثوب  
 بذلك الماء ويصح ما عليه في الحديث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون  
 الماء بخلاف الحديث فانه يزول بالنجس متنجس ثم قوما منو ضيق يجوز  
 فعلة عند أبي حنيفة انه والله يوسف خلافا لغيره فان عنده طهارة  
 النجس ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها وعندنا هو عدم القدرة

على الاستحباب

على استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا يمكن طهارة اضعف وكذا على  
 هذه الخلق فالاعداد اتم قوما فائمين عندهما يجوز وعند محمد  
 لا يجوز لان صلوة الفائمين اقوى ولها ان آخر صلوات النبي وم  
 صلاحها فاعدا والقصيدة خلفه فائون واما المايح على الحق ونما  
 الجبهة فانه يوم الفاضل بالانفاق للارباع وذكر في النص وهو  
 شرح على المنظومة وفي شرح الاسجاني وفي غيرهما لا تقى امامة  
 صاحب الجوز الشاذل وكذا اسائر اصحاب الاعداد للاصحاء وكذا  
 لا تضع امامة الامم وهو الذي لا يحسن قراءة ما يجوز به الصلوة لغيره  
 الذي يحسن ذلك وكذا العارضي للابن ولما افاض صاحب العذر  
 والاي من هو بمنزلة (الها) جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر  
 هذه المسائل لستلزامها ومباحثها لاقتداد وسند ذكرها ان شاء  
 الله تعالى في بيان احكام المياه ويجوز التطهارة اى الوضوء  
 والغسل وازالت النجس بماء مطلق وهو مكسوف في العرف ماء من غير  
 حاجته الى ذكر قيل طاهر اختراذ عن الحسن كما ان السماء اى المطر  
 وماء الاودية اى الانهار وماء العيون اى السابح وماء الابار الحمرة  
 وفتح المياه بعد الماء ويقصر الحمرة وكان الباء بعدها هذه مائة الف  
 جمع بين ماء البحار وتزول بها اى بالمياه المذكورة في النجاسة

جمع مو

الاستحباب



مطلقا حكمة كانت وهي ما علمه الشرح بوجود الوضوء  
والغسل او غلطها عند ارادة القبالة لا بعدا وحقيقة وفي  
الاشياء النجسة ولا يجوز الظاهرية بالحكمة بالماء المقدر وهو  
ما يحتاج في تعريف ذاته لا بقدره بل على لفظ الماء كما لا يخفى  
كالتراب ونحوه وماء النار مثل الفجاج ونحوه وماء البخر والقيح  
والنفث ونحو ذلك واختلف في الماء الذي يقصر عن الكرم قبل  
يجوز الوضوء به وقيل لا وهو الا حوط وماء البيا <sup>قوله بالقبول</sup>  
مع تنفخ اللام وبالدع خفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه ثوم مثل  
البرق اي ماء يطبخ فيه اللحم ونحوه وماء التدرج وهو ما يخرج من  
العمق النجوة فيضربه ولا يضر به وهذا اذا كان شينا اما اذا كان  
رقيقا على اصله لم يضره فيجوز القليل به لانه منزلة ماء الله ونحوه  
وماء الزعفران والورد ايضا ما خفف به وخرج عن الزكاة فية  
او ما يستخرج منه دليلا كما يستخرج من الورد وكذا للجوز  
الظله ودماء الورد وسائر الازهار وكذا الحنظل والعصير اي ماء العنب  
ونحو ذلك كاشربة ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب  
والبدن بالماء المقدر وكل ما يبرح طاهر يمكن ازالتهما وهو ما ينص  
بالعصر حتى يزول جميع اجزاءه واحترقه بالجلعاف عن نحو الغدا  
اي بيا

اليمين

واليمين فقول كالتين فيه نظر فانه لا يزيل النجاسة لان فيه رسوخا  
لا يخرج بالعصر والحل فانه اقل من الماء النجاسة والعصر وملاكتها  
من الماء المقدر بشرط ان ينص بالعصر بماء الاشجار والثمار  
والاذهار بخلاف ما فيه من مونة في اللرق او حنونة وان غسل  
النجاسة بالعدل او لوسن ونحوه من الثوب او باليمن وباليمين  
كالزيت والشرج ونحوه لا يزيلها ذلك الغسل لانها اي الاشياء  
الذكرورة لا تنص بالعصر فلان تزول اجزاءها وما غفل تزول  
اجزاء النجاسة بتمامها وعند عهد <sup>وذكر</sup> الاثمة الثلاثة لا يزيلها  
النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة الظاهرة وماء صايطر  
شيء طاهر سواء كان تحت الماء في جميع اوصافه او في بعضها  
فغير احد اوصافه اي لونه او طعمه او ريحه كما في الداي السبل  
الذي يغير لونه بالغراب والماء الذي يختلط به الاشجان والفتان  
والزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء  
بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء النجاسة اذا لم يزل عند  
اسم الماء بحيث لو اراه التراقي يقول هو ماء او بشرط ان يكون من  
قيضا بعد فانه ام دقيقا يسيل سريعا كسبلان عند عدم الى الطه  
فكسلك الماء المطلق يجوز الوضوء والا فلا وهذا في يكون من الماء

طاهر

لا يجوز ازالة  
ويجوز

فان اعتبر فيه الرقة وادعية باللون والمقام والريح فالقليل  
من التغيرات يغتبر هذا وصلا للثقة مع كونه رقيقا فيجوز  
الغسل والوضوء به وذكر في اجناس الناطق الغوصي ماء التيل  
اذ لم يكن رقة الماء غالبة لا يجوز وذكر في المنقط اذ انقى في الماء  
الذاج حتى تنو الماء ولكن لم يذهب رقة جارا للوضوء مع  
تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العنق اذ اخرج في الماء فاسود  
يجوز الوضوء به ما دامت رقة باقية وكذا الحصى والياقوت  
وغو بما اذا انقى في الماء ولم تنزل رقة يجوز الوضوء وان تغير  
اي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المعبر في مثل بقاء الرقة  
وذكر في الجامع التغير لثا فيجان ولو طبع الحصى والياقوت ان كان  
الماء بحال لوبنة لا يغتسل ونزول عنه رقة الما جاز الوضوء به  
والا فلا بناء على ما تقدم وذكر في الحيط لو نوضا بماء اغلي ثمان  
او يس اي ميسر او بنى فما يعلو ينزل وري القاس جاز الوضوء  
بالماء يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء بالخبير عنه وكذا لوبلة الجوز  
الماء ان يقيت رقة ما كانت بعا ز الوضوء وان صا الماء غصيا حتى  
بالخيز لا يجوز الوضوء به وفي شرح المختصر القدوري اني لاص لاقط  
اذ انقط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد اسم

الراجح

الخبر

الخبر ان يسمى شرايا او تيرا او غورا بابة او غورا ذلك هو  
طاهر وطهور وري مظهر سواء تغير لونه او لم يتغير  
ولم يذكر عن اصحابنا خلافا في ذلك وعلى هذا الاطلاق  
الذي ذكر في شرح القدوري اذ تغير لونه الماء او طعمه وريحه  
بالتيقلا لا وصاف للثقة بطول الملك او بوقوع الاوراق فيه  
يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء  
بسبب ذلك مقبدا هذا لا يستثناء مروي من اليدين اني كنت  
الاخيه ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء به ما تغير لونه وطعمه  
وريسه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم سدا لان المعبر  
فيه بقاء الرقة وكذا اذا تبقيت بظهور رقة ان يكون الماء  
مطهرا او غلب على رقة انه مطهر جازت به الظهارة لان  
غالب الغن بمنزلة البقاع في التوليات حتى لو جرد الماء قليلا  
ويبقى بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به اي بذلك الماء  
القليل ويغتسل ولا ينجح لان لاص الظهارة وكان متبعا فلا  
نزول بالشك وكذا اذا دخل الجام وفي حوض الجام ما قبل  
ولم يبق بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به ويغتسل  
ولا ينظر الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل نوحهم وقوي



القياس لانه لا يصل الظهارة وكذا اذا بقي الماء الجارم الذي  
 يذهب بغيره من غير كالجيفة والخز والبول والغدة لا يفسد  
 الماء لم يتغير لونه او طعمه او ريحه فلا يثبت فيه ما يفسد به  
 الماء وري عن ميرزا ان الصب حث اى دة من التي الفرات  
 ورجل الغار من ايد من كان الصب يتوضأ به جاز وضوءه اذا لم  
 يتغير احدا وصافه وكذا اذا جلس الناس صقوا على شطهم  
 اي جانبهم بغير وضوء جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح  
 خلافاً لما ذهبوا اليه لا يجوز ذكر القاطن سابقاً لصغره وفيها كذب  
 ميت او ميتة وقد روي عن ميرزا ان عليه لا بأس بالوضوء  
 بان يتوضأه اسفل من اذ لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وهواي  
 هذا الحكم مروي عن ابي يوسف كما مر ان الاصل الظهارة ولا يذو  
 بالشك وذكر في التواذل ان كان الماء الذي يلقى الجيفة دون  
 الماء الذي يلقى الجيفة يعني ان كانت الغلبة للماء الذي لا يلقى الجيفة  
 بان جرماء عليها وختم ما يبحث لاجري من تحت جاز الوضوء  
 في اسفل والابان كانت الجيفة تنبعث تحت الماء فلا يجوز وهذا  
 اختيار الهندوان وعلي هذا ما اذا جري في ميزاب السطح وكان  
 على السطح عذوبها وغيره من النجاسة وكان اكثر الماء لا يجري عليها

ولم يكن

ولم يكن عند الميزاب فالله طاهر اذ لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبار  
 للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه  
 او اكثر يلقى العذرة فهو اي الماء الذي يجري من الميزاب  
 نجس ولو لم يتغير والاى وان لم يكن كذلك فهو طاهر  
 اعتبارا للغالب ان سال المطر من التسقي او من الثقب  
 ان كان المطر الماء اي ستم لم يقطع بعد فهو طاهر  
 سواء عنت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطة  
 القياس لاحتمال انه من النازل قبل ان يصب السطح وان انقطع  
 المطر وبعد ذلك سلك من الثقب ان كان على جميع السطح  
 او على اكثره نجاسة فهو اي ذلك السائل من الثقب نجس لم يأنه قتل  
 بالكل بعد صابة السطح وجريه في الميزاب عليه مع ان غالبه نجس  
 وان لم للغالب ونصف له حكم الاكثر لاحتياط كما تقدم واذا  
 كان الماء الجاري يجري في جرح ضعيف ينبغي ان يتوضأ به المتوضو  
 على الوفا اي باناء في حق تحت الماء المتداول وقال بعضهم  
 يتوضأ به في اعيان الماء يعني مورو الماء اي المجرى التي باقي منها  
 يكون اخذه من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا اسد الماء  
 الجاري من فوقه وبقي جريه اسفل المكان الذي سد منه كان

ضوء



جاري كما كان يجوز الوضوء به كما يثر الياء الجارية اما الحد  
 في جريان الماء اي في كونه جاري في الحكم فقال بعضهم ان  
 ذهب به بين اورد في جواز وقيل ما يجره الناس جاريًا  
 وقال بعضهم ان كما يجب ان يدفع نحو راي يتكف ما تحت  
 وينقطع الجريان فليس بجاري وان كان بخلافه فهو  
 جاز ولا قول شهر والثاني اظهر والمنع اذا كان بطن النهر  
 نجس او جري الماء عليه ان كان الماء اكثر بحيث لا يروى ما تحته  
 لا يتنجس ان كان اقل لو كان جميع البطن نجسًا ويفهم منه  
 ان ان كان قليلا يروى ما تحت يتنجس فيه كالكم في الدروب  
 على الجيفة ولو كان في النهر ماء ذكذ ونزل من اعلاه  
 اي على النهر ماء طاهر واجاره اي جري الماء الظاهر الماء  
 الذكذ المتنجس وسئل فانه اي الذكذ يظهر يغلبه الماء الجاري  
 عليه ولو يتوضأ انسانا منه جاز اذا لم يثر اي النجاسة  
 ان من الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري **مسألة**  
 في بيان احكام الجاهل والماء الذكذ الاصل عندنا ان الماء  
 الذكذ اذا لم يكن حشوا في عشر يتنجس بوقوع النجاسة  
 وان يظهر فيه شرا علة فالملك مطلقا وللثاني واحد

في القلتين

في القلتين فما فوقه والدليل قدرناه في الشرح واما الحوض  
 اذا كان عمق اربعة اشبار او طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك  
 فيكون وجهه مانعا ذراع ويجوز ان يكون ان كان من تراب  
 واما ان كان مدورا فاصح ان يجازيه ستة وثلاثون واما  
 عمقه فالتخاير ما للرجس اي لا يتكف ارضه بالخرق وقبل  
 ان لا تصيب يد المفتة الارض وقبل قد رديع اصابع مفتوحة  
 والمعاد بالذراع ذراع الكبراس وهو سبع قبضات فقط وقيل  
 مع اصبع فائتة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل غير  
 في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظريته في الشرح وان كان  
 الحوض بالقبضة فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة اذا لم يثر لها  
 اثر اذا كانت النجاسة مبركة هكذا وقع في مسح المتن والقبوب  
 اذا كانت النجاسة غير مبركة فكان لقطعة غير سقطت لا يكتب  
 وشاعت بهما التسوية وبعضه وبعض مشايخ العراق قالوا  
 في غير المرتبة يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير  
 كما في المرتبة اذا لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست لون  
 والحوض الصغير غير في قيا دونها وبعض مشايخ **مسألة**  
 بخاري ونوعا فانه وجعلوه كالماء الجاري يعومون البيوت



وفيه قولان المرتبة بقاها متيقن بخلاف المرتبة لاحتمال  
 انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء بالشك على من يثني هذا اي تأخير  
 لواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه اذا عمل التوضي  
 وجهه في حوض كبير والعشر في العشر فاصدا فقط من خالته  
 في الماء فرغ الماء فائتة موضع الوقوع قبل التبرك هو يجوز  
 ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لا عند التبرك شرط  
 ليصير الماء المستعمل شايعا في الماء فيمرق قلوبا ومشايخ بخاري قالوا  
 يجوز لعموم البيوت ككرة وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا  
 الحكم القياس اي بفاس ما اذا كان الرجال ضعوا يتوضون  
 من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليه العمل وفي  
 اجناس لا تطيق ان يغسل حوض كبير فلما خيرا ان  
 يتوضأ من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير منزلة الجاري  
 في استهلاك الماء المستعمل فيه يجوز الاحتياط وليس له جاز  
 ان يتوضأ او يغسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة ولا في  
 اي في الجوارف كمن مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز  
 ما تقدم وانما ان كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا  
 عنها بقدر حوض صغير واذا لم تكن النجاسة مرتبة يجوز

مطلقا

مطلقا على اختيار علماء بخاري وروي عن الفقيه ابو جعفر  
 الهندواني لو يتوضأ المتوضي في اية القصب اي في  
 القصبه وكا في الماء فان كان الماء لا يغسل بعضه لا يغسل  
 لا شئناك اصول القصب لم يجز وضوءه لا استعمال الماء للتعمر  
 وان غلص بعض الماء جاز الوضوء به لاستهلاك الماء **مسألة**  
 المستعمل في الكثير استعمال القصب بالقصب لا يمنع استعمال  
 الماء بالماء واما بمنع استعمال القصب من بعضها ببعض وكذا استعمال  
 الحكم لو يتوضأ في ماء فيه ذراع غلص بعضه اي بعض جاز  
 والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع  
 وجه الماء جواز ذراع يجزى مفتوحة فحين مجرى كانه  
 ثم زاء مضومة بعدها او فالف اخره داء مفتوحة فالهاء  
 التي يكتب بعدها اماره فيها وهي كلمة فارسية معناها  
 جزء الضفدع ويقال له الطحلب وهي شئ احضر يكن  
 على وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الطحلب محل تحرك **مسألة**  
 يجوز الوضوء لان الماء يغلص بعضه البعض فحين وان  
 كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا خلوص  
 بعض الماء لبعض فلا يجوز الوضوء به وكذا الحكم ايضا

مسألة

مسألة



ولا يخرج

اذا نوصاه من حوض قد انجرت ماؤه والجذع على وجه الماء  
 وبقية نكس بالخرق بجوز الوضوء به اذا كان الجذع  
 كذا قطعاً قطعاً لا يخرجك بالخرق اي خربك الماء  
 لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الخثرة ونحوه  
 وان كان قليلاً يخرجك بترك الماء بجوز الحوض اذا انجرت  
 ماؤه فنقبت في موضع وان كان منه الماء متصلاً به والنقبة  
 كخروج في اسفلها ماء فوقعت فيه اي في النقبة نجاسة  
 او وقع فيه او نوصاه به اي بالماء الذي في اسفل النقبة نساك  
 فلا يخرج من نجس وبوكر لا سكا في نجس الماء لكونه متصلاً  
 بالجو لا يخلص بعضه اليه فيكون كوقوع النجاسة او الماء المستحل  
 في ماء قليل فيفده وقال عبد الله المبارك وابو حفص الكبير  
 الجارية لا ينجس اذا كان الماء تحت الجذع عشرين في عشرين وان كان  
 اي ولو كان الماء متصلاً بالجذع لكونه عشرين في عشرين والفتوى  
 على قول نصيب وبوبكر لا يخرجها واذا كان الماء تحت الجذع منفصلاً  
 عنه فيجوز الوضوء ولا يفد الماء لكونه عشرين في عشرين ولو  
 ينفسل بقعة عن سائر بقعة الصورة الاولى فيجوز بل اختلف  
 بين الشافعي والذكرين وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض

الحوض

للقائه

مسقفاً

مسقفاً وفي النقبة كذا فان كان الماء متصلاً بالنقبة والكوكة دون  
 عشرين في عشرين يفد الماء بوقوع المفد وان كان منفصلاً لا  
 يفد ولذا قال هو اي الحوض الذي كان الحوض المتقف  
 في الخلاف والجموع والتفصيل وان نقبت الجذع على الماء فلا يخرج  
 اثنان يغتسلان على وجه الجذع ويغسلان في النقبة كالماء في الجذع فان كان  
 لاني النقبة كالماء في القبر فوقع فيه الكلب او صاحب نجاسة اخرى  
 يتنجس عند عاتمة العلماء ولم يخرج من الماء الذي تحت  
 الجذع كان في ماء في النقبة كغير من الماء القليل وان يتنجس فلم  
 تزل نجاسة اي فلا تزل ما لم يخرج ما في النقبة اي ما كان فيه  
 وقت النجس من الماء ما ياتي في حوض الحمام ونحوه ولو نوصاه  
 اي انبساط في النقبة الجذع المذكور ولم تقع غسالته في الماء جاز  
 وضوءه على حاله كغيره كالتقبة او صغير وان وقعت فيه وهو  
 دون عشرين في عشرين لا يجوز الوضوء ولو وقع في النقبة المذكورة  
 بيشاء او غيرهما فانت ان كان الماء تحت الجذع عشرين في عشرين لا  
 يخرجك كغيره ولا ينجس ما في النقبة ايضا لان الموت بمحمل غالباً  
 بعد التفريق لو علم ان الموت بحصوله في النقبة قبل التسليم  
 وان كان الواقع متنجساً فان ما في النقبة يتنجس وكذا اذا كان الماء

ومن زوال

تحت الجذع اقل من عشرين في عشرين يتنجس جميع الماء واما  
 ان علواً وانبسط على وجه الجذع وان كان عشرين في عشرين  
 ولا يتنجس بالخرق لا ينجس ولو كان ماء الحوض اذا  
 كان عشرين في عشرين فنقل اي تزل فصار سبعاً في سبع مثلاً  
 فوقعت النجاسة نتجت لان المعبر وقت الوقوع فان امتلأ حوضه  
 بعد ذلك صار نجساً ايضاً كما كان لما قلنا وقيل لا يصح نجس  
 والا قول اصح حوض كبير جاق فيه نجاسات فامتلاء قبل هو  
 نجس لتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس نجس لكونه كبيراً وبوبكر  
 اي بعدم النجس اخذ مشايخنا في تركه في الترخيب والنجاسة  
 ان الماء ان دخل من مكان نجس واتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو  
 نجس وان دخل من مكان طاهر ولم يتنجس قبل اتصاله بالنجاسة  
 حتى صارت عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة فلا يتنجس ذكره فخرج  
 او غير فان دخل الماء من جانب حوض صغير قد تنجس ماؤه  
 وخرج من جانب قال بوبكر لا يخرجك لا يطهر ما لم يخرج مثل  
 ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غللاً كالقصور اي اذا  
 تنجس فاتها تغسل ثلاث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج  
 متنجساً كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني

الكثر

يطهر

يطهر بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج  
 مثل ما كان في الحوض وهو اي قول ابو جعفر اختيار القدر  
 الشك لا يبرحاً وكذا الجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة  
 حوض صغير دخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب لو نوصاه  
 قبل ان يسكن ووقعت غسالته فيه ان كان الحوض ريعاً اي ربيع  
 فادونه بجوز الوضوء لان الظاهر ان ماء المستعمل لا يتنقى  
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض  
 واكثر من ذلك اي مع ادراج في ادراج لا يجوز لان الماء المستعمل يستمر  
 فيه فلا يكون كالجاري فيكره استعماله الا ان نوصاه في موضع  
 الدخول او في موضع الخرج لانه جاز وكذا عين الماء اذا كان وسماً  
 خساً في حوض وكان الماء يخرج منها اي ينبوعها ان كان الماء يخرج  
 حركته ظاهرة في جانبها اي من جانب ينبوع فذكر العين بالظاهر  
 وهو اي الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين بجوز  
 الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع  
 الماء في الخروج من ينبوع وان لم يكن الماء بهذا القدر لا يجوز  
 الوضوء فيها وقال القاضي للامام في هذه الصورة  
 والتي قبلها الاصح ان هذه التقدير غير لازم وما لا يعتد به المعنى



فهذه القول حالة مخصوصة وهى تلك الحالة التى ذكرها باعتبار  
 المعنى الى حال ما اذا كان الماء يجي من اجوب الى حوض  
 الحمام الناس يغترفون منه فقامت اركان بكسر التاء مثلا  
 حقا بلحي بعض بعضا وهذا هو اختيار قاضى حان فى الفتوى  
 حتى لو كان الماء ساكنا وكانوا يغترفون ولا يجي من الابواب  
 ماء يتجس ما الحوض عليه الا عند ادخل منه احد من الناس  
 من قال هو اى ماء الحمام عنده اى عند ابي يوسف بمنزلة الماء  
 الجارى على كل حال سواء تدارك الاعتراض مع دخول الماء من الابواب  
 او لا لا جلا للضرورة المبررات الحوض الكبير الحق بالماء الجارى  
 على كل حال الا جلا للضرورة وفيه نظرية ذكرية الشرح ولو ادخل  
 الجنب او المحدث بدق حوض الحمام لطلب القصة الى الية  
 رفع الحدث وليس عليه نجاسة حقيقة يتجس ماء الحوض  
 عند ابي حنيفة عا روية كون الماء المستعمل نجسا لان قاء  
 الحوض صار مستعمل يزول الحدث عنه يده وعند الماء طاهر  
 ومطهر لانه لم يمس مستعمل عندهما والمذكور فى الفتاوى  
 ان ادخل الجنب او المحدث يده فى الماء للامساك فزال اولى رفع  
 المكور لا يمس به الماء مستعمل للضرورة ولم يذكر واخلقا

نبوب

فمنظر فيه ان حرج الماء المستعمل اى علم من ساعته ككثرة  
 اى كثرة الماء وقوته يجوز الوضوء به الموضوع والابواب  
 وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز التوضي بالثاني اذا كان  
 ذائبا بحيث يتقاطر على العضو ويجوز لانه ماء مطلق ولا يتنجس اذا قد  
 على استعمال كذلك وانما ابواب وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر على العضو  
 عند ذلك يتنجس ولا يتنجس به امراده على العضو غير يتقاطر لا يمس  
 به ماء وحكم اليد الى حكم الشئ حوض صغير كبر اى حفرة جارية  
 من ارجاء الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل وغيره  
 من ذلك الماء جاز وضوء لانه توضأ من ماء جارى وان اجتمع  
 ذلك الماء الذى اجزاء في موضع وكبره رجله اى من ذلك الموضع  
 ثم قاضى الماء فيه فتوضأ منه ثم قاضى جاز الوضوء الكلى  
 اذا كان بين المائتين مسافة وان قلت اى ولو كانت المسافة  
 قليلة ذكره فى البوط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط  
 الماء المستعمل ان سقط فى الماء الا فى موضع الجريان وفي نوادر  
 المعنى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجاسته  
 ما لم يظهر اثره على اذا دخل جارية قد لم يتنجس واختلاف  
 للثانين بيان هذا القول قال يعقوب بن محمد بن ابي يوسف

في حوض

إذا حدث

اذا حدث وقد ليس بها عا طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة  
 كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غدر عليه وليس للمفيع  
 اكل طهارة ثم اخذ بجازة المسح عليها لوجوب الكمال عند الحدث  
 فان كان الماء حقيقيا مسحا وبليلا وان سافر لم يمس ثلثة ايام  
 وبالله القول على رضى الله عنده جازة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة  
 ايام وبالله المسح افر يومنا وبليلا للمفيع وبالله اى اولا المدة  
 المذكورة للمفيع والمسا فر عقب الحدث فانه قبل ذلك مطهر بطهارة  
 الغسل ولا يعتبر لابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى  
 لو نظرت القلوة للمفيع ولم يلبس حقيقين الا وقت العصر التشرى  
 لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت لامن وقت  
 الضحك ولامن وقت الطهر فيجوز المسح ان كان مقبلا الى وقت  
 العصر يوم القاب وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم  
 التبرع ولو غدر عليه وليس خفيه قبل اكمال الوضوء  
 ثم اكمال الطهارة قبل ان يحدث جازة المسح على عندنا لما تقدم  
 ان شرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث خلافا للثاني فيع قال  
 الشرط عنده كونها كاملة وقت اللبس وانما يظهر خلافا لى  
 على هذا فيما اذا توضأ مرتين فلما غسل احدى رجله وادخلها فى الخلق

وهو الاصل ولو ادخل الكفارا والنجسان ابدى بعد الماء لا يتنجس  
 اذا لم يكن على ايدين حياضة حقيقة مذاصيان مسلم لا يمس  
 ليس عليه حدث وانما الكفار وفي ابدى حدث بزول بالانفال  
 قلا فرق وقد حقه في الشرح ولو ادخل القبي يده فى الاناء  
 ان علم انها طاهرة بان كان معه من يرفى جاز الوضوء بذلك  
 الماء وان علم انها نجسة لم يمس وان حاكل حصل الشك لا يتوضأ  
 به استحسان اى لاجل التنزيه والاحتياط ولو توضأ به جاز لانه  
 لا يتنجس بالثاني حوض الحمام ان يتنجس بطهر اذا خرج من مكان  
 فيه مرة واحدة وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير  
 وان الخنزيرة بطهر بمجرد ما يدخل الماء من الابواب ويقض  
 من الحوض لانه صار جاريا ولو دخل المتوضي ربه فى الاناء  
 بنية المسح وادخل خفيه فيه بنية يجوز المسح بالاتفاق وهو  
 عن عمدته لا يجوز ولكن لا يصلح الماء مستعمل عند ابي يوسف خلافا  
 لى وتحقق فى الشرح فصل فى المسح على الخفين على ما جاز  
 بالثاني بالاثار الواحدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله او فعلا  
 لا بالان ان كل حدث موجب للوضوء احتراز عن الحدث الوجوب  
 للغسل كما ساقى ان شاء الله تعالى السهم على طهارة كانه اى

في حوض

إذا حدث



في هذا الكتاب ما لا بد من معرفته في حق الله تعالى

فقد علمنا الاخرى وادخلنا في الحق فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز  
عندنا لان عندنا كيفية ان يكون الحق ملبوسا على طاهره كاملة  
تأقيد عندنا حيث لا يجوز المسح عندنا خلافا لغيره  
والطهارة النافضة في طهارة صاحب العذر وكذا طهارة النبي  
حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون  
ثلاثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في نفاس  
او هي حاله في موضعها كصاحب سلس البول وانتفاخات  
الرجل او منتفخ البطن والزعاف القائم بالرجل الذي لا يعرف  
اذا توشأه وليس الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاثنية  
فمسح كالاصحى لا لها بلبس على طهارة كاملة ولو لم يلبس  
العذر واي بعد ما ظهر منها شيء فمسح في الوقت فقط ان احدث  
بعد اللبس حدثا غير عذر عندنا وعند غيره فمسح تمام المدة  
وتحقيق الدلالة الطرفين في الشرح ولا يجوز المسح لمن  
وجب عليه الغسل كالنوفساء وليس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز  
لان يغسل ساير بدنه ومسح على خفيه وكذا الوان المسافرة  
نوفساء وليس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز المسح لان الخيانة حلت القدم والرجل  
بجلبه ولا يجوز له المسح لان الخيانة حلت القدم والرجل  
والرأفة

وهذا ما لا بد من معرفته في حق الله تعالى

والرأفة فبأن في مسح الخف سواء لان المادلة لم يمسح النساء  
تأبعت للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص والمسح اقامه  
على ظاهره اي اعلاي دون يظهره اي يظهره لما روي عنه  
عائشة رضي الله عنه انه قال لو كان الذين بالذلك مكان مسح باطن  
الخف ولما ظهره ولكن راي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مسح على ظاهره خفيه دون باطنهما وفي رواية كان يغسل الخف  
اولي اعلاه ويحتب ان يكون المسح على ظاهره بالاصابع لما روي  
عنه عمر بن خطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه روي انار  
اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومداها ووضع  
الاصابع مع الكف ومداها فكلها حسن والاحسن ان يمسح  
بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويحتب ان يبدأ من قبيل  
الاصابع ويمد الي الشقاق اعتبارا بالاعراف ان المستحب فيه ذلك  
والستحب ايضا ان يكون مرة واحدة وفرض ذلك اي المسح  
مقدار تلك اصابع طولها وعرضها اصابع اليد كما قال ابو بكر  
الذاري هو المختار لانها قال الكرخي ان المغيرة اصابع الرجل ولو  
وضع يديه من قبل التاق ومداها الي رؤوس الاصابع جاز ليحصول  
القوى وكذا الواسع على ما عرفت جاز ايضا وكذا الواسع ثلث



اصابع موضوعه وضعا غير ممدود ويجوز ايضا لما قلنا وكذا  
يكون في الفال للثمة في جميع ذلك وكيفية المسح السنون ان يضع  
يده ويجعل في كفة ويمد يده الي التاق او يضع كفة مع الاصابع  
ويدها جولة ويوحسن والا قول يومئذ ولو مبرر ولو اصاب  
ويجاء في اصول الاصابع وكلف لا يجوز للمسح لان يكون الماء  
متقاطرا لئلا يله الحامة التي يجوز استعماله في الغرض بالنسبة فالباهر  
عليه الغرض وكذا الواسع باصبعين لا يجوز لان يكون الاهتمام  
والتبايع مع ما بينهما والمستحب ان يمسح بباطن الكف لانه  
التوارث ولو مسح بظاهره فله حصول المقصود لكن في الف  
الستة ولو مسح على بطن خفيه او من قبل العقبين او من جوارهما  
او جوارب الرجلين لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على احد المسح وهو  
اعيا الخف لان العين بالمعوس وذكر في المحيط لو توشأه ومسح  
ببسته بالكسري بلل يفتت على كفة بعد الخف لا يجوز مسحه لان الية  
الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذا المستعمل فيه ما سال عما انقضوا  
وانفصل عنه ولو مسح به ثم مسح خفيه ببسته بقيت بعد المسح لا يجوز  
لان هذه الية مستعملة المستعمل فيه ما اصابه المنيح ولو توشأه  
ولو مسح خفيه ولكن خاف في الماء لانية المسح ولم تغسل احد يديه

اي باصبع على موضع خفيه

في هذا الكتاب ما لا بد من معرفته في حق الله تعالى

او اكثر او مضي في الخشيش الماء الجاري عليه او بالمطبخين  
ذلك المحوضا والشيء عن المسح ولو كان الخشيش مبتلا بالطل  
فقل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه ينوب  
لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصاب خفه المطر ينوب عن المسح  
وان لم ينو خلافا لما قلنا في ذلك فانه لا يشرط عنده  
في الوضوء والمسح وفي بعض الرواية الماددة لا يجوز به  
بدون الية عندنا ايضا لانه اي لان المسح خلف عن الغسل  
فاحتاج الى الية كالنية وهذا غير صحيح مذهب على يثا  
ومن ابتداء المسح اي مده وهو مقيم فاقربا قام يوم وليلة  
مسح قام ثلثة ايام وليا لها عندنا خلافا فالتاقي لان المغيرة  
اخر الوقت وفيه ما فر ومن ابتداء المسح وهو ما فر ثم قام  
ينظر ان كان قد مسح بها يوما وليا او اكثر لزم تيممها وغسل  
رجليه لانه صار كغير من المقيمين وان كان قد مسح ايامه يوم  
وليلة ثم المسح يوما وليا لانه مائة المقيم من ليس الميموق  
فوق الخفة يطلان مسح على الخف مسح عليه الميموق ما ليس فوق  
الخف وقاية له وقد يكون من المولد ومن الكراس ومن غيرها  
فان كان من الكراس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا علم ان علم

في هذا الكتاب ما لا بد من معرفته في حق الله تعالى



ان البتة فخذت الى الحق مقدار القرض او كان محذرا يستر  
 الاصابع ومن هنا فان كان من الكبرياء والكعيبين فيعوز  
 المسح عليه سواء لب وحده او فوق الحق كالذم من الادب  
 او القم وكذا الحق فوق الحق وهو بدل عن الرجل اعلى الحق  
 فلو لم ينف فوق جود رقيق من كبرياء ونحوه جازي  
 عليه كما افاد المولى خسر وفيه ذره وصاحب التسهيل والاعتبار  
 بما نقله ابن قريش في شرح المجمع عن قناب الشاذلي عن عدم  
 الجواز لان الشاذلي وجعل الجواز تقيد به فيما بين الحق  
 فان اتصال الملبوس من الخلف وغيب بالرجل ليس شرط الاول  
 كما ان شرط الجواز المسح على المرموق وقام البحث في الشرع فان  
 احدث بعد لمس الخفين قبل المسح المرموق ومسح على الخفين  
 مسحا ثم لمس المرموقين لا مسح على المرموقين لان شرط جواز  
 المسح عليهما ان يمسح قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احد الخفين  
 بعد المسح عليهما او نزع احدهما بلا قصد فله ان ينزع الثاني  
 على حقه وان بقاء اعادة المسح على الاخر وعلى الخلف الذي نزع جرموه  
 ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير اعادة المسح على غير المنزوع  
 ولا يجوز المسح على المرموقين ان كان ابي لو كان خفاه فغير يقين  
 المحذور

فاسا

قيا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خفي في خرق كبرياء  
 يظهر منه اي خرق مقدرا تلك اصابع طولا وعرضا من اصابع  
 التقدير في رواية الحسن من اصابع اليد والاول ظاهر الزيادة  
 وهو صحيح واليه اعتبار اصابع الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع  
 وان كان عندنا يغير ظهور الثالث التي عند الخرق فان كان  
 الخرق في الخلف اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لغيره وانما في  
 لان الغلبا فعول دفع الريح وما دون تلك اصابع قليل لان الاصل  
 في طول اصابع الخلف اكثر وان كان الخرق في خف واحد قدر اصبعين  
 في موضعين وفي خف الاخر قدر اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح  
 لان المانع قدر الاصابع الثالث في خف الواحد فلا يمنع لو كان في  
 خفين خلاف ما لو كان قدر نصف درهم في خفة مفارقة في بعضه  
 وفوق النصف في الاخرى حيث يجب وبيعه جواز الصلوة  
 وكذا لو انكشف كل من عضوين كل منهما عورة يجب ايضا ويجب  
 والفرق ان يكون في الشرج وان كان الخرق قدر اصابع مع الخرق  
 قدر اصبعين في خف واحد يجب في الفكر بالانقباض فلا يجوز  
 المسح لوجود المانع وهو قدر تلك اصابع في خف واحد ونحوه  
 في النع ظهور الاصابع بكاملها والبيعه خلافا لما لا ياله الترخي  
 حال

٥٤

جليس

شعر

من ان ظهور الاقدام وحدها مائة ولو ظهر الاقدام وهو مقدار  
 ثلث اصابع من غير ما في غير الاقدام جاز المسح لان الخرق اذا كان  
 عند الاصابع فالعبرة بظهور نفس الاصابع وان كان في موضع  
 ان يغير قدر اصبعين ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث  
 اصابع او تقارب اي مقدار ما يتفقد من اقل من ذلك القدر لا  
 يمنع جواز المسح لان غير المتفقد ليس بحكم الخرق لعدم ظهور ريش  
 من ذلك الحكم لو انتفق حرزه اي خرز الخلق الا ان لا يترك  
 شيء من قدميه بغير المسح لما قلنا ولو كان الشيء المذكور والمرد بالمقدار  
 المانع بيد وحالة المشي اي حاله رفع القدم ولا بيد وحالة الوضع  
 يمنع جواز المسح لان المعبر بحالة المشي كما ذكره في المعيط ولو كان  
 الامر بالمسح لكان كذلك الخرق اذا كان فوق الكعبين لان مسح  
 الخرق لما فوق الكعب ليس بشروط لاجاز على الكعب وفي فتاوى  
 فاضل خان وما يقال بالفاخرية جازي ان كان يستر القدم يري  
 من المعصية لان ظهور القدم الاقدام اصابع او اصبعين جازي  
 عليه في قوله كذا على الخلق الذي يقال له بالفاخرية بستر  
 ويوان يكون مشقوقا مشدودا وفيه لو لم يكن مكتبا لا يري  
 من كعبه او قدسية المقدار اصبع او اصبعين جازي للمسح وهو منزلة

الحق

الحق الذي لا سأل واذا اذ المسح على الخلق ان يمسح جفبه فترى  
 القدم من موضعين من الخلق غير ان القدم في السابق بعد ان تقف  
 من استأخرها وانما وان خرج بعض القدم عن مكانه فقد روي  
 عن ابي حنيفة انه اذا خرج اكثر لعقب الخلف من عقبة تقف المسح  
 لان القبة ربع القدم وللترجح حكم الكل وفي بعض الروايات  
 عن ابي حنيفة اذا صار النزع بحال نزع المشي المعانعة تنقض  
 المسح والا فلا فان المعبر بان متابعة المشي وفي رواية عشرة خف  
 ان خرج اكثر القدم لراساق الخلق انتقض المسح والا فلا قال  
 من الهداية وغيره هو الصحيح لان اكثر حكم الكل وقيل ينقض خروج  
 نصف القدم في بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار  
 القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوى اصابعها لا تنقض  
 المسح وهو اي هذا القول رواية عن عروة بن اخذ بعض المشايخ  
 قال في الكافي عليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باقية في كل اليد  
 وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله سئل عن رجل مسح على خفيه  
 ثم دخل الماء او حاض الماء ان ينزل جميع احدى القدمين  
 ابتلا هو عن ان ينقض مسح والا فلا وكذا لو ابتل اكثر احدى  
 فيجب عليه ان يكر غسل رجله لئلا يكون جاسعا بين القبل

٥٥

خف



والسبح رجل آخر عقيب عن تعقيب الحق الآن مقدم قدم في قدم  
 الحق في موضع السبح لا الذي يخرج منه وهو مقدم عن الحق  
 أي عن موضع القدم من حيث الحق أي أقل حد من حق من الحق  
 وهذا موافق قول محمد وذكره بعض الموضع من الفتوى أن كان  
 صدور القدم في موضع ولكن القبيح يخرج عن عقد الحق ويدخل  
 لا يتحقق منه لعدم انزع وكذا لو كان الحق واسعا إذا رجع القدم  
 ويرجع القبح حتى يخرج الإساق الحق وإذا وضع عاد العقبة موضعها  
 لا يتحقق السبح وكذا لو كان الحق مثنى على صدور قدمه وقد ارتفع  
 العقبة موضع السبح وهو إذا قال حق في حق مقتوح وبطانة  
 الحق من تحت أو من غيرا غير متفق معروا إلى حال كون ذلك الشيء  
 الذي هو البطانة معروا في الحق وفي بعض الشيء معروا في غير البطانة  
 وبالحق جاز السبح لعدم ظهور مقدار تلك أصابع كذا ذكره  
 الزخيرة ولا يجوز السبح على العائمة والقلبية بدل الرأس ولا على  
 التبع بدل غسل الوجه وهو ما جحد المراء على وجهها وهو في  
 ما يجازي عنها منه ولا على القفا لأن بدل غسل الرأس وهو ما ليس  
 في اليد لاجل اليد أو الطراو غير ذلك ويجوز السبح على الجنب في موضع  
 جبهة وهي ما يشك على العظم المتكسر من العبدان أن وإن شدة

أي

في الكفاي ولو كان السبح على النصف أو أقل لا يجوز ويكتفي في الجبهة  
 بالسبح مرة واحدة كسب الرأس هو القبيح لأن السبح لم يشر  
 فكسره وقيل بكثرة ثلاث وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة  
 في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبهة ونحوها جازية وبعد  
 عليه جعل الجبهة مقدارة الجراحة فحسب جاز السبح على كل جبهة  
 بعد المواضع الجراحة لأن الجبهة والعصاة لا بد أن يكون إذ بد  
 من الجراحة فتعققت الضرورة بالجواز السبح على الزائدة إذا كان  
 يضربها الغسل ما حول الجراحة وإن كان لا يضرمه ذلك مع الجراحة  
 وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بأن الجبهة وعصاة  
 القفارة والقروح والجراحات ثم السبح على الجبهة ونحوها منزلة  
 الغسل فيجوز أن يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت ولو كان  
 بأحد عليه فمرة تسبح عليها ونحوها على الصحيح جاز لا ليس  
 بجوابين الغسل السبح فلو لم يسبق الحق على الشيء وحدها أحد  
 لا يجوز أن يسبح على الحق لأنه لا يكون جمعا بين الغسل والسبح  
 فإن لم يسبق عليها جاز السبح على الحقين ولو كان مقطوع  
 أحدي الرجلين من الكعبين وهو ما أي دون الكعبين فإن غلب  
 القطع فرض فلو غلب موضع القطع والجلد الصحيح وليس

عقب

أي ولو شذح على غير غير وضوء بأجل الألف المشهدين الجرم في الغسل  
 فإن سقطت بعد السبح من غير ضرورة لم يطل السبح لبقاء سبب شرعية  
 وإن سقطت عن يده بطل السبح لضرورة فيجب غسل مكان تحت من  
 كان الشقوق على يده في السقطة لزم الاستيفاء ولا يجوز البناء  
 والسبح على الجنب إذا لم يجز إذا لم يقدر على الغسل ولا على السبح  
 على القعدة فيجب أن كان يضرب الماء من الغسل السبح ابتداء كان  
 لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على السبح على نفس القعدة فلا يجوز  
 السبح على الجبهة ونحوها القدم الضرورة والخروج قال بهان الذين  
 صاحب المصباح ينبغي أن يحفظ هذا فإن الناس عنها غافلون أي  
 يظنون أنه إذا غسلا الغسل يجوز السبح على الجبهة مع عدم ضرر  
 السبح على نفس القعدة وليس كذلك وإن ترك السبح على الجبهة  
 وإلى أن السبح عليها لا يضرمه جاز عندنا أي حذرا فلهما فإن  
 عندهما لا يجوز لأن التبع صلى عليه وسلم أم على ذلك  
 والامر للجواب ولأن الفضة لا تثبت بخلافه وقد سقط  
 الغسل بالاجتماع أما الاستصحاب في موضع الجبهة فشرط عند البعض وهو  
 معية الحن على الخيفة رجسها الله وبعضه كشيء الإسلام خوا  
 هزاه قالوا أن السبح على أكثر ما جاز إليه مال صاحب الهدية وهي

أي

خفية ثم أحدث شظا كان ما بقي من ظهر القدم المقطوعة  
 مقدار ثلث أصابع أكثر من السبح على الحقين والأي وإن لم يكن بقي  
 من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث أصابع يغسلها أي كذا التبيين  
 لأن أئمة الشأن وجب غسل موضع المقطوع ولا يجوز السبح  
 على الحق الملبوس عليه لتقصا عن مقدار الفرض وإن وجب غسل  
 المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة للجمع بين الغسل والسبح  
 وإن كان مقطوع الأصابع أحدي الرجلين أو كلتا يديهما وبعض  
 خفية حال غي القدم فمسح على الحق وإن وقع السبح على الحق على القول  
 أي ما بقي من القدم أي وإن وقع السبح على المقدار الذي في القدم  
 من الحق حال كون ذلك السبح عليه مقدار ثلث أصابع جاز  
 السبح لوجود مسح المقدار المفروض الألف أي وإن لم يقع السبح  
 مقدار ثلث أصابع على الموضع الذي فيه القدم من الحق فلا يجوز  
 السبح وكذا الحكم على هذا التفصيل إذا كان الحق واسعا وبعض  
 خاله من القدم والواصلان مقدار الفرض يعتبر من القدم لأن الحق  
 فإن وقع جماعه على القدم جاز وإن وقع أقل منه على القدم  
 لا يجوز رجل نوضاء ومسح على الجبهة وليس خفية في أحد قبل  
 ما روت فتوضاء يسبح على الجبهة والحقين لأن طهرها كاملة  
 كما لا بد من ذلك

أي



ما لم يزل يجرى جازلا ما عتد الاضواء فان حدث بعد ذلك لا يسم  
 لانه ليس المتقين على طهارته انما قصده في شرح الاستسجاء في وقد  
 حققناه في شرحه وان كان الشقاق في رجله وبذره فجاء فيه الذواء  
 كالمرهم ونحوه او الشقاق في الماء فوق الذواء وجوب بان لم يكن يجرى  
 ولا يفي السمع لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده وقدمه  
 الوضوء بغير استسجاء بغيره حتى يوضه استسجاءا عند ايه خفيفة  
 وجوبا عند من افاض يستعمل ويحصى وصلا جازت صلاته عند ذلك  
 خلافا لما عليه هذا الخلاف اذا كان لما يقدر على استقبال  
 القول او على الاستسجاء عن الشيء لم يستعمله او نحو ذلك يجب عليه  
 الاستسجاء عند ذلك لانه لا يفي عنده المكلف في الاستسجاء  
 لا يقدر عليه فان لم يجد من يوضه في يده لم يكن عليه احداهما كان  
 فاستعان به فاني جازت صلاته بل خلافا للتحقق العجمي  
 وجهه واما المنع على الجواز في جوب وهو ما ليس فوق في الجواز  
 لدفع البرد ونحوه في الاستسجاء وجوبه فلا يجوز عند المرح  
 رحمة الله ان يكون الجازين اي كتوب الجلود بستر القدم  
 مع الكعب او متعلين اي جعل الحذاء ما يلي الارض منها خاصة  
 الشعر لتجملوا قال يجوز السمع عليها اذا كان الخنثين لا يشقان

القول

قال

قال في المغرب شق الثوب اذا رقى حتى رابت ما وراؤه من باب ضرب  
 وشه اذا كان خنثين لا يشقان وفي الخوف تأكيد للحنث وفي  
 بعض الكتب لا يشقان الماء قاله الاقل لمحق لا يشق الجوز بان الماء  
 اليه ينسحب كالا ريم والصرم ونحوه يعني لا يجرى وان الماء في القدر  
 كذا في فتاوى قاضينا وعليه ان يجرى قول ابو يوسف ومحمد رحمهما  
 الفتوى قال في الزخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في اخره  
 على ما روى الله ثم مضى مع علي الجوزين من غير نحر وقال العود  
 فعلت ما كنت تمنعت الناس عنه فارتدوا به على رجوعه فعدت  
 الجوارب الخنثين ان يستمسك اي يثبت ولا يسدل على عاتق  
 من غير ان يسدل شيئا عند عدم ضيقه وهذا حكاه في الخنثين  
 غير ما تقدم وقال الزاهد في فان خنثيا مشي مع فرسخا فصار  
 كجوارب اهار وقلل الخلاف في ان يجرى ومثله في الخلاصة وهو  
 احسن الحدود ولذا قال المصنف رحمه الله ويجوز السمع على الخفاف  
 المتخذة من البود الشكرية لانه كان قطع المساق فيها فاعتبر  
 قطع المساق لانه هو المقصود من امتعة التجمل قال الزاهد  
 ان ذكر ثمن ثلثة الخنثي الجوارب سمته انواع من المرح  
 والعزل والشعر والجلد التزيين والكبراس وذكر النفا صيد

مخ

في الاربع من الخنثين والتركيب والنوع غير المعتاد البطن او غيب  
 البطل واما الخنثى فلا يجوز السمع عليه كيف ما كان انما وقيل  
 منه ان السمع الجوارب ليس مخصوصا بها بل هو على اليد من القول  
 بل يطلق على ما يتأخر من الكبراس وغيره ايضا وعلم ان المراد  
 بالخنثى كل ما تحرك من الصوف لقطع الشعر عليه ومن المعلوم  
 ايضا ان الكبراس سم هو من غزل القطن ويلحق بما هو مثله في  
 الشيء انه كالكتان والابرسم ومن المعلوم من الجوز داخل تحت  
 ما هو من الغزل تحت الكبراس وما لم يفرق به ومقتضاه ان يجري  
 فيه التفصيل انه اذا كان مجتدا او متعل او مبطنا يجوز السمع  
 عليه اتفاقا والافان كان خنثيا لم يكن ان يفرق به فرسخا او اكثر  
 ففي الخلاف المذكورة وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق  
 على انه لو لم يكن عدم دخول تحت ما هو من الغزل الى اربعة بطريق  
 الثلاثة فانه من الجوز على اليد من الغزل على ما لا يخفى فاذا  
 كذلك فلا يشترط لجواز السمع عليه ان يستره بالجميع القدم  
 والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المتعارف فروع اذا تمت مدة  
 السمع وهو متوضو لنزع الخنثين وغسل الخنثين دون  
 اعادة بقبه الوضوء وكذا اذا نزع قبل اتمامه وفي فتوى قاضينا

في

ون

تمت المدة وهو في الصلوة ولم يمسح ماء يمسح على صلوة  
 اذا فائدة في قطعها اذا وقع عليها وهو عاجز عن غسل الرجل فانه  
 يجرى ولا حظ للخنثين من التيمم من الشاي قال فقد صلاته والاول  
 اصح انتهى والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفاد ولا يترك  
 التيمم لاحظ للخنثين فيه بل هو طاعة لجميع الاعضاء وان كان  
 على بعضه فليس كما ان الوضوء طهارة لجسمه وان كان محله  
 اربعة اعضاء وكذا الوضوء ان نزعها ذاب وجليته من البرد  
 فانه يتم ولا يمسح على الخنثين على ما حققه الشيخ كما الذين اسن المهم  
**فصل** في نواقض الوضوء في التواضع مع ناقصة  
 والملازمة العلة في نقض العلة اي العلة الناقصة للوضوء  
 كما خرج من التيسيل اي خروج عرق من القبل والاذن في غسل  
 البول والنفاس والوضوء والذوق غير ان التيمم هو غسل  
 الذنبر لا ينقض فذلك قال فان خرج من قبل الذنبر والمرة في شدة  
 الحرارة انما هو الوضوء لا ينقض ذكره في الجمل ولا خلاف في ان  
 الخارج من الذكر غير نافذ وكذا غير المنته اذا خرج من الفرج  
 واما المنته فيلزم ينقض الوضوء والصحيح انما لا ينقض بل الصحيح ان  
 الخلاف في ان هو في الخارج من فرج المفضة ولا خلاف في غير ما خرج

العدة

تقول



القطن والخل في غيرهما وان خرج الرزح من المضطرب وبقي  
 القطع الجاهل بين قدامها وديها فصار كالحجر فحينئذ يجب  
 عليها الوضوء لما جابها وكذا في جامع قاضيها وكذا في غيرهما  
 يستحب لها ان تنوضوا لما جابها مع ان عليها ان ثابتة بيقين فلا  
 نزول بالثبوت لكن فيكون الرزح من الذب هو الغالب شرعاً  
 الذب هو الذي كان مسبوغاً او متيناً نقض والافلا في الموضع لو  
 خرج من الذب فغلبت اتم يكن من الاعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه  
 وكذا الذود المضطرب اذا خرج من هذين الموضعين للاستباح  
 التطوي وهو حدث في السبلين وان قلت بخلاف الرزح وان خرج  
 الذود من الفم او من الاذن او من المرحاة لا ينتقض لان الذود  
 ظاهرة وما عليها من البلة غير نافقة لقلتها وعدم قوة السيل  
 فيها وان اذخر الحقة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة  
 لا ينتقض دخولها الوضوء والا حوط يتوضأ لان عدم وجوبه  
 نادراً فوجدت الا انها حقة وكذا كل شيء يدخل وطرف خارج  
 واماساً غير فخرج ناقص لا يخرج في البطن وكذا ينفذ  
 القوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجاً وان اقطر الدهن احليله  
 فعاد قدام وضوء عليه عندا في حنيفة خالفوا في ذلك وفي قاضيها ان

من غير

من غير ذكر خلاف وذكر من الحرام ان في خلافه في يوسف فقط  
 وهو الظاهر وان اقطر تاف الفرج الذب الجاهل فحينئذ ناقص بالاختلاف  
 وان اقطر في الاذن ثم عاد بعد يوم من الانق لا ينتقض وكذا ان  
 عاد من الاذن لا ينتقض وان عاد من الفرج ينتقض وكذا التحوط  
 ولا ينتقض ان عاد من الانق بعد ايام كذا في فتوي قاضيها  
 وان احتشى الرجل احليله بقطعة خوص من خروج البول والحال  
 انه لو لا ذلك القطعة لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل يستحب  
 ان كان يريه الشيطان ويجب ان كان لا يقطع الا به قدر ما يفي  
 الصلوة وكذا الحكم لو احتشى دبره ولا ينتقض وضوءه ما لم يخرج  
 البول على ظاهر القطعة لعدم الخروج وان غابت القطعة في  
 اخرجها او خرجت في نفسها حال كونها رطبة انتقض وضوءه  
 وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدخول في حال ما لو يغيب في الذب  
 فان خرج ناقص كما لو احشفت يدهن ثم خرج وان ابتل الطرف  
 الداخل من القطعة ولم ينفذ البلاء الى ظاهره لم ينتقض لانه لم يرد  
 ان سقط بعد ادخال طرفه كانت رطبة انتقض وان كانت  
 باسبغ لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف المرأة وهو القطعة التي تحت  
 بها المرأة فرجها وسوي الاصل لا ينتقض مطلقاً اذا سقطت

ان كانت رطبة ينتقض وان كانت باسبغ فلا سواء كان الكرسف  
 في الفرج الداخل او في الخارج وان كانت استتحت عبا الفرج الخارج  
 لم يندخل الخشوع انتقض وضوءها سواء نفذ البلاء الى خارج الخشوع  
 او لم ينفذ لا تنتقض من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض  
 ان الفرج الخارج من غير الغلظة فكما ينتقض بما يخرج من قصبة الذكر  
 التي تفرغ وان لم يخرج من القاذرة كذلك ما يخرج من الفرج الداخل  
 وان لم يخرج من الخارج وانما اذا احتشيت في الفرج الداخل ان نفذ  
 البلاء الى خارج اذ الى خارج الخشوع انتقض الوضوء والاى وان  
 لم ينفذ الى خارج فلا كراهية الخشوع الا على هذا الذي مضى كان  
 في الخارج من احد السبلين كذلك امرأة اذا جعلت القطعة  
 في قدامها ان انتهت الى الفرج الداخل فخرجها انتقض وضوءها  
 لانه في الذود كذا ذكر في الوقايع وانما ينتقض الى خارج  
 من غير السبلين فيوجب انتفاض لقها اذا ايضا عندنا على  
 التفصيل الذي سبكر خلافه في ذلك فقي ومالك وذلك كالقعر  
 الدم ونحوه من القيم والصدريد لقوله عليه السلام انتقض  
 الوضوء من كل دم سائل وعقيدته في الشرج اما القعر فانه اذا  
 كان ملاء الفرجان كان لا يمكن معه الفحص وقيل لا يمكن امساكه الا

في حنيفة

بكلف فانه ينتقض الوضوء سواء كان ذلك طعماً او ماء او مرة  
 صفاء او سوءاً وعن الحسن لوقاه الطعام او الماء ساعة لا ينتقض  
 وكذا الحق لو ارتضع وقاء ساعة لا يكون نجساً قبله هو الحيوان  
 والصحاح التي يخرج من الحيوان في لظها في الفرج وفي القية لوقاه ودك كليل  
 او مية ملاء فاه لا ينتقض في ذلك لانه طاهر في نفسه وما يستخرج  
 قليل لا يبلغ ملاء الفرج فان كان القعر ينفذ لا ينتقض الوضوء عند  
 الخروج منه لانه سواء نزل من الذكر او معد من الحيوان وقال  
 ابو يوسف ان صدره من الحيوان ينتقض الوضوء لانه نجس بالحيوان  
 ولها انه لا يخرج من الفرج الى الفرج وما يتصل به قليل وهو غير ناقص  
 القعر وقت ما الى الاقوال ابو يوسف حتى قال يكره ان يأخذ البغل  
 بطرف كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الفرج ان  
 ساوي البراق وان كان على حلقه في حنيفة لا ينتقض اتفاقاً  
 وان قاء دماً فاشان يكون من البول او من الجوف سائلاً او مائلاً  
 ان كان سائلاً نزل من الذكر ينتقض اتفاقاً وغلب السائل على البول  
 نقض وكذا ان كانت ساويان كان مائلاً نجساً فان كان  
 أقل صفوه من ذلك فهو مغلوب فلا ينتقض وكذا الحكم ان خرج  
 من كبرها وان صعد الدم من الجوف فان كان علقاً لا ينتقض

انما سوي البهراق  
 وانما سوي البهراق  
 لا ينتقض اتفاقاً



ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل هو اعتبار السيلان في الدم  
 ونحوه مسا للكمية منها اي من ذلك المثل فقلنا بكذا التكون  
 ونحوه واحد في الجذبة والبشرة عشرة قال من ماء خالص  
 اجتذب من الخارج والناثت عليه اودم او صديدي ماء صفر  
 وقت من الدم واليقع ان سال عن رشح الخرج نقص الوضوء وان  
 لم يشغل عن رشح الخرج لا ينقص وهذا يشتمل اذا خرج بنفسه  
 قال او رشح بالعدو قال وهو اختيار صاحب المعيط وفي  
 الحديث انه اذا خرج بالعدو لا ينقص والا قول او قال ابن القرام  
 ذكرنا في الشرع ونفى السيلان القاصر ان يخدر ذلك الشيء  
 عن رشح الخرج ليسل بنفسه من غير تقييد بخبر ومما اذا اعلل على رشح الخرج  
 او البثرة ونحوها ولم يخدر لا يكون سائلا وقال بعضهم ان يكون  
 سائلا ناقضا اذا خرج ونحوه مكانا خرج الى موضع بل هو ذلك  
 اللوح حكم الطهرات لا يجب تطهيره في الوضوء او في الغسل او في الاذنة  
 التي لا الحقيقة يعني ذلك البعض الذي يفسر السيلان به اذا  
 خرج الدم عن الجسم الى الخارج او الى ان سال ذلك الدم في موضع  
 يجب تطهيره عند الاعتسال وهو ما جاز في رقبته والاذن وما في الاذن  
 الى خارج نقص الوضوء وان سال الى رقبته والاذن وما في الاذن

صحيح

التي يكون

لم يتجاوز لا ينقص وان خرج الدم عن الرأس الخرج وغير الخرج في  
 رشح الخرج والقي الرقاب او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسري فيه ينظر  
 فيه ان كان محال لو تركه ولم يمسح ولم يمسح عليه شيئا لسال نقص  
 ولا فلا ينقص لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بقوله لا  
 المانع ومن المسائل التي يترك ويترك في رشح الخرج فانه ينظر ان كان البراق  
 غالبا بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم  
 غالبا بان كان الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لانه غلبه تدل على  
 سيلانه بنفسه ومخاويه على عدم ذلك وان لم يتبين بان كان فيه  
 صفة شديدة نادرة في نفسه يتوضأ احتياطا لان سيلانه ينظر اظهر  
 ومنها لو عرض شيئا فري اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو اثنى  
 الدم على الخلال لا يسيل الى رقاد فاحتج ان وقال بعض المشايخ  
 ينبغي ان يقع كراهية في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه  
 اي في الشيء الذي وضع من الكم ونحوه نقص الوضوء والا فلا وفي  
 الخاوي سيلان ابراهيم عن الدم اذا اخرج من بين الاسنان فقال  
 ان كان موضع مضمحا وسال لا ينقص وهو نجس وان لم يعلم  
 ونحوه مع البراق فانه ينظر الى الغالب ومنها ما روي عن محمد بن  
 قال الشيخ اذا كان في غير رشح يسيل الدمع منها اي من عينية

او فعل مضارع من مفعول في ذلك وضوء لوقت كل المقلوبة  
 اي كراهية الاصحاب الاعداد لانه اتفاق ان يكون ما يسيلان  
 صديدا فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الرشح والشيخ  
 والشباب الا انه ذكر الشيخ باعتبار الاثر ولا فرق بين الرشح وغيره  
 اي في الاوجاع بل كل ما يخرج من عذمه مع وجع سواء كان من العين  
 والاذن واللسان والشدة ونحوها فانه ناقص على الاصح لانه صديدي  
 ينظر في ما اذا كان بدون وجع وفي الفتوى القرب في العين ونحوه  
 العين المعبر وسكون الرشح يخرج ما فيها بمنزلة الخرج الذي لا يرقأ  
 بالهزة اي ولا يعقب ولا يسكن وهذا اذا انفجرت من جهة الفرج وانما  
 اخرج الكبد لا يرقأ بها بالهزة اي لا يسكن دمه عن النزق ومن يسيل الدم  
 استسقى والمسقى ضد وكذا من برعاف دلي او انقالت دلي او استسقاء  
 يعني يتوضؤون لوقت كل صلاة فيعتون بذلك الوضوء في الوقت  
 ما كانوا من القنص والتوافر فاذا اخرج الوقت بطل وضوءهم وفي  
 بعض النسخ وكان عليها سببا في الوضوء لقلوة اخرى وهو لفظ  
 القدر روي وفيه دفع بقوله ان يبطل وضوءهم بالنظر في صلاة ولا  
 يبطل بالنظر في صلاة اخرى وان توقفت المسقى ضد حين يبطل للشيء  
 تبقى عليها رشح حتى يذهب وقت الطهر عند ان يتجفف ويحذف خلافا

حب

المرء



لا يري يوسف وزفر بناء عات وضوءهم ينقض خروج الوقت فقط  
عند ان ينقض ويجزى بها الله والذبول فقط عند ذفر وباتهم وجد  
عند ان يوسف في الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج  
فينقض عند ان يوسف وزفر لا عند ان ينقض ويجزى وفيه اذا  
توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد  
الذبول فينقض عند الثالثة لا عند ذفر وينقض وجوب المخرج ان يربط  
بوجهه ثقباً للنجاسة ان لم يكون ما في كلبا فان الظهارة واجب بقدر  
الامكان وان صاحب الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الذرهم  
لزم غسل لان في سعة غلبه هذا اذا علم او غلب على فله ان اذا  
علمه لا ينقض ثانياً قبل اداء الطلوة ليكون الغسل مفيداً ولو كان  
الثوب الذي اصابه ذلك الدم بحال ينقض قبل القراع من الصلوة  
ثانياً جازله لا يدخل هذا هو المخرج للفتوى وقيل لا يتر ان يغسله  
وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر اذا منع الدم نحوه عن الخروج  
بصلاح يخرج من ان يكون صاحب العذر لانه فله ان الصلوة مع الكفاية  
الكفاية لعدم المنافي ولهذا المعنى المقصد لا يكون صاحب عذر  
بخلاف المحايض اذا احتوت ومنعت الدم عن الخروج وحيث لا يخرج  
من ان يكون ما ينقض لان صفة الحيض اذا انقضت لا بتوقف بقاؤها

علي

في حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فان منعها عن وقتها في وقت  
ولم يوجد رجل جدي شح منها ما اصد يد موسى لانه قد صار  
بسيه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سال الفقيه التي لم تكون كسالة  
نقض ذلك وظنوه لان الجدي قد خرج مستعدة لا فدية واحدة فصار  
متمثلة جزيين في موضعين من البدن احداهما لا يقرأ ولو توضأ لاجله  
ثم سال الاخر وعلى هذا مسئله المخرج ان اذا كان الدم يخرج من اجزاء  
وصاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يسيل ينقض  
وضوءه فلما وصاحب الحدث الذي لم يسيل من ينقض خروج  
الحدث من غير انقطاع بل هو من الامضي عليه وقت صلوة كامل  
الا الحدث الذي ابتلي به يوجد منه فیه وهذا تعريف صاحب العذر  
في البقاء بعد تفرز كونه صاحب عذر فاما دم يوجد منه في كل وقت  
صلوة ولو مرة فهو باق عليه كونه صاحب عذر لكن تفرزه ابتداء  
ان يكون بان لا يمكن ان يتوضأ وبمصلحي خاليه من العذر الذي  
ابتداء به من اقل وقت صلوة الى اخره فينقض في الثبوت استصحاب  
الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال متى ما في الوقت  
بالظهارة بان مضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك  
يكفي للقاء وجد الحدث في كل وقت مرة واذا توضأ صاحب

السيف القادر وهو الكبار من الحيات ان امسكت العضو واما ان كان  
كان كبيراً بان كان مامقاً يمكن ان يسيل نفسه او خرج من العضو  
انتقض الوضوء وان كان صغيراً وان كان مامقاً دون ذلك لا ينقض  
اما الحاق ان امسكت الواحدة من العضو حتى امتلاءت وكاشت  
بحيث لو سقطت ونشفت لسال منها الدم انتقض الوضوء وان لم  
يمس ذلك القدر لا ينقض واما الذباب او البعوض او البرغيش  
وغوايا فانه اذا امس او امتلاء ولا ينقض اما الدم القليل الذي ليس  
له قوة السيلان او القبيح القليل الذي لا يعمل الفم فلا يمكن كل  
واحد منهما حدثاً لم يكن نجساً عند ابي يوسف وهو الصحيح فلا يلزم  
فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الطلوة به وان اي ولو نحس وذاد على  
ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينقض لانه لو كان نجساً لنقض  
الظاهرة وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان التمام مضطجحا اي واضحا  
جنباً بالارض او متكباً اي معتدا على مفرقة او مستنداً الى شيء بحيث  
لو ازيل ذلك الشيء لسقط التمام اي صار من الاسترخاء بحال لولا  
ذلك الشيء لسقط لقوله عليه السلام العنان وكان السجدة في نام  
فليتوضأ وفي الحاقه لو نام مستنداً الى شيء ولو ازيل السطح لا ينقض في ظاهر  
الذهب وعن الطحاوي ان ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وحده

صاحب العذر لحدث اخر في الذي ابتلي به والدم ونحوه من الحدث  
الذي ابتلي به منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام  
الطهارة الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع لغیره وانما لا  
ينقض في الوقت ما وقع له واذا انتقض الدم ونحوه  
من لا عذر وقتاً كاملاً يخرج من ان يكون صاحب العذر  
بالظن ان العذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع  
ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحح صلى بطهارة الاضحية وكذا  
لو كان على السيلان ثم انقطع لانه مخدور صلى بطهارة  
المعذرين وكذا الوضوء على الانقطاع وصح على السيلان  
لان العذر انما اعتبر بالاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ  
على السيلان وصلى على الانقطاع ثم انقطع يعني بان تعاب  
الوقت الثاني عاذا لانه صلى صلوة ذوب العذر منقطع  
كذا في كفاية رجل انشأ اي استنجح ما في انقضائه فسقط  
من انقضت كذا الدم المكنة بالظن ان من نحو القدر والطين والماء  
صهنا قطعاً يخرج من الدم المامد لم ينقض وضوءه لان العلق وهو  
الدم المنيخ يخرج عن الدم ويثبه والدم المنيخ هو المنفوخ  
اي سائل وان قهرت احوال الدم فانه يذكر ويؤنث انتقض وضوءه

للسيلان



الذي سلك من كل وجه وقول الظن وفيه هو حق صاحب الهداية  
 والقدرية وغيرها وهو الامع ولو نام جالساً في الارض لم يضره وقعه  
 عن الارض وربما قال الخواقي ظاهراً المذهب ان ليس يحدث  
 وقال الخواقي لا ذكر للنكس معطى في الظاهر ان ليس يحدث لا نوم  
 قبل وقال الذقاق ان كان يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثاً وان  
 وان كان بين نوع حرف او حرفين فلا وان نام في الصلوة فالتأثير  
 او في عدا او ساجداً فلا وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجب الوضوء  
 علي من نام جالساً او قاعاً او ساجداً حتى يقع جنب فانه اذا اخطى  
 استمرحت مفاصله وان كان الرجل خارج الصلوة فنام على هيئة  
 الساجد ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شبيبة انما لا يكون حدثاً  
 في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثاً واليه  
 مال المصنف قال وظاهر المذهب ان يكون حدثاً وهو المروي عن خمس  
 الائمة الخواقي وقال في الخلاصة في ظاهراً المذهب لا فرق بين الصلوة  
 وخارج الصلوة في الهداية الصحيح عدم الفرق ولقد ائذ ان نام على  
 الهيئة المنونة في التجرد رافعا بطنه عن خذبه محيا قدام رقبته  
 عن جنبه لا يكون حدثاً والا فهو حدث لوجود تنهات استرخاء  
 المفاصل عدا في الصلوة لو خارجها وقام تحقير في الشرح وان نام

قوله

قاعاً ترتباً او غير مرتب من هيئة القعود او وضوءاً اليه على  
 عقيب حال كونه مستويا في المائتين او وضوءاً بطنه على خذبه لا  
 ينقض وضوءه ذكره في صلوته الا في رواية الخليفة لو نام قاعاً  
 ووضع اليه على عقيب وصار طية المكتبة على وجهه قال ابو يوسف  
 عليه الوضوء كذا في البسوطيين انتهى وهذا هو الامع لانه اذا  
 انكبت على وجهه وجعل بطنه على خذبه ارتفع جانب الخلف من مقعدته  
 وقال التكن واما لو جعل اليه ولم يضع بطنه على خذبه فعدم النقص  
 ظاهراً وهذه الصورة هي المذرة في فتاوي قاضيان بخلاف صورة  
 المستقيم ولو نام محتباً بان جلس على اليه ونصب ركبته وشذسا قبه  
 انكبت بشيء يحيط من ظهره عليه لا وضوء عليه لشدة تمكن  
 المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضوء في هذه الحالة ربه  
 على ركبته لا خلفاً وفي الخصال فان نام مرتباً لا ينقض الوضوء وكذا  
 لو نام متوكفاً وهو ان يخرج قدميه من جانب ويضع يديه بالارض وان  
 سقط التام فوما عجزنا فقص بطلان انتبه عند اصابة الارض بلا فصل  
 لا ينقض وعن ابو يوسف انه ينقض وان انتبه قبل التسقوط ان ينتبه  
 النقص وضوءه وان انتبه قبل ان يزيلها فان قال في الخلاصة والفتوى  
 على رواية ابي حنيفة وان نام على وداية عصابة ينقض ان كان ثوبه عليه

جوداً سقط  
 على الارض فاعليه الوضوء  
 فتنقض وضوءه ان ينتبه

حالة القعود او ساجداً لا ينقض وضوءه لكن متعديداً  
 وان كان ذلك حالة الهبوط تنقض لعدم تمكنها ولو كان ركباً  
 في الاكافي او في التبع لا ينقض وضوءه في الخليل اي حالي الهبوط  
 بالذليل سحر  
 وضوءه من القعود والوقوف وكذا الاغناء واليهون كل منهما فاق  
 للوضوء وان اي ولو قل لكونها فوق النوم لان التام اذ  
 انتبه بخلها وكذا التكرار فاضاً وحداً التكرار علامة ان لا يوفى  
 التكرار التبعيل من المدة هذا احده عند ابي حنيفة في اجاب الحد  
 لا ينقض الوضوء والقيح في حده في النقص ما قاله المصنف ان اذا  
 دخل في هيئة بكرة الميم غير كاي غير اعتباري فهو سكران بالاعتقاد  
 يحكم بنقض وضوءه في حال السكر وكذا الفقهية في كل صلوة تارة  
 ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة جميعاً سواء كان الفقه  
 عاملاً عالماً بانه في الصلوة او ناسياً ذلك لقوله عليه من ضمك  
 في الصلوة فمقته فليعد الوضوء والصلوة جميعاً وان فمته الفقه  
 او سجدة التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث وهو في صلوة  
 مطلقة وهي الكسرة والركوع والسيود وان نام في صلوة فمته  
 فمته صلوة ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل قال في الخواقي  
 وقال في الخط فمته صلوة وضوءه وبه اخذ عامة المشايخ المتأخرين

قوله

ويحكي في غير تنقض الوضوء ولا تفيد الصلوة والذي اختاره في كلام  
 في الاصول في بعده من الاصول ان فمته التام لا تفيد الصلوة  
 والا وضوءه والمخير، والاول الذي اختاره صاحب الخلاصة وان  
 فمته البقي في صلوته لا ينقض وضوءه فعدم معنى المجزية واما  
 التبعيل فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه  
 بمنزلة الكلام الغير المسموع وحده الفقهية قال بهنم ما بطنه في القام  
 والهاء مكرتين وهذا القول غير مشهور لانه نادراً الوقوع والصح فمته  
 ويكون مسجوعاً في غير اداب لمن عنده هو الذي حدث به مشهور  
 العلماء وسواهم نواخذة اولاً وقال بهنم بهنم ان في الخواقي ان ادب  
 نواخذة ومنع الشك عن القراءة فهو فمته والتواجد بمثل اللوح في الارض  
 افعاء وقيل الايات وصديقه ما يكون مسجوعاً اصطلاحاً ولا في رواية الفقه  
 الحاشية وغيرها التبعيل لا يطل الوضوء ولا الصلوة والفتوى  
 لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفيد الوضوء لان النقص ودرية الفقهية  
 والفتوى دونها وحده الشك ان يكون مسجوعاً لدون جبرانه  
 وكذا المباشرة الفاحشة فمته للوضوء من الرجل والمائة وان  
 لم يخرج مذني عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمذني وهي ان فس  
 بطنه بطنها او ظهره او فمته منتشراً فمته من غير جابل من جملته

قوله  
 حتى يسمع صوته  
 فتنقض وضوءه ان ينتبه



القبيل والذير وذلك لان هذه الحكة يغلب فيها خروج الذي فاقم  
السبب الغالب مقام السبب وانما السبب الذكر واكثر شئ مما تمت  
القدسية كالتواء او تحريك كغيره فانه لا ينقض الوضوء وعند  
خلاله فانه في من الذكر وانما اكل ما تمت النار فان في  
لوحه الفناء فاما ذلك واحد بوافقان انشاق وكذا من المرأة  
لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونهما وقال القافق  
ينقض اذا لم يكن له حرمة مطلقا وقال مالك واحد ينقض ان كان  
بشهوة والله لا يدرى موافق في الشرح ولو لم يكن الشعر او شعرة  
او لمية او ثار او قمل لا يظفر بعد ما توضع لا يجب عليه اعادة  
الوضوء والاموالا والاعادة على ما تحت الشعر والمطلع و  
لا مسح لانه الغل والمسح في محله وقع طهارة حكيمة للبدن كله  
من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه يزول وعلى هذا  
لو كان في بعض اعضاء كثيرة قد انشقت جلدتها وفتح الغل والمسح  
عليه ثم فتر وكثر بعض جلد قباله رجله او غير ذلك من الاعضاء  
بعد الوضوء والغل لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن  
يقن في الوضوء اي بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه  
لا يقن لا يزول بالشك ومن شك الوضوء ويقن في الحدث

ينقض

يقن مدات احداث وشك هل توشأ بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء  
لما قلنا ومن شك في خلال الوضوء في غل بعض اعضاءه هل غل  
ام لا فعدم غل له كان متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غل ما كان  
فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يفتت الى التردد ولا  
يلزم غل ما كان فيه ما لم يقن بعدم غل لان التمام في رتبة ترجيح  
غل وكذا من علم انه لقضاء فهد للوضوء وشك هل توشأ ام لا  
فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الى ابد وشك هل قضاء  
ها ام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو يقن انه لم يقبل عضو  
من اعضاء الوضوء ونسب اية عضو هو ذكره في مجموع التوازل  
ان يغسل الرجل اليسرى ومن راى بالابعد الوضوء لا يعلم هل غل  
هو بول او ماء ان كان اقل ما عدا ليعاد الوضوء وان كان الشيطان  
يسير كثيرا لا يفتت اليه في الطهارة وشك في الحدث وينبغي  
ان يتوضأ فريجه وسراويله بالاء اذا توشأ قتلوا لوسوسة وتفتي  
بالقطن **فصل في بيان التيمم الحقيقية التي على ضربين اي**  
**نوعين بخلاف غليظة وبخاسة خفيفة اما التي في الغليظة**  
**فهي كاللهذرة وهي روي عن ابي نجل الانسان والبول هو ما لم يركب**  
**سوي الفرس والتم السقوع والخر ونجوب الكلب اي بجمعه وكذا**



الحكمة

سائر سباع الهام ولم الغنير ويجمع اجزاء هذه الاشياء في استعملها  
يجمع عليها الا شعر الغنير فان فيه عنى النار ووقع في الماء لا يفتت  
وكذا الحوم ما لا يؤكل منه الا لم يكن مذابحا بالشرية حقيقة او مسك  
والخراج مسلم او كتابي فان تلك القوم بنحة بخاسة غليظة اما اذا  
خرج بالشرية ذلك الحيوان بالشمية او كالتاس وكان الذابح  
مسما او كتابيا وصليا احدث لم او جلد قبل الذباغة فيجوز ما  
هذا الذي ذكره ابو حنبل صاحب الهداية وطائفة والشيخ ان الذي  
لا يطهر بالذكوة قاله الاسرار وغيره وحققناه في الشرح الا انهم  
قالت لا يجوز الصلوة مع لم اذا زاد على الذرهم وكذا جلد فانه اذا  
ذبح باسمه لا يطهر له ولا جلد له لا ينحس العين واما لوديه جلده ففي  
ظاهر الرواية عاصي بن ابي لا يطهر عليه عامة المشايخ لما تقدم انه  
ينحس العين وروي عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية ان يطهر بالذباغة  
فيجوز بجمعه والانتفاء به والصلوة فيه وهو غير الصحيح اما الادوات جمع  
روى ويروى في ذي الحيا فروا الاضفاء جمع خنق ويروى في البقرة  
والقبيل كلهم بخاسة غليظة عند ابيهم وعندنا بخاسة الادوات  
والاضفاء سوى الفيل خفيفة وذكره عنه الفقهاء وكذا في غير ما يبول  
الحمار وغيره التي تهاج وتلظ وكذا اخاه الا وروى الحمارين وما اشبه ذلك

فما يستحيل

من ان يفتت فساد غير غليظة بخاسة واما التي في الخفيفة فهي بول  
ما يؤكل له وهذا عند ابي يوسف اما عند محمد فيو لا يؤكل له طاهر  
وهو قول مالك وخبره ما لا يؤكل له من الطيور والحواء روي الطير يكون  
خبره ما لا يؤكل له بخاسة خفيفة انما هو في رواية الفقهاء جعفر  
الهند والي عن ابي حنيفة وروي عنهما انه في سلة غليظة وروى الكرخي  
انه بخاسة غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر ومحمد في مثل الاثمة الخمر  
في مسوط وفي الجامع الصغير لغايب ان انه خفيفة عندهما مخالطة  
وعند محمد وصح صاحب الهداية وقول المقر قال يحكم كل طاهر  
ان يعني بول ما يؤكل وخبره ما لا يؤكل غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف  
ولم يذكر في رواية ان خلاء ما لا يؤكل طاهر عند محمد واما بول ما يؤكل  
فسلم وقد ذكرناه واما بول الهرة ففي ظاهر المذهب هو نجس  
بخاسة غليظة وروي عن محمد في الذي يعتاد البول ان بول طاهر  
للقردة وقوم البلوي يفتتوا الاحتراز وقال الفقيه ابو جعفر  
ينحس الاناء ذوق الثوب وهو حسن لان العادة في ان ياتي فلان  
من روي في حقها بخلاف الشباب واما في ما يؤكل من الطيور سوى  
الذباغة والبط والاوز ونحوها وطاهر عندنا وذلك كالتيمم  
والعصفورة ونحوها للاجماع على اعتبارها في المساجد مع الامس



تطهر بها فلو كان شربها نجسا لم يكن فيها ولو وقع في الماء لا يفسده كقول  
 طاهر وكذا بغير الفارة اذا وقع في الدهن لا يفسد اذا كان قهرا  
 لا يظهر طوله يوم البولي وفيه نظارة كراهة في الشرح وفي فتاوى قاضيان  
 وبول الحرة والفارة يفسد في انظر الزاوية بغير الماء والتوب ولو طهر  
 بغير الفارة مع الحنطة ولم يظهر اثره بعق للقرقرة البيضاء اذا وقعت من  
 جارية في الماء او في الدرة لا يفسد وكذا السنين اذا وقعت من اتيار طية  
 في الماء لا يفسد لان الترطوبة التي عليها ليست نجسة كقولها في محكمها  
 وكذا الاغذية كسكر الهرة وفتح الماء وقد كثر وهي ما يكون في معدة  
 الذئب من اجزاء اللبن طاهرة عند ابن حنيفة اذا خرجت من شفاوية  
 سواء كانت جامدة او مائعة وعند ما لا يفسد في الباردة تجزئ بغير الفصل  
 انما خرجت من شفاوية في خلاف في طهارتها والشافعي في لبن الميت على هذا  
 انما لا يستعمل في شرب كانه عليه خلة عند ابن حنيفة في رواية الحسن بن علي  
 وحده اليه يوسف بن خالد حنيفة في رواية ابن حنيفة ايضا وعند محمد بن سفيان  
 في رواية حنيفة ايضا طاهر غير ظهور واي غير طهر ويا فذكر الكناجج وهو طاهر في رواية  
 وعليه الفتوى لانه لم يرد في النبي صلى الله عليه وسلم والشافعي  
 رضوان الله تعاليهما فيمنع من شربه فكان طاهرا ولم يرد عنهما  
 انهما مملوون في الاغذية الجارية في الاماكن العذيمة الماء ولان بعض

اخذه من عضو غيره وانما قدل على عدم كونه منظره ولا فوق ذلك  
 بين كونه مستوعبا محدثا او غير محدث خلافا لغيره غير المحدث والماء  
 والمستعمل هو كل ماء اذيل به حدث كما اذا شرب من بخره ولو لم يات  
 او استعمل في البدن على وجه القربة اي العبادات اي قصد باسئال القربة  
 الى الله ولو كان مستوعبا غير محدث كالوضوء على الوضوء فهو يصير  
 مستوعبا باحد هذين الامرين عند ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
 لا يصير مستوعبا الا بالقربة فلو توشأ او اغتسل وهو محدث بلانية  
 كنعلم القربة واليه لا يصير الماء مستوعبا عنده وان كان قد اذبل في الحرة  
 لعدم نيته القربة ثم انما يصير مستوعبا اذا ازال عن البدن في الفصل  
 او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء لضرورة القطع وهو عند بعض  
 لا يصير مستوعبا حتى يسهل في مكان والشافعي انما اذا زال العضو صاد  
 مستوعبا للزوال الضرورة وقوله انما يستعمل في البدن احتراز عما اذا  
 استعمل في غيره كالقوب مثلا فانه يصير مستوعبا ولو كان مع نيته القربة  
 ويدخل فيه ما لو غسل يده قبل الطعام او بعده بنية اقامة التيمم فانه  
 يصير مستوعبا وينفخ على ما ذكرنا اما ما غسلت القديما والقصاص  
 او غسلت يديها من الوضوء او البولي لا يصير ذلك الماء مستوعبا  
 ان لم يكن على يد احد بل بالاتفاق لعدم وجود شئ من الامرين والا

اخذه

ففي قول محمد بن حنيفة وفي فتاوى قاضيات المحدث والحنبل اذا ادخل  
 يده في الماء لا غتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء بعق لا يصير مستوعبا  
 وكذا لو ادخل يده في الحطب او الدرة او الخراج الكوز لا يصير مستوعبا وكذا  
 الحنبل اذا ادخل يده في البيرة طلب الدلو لا يصير مستوعبا للضرورة  
 بخلاف ما لو ادخل يده او جملته لتبرد ولو اخذ الحنبل الماء بغيره لا يبريد  
 المصفاة لا يصير مستوعبا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبرق طهره  
 قال قاضيان هو الصحيح وان ادخل الحنبل المحدث يده في الدلو لا يبريد  
 الفصل ان ادخل الاصابع دون اكف لا يصير مستوعبا وان ادخل اكف  
 يصير مستوعبا كذا في الفتاوى وفيها القائل انما اغتسل في البيرة شدة القربة  
 اقله وان اقل من طلب الدلو وليس عليه نجاسة ولم يرد ذلك فيه  
 بخلافه لم يبقه عند محمد بن حنيفة وكذا لو ادخل الدلو في الوضوء ولو غسل  
 المحدث غير اغشاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستوعبا وكذا اذا غسل  
 ثوبا او ماء طاهر وان ادخل البقية يده في الماء وغسل اليدين بها  
 جئت يجوز التوضوء به وان شكت في طهارتها لم يمسح به الا لا يتوضأ به  
 وان توشأ جاز هذا اذا لم يتوضأ به ناءوا باختلاف فيه المشافهون  
 والمحدثان يصرحون انما اذا كان في الدلو نوى قربة معتبرة وان اتهم  
 من غسل في الماء لا يفسد الماء ما ان سال فيسأل فانه يفسده

وعلى هذا محض الحرام وعلى قول محمد بن حنيفة لا يفسد ما يغلب  
 عليه ويكثر شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء المتخمس  
 في خويلد العين وسقي الدواب وكل اهاب ديع فقد طهر بقوله عليه  
 السلام انما اهاب ديع فقد طهر والاباب انما لا يجلد قبل الذبح واذا طهر  
 جازت القلوة مع ملبوثا او مفروشا او حولا لا يجلد الحرة بغير نجاسة  
 عينه والادنى كراهة وذكره الشرح ابن حنيفة وبعض النسخ يخرج  
 كل حيوان اذا ذبح بالشربة طهر جلده ولم يرد محمد وجميع اجزاء سوى  
 القشر بر سواه كان ماء كوال اللحم او غيره مأكول الا وقد تقدم الكلام  
 في هذا مستوفي في قول الغصن جلد الادنى اذا وقع منه مقدار ظفر  
 في الماء يفسد الماء لانه نجس وفي الحاقية كل ما كان سورة نجس لا يطهر  
 لحمه وجلده بالذكاة وقد قدم الكلام عليه والاصح طهارة جلده  
 دون لحمه وعظمه جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب البنية  
 وعظمها وقرنها وريشها وشعرها ووضوؤها وظلها وكذا احاقها  
 ومخيلها وكل ما لا تحية له في طهرها ان لم يكن عليه دودة مارة  
 وهي عن عبد الله بن عباس قال فاعلم رسول الله عليه وسلم من الميت  
 لحمه فاما الجلد والشعر والقوى فلا بأس به والكلام عليه مستوفي في الشرح  
 واما جلد القمل فيطهر بالذكاة كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه

وعلى







فبذل لما عي في انتموت اذا كان صلبا فهو بمنزلة البقرة في النحر وان  
وقع خرا الحام والحقوق في البيه لم يفسد الماء ولا طهاره وهذا ملذ  
صيان خلاف الثاني وان وقع خرا التبايع افسده لانه نجس غايظ  
وكذا ما يشابهه وكذا انشرا البط ولا وخر في خرا الدجاجه لا نجس وكذا  
وترا لا يفسد ويولد لا يفسده للضرورة وكذا انرق ملا بول الحين النجوس  
فان طاهر عندهم به رواءه خلاف في رويونا قض فلو لم يفسد  
وقال يمد طاهرا وان وقال بعضهم روي عن ابي حنيفة وابي يوسف  
وان ذرق سباع الطير نجس <sup>فيما</sup> خففه لا يفسد الثوب الا اذا خسر  
وبعد الماء وان قل كسابر النجاسات المحل الحقيقة ولا يفسد الماء  
اكثره ما لم يغيره كسابر التي سات وبعد الاواني وان قل لا يمكن صبغ  
عنه ولا يفسد ماء البيه تعدر صونها وان بالث شاة او بقرة او غيرها  
مما ياكل في البيه <sup>تجوز</sup> في النجس النجس لا يفسد في الماء ويمكن صون البيه  
عن ذلك الا عند غمره لا تطاهر عنده وان قطرت دم او غمر في البيه ولو  
قطرت واحدة بنوعها البيه كالتجس وفي الزخيرة جنب نزع من البيه  
دلو او قصب عجا رنم استعد دلو او قصب فاطمن من جده في البيه لا تجس  
البيه وان قدر الماء المتعلق بالنجس للضرورة ان في القدر زعد في هذه الح  
نوع وان وقع جنب او حدث في البيه او دخل فيه المطلب الدلو

فقط

ثم ينو الغسل أو الوضوء وقال أبو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء  
نجس قالوا لا بأقل من ثمانية أمتار استعمال الماء نجس قلنا  
في بقية الأعضاء ونجس فلم يزل عنها الحديث فيجب عالجنا به وقال  
في رواية أخرى يخرج من الجنابة إذا تمضمض واستنشق ثم التزم بغيره  
الماء لتحل فعله هذه الرواية يجوز أن يكون ذلك إن بقاؤه في الجنابة قال في  
الهداية وعند أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى لحكم الاستعمال  
للقسرة أو فوق الروايات عنه انتهى وبوالصحة وقال أبو يوسف  
الرجل جنب والماء طاهر لأن بابوضه ينقض الطهارة وما يقوم  
مقامه في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهره والرجل وجنبه فلا  
يؤثر بحدوثه والاستعمال للنجاسة في كل مكان وقال محمد كلاهما طاهر  
الرجل لا يخرج عن الحدث والماء لأنه لم ينجس بغيره لعدم التمسك بهذا  
إذا لم يكن على بدنه أو ثوبه نجاسة حقيقة وإن كانت عيانه أو ثوبه  
نجاسة حقيقة أو كان مستنجيا بغير الماء ينجس الماء بالاجتماع ولو وقع  
الخاصة كان بعد انقطاع الحيض في كل نجس وإن كان قبله فكالمطهر  
غير الحدث ولو وقعت في الألية أكثر من قارورة واحدة فقد روي عن  
أبي يوسف أنه قال الرابع ينزع عشرة دلو أو ثلثون قاعا لا ينجس  
حكم الواحدة وإن كانت الفارقات الواقعة ينزع أربعون دلو

اوتفنون

او يحسون الى شئ من حكم القواعد على الاربع الى وضع حكم التجاذب فاذ  
 كانت القادة عشر التنجيز ماء البشيرة بمنزلة الكلبة عن محمد الفارابي  
 اذا كانتا كربة التجاذب فينجيز اربعون والجمعة في شئ من كل الماء كذا  
 في التجنيس وهو اقسر من قول اليربوع الماء يكون مراد الصغار  
 التي الخس منها قدر التجاذب ونحوها فلما خلق في في الحقيقة وان كانت  
 في موضعها لا يمكن تزجها الا بحجم عظيم اخرج بمقدار ما كان فيها  
 من الماء وقت ابتداء التنجيز ثم ان الشايع اختلفوا كيف بقدر ما كان  
 فيها قال بعضهم في خفة مثل عمود وطول وعرض ويخصي  
 فينجيز الماء حتى تمام الخفة وهو مروي عن البحر ايضا يحكم ذواق  
 من اهل البصرة بالماء فينجيز منها يحكم فان قالوا ما فيها ذلك  
 الوقت الفل فلوما شئ ذلك وهذا الشبهة باقية قال في الهداية وفي  
 الحافي هو الامح وروي عن محمد قال ينجيز منها ما يثقل اولها ثم يثقل  
 وثالثا اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في ابار يفد اكد في المبسوط  
 والرواية في جرحه اذا فنجيز منها ما يثقل دوايكى وهو بناء على ابار  
 الكوفة ثقل الماء فيها كذا في الكفاية وهذا اعتبار غالبا ابا البلد  
 بشر على الناس واعتبار قول العدلين احوط واذا شئ بوقوع  
 القادة عشرون دلو او ثلثون دلو او اربعة دلو بالكمسولة وهو

واین بولوف و قال بستمهم  
و هو من عن ابی جریه  
برکش در بوشه توبه  
ناکلهان جنبه ایش  
قوم استرا ایا جبران

نعمانیہ ابدیہ (کتاب میلہ)  
بہار محمدیہ (کتاب میلہ)  
حق اور کذب (کتاب میلہ)

ابو بکر بن محالی حاله  
مردی از جنید در صودنی  
طاهر بودی

نہایت اچھی سی



الحيل وكذا تطهر البكرة وتكونها وبها يمسح في تطهيرها في اليد  
وكذا في كل موضع من موضعها واجب وفي وجوب من الكحل اذا  
وصل الى الحد لا بماء نصف الدلو كان منعا لكل ويحكم بطهارة اليد  
وتواضعها ذكره البرقي وذكرنا في ان اذا بقي مقدار ذراع  
او ذراعين من الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع من ذلك احوط ولا يجوز  
بدلو متحقق فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه هو بمنزلة الصبي ذكره البرقي  
ايضا وموت ما ليس له دم سايل لا ينجل الماء ولا غيره اذا ماتت فيه  
كالبقي اي البعوض والذباب ولذا يبرئ انوا عنها والعقارب  
والمنق من الماء ومثابة ذلك من الفأر وصغار الحشرات وكذا  
موت ما يعيش في الماء اذا ماتت في الماء او وقع ميتا فيه لا يتنجس  
والفقير المات في السرطان والجراد والموت في غير الماء من الاطعم  
والاشربة في غير فصل الماء فان لا يتنجس في الماء اما المتفرد  
اذا ماتت في العسل ونحوه لقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد او لا قال  
المصر والشهم على الترتيب قال في الهداية لا يفسد المعدن وفيها وفي  
الحاي وقيل لا يفسد وهو الاصح لانه لا دم فيه لان الدموي لا يعيش  
في الماء وفي المحمد الهداية المتفرد البرقي والبرقي سواء وقيل البرقي  
يفسد لوجود الدم وعدم المعدن ثم المات ما يكون تعالده ومثوان

في الماء  
في الماء

في الماء فطهر الماء يفسد الماء اذا مات فيه في القبر كذا غير الماء بالبرقي  
الا وهو في ذكره البرقي في شرب ما يعيش في الماء مما لا يشك كل الجواز  
مات في الماء وتفتت وتفتت في قفاز يكره شرب ذلك الماء اما الجيرة  
البرية اذا ماتت في الماء يفسد الماء وهو مروي عن علي لا اختلاف طلاء الجيرة  
البرية كالماء بالاء واحتمل ان يفسد معها وهو مروي عن علي لا اختلاف طلاء الجيرة  
تتاول وفي التجسس لو كان للفقير اي البري دم سايل يفسد ايضا ومثابة  
ايضا ماتت حيث برية لادم فيها في الماء لا يتنجس وان كان فيها دم يتنجس  
وقول المتفرد كذا الميت المات اذا كانت كبيرة لها دم سايل ينجس  
علي غير الاصح والاصح عدم التجسس لانه لا يفسد دم حقيقه اذا  
الدموي لا يعيش في الماء علي ما تقدم من الهداية والحاي وكذا لو  
زفت اذا كانت كبيرة اي يجسس يكون لها دم سايل فانه يفسد الماء  
لما لا تقدم في الضفدع البري والجيرة البرية في الضفدع المات  
هو الذي يكون بين اصابعه من البرية في الماء في الماء  
هي مع سورا بالبرقي والمات في الماء ينجس بعد شرب الشارب وقد يطلق  
عليه بقاء الطعام سورا لانه طاهر بالاتفاق سواء كان مسكنا  
او كافرا وجنا او حيا او ميتا او طاهرا من جميع الاحداث اقلوا  
تنجس في او غير شارب من قعره يتنجس سوره ولو لم يرد بعد ما ردي بعد

والجسس  
النسار

ربيع في فقه وذو القعدة فلا يتنجس سوره عند البرقي والبرقي خلافه  
لمجي وكذا سوره ما ينجس من طاهر بالاتفاق كالبقرة والبقر  
والغنم لتولد التعاب من طاهر وانما سوره الفرس فعن البرقي فيه  
اربع وابرات ذكر في المحيط الا الله ما قاله المصنف في رواية بخمس منها  
ولم اره لغیر نظر بل في المحيط في رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره  
وجي رواية الشافعي عنه وفي رواية بمشكوك كونه نجسا وفي رواية وجي  
رواية الحسن عند امه والعلامة كراهته التحريم وفي رواية وجي رواية كتاب  
القلوة انه طاهر بلا كراهة وهو القبر من مذهبه لانه كراهته كراهته  
لا ينجس في ريقا عندها فهو طاهر بلا شك لانه ما كثر اللحم في اي يكون  
طاهرا من غير كراهته اخذ بعض المشايخ بذلك المتأخرين وسوا الكتاب  
والختمين وسائر سباع البهائم ينس بالاتفاق لتولد من لحم نجس خلافا  
لما في في النكاح والكتاب والمشافعي في غير الكتاب والختمين وسوا سباع  
الطير كالبقرة والباقر والشاهين ونحوها وسوا رماس كالبق في البيوت  
من الحشرات او غير مثل البق والقرص والوزغة والغازة والذباب الخ  
اي الطلقة غير الجيرة والفرس مكره اي بكرة وتوضأ به عند وجود غيره  
وكذا اشربة كراهته شربه وقيل الذبابة في الخ حتى لو كانت مجبوبة بان  
كانت في مكان ولا سها وعلقتها وما في باجاجة بحث لا يصل

معاذ

مشكوكا لما ماتت رجلها فلا كراهة لسوره وقال شيخ الاسلام ان كانت  
لا تصل الى فخذ غير فلا كراهة في سوره وان كان يصل ففخذها لا يما تحت  
رجلها لانه لا يتحول في نجاسة نفسها وعنه البرقي سفان سوره الهرة غير نجس  
والذليل مسوقة في الشرح وان اكلت الهرة الفأرة في شرب الماء علي  
الفأرين غير ان شكك وقام فيها يتنجس الماء وان مكنت ساعة ولمحت  
فيها فله كره وليس نجس عند البرقي والبرقي خلافه في لبناء علي التطهير  
بغير الماء وسوا الخ والبرقي الذي استأثان منكوك فيه قبل الشك في  
طهارته وقيل في طهروا ربه وهو الاصح والاوجب عليه غسل ربه اذا  
وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمنكوك وشهد البغل بالذي استأثان  
ذكره جماعة من سوره الشرجي في الشرح الهداية حتى لو كانت امه ربيكة  
فسوره كسوره الفرس لان الهرة بالاتفاق وان كانت امه بقره وعرق  
كل شيء معتبر سوره فان كان سوره طاهر فغيره كذلك ومكره نجس  
فغيره نجس ومكره فغيره مكره اي بكرة ان يصل ويذبحه ميتا  
الآن عرق الخي ركذا البغل طاهرا بلا شك وان فرض ان شكك في  
طهارته سوره وقوله عند البرقي في الروايات المشهورة انما هو لان الزوا  
عن حفنة من الاية المشهورة هي رواية الظهارة لان الاماين بني  
لغاة كلما ذكره القدر في اي ذكر ان عرق طاهرا في الروايات المشهورة

بات



وفي بعض النسخ ان جرح غليظ كجرح عصفور في الثوب واليد من القوة  
في بعض النسخ خفيفة والمشهور في النسخ ان طاهر ولين الاثنان اي  
الحارة خفيف طاهر الزاوية على اصحاب الفلانة وروي عن محمد بن القوادرة  
طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح ان رقيقه ليس بل الصلبة بل هي على حلقها  
جاء في النسخ ان اصاب الثوب او اليد من قوة الكره لا يمنع جواز القوة  
وان قشر اي ولو كان بحيث بعد كثره فاستلانة طاهر الا انه ذكره القوة  
مع كراهة الوضوء واكثره وشبهه وبكره ان به القوة تليد او شوبه في  
بصاياه من غير غلظ ولا صلح انها كراهة تنزيه على اختياره الكرخي وقيل في  
على ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب او اليد من قوة من الثوب  
المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان قشر وروي عن ابي يوسف  
انه قال منع الغسل في ماء على ان جرحه حلقه حقيقه واليد ان غلظ في طهره  
لا طهره اربعة بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب واليد من شيء  
من التورث يمنع جواز الصلوة اذا زاد على الذم والاصل فيه اي في  
يمنع جواز الصلوة ان التورث الغليظة اذا كانت قدرهم او دونه فحي  
عقود لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند فر والشافعي يمنع جواز  
الصلوة وان قلت فكذلك عند مالك واهله لكن يشق ان يثبت ان الغسل  
وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر الذم على ما تقدم في الاذاب

حق

حتى ان الثوب واليد اذا اصابته من النجاسة الغليظة  
اقل من قدر الذم ولم يفسد ثم اصابته منها مقدار ما  
لوجعت بتلك النجاسة اي مع تلك النجاسة اصابته اقل  
اقل بعد المانع اكثر من قدر الذم نعم تمت تلك النجاسة  
حينئذ جواز الصلوة بالاجماع وقد روي عن ابي ان غسل  
قربه من قطرة دم اصابته لزيادة وزعه ومحاظته على  
اداب الشريعة ربه فابقى التقوى ثم الذم للمقدرة هو الذم  
الكبير التلهيل بغير الشئ منسوب الى التلهيل اسم وضع وهو  
غرض الكف اي مفعول الكف وهو داخل اصول الاصابع قال  
المفتي ابن جعفر الحنفي وان يقدر بالوزن اي بالذم  
الوزن في وجهه يمنع وزنه متفالا في النجاسة المسجدة ذاتها  
وليد كالعذرة ولم الميت ونحوها ويقدر بالبط والارض  
المذكور في النجاسة الرقيقة التي اجسم لها كالبول والدم  
والدم المائع ونحوها فالمعبر في الكثيف وزنه ذات النجاسة  
وفي الرقيقة محلها وان اصابه اي الثوب دهن نجس هو اقل  
من قدر الذم وقت الاصابة ثم استبط بعد ذلك حتى  
صار اكثر من قدر الذم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة

في النسخ ان قدر الذم من النجاسة

فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يمنع وقت  
الصلوة ويستند بمنع الصلوة وبما يبال قول الثاني يؤخذ لان ما  
النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الذم وما صلى به قبل الانسا طاهر  
لعدم قدر المانع في ذلك الوقت وان اصاب الذم من النجس الجلد  
ونشرب اي سري الذم في الجلد او ادخل الرجل يده في النجس النجاسة  
من الاذات النجسة والماء اعتصبت بالنجاسة النجس وغيره من النجاسات  
النجسة او الثوب اذا صلبه بالنجس باكثر النجس غسل كل من الاشياء المذكورة  
قليلة طهر الجلد من النجس المشرب والثوب من النجس القليل واليد من  
النجس والنجس ان يبقى اي ولو بقي ثلثه من النجس في اليد  
والجلد واثر النجس في الثوب واثر النجس في اليد لان الاثر الذي يتوقف  
زواله لا يفرق فيه وما شرب الجلد من النجس فهو عقو لذلك وذكر  
في المحيط بظهر الثوب اي المصوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو  
الماء ويسيل من ماء اليبس او الخالص من لون النجس وكذا قال  
قاضي خان في خضاب اليد يشق ان لا يكون طاهر اما دام نجس منه الماء  
الملون بلون الختاء وان غلظ ليعمل الاشياء المذكورة بالماء  
ولا صابون ونحوها فاشق ان يظفر في الماء لون الابري حتى يروي  
عن ابي يوسف في ثوبه اصابه النجس اي التفتيش اذا جعل الذم في ثوبه

فهر

فصب عليه الماء فيسوق الذم على وجه الماء فيرفع بشئ ويراق الماء ثم  
يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهره ردة الذم خلافا  
لما روي عن ابي يوسف وذكره الزهري في رجل دهن رجله ثم  
نوضا وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء فجاء وضوءه لان الفض الغسل  
وهو لا يملك الماء وقد علم ثوبه بغير اصابته بطهره ردة نجاسة اقل  
قدر الذم فقد ثبت اليه بطلان نجس النجس باغتيا جواز الصلوة عند  
محمد لان البطانة مع النظارة في حكم النجس وعند ابي يوسف لا يمنع  
لأنه ما في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد الى الوجه لانه  
لا يفسد فكذلك هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق والاول  
ايؤخذ بقول ابي يوسف في المضرب ويقول في غير المضرب لان التفتيش  
بغيره ثوبا واحدا وان الف الثوب الملبوس النجس ثوب طاهر لا يظهر  
نحو ذلك في ثوبه الملبوس على الظاهر ولكن لا يضر طبا بحيث يسيل منه  
شئ بالعلم بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر اختلاف النجس  
فيه والاصح انه لا يضر في الملبوس الملبوس بالماء الملبوس على النجس  
كالبول فظهرت بطلانته وان يفتش على ما علق في الشئ وكذا الملبوس انما لم  
يظهر في الظاهر ان نجاسته من لون او ريح فلو ظهر شئ من ذلك نجس وكذا  
الثوب الباسل ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بلاء فظهرت رطوبتها

فان الطاهر لا ينجس بالبول



فان دخل الماء في اذن عند الاغتسال ثم خرج من الفم فلا وضوء عليه  
وكذا ان عاد من اذنه وهذا السائل ان كان حيا فهو افاض الوضوء لكن  
المكان ما يجب الوضوء يكون نجس فاسب كركه في مباحث الفقه اما  
ما بعد تحليل الاستلاد وهو قول القدره اذا بدلت او ارتفع قشرها  
وهو الجلد الذي كان تحت المادة ولكن اطراف القدره موصولة  
بالجلد المرتفع الا لاطراف الذراع كان يخرج منه الفم فانه منفرد غير متصل  
بالجوف فضاء صاحب القدره فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه  
وان لم يرب ولو لم يصل الماء حال الوضوء اليه ما تحت اليه ما تحت الجلد  
ان ما تحت باطن وهو ما مور بغسل الظاهر ولو تضاء به الرجل  
حلقه او فية او قلح مظنة لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء وقد  
تقدم ذلك في حلة الماء الذي يسيل منه فحما النجس فهو ظاهر وان كان  
متعلقا من اللحم او مرتفعا من الجوف وذكر في المحيط ان الله جف وبقي  
للاشراي ربح اولون فهو نجس وقال في المحيط هو طاهر الا اذا علم  
انه من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط واما الجنية  
الغيبية وهي كبول ما يحوك لحي فاشا مقدرة منع جواز الصلوة  
بأكثه الفاحش الذي شتمه الطباء السليمة او طبعه المتباني وروي  
عن ابى حنيفة انه مقدرة متبنا في شتمه هكذا في جميع النسخ والاصواب

فيمكن لا ينقطع لوعصف فانه لا يتجشع وكذلك لو كان الفوت مبالوا ولا الارض يابسه  
تجشع لا يتجشع الثوب بالبرقع من التي سنة وكذلك ان عام عاقر اش تجشع  
واقل الفارض حرة فانه يصب بل الفارض بعد ايشاله بالفرق جبه  
لا يتجشع وكذلك اذا غل عليه ونش عليه لا يتجشع بعد ما غل بعجله فابنت  
الارض من بل عليه وقد وجد الارض لكن لم ينظر من اقل البيل المتصل بالارض  
في جملته لا يتجشع بجمله وبازر صلوة لعدم فله وعن التي سنة في تجشع  
ذلك الطين بجمله فحينئذ يتجشع وجده ولا يجوز صلواته وانما كانت  
الارض طينا وطبا من بل بعد فاصب ذلك الطين بجمله فحينئذ يتجشع  
وجده ولا يجوز صلوة ما لم ينضه ان كان قد رامنا وقال في الزخريه  
قد ربل <sup>ابن كوز</sup> <sup>الرحماني</sup> <sup>الرحماني</sup> عت فومضت بكرايم فاجتمع مضها بفتح هو وفتح  
ابيض <sup>الرحماني</sup> <sup>الرحماني</sup> في الموق اي في جانب العين من اقل الانف قال كما يجب  
ان تكلف في اصال الماء يعني لا ما تحت الارض ان الهرة اصال كما  
يجب ان تكلف اصال الماء الى الماق في حال الفتح ايضا وهذه المسألة  
محلها ما تحت الوضوء والغال اذا أصبت الرجل دما في اذنه فله وضوء  
بوما غتر من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس محل التيمم وكذلك  
الخروج من الغر فلا وضوء عليه ما قلنا وان خرج من الغر فعليه الوضوء  
قيل لما يخرج من الغر فما يتجشع بعد الوصول الى الجوف وهو محل التيمم

519

كذا المورود والبطيخ والخيار وعلى كل ما يحيط طاهر يمكن اذا قرب اليه كان قاصدا  
 ونحوه وكذا يجوز اذا قربها بالثأر او التراب لانه المقصود قلب اثره  
 وذلك في مواضع منها اذا لم يطبخ التكوين ونحوه بالدم او بطنج في  
 الشاة مثلاً ثم ادخل الثأر فاحتق التكوين وذلك اثره بطور التماس  
 والتكوين بالثأر لغرض المقصود وكذا اذا اصاب التكوين دم  
 شحم بالتراب يطهر لما قلنا ونرى عن محمد اذا اصاب به ذلك فحجته  
 قائم يسمى بالتراب تحميم المساقط الغالب عليه عدم ما يزيل  
 النجاسة من الماء بعات فيقتل كس بالتراب وليس الملائمة تلهي يجوز  
 ذلك مع وجود المانع او لا لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد وكذا  
 اذا اصاب الغف ونحوه من السعل والجرق وغيرهما نجس لها جرم  
 كالغذرة والتروث ونحوها فحق فذلك بالاضطرار عن ابي يوسف  
 ان قال اذا مس بالتراب او بالترمل عيا حصيل الباقية يطهر وعليها  
 قول ابي يوسف فتوى مثا يغتسل ذكره في المعيط وعند ابي ايفاء يطهر  
 بذلك لكن اذا سقطت النجاسة لا اذا كانت رجلة وعند محمد لا يطهر  
 بالخل وان لم يكن لها اولى للنجاسة التي اصابته فحجته جرم كالقول والحق  
 ونحوها فلا بد من الغسل بالاتفاق ربطا كان او بايا وكان النجاسة  
 الامام ابو علي التقي يحكي عن الشيخ ابي بصير محمد بن الفضل انه

میں نے



انه قال فحين اصاب غلبه القيح اذ امتلأ من النمل او النمل  
ولقد بعض القرب او النمل بالتعل وجف ومسح بالارض يطهر  
ايضا عند ابراهيم وهكذا اي كروي ابن الفضل عن ابي ج روي عن ابي  
ابوجعفر الخندي والحي عن قال غلبت الامة الترسخت وهو القبيح  
وعن ابي يوسف ايضا مثالا ذلك الذي روي ابراهيم الا انه اي بابوك  
لا يشترط الجفاف فيه كما اشترطه ابو حنيفة بمسح ما السطح القرب  
او النمل لو مسح يطهر كما هو اصله في ذات الحرم والحاصل ان النمل  
للقنات الخلق ونحوه يطهر بالذلك سواء كانت القيح ذات جرم  
من نفسها او صارت ذات جرم بغية كقائمة المستقرة بالقرب  
ونحوه رطبة كانت او باسنة لحصول قلع الشئ بذلك بالكلية وكذا  
يجوز ان الشئ اي ازالة القيح في الحكة بالحق بالحق والحق ونحوه  
عوزا وروي عن ابي ذلك بعضه ببعض اعمالي كقائمة والحق فانه  
في الحق ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة جرم فبمسح يطهر بالحكة  
والحق عند ابراهيم وابي يوسف خلا فالحق لقطعها بكل منهما  
اذا لم يبق لها اثر ذكر في المحيط ان مسح رجع اليها قوتها في طهارة  
الحق ونحوه بالذلك والحكة والحق بالحق ما روي عن ابي الهيثم  
والحق في اصابته لا ولاه ونحوه بالحق والتعل وان اتفق البول

على البدن

على البدن او الثوب والكل حال كونه مثلاً وليس الاثر بحيث لا  
يدركه الطرق فذلك الانفساء ليس بشئ معتبر في النجاسة وقيل  
من عجل عن ذلك فقال ابراهيم عن عفا الله تعالى اوسع من هذا  
ولو وقع الشئ الذي اختص عليه ذلك في ماء قدام النجاسة وهو الاثر  
لا لا يخرج فيه وانما النجاسة في الماء ان كان قليلا بان لا يظهر  
مواقع القطر في الماء لا يفرده وان استبان مواقع في وكثير فبده  
وغسله الميت من الماء الما قول والثاني والثالث فاسد ويجب  
ثوب الغسل من ذلك مما لا يمكن الاختراعه عن عفا ذكره فافهم ان  
واما الفرك اذ ايسس بقول عابدين عن ابي الهيثم عن ابي بكر  
في نيل النجاسة في النقي فيطهر الثوب من النقي باي الفرك اذ ايسس  
بقول عابدين رضي الله تعالى عنهما عن ابي بكر الفرك من ثوب رسول  
الله عليه وسلم اذا كان يابس واعلم ان المنقح نجاسة مفككة عندنا  
وعند مالك واحد في رواية خلا فالتفخي واجه في رواية اخرى  
فانه طاهر عندنا لكن يطهر باسنة عندنا بالفرك خلا في مال ذلك  
وتحقيق الادلة في الشرح ولبيان لم يستعمل بالمال بطهر من النجاسة  
بعده بالفرك وقيل ان لم ينجس بالبول النجس يطهر وكذا ان جاوز  
وكن خرج من النقي دفعا لانه لم يصب النقي اوزة وكذا يطهر العضو من النقي

وقيل يتوسر

في كل مرة والفتوى على ان لا تعتبر غلبة الظن لكن جعلوا الثالث  
قائمة مقام غلبة الظن قطعاً للوسوسة فهاذا ذكره وافظه في اكثر الكتب  
وشروط العمرة في كل مرة ظاهر الرواية وعن محمد انه يكفي بالعصر في المدة  
الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط والتجديد ظاهر الرواية  
ويستخرج من هذا الاختلاف من الشرائط غلبة الظن من غير عمدا  
والظن مع العصر كل مرة مالا ذكره في العبط والجامع الصغير  
للمتناسخي منها ما روي عن ابي يوسف ان العجب اذا اشرى في المم وميت  
الماء عجب جده من حيث اي من جهة الظاهر والبدن حتى يخرج من العجاجة  
ثم صب الماء على الارزاري كما يطهرارة الارزاري وان لم ياي ولو لم يصبر  
وقال ابي يوسف في موضع اخر في نسخة في رواية اخرى ان صب الماء  
على الارزاري وامر الماء بكيفية فوق الارزاري فواضح وان لم يفعل اجزاه  
لضرورة ستر العورة ولذا قال وفي المتن في شرط العصر على قول ابي يوسف  
ايضا ونقدتم ان ظاهر المذهب على النكاح وفي المتن ايضا ولو اصاب  
البول ثوبه فمرة واحدة لا في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول  
ابي يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية وقال  
ابي يوسف ايضا يغسل ثلث مرة وبعبارة كل مرة وعن محمد في غير ظاهر  
الرواية ايضا انه يغسل اعمالي غير المربعة ثلث مرة ويعمر في المرة

اذ اصاب بالقيح والفرك وقد روي عن ابراهيم ان البدن لا يطهر  
بالفرك وذكر في الاصل الفرك من كلام صاحب الهداية رحمه  
هذه الرواية لا تخرجه من دليلها وعادة ثاخيرها هو الزمان مع  
دليله ان المخرج عن وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصاب  
النقي ذائبا قين اي مبطلنا فنقد النقي بالباطل فانه يطهر بالفرك  
وهو القبيح وقيل لا يطهر ما في الباطل حتى بالفرك لرقته كما قال القفي  
في معنى للأمانة لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ان لا يتنجس  
في الجوزة بالمال اذا اصاب الخثرة فلو ثلث مرة يطهر به يرضى  
كما يطهر به بريقه خلا فالحمد على ما ستره وانما اذا اصاب الثوب نجاسة  
فانما ان يكون مرسية او غير مرسية فان كانت مرسية فغسلها زوال  
عنها الا ما يخفى بان يحتاج في زوال الغيرة الماء كالصابون ونحوه فانه  
يقاؤه ذلك الا لا يغسله وان اذالت العين ولو بغسل واحدة طهر  
ولا يحتاج الى غسل جده وهو الاصح وقيل يغسل بعده ثلث وقيل  
مرتين وان لم تكن النجاسة مرسية يغسلها حتى يغلب على فلانة قد طهر  
وهذا اذا لم يكن فاهم فان كان يجب الغسل في زوال الانجاسة  
وهكذا اطعم وقيل اذا غسل الثوب من غير المرسية مرة وعصره بالماء  
يطهر كما هو قول الشافعي وقيل لا لا يطهر ما لم يغسل ثلث مرة وبعض

على



الثالثة فقط فان التوبه يظهر وقد تقدم ان ذلك غير وادى الاوصاف  
 في كل موضع شرط العسر ينبغي اي يجب ان يال في العسر حتى يظهر  
 بحال لو عسر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يجر كل شخص  
 قوته وماله حتى لو عسر صاحبه صار بحيث لو عسره هو لا يقطر  
 ولو عسره من هو اقوي منه يقطر فانه يظهر بالنسبة الى صاحبه دون  
 الشخص الاقوي اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها  
 من غير عسر العسر والتعذر فقال وفي فتاوي ابي الليث  
 يخفى بطايتها سواء ذكرنا في اتفاقنا في اي بطايتها من الكبرياء فدخل  
 في جوهر اي في بطايتها وفي نسخ الفتاوى وغيره في عسره ما يجره في  
 الحق وذلك باليد ملاء ماء بقاءه ثلثا واقل الا انه لم يثبت له عسر الكبرياء  
 فقد ظهر الخلق بمجرد بيان الماء ظاهره وباطنه من غير عسر لعسره وروي  
 عن ابي القاسم الصفار انه قال في رجل يستحي ويحرم ماء استحيه تحت رجليه  
 من غير ان يستنجح تحتها وهو مخفف فحسب ذلك الماء حقيقا وليس  
 بخفيف حتى ان قلتم ينقد ذلك الماء الى باطنه الخفيين له ان يصلح في ذلك  
 لانه طاهر لان الماء الاخر من ماء الاستحي يظهر الخلق بماء موضح لا ينفق  
 للضرورة وعموم البلوى وفي المستقط ان كان حقيقا في حقه المستحي فخرقا  
 واصاب الماء ما لا يخفى فبعد ذلك فانه يجره من عسر الامريقه بان  
 ذلك

تظهر

تظهر التجلد واللفافه فبما الموضع الاستحي والابري ان الباطن  
 اذا جعل في نهر ونهره فربما وليله كذا في نسخ هذا الكتاب بالاول  
 والاصح ادبا وكما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوما او ليلة في النهار  
 حتى يجري الماء عليه يظهر من غير عسر ولا يخفى لكن بشرط ان لا يبق  
 للمخفى في اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة بالثبوت  
 بعد الاستدلال وفيما يراها عليها فبما يظهر لا يخفى ولو كان عليه بخله رطبه  
 واخذ بثلث اليد عسره للفقرة اي الابر يق من النجاسة كما حسب الماء  
 فاذا غسل يده التي باخذ بها العرق ثلث ظهرت اليد وظهرت العورة  
 تباعدت والكل مقيدان لا يبق للمخفى اثر غير شاق الحس من قعب  
 اذا احاطت بثلثه فحقت بذلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا  
 متواليا من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يترتب النجاسة وان  
 كانت النجاسة رطبه يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شيء وان هذا اذا كانت  
 من قعب او ما اشبهه في السقاية كالحصا للمسي يا ستان وان كان  
 الحصا من برد يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع  
 الشقاق طمأن لان يشترط التيمم لخواصه فانه حينئذ يظهر عند اليد  
 بناء على ان كان يظهر بالانحصار عنده وعليه الفتوى خلافا لروية التواتر  
 اذا اصابته الخوف في الاوجه غير المطر وشيئا ان كان ذلك الخوف  
 ان يتولى في كل اركب

اولا بغير قديم اي مستقلا يظهر بالخل ثلثا سواء جف او لم يجف لانه لا  
 يشترط التيمم وان كان حديثا غير مستقلا بحيث يشترط التيمم  
 فلما بد ان يخفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطع وذكر في المحيط بغسل  
 اي الخوف في الوضوء المستعمل فاما ما يقع اكثر اربا قد ظهر وقد تقدم  
 ان الثلث قائم مقام الكفارة وشروط صاحب المحيط مع ذلك ان لا  
 لا يوجد طهر من النجاسة ولا الوضوء ولا يسهلها على ان يشترط حقيقه كبر الاربعة  
 لا يحتاج الى هذا الا لشروط لان كبر الاربعة لا يحصل وجوه من ذلك  
 الا ان يصل الى الحد المشقة حينئذ يحكم بالظاهرة وجوه وان وجد  
 احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارتها رغم الا ان يصل الى الحد المشقة  
 المشقة وعليه اكثر المشايخ بل ينبغي ان يكون فيه خلاف لقوة الحد  
 اي ما جعله الحد من الالات كالشكس ونحوه بالماء القوي ثم يعوده  
 بالماء والطاهر ثلث مرات فيظهر عند اليوسف غلا فالحق في ذلك نظر  
 فائدة الخلاف في الجواز في الصلوة لانه في حقه الاستحسان بان قطع به  
 بطيئا او غيره فلما خلا في انه لا يتجزأ ذلك المقطوع وفي المحيط عن شمس  
 السرخسي الارض اذا جفت بعد اصابه النجاسة ولم يبين ان النجاسة  
 فيها يظهر سواء وقع عليها النجاسة او لم تقع وقد تقدم متواليا في النجاسة  
 ولو اراد يظهر بها عابدا فطر يقدر ان يصيب عليها الماء ثلث مرات

ويخفف

ويخفف كل مرتبة بخمرة طاهرة وكذا الوضوء عليها الماء بكثرة حتى لا  
 انما التيمم وان كسنته شراب الفاه عليها فلم يوجد من النجاسة جازت  
 الصلوة عليها ايضا وكذا المحيط اذا استنجت فحقت النجاسة وذهب  
 اثرها فظهر ايضا اذا كان متداخلا في الانص غير منفصل عنها فانه  
 سينتج مثلهما في الحكم ولو كانت النجاسة تحت قديمه كل قدم اقل من قدر  
 الذرع ولكن لو جعت صليح اكثر من قدر الذرع لا يجوز الصلوة ولو كانت  
 النجاسة في موضع سجوده اقل من قدر الذرع فكذلك يجب ايضا ذكر  
 في الفتاوى وكذا الشيل بكسر الهمزة والمثناة وهو التجلد وهو الخلاء  
 اليابس وكذا اسباب ما يثبت في الارض ما دام هذا المذكور قائما على الارض  
 لم يقبل عنها فانه يظهر بانها في مطلقا سواء سبق بالثبوت او بعده فانه اذا  
 اذا جعت اثر النجاسة ذكره الزندوسني وغيره لان ما اتصل بالارض فحكم  
 حكمه في ذلك فذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال ان الجار اذا بل في التيمم  
 اي ان كان التيمم في التيمم وقع عليها على المشيلة الظل اي التيمم في ثلث  
 مرات ووقع عليها التيمم فحقت ثلث مرات فقد ظهر الشيل القديم  
 وهذا يخالف ما قيله من الاطلاق بحيث شرط وقوع التيمم في المحاق  
 ثلث مرات والجمهور على الاطلاق وعليه الفتوى وكذا الجرح والابرة اذا كان  
 مقرونا اي مثبته في الارض يظهر بانها في وقت الاثر لها قربا لارض

يظهر



واما ان كانت الجواهر والاشياء موضوعة على الارض وضاعفت ثقلها  
 وشغل من مكان المكان فينبغي ان لا بد في طهرها من ان الغسل لا يظهر  
 بالجفاف لعدم تبيخها للارض وكذا القينة اذا كانت مفروشة  
 وتغيرت جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وزاب الاشكال لارض  
 وذكر في موضع اخر من فتاوي قاضيان بعد ذكر هذه المسائل بان  
 ان كانت الجواهر التي تنقل وشغل تشتتت التبيخ بجرى تبيخها بالجفاف  
 وزاب الاشكال لارض وان كانت الجواهر تشتتت التبيخ بجرى تبيخها بالجفاف  
 لا تظهر الا بالجفاف والتجفيف في كل مرة اما المسح او ما كنت اليه  
 ينقطع التعلق والارتباب اذا غلط وكان احدهما نجسا فالطين  
 الحاصل منهما نجس لان اختلاط الجنب بالطاهر ينتج هذا هو الصحيح قبل  
 في الشرح والظن الجنب اذا جعل منه الكون والقدرة وغيرها قطع  
 يكون طاهرا لذوالنجس بالانوار وهذا اذا لم يكن اثر النجس ظاهرة  
 في جسد الطاهر قول آخر في العذرة او لثوث فصار كل منهما ربا  
 او مات الخ في التيمم وكذا ان وقع فيها بعد موت فكذلك الكلب والخنزير  
 لو وقع فيها فصار ربا او وقع الزرث غوه في ايها فصار ربا او في  
 نجاسة وطهر عند محمد فلا يبيح يوسف فان عنده الحرق لا يطهر العيني

العبارة في قوله  
 وقيل للخالص وقيل  
 للخالص فافهم

النجس

النجس بالريق الدماد نجسا والنفوس على قول محمد لتبدل تلك  
 العين بالكلية وصورتها حقيقة اخرى كما في اذا صار خذا وكل قال  
 للمصنف لو وقع ذلك التماس في الماء النجس التبيخ وهو يبيح الا  
 على قول ابي يوسف خرج به في التيمم وكذا الاثر المتفصل في الارض  
 اذا نجس بطهر بالخير ثلثا والجفاف كل مرة لكن انما يظهر ظاهره  
 لا باطنه حتى لو وقعت قطرة منه بعد ذلك في الماء تبيخ ذلك الماء  
 كذا ذكر في المحيط لا تشتت التبيخ الى باطنه فاذا التمس طاهره  
 بالفضل يعني ما في باطنه وعلى هذا الوجه المصلي لا يجوز صلوة لكونه  
 حاملا للنجاسة حار بال في الماء يخرج منه رشا فاصاب من ذلك الارض  
 ثوب كان لا يمنع ذلك جواز الصلوة حتى يستيقن ان ربه ذلك  
 النجس بول وكذا ان ربيت العذرة في الماء فخرج منها رشا فاصاب  
 ثوبا ان ظهر فيه رشا تبيخ والافلا هذا هو الحق روي عنه الفقيه  
 ابو الليث بن عمار كان جارا لاولئك في فتوى قاضيان فتى بين الجاري  
 وغيره في بول الجار فقال اباي ان في ماءه اكد فاصاب النجس من قبل  
 الذرهم ان بعد الثوب ومنع جواز الصلوة به وذكر عن محمد بن الفضل  
 على اختيار الفقيه في الجاري وان تركه وهو ان كان في جدار القصر  
 نجاسة نحو الترقان ابي الزرث فمش في الماء فخرج منه رشا فاصاب

الذرث الكلب صاد الثوب اي موضع الاصابة من ثوب نجس او  
 كان ذلك الماء اكد واجاديا وان لم يكن في رجل نجاسة فلا يضره ولا ينجس  
 هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك وقد سأل ابو نصر الدين عن  
 من يغسل الذرث فيصيب من ذلك الماء الذي يسيل منه ثوب او يصيب من  
 عرقه فيقال لا يضره قبله وان كانت ولو كانت قد غرقت في بولها  
 وروى عنها قال اذا جففت وتنازلت عن عذرة لا يضره ايضا وذكر في الزمعة  
 اذا اتى الجنب للصلوة بالعذرة في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصاب  
 ثوبا ان اكثر من قدر الذرهم قال ابو بكر يعني الترابي لا يجب علم  
 الا ان يظهر في اي من الثوب لون النجاسة وقال بغيره يعني ابن عيسى يجب  
 عليه علمه والاصح قول ابو بكر لما تقدم ولو صالى احد ومعه شعرا انسان  
 اكثر من قدر الذرهم جازت الصلوة لا طاهره روي عنه الفقيه ابو جعفر  
 الهندواني وابو القاسم الفقار وغيرهما من المتأخرين وهو الصحيح وروي  
 عن ابي جروان في رواية شاذة انه لا يجوز الصلوة به لا نجس به اخذ بغيره  
 يعني بغيره لان شعر الميت اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان  
 المكرم نجسا حتى لا ينجس كبريته لا تصاب بها محل النجاسة كالقمل والبرص  
 بكسر الجيم وقد تنفس ما بعده البعد لا يستلزم فيمنع والسرقيان  
 والسرقيان بكسر الهمزة والتخفيف مطلقا وكذا جرة كل حيوان الا بحرة

قوله  
 في النجاسة

كالنجس

كالنجس والغنم والقطيع حكمهم كحكم كل حيوان كبوله لا ينجس  
 صفراء وهي نجسة لكونها من الفضلات اذا وقع جلد انسان في الماء  
 ان كان مقفلا لم يضره في نجاسة لان ما بين من الحق فهو نجسة وان  
 كان اقل من النقرة فهو عفو وفعال للمخرج قال الفقيه في وقوع القليل  
 متعثر وفي اسنان الدابة اختلاف المتأخرين والشيخ الذي هو ظاهر  
 الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوى القائل قطرة جلد الكلب في غير يدي  
 ولا مد يدي الترق ويراحة في النجس اي جعل لمرقه فوق الجرح بعد  
 ما صالى اي بذلك الجسد اذا كان اكثر من قدر الذرهم وحده او بانضمام  
 نجاسة اخرى وان صلى مع روي او حية او غوها بما ليس سورة نجاسة  
 يجوز صلوة معلقا ان جلس بنفسه واما ان حمل فان لم يكن على ظاهره  
 نجاسة ما نفع فكذلك والا فلا يجوز صلوة كما لو حمل صبي لا يستلزم  
 بنفسه وفي فتاوى ابو عبد بن نجاسة ما نفعه فخالف المسئلة لان المصلي  
 ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف جبر الكلب ونحوه مما كرهه بعض  
 اذا احمل المصلي فانه لا يجوز صلوة لانه حامل للنجاسة التي هي له  
 اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يمس له فتاوى رواية ان نجس العين كذلك لانه  
 غير حامل للنجاسة واذا لم يمس له فتاوى كذا في بعض الامور من بدنه  
 لانه ان يدها تفصله عن النجاسة رقيقها مكرهه والتاثير مكرهه







من لم يجد ما لم يزل به الثالثة صلى عليها لان التكليف بقدر الوضوء ولم يجد  
 وهذا الخلاف في ما ذكره الجدياء يتوقفه ما في حيث والاشع حيث الاصلي عند  
 اليه خيفة وعند ما يصلي ثبتهما ثم يعيد يعني بهذه المسئلة اذا كان عاجزا  
 بجاه وهو ما اقره قتيبة باعينا والثالث والافلا فرق بين الما وفيه  
 وليس سجدا او ما ينعى من اركان سجدة وهو يحاق العطف في الحال او  
 فيما يستقبل على اخر من ثلثة مئة فاة لا يلزم اذ تلك الخبر يعجز  
 لان يصلي بها وان كانت الثالثة بالثوب وليس له ما يستر عورته غيره  
 ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهر فهو بالخيار عند اليه والي  
 يوسف ان شاء صلى وان شاء صلى عيانا وان كان ربع طاهرا  
 ثلثة ارباع غلام بخر القلوة غير ان لا ان الربع بقوم مقام الكل سل  
 يصلي بها خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان  
 يصلي عيانا ولو كان جميع الثوب عيا وبه قال رفر والائمة الثالثة  
 والذليلين القرفين مقر في الاشع وان صلى عيانا لعدم الثوب  
 او ثلثة يصلي على قاعد ابوي بالركوع والسجود ايماء بالركوع  
 ويجعل سجودا انخفض من ركوعه كما في المرض العاجز عن الركوع  
 والسجود كذا روي عن ابن عباس وعنه عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان في ثلثة  
 يصلون وحدا متباينين فان صلوا بجاءية يتوسطهم الامام

غلام ولم يقل لانه خبر على كل حال ولذا لا يصح عليه وكذا الحكم ان  
استهل بان علمت جاز بصوت او حركة ولكن لم يقل فان السيت  
قيل الفصل خمس واما ان كان قد استهل وعمل فضلا متما حيث  
تامة لكم بطهارته ذكره في العيون وهذا في المسام اما الكفاية  
لا يظهر بالحد حتى لو صلى مع مدينا كافر بعد ما غل فضلا متما فاسفة  
لا تخفى على كل حال كسائر المباني وذكر في نوادر رايه الوفاء قال يصف  
يعني ابا يوسف لو صلى في جلد خنزير مذبوح جاز وقد اساء وقال  
ابو حنيفة ومحمد لا تجوز صلوة فيه ولا يلزم بالدابة وهذا هو ظاهر  
الرواية عن ابي يوسف هي ايضا وهو الصحيح ولو صلى مع بيعة قد صار  
متما بالحق والله اعلم اي متما رادها لا تجوز صلوة لان التيمم مأمور  
في بعضها لا يعطى لها حكم التيمم ولو صلى وصرف ريرة فيها بول  
لا تجوز صلوة لانها نجاسة ان فعلت مع مدينتها رجل صلى في ثوبه  
قالا اخرج نحوه وجد فيه قارة ميتة باسب بنظر ان كان في ذلك  
الثوب غضب او ترق بغير صلوة ثلثة ايام ولا يلزمها عند ابي حنيفة  
خلافهما كما في الموجودة في البيرو الا ان كان لم يكن في الثوب غضب  
ولا ترق او كان في موضع اخر ليس بينها وبينه منشد بعد صحيح  
ما صلى ذلك الثوب نظرا وانما بينهما في هذا وهذا بالاتفاق

و من

إذا علم بجوده حين علم انه سجد على النبي صلى الله عليه وآله طاهر لا نقد  
صاوته وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته  
وانغنا فقد روي عن ابي حنيفة قال سجد على انفه وتجويز صلوة  
لان موضع الانف اقل من قدر الذرهم خلا قالهما فان عندنا  
لا يجوز الاقتصار على لاف في السجود بل عذر في الجهر وفي رواية  
عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لا يقع الا على التمام صار  
كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان موضع انفه  
نجسا وسائر المواضع اي باقية طاهرا جازت صلوة بلا خلاف لان  
الاقتضار على الجهر في السجود جائزا بالاتفاق فكانت اقدم عليها  
ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من قدر الذرهم فلم يفت  
انصاري وذكره شمس العامة المتفق ان اذا كانت البقعة في الموضع  
الكفين والركبتين جازت صلاته لان موضع اليدين والركبتين  
في السجود ليس بفض بل هو سنة عندنا فلا يشترط  
طهارته موضعا او كان وضعا على النبي صلى الله عليه وآله وهو غيره  
مقد قال في العيون هذه يعني رواية جواز الصلوة بها في  
موضع الكفين والركبتين رواية شاذة اي غير مشهورة  
ونكرها الفقيه ابو الليث والقبيح ان يقال ان كان يعني النجس

ثم اذ صبح الساري كذلك فليقف يقعد قال بعضهم يقعد في الصلوة  
قبلا على قعود المريض وقال في التسمية يقعد ويمد رجله الى القبل  
يضع يديه على عورته الخليفة عليه ما يريد من ذكره وهذه الكيفية  
اولي لزيادة السكون فيها سواء صلي النهار او ليلة مظلمة او في البيت الخلاء  
او في القصر او وحده هو الصحيح خلافه قال القعود والايما وانما  
في النهار او في الظلمة فيصلي ركوع وسجود وذلك لانه اعتبار بركعة  
بسعة النظمه وان صلي فابنما اجزاء سواء ركوع وسجود او ما بينهما وكذا  
لوركع وكذا القاعد عجوز لا في كل <sup>في</sup> مسنة وخلا من وجه فيجوز  
والاول هو الایما قاعدا افضل لما فيه من ستر ولو قام على شيء نجس  
وصلي لا يجوز لانه طهارة المكان شرط وانما اذا كان البيت قد رما نعا  
ولو صلي على شيء سيقن في باطنه قدر اي في باطنه <sup>في</sup> خلة مانعة ينظر  
ان كان ذلك المصطن محظاي <sup>مقبلا</sup> لا يجوز صلوة اذا كان <sup>في</sup> البيت  
تحت موضع قيامه لانه ثوب واحد وان لم يكون محظا جازت  
صلوة لانه في حكم ثوبين لكن بشرط ان تكون الصلوة بارعة بحيث  
لا ينظر منها لون النجاسة ولا يمسها <sup>بشيء</sup> في يمس على الارض النجاسة ولو  
سجد على شيء نجس خلة مانعة تنفذ صلوة سواء اعاد سجوده  
على شيء طاهر او لم يعد <sup>الى</sup> الخيفة وعنه وقال ابو يوسف

121



في موضع الدين والدين في موضع الدين ايضا كذلك وانما  
ان وضع الدين والدين في التحوط ليس بفرض لكن لو وضع  
فيما سواها على التحوط لا يعنى بل يمنع جواز الصلوة ان كان قد رانها  
وحده او متصلا بالغير وان كان موضع احدي القديمين للكلية  
قديمه بمسالا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها  
فان يجوز صلوة لان الغرض وضع احدي القديمين لا كليتهما وان  
كان تحت كل قدم اقل من قدر الذرع لم يوجب بصر اكثر من قدر الذراع  
يمنع وهو يؤيد ما قد مضى في الدين والدين وهو مذکور  
في فتاوى قاضيان كما يمنع التمس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل  
طاق اقل من قدر الذرع ولو وضع ذراعيا قدر الذرع فانه يمنع  
اذا كان بل يلوها او محولا او كان ذلك تحت قدميه وان ثوبه مقرب  
ان فتح الصلوة في مكان ظاهر ثم نقل قدميه فجعلهما على الارض فيس  
وقام لا يكت عليه ان لم يمسك لها مقدار ما يؤيد ركن اي مقدار  
اذا ركن جازت صلوة اتفاقا والاصح ان لم يكن لم يمسك  
بل يمسك مقدار ما يؤيد ركنه فلا اي فلا يجوز صلوة وهذا عند  
الزيوسف وقال محمد بن زمام يؤيد ركنه على ذلك الحال وكذلك ان  
رفع اي حمل عليه في الصلوة وعليهما قدر مائة ان ادى محسرا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الأمير وولر  
منتهى

سرادم قاز طودوس  
طودوس بر بخات گودوسه  
عقبه د کرا جکی جاوز  
اکو جکراسی ناهای فی اولاد

22

وكما قدرت صلوة اتفاقا وان لم يؤكده فان لم يكلف مقدار ما  
 يؤكده في ركن لا فقد اتفاقا وان مكث قدما يؤكده في ركن فقد عرفت  
 اليه يوسف لا عند هذا المختار قول اليه يوسف في الجميع لا انحواط اقال  
 في فتاوى اهل سرقندلو كان المصالح بحيث اذا سجد تقع نيباء على شيء  
 ينسجارت صلوة اذا كانت تلك التيممة ياسب لم يحصل منها ثلوث بقدر  
 مانع ولم يتصل به شيء من اعضاء سجوده وفي اختلاف في زكريا في الكتاب  
 المسمى باختلاف زفر ويعقوب اذا كانت التيممة على باطن التيممة والاولى  
 وهو على ظاهرهما قائم بصلاته لم تعد صلوة وكذا في معتد في مثل ذلك  
 المذكور وبعدهم الف اذا غلظ التيممة بحجة فقبلها واصل عليها  
 الظاهر فانه ان كان غلظ التيممة بحيث يقبل القطع اي يمكن ان  
 ينشر فها بين الوجه الذي فيها التيممة والوجه الاخر يجوز الصلوة عليها  
 والا فلا لتمام بمنزلة التيممة في اولى الاول ويمتد في التوب في الوجه الثاني  
 واذا اصابته الارض بنجاسة او اياست ففرشها بطين او جص فصلى  
 عليها جاز لان حاله وصلب كاللوح وليس هذا كالنوب فانه لو فرش  
 على نجاسة لم يجوز الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه  
 ان كان التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو اخرج احد يديه التيممة  
 لم يجوز الصلوة عليه والاي ومن وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا

وان كان الحشيشة يرققها في يده  
الفتح فلما يجد غلظها في يده

لوعصر قط يتحرك اليد عند الوضع عليه **والألف** **فروع** شتى من تحلق  
التي تحت يدك المصداق اعمر الثوب الذي عليه **الثلاثة** حتى لا يتقاطر  
منه شيء ولوعصر فإلدها طاهرة والجلل الذي بقى فيه طاهر وإن كان بقط  
بخم ذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير  
الثوب وقال أبو يوسف يشترط الصب في تطهير العضو ما لم يقو  
مقام الصب كالخمر حتى لو أدخل العضو النفس ثلث إيمانين تجت  
الجم ولا يظهر ما لم يغسل في ماء جار أو صب عليه ولو غسل النفس  
تجلى كما إذا غسل الدم بول الشاة قبل نزول حكم الجنابة الأولى وبشئ  
حكم الجنابة قال الشيخ الأصح أن التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة  
الهادية ما يشير إليه حيث قال وبكل ما ينجي طاهر فتم إن المانع النفس  
لا ينزل الجنابة تنجس طرف الثوب فصب في الماء ما ينجي مع ذلك  
الثوب وفي الظهير إذا نسي الطرف المتنجس غسل الثوب كله وهو  
الاحوط ولو نالت البرعة الحظالة حاله الذموس فذهب بعض الحنفية  
فإلده طاهرة وكذا الذهب أيضا برى بالوعدة جعلت ببر ما لم  
حرفت قدر ما وصل إليه النجس طهر ما وما لا جواهره فإن وسعت  
فوق ذلك طهره كذلك أطلقوه وينبغي أن يقتضي ما إذا زاد في غير  
فالقصور الأولى وما إذا لم يظهر أثر النجس في الماء فكل القصورتين

فانتم تجزوا بعد ان تحرقوا  
ان علم جندكم انهم قد قتلوا  
ثم يقبح

3



والجدي بين يدي الباعورة وبير الماء قيل ينبغي ان يكون خمسة اذرع  
وقيل سبعة والخبر قد مر ما لا يظهر من قوله من لون او طعم او ريح  
توقفاً ومشى على العواجر مشى بعد مشى رجل قد مر لا يكره في جمل  
ما لم يعلم ان وضع رجل على موضع للقدوة ومثل المشى في ماء الحمام  
لا ينبغي ان يعلم ان غاصه في جمل الحية منع بوزن القلوة اذا  
زاد على قدر الذرع وان كذبت لانه لا يمتثل للباغية وانما يتبصرها  
فلا يصح ان طاهر اذا وجد الشعر في حجر الابل والغنم يغسل ويؤكل  
لا الذي يوجبه في الحش لا لاصلاً به فيه وهذا التعليل فبيد ان اذا  
وجد في الذروت فان كان صلباً يغسل ويؤكل والا فلا مشى في الطين  
واصابه وصل ولم يغسل جازت ما لم يظهر فيه اثر البعوض هو الاصح  
للضرورة فاذ كانت في دهن ان كان جامداً قور ما حولها والباقي  
طاهر وان كان ذائباً فكل نفس والدهن البعوض ان يمتص به في غير  
المسجد ويذبح به الجمل قال بعض المشايخ كرهه الصلوة في ثياب  
الفقير وقال صاحب الهداية في التبيين الاصح انها لا تترك لانه  
من ثياب اهل الذمت الا التبريد بل من اجل انهم لم يفرطوا في  
تجاوز الصلوة في الديباج الذي يسهل اهل فارس لا تفرط به حملون  
فيه البصر لما تبادلة في سبيل كذا ذكره ابن القيم في شرح الهداية  
ابن القيم

وذكر

وذكر في القينة في الاثر زعفران ذكره اثناء الصلح قال فيه حتى يصبح  
به الشوب ثم يغسل ثلثاً فيظهر وقد قد حناه في فصل الاثر وان الاول  
في مثل يغسل حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الديباج المذكور  
ونحوه لا ينقص ولا يتلون به الماء فهو طاهر وان كان ايضاً يظهر  
بالصل والعصير ثلثاً وفي القينة الكشيح المذبوح به من الخنزير  
اذا غسل بطهر ولا يضربا قوا الاثر والجلود التي تدبغ في بلادها ولا  
يغسل مذبوحها ولا يتوفى النجسات في دبرها ويلقونها على الارض  
النجس ولا يفلون بها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز ان تذاق اللحم  
والكعب وغلاف الكتب والادلاء منها رطاباً وايماً اذا وقع في  
قدر اللحم حال الغليان نجساً يغسل ثلثاً في مياه فطر وقيل لا يطهر  
وفي غير حال الغليان يغسل ثلثاً ولم يرد في الاخير فيما ان يكون تلك  
النجاسة خرافة اذا صبت فيها خل حتى صارت كالخل حامضه  
طهرت ولو طمخت القطر في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثاً بالماء  
وتجفف كل مرة وكذا الاثر وقال ابو حنيفة لا تطهر ايدى قال في التبيين  
يقى ولو القية دجاجة حال الغليان في الماء المتصف قبل ان تنظف  
او كرس قبل غسل لا يطهر ايدى الا على قول ابو يوسف على قانون ما  
تقدم في التيم وان كان الماء لم يصل الى حدة الغليان عند اللقاء فيه وكان

ان تنظف او تغسل

ولكن سكن عند الغليان ولم يترك حتى يغلي عليها يظهر بالغسل ثلثاً  
تطبخ طرية شاة يسرقها بجلدها بيد رطبة في القينة التين روايتان  
وفي القينة حيوان البر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البر ولو كان  
الميتة قال واختلف التسليم وهو اهل زماننا في الدهن الزكواني الذي  
يجلب من البر الثعالب ولكن ما ذكره في التبريد وشرح القدوري وصنفه  
الجلاب من نفس على طهارته وفيها عن الحسن في برة وقعت في وقرة  
حنطة في فطخت لم يؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها  
وكذا الدهن واللين انتهى صلح على طرف ثوب او ساط ونحوه  
وطرفه الاخر حتى جازت سواء تحرك احد طرفي بحركة الاخر ولا  
هو الاخر بخلاف ما اذا كان لابساً او حاملاً والقي القلاف التي على  
الارض وصاله فانه ان تحرك بحركة لا يجوز والاجازت ولو صلح على  
الذابة وفي سرجها او ركايتها نجاسة مانعة عن طهارة لا يجوز قال  
الخطوط بسوط وكثر مشايخنا جوده ولو قام على النجاسة في جمل  
خشفه او جوداً به او نعله لا يجوز صلوة الا ان يتخللها ويقوم  
عليها وكذا الوتر النجس بكمه ومجده عليها لا يجوز الا ان يكون  
منزوعاً وكذا لو كان أسفل عليه نجاسة وصلح بها لا يجوز وان نزعها  
وقام عليها جاز وجد ثوب ديباج وثوباً نجاسة مانعة ولا

مطهر

مطهر صلح في ديباج اما الشوط الثالث فهو ستر العورة اي ما يستر  
ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه ومن التبريد ما تحت السرة من  
اليكبة وعلى هذا ان السرة ليست بعورة واليكبة عورة  
ايضاً القول عليه السلام الزكبة من العورة لكن العورة المذكورة  
انما هي عورة من غير الامن نحر وهو الخبير روي محمد بن  
شجاع عن ابي جرح وابي يوسف نصاي التبريد بالقول انما  
قالا اذا كان ابي للصلي يحاول الجيب فنظر الى عورة اي عورة  
نفسه لا تعد صلوة وهذا هو الذي مشى عليه قاضيان  
في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه ايضاً  
شرطاً وحي رواية هشام عن محمد بن علي قالوا اي العض المذكورون  
ان كان للصللي يحاول الجيب كشيء النجاسة بحيث يتوعد  
لجنة جيبه بالتبريد صلوة وان كان حفيف النجاسة اي بهما  
القول بقى بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل هذا قول محمد  
والقول قولهم كالماء ولو صلح الانسان عريان في بيت فليست  
منظرة لثوب طاهر كالأزهار وهو قادر على التمسك لا يجوز  
صلوة بالاجزاء وهذا يرجع القول الذي ابقى بعض المشايخ  
اذا لو كان وجوب التبريد في رطوبة العورة لم تجز الصلوة

يقى اي كرس  
ان نظره الى عورة صلواته  
فائدة



في هذه الصورة ونحوها علم انه وجب للصلاة نفسها لكن يمكن  
 انما بان العورة مستورة في مسألة الخلق والزوجة بعد التستر  
 فكيف النظر فوق او من السفلى لا يضره بذكر المرأة الحرة كلها  
 عورة فنقول عليه م عورة الا وجهها وكعبها فانهما ليس بعورة  
 لان في حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبى والا فديها وكان في القديس  
 اختلاف للشيخ وذكر في المحيط ان الاصح انها ليس بعورة  
 قال المجازة الى المتوفى في الطرقات وظهر قديمها خصوصا  
 الفقهاء منهم وقال في الحاشية الصحيح ان المكشوف ربيع القديس  
 يمنع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وقال  
 في الاختيار الصحيح انها ليس بعورة في الصلوة وعورة في خارج  
 الصلوة انتهى واختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط  
 ولا فرق بين ظهر المكشوف وبينه ليس بعورة وظهر عورة وظهرها  
 عورة كبطنها في الظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى  
 في غرر الخيرة رواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان  
 فلا عورة ليس بعورة واختاره في الاختيار <sup>في بعض</sup> <sup>في بعض</sup>  
 في الصلوة لا خارجها والاقول الاقل هو ظاهر الرواية  
 هو الصلوة لعدم الضرورة في ابتداء <sup>في بعض</sup> <sup>في بعض</sup> امثاله الشعر المستر لا يان

في هذه الصورة ونحوها علم انه وجب للصلاة نفسها لكن يمكن انما بان العورة مستورة في مسألة الخلق والزوجة بعد التستر فكيف النظر فوق او من السفلى لا يضره بذكر المرأة الحرة كلها عورة فنقول عليه م عورة الا وجهها وكعبها فانهما ليس بعورة لان في حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبى والا فديها وكان في القديس اختلاف للشيخ وذكر في المحيط ان الاصح انها ليس بعورة قال المجازة الى المتوفى في الطرقات وظهر قديمها خصوصا الفقهاء منهم وقال في الحاشية الصحيح ان المكشوف ربيع القديس يمنع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وقال في الاختيار الصحيح انها ليس بعورة في الصلوة وعورة في خارج الصلوة انتهى واختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط ولا فرق بين ظهر المكشوف وبينه ليس بعورة وظهر عورة وظهرها عورة كبطنها في الظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غرر الخيرة رواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان فلا عورة ليس بعورة واختاره في الاختيار في بعض في بعض في الصلوة لا خارجها والاقول الاقل هو ظاهر الرواية هو الصلوة لعدم الضرورة في ابتداء في بعض في بعض امثاله الشعر المستر لا يان

عن

عن ركنها فقد حكى قال الفقيه ابو الليث ان اكتشف ربيع  
 المستر فذنت صلواتها لغيرها عورة وهو المذكور  
 في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحاشية  
 للعترة في اداء الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين من الصلوة  
 انكشاف ما فوق الاذنين من الصلوة <sup>في بعض</sup> <sup>في بعض</sup>  
 نزل عنها قال <sup>في بعض</sup> <sup>في بعض</sup> وهو اختيار الصدوق والشيخ  
 صحيح طبع الهداية وغيره هو ان المستر عورة والدليل تحقق  
 في الشعر اما المختار مع الذكر فليلجموعها عضو واحد  
 وقال بعضهم بغير كل واحد منهما عضو على حدة وهو الصحيح  
 حتى انكشاف ربيع الذكر وحده او ربيع الانثى بمفردها يمنع  
 جواز الصلوة وكذا اختلاف في الذكبة مع الحدة فيقول كل  
 منهما عضو على حدة فيقول قال بعضهم الذكبة فيقول كل  
 واحد واختاره في الخلاصة ويحيى ابن النعمان في شرح الهداية ويحيى  
 هذا الوجه الرجل وركبته مكشوفتان والله الذي مغطى  
 جازت صلواته لان الذكرين لا يبلغان قدر ربيع القديس الذكبة  
 وكذلك كعب المرأة فيجب لها قباها لعضو مستقل فانكشفت فغيره  
 مانع المرأة صلت وربع ركنها ساقتها مكشوفة فتعذر صلواتها  
 عندنا <sup>في بعض</sup> <sup>في بعض</sup> وان كان المكشوف في ساقتها فقل من ذلك  
 المكشوف

برجودا عن اورد  
 كوردا عن اورد  
 ناذل فاسد لورد  
 تحت

برجودا عن اورد  
 كوردا عن اورد  
 ناذل فاسد لورد  
 تحت

كانت مراهقة اي لم يتكسر ثوبها وهو المعتبر دون المراهقة فهو  
 اي لو تكسر ثوبها وهو المعتبر دون المراهقة فهو اي الذي تمنع  
 للصدر فلا يمنع الا انكشاف ربيع الجوع من الصدر والذنب وان  
 كافي كيسة قد اكسر ثوبها فالتدبير من هذا اصل ينفع حتى لو اكتشف  
 ربيع متقرا كان مانعا وكذا اكل اذن عضو مستقر على الركن  
 وكذا ما بين الشرة والعادة عضو على حدة واما الجانب فيجب  
 البطن وفي شمل الائمة الترخي اذا كان الثوب رقيقا بحيث  
 يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل بستر العورة وهو ظاهر  
 ولو كان غليظا الا ان الشق بالقبض وتكسر بشكلي ينفي ان  
 لا يمنع لمصوول التستر من صلى بقميص ليس عليه غيره فلو قد  
 ان تظن انسان من تحت مراهقة عورة فهذه الحال ليس بشيء معتبر  
 في منع جواز الصلوة لمصوول التستر الماء مؤثر بذكره والذبات  
 لو ان امرأة صلت وهي تغد على الثوب الجديري الذي ليس فيه  
 خرق فاحسن فلبست ثوبا خالقا فيه خرق فاحسن قال انكشاف من ثوبا  
 شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها وكان المكشوف بحيث لو جمع  
 جميعه يطلع ربيع الت قال لا يجوز صلاتها فكانت بناء على ان  
 الت في احقر وهو اختيار البعض ان المعتبر في جميع المتفرق

كانت مراهقة اي لم يتكسر ثوبها وهو المعتبر دون المراهقة فهو اي لو تكسر ثوبها وهو المعتبر دون المراهقة فهو اي الذي تمنع للصدر فلا يمنع الا انكشاف ربيع الجوع من الصدر والذنب وان كافي كيسة قد اكسر ثوبها فالتدبير من هذا اصل ينفع حتى لو اكتشف ربيع متقرا كان مانعا وكذا اكل اذن عضو مستقر على الركن وكذا ما بين الشرة والعادة عضو على حدة واما الجانب فيجب البطن وفي شمل الائمة الترخي اذا كان الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل بستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا الا ان الشق بالقبض وتكسر بشكلي ينفي ان لا يمنع لمصوول التستر من صلى بقميص ليس عليه غيره فلو قد ان تظن انسان من تحت مراهقة عورة فهذه الحال ليس بشيء معتبر في منع جواز الصلوة لمصوول التستر الماء مؤثر بذكره والذبات لو ان امرأة صلت وهي تغد على الثوب الجديري الذي ليس فيه خرق فاحسن فلبست ثوبا خالقا فيه خرق فاحسن قال انكشاف من ثوبا شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها وكان المكشوف بحيث لو جمع جميعه يطلع ربيع الت قال لا يجوز صلاتها فكانت بناء على ان الت في احقر وهو اختيار البعض ان المعتبر في جميع المتفرق

اي من التبرج لا تعبد اتفاقا لان القليل عضو مختل في الكثير  
 والربع كثير للقيام مقامه لكل في الاحكام مختل في مادون وقال  
 ابو يوسف انكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز ربيع  
 في انكشاف في النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس بغير  
 فيعني والظاهر في الشعر المستر من المرأة الحرة والجنين والنظر  
 من المرأة مطلقا والفتنة من المرأة والتجمل كالحكم في الت في فاية  
 عضو من هذا انكشاف ربيع يمنع عندنا خلافا لابي يوسف  
 واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والذنب فهوي هذا  
 المختل في المذكور في الت في يعني اذا اكتشف من احدها  
 ربيع يمنع عندنا خلافا لابي يوسف فانه لا يمنع منه  
 ما لم يكن نصف او اكثر وهذا المختل في المذكور في الذيات وكذا  
 في غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العورة الغليظة ما زاد  
 على قدر الذرهم والاول هو الاصح لان خلق الذنب عضو  
 بمفرده وكلها لا تزيد على قدر الذرهم فلو كان كما قال المجازة  
 الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه فيقول الحلقية الا ليتين  
 عضو واحد فنعى هذا بغير قول الكرخي ولكن هذا  
 غير الاصح بل كل البتة عضو والذنب ثلثها اما ثدي المرأة فان

اي من التبرج لا تعبد اتفاقا لان القليل عضو مختل في الكثير والربع كثير للقيام مقامه لكل في الاحكام مختل في مادون وقال ابو يوسف انكشاف ما دون النصف لا يمنع جواز ربيع في انكشاف في النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس بغير فيعني والظاهر في الشعر المستر من المرأة الحرة والجنين والنظر من المرأة مطلقا والفتنة من المرأة والتجمل كالحكم في الت في فاية عضو من هذا انكشاف ربيع يمنع عندنا خلافا لابي يوسف واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والذنب فهوي هذا المختل في المذكور في الت في يعني اذا اكتشف من احدها ربيع يمنع عندنا خلافا لابي يوسف فانه لا يمنع منه ما لم يكن نصف او اكثر وهذا المختل في المذكور في الذيات وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الذرهم والاول هو الاصح لان خلق الذنب عضو بمفرده وكلها لا تزيد على قدر الذرهم فلو كان كما قال المجازة الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه فيقول الحلقية الا ليتين عضو واحد فنعى هذا بغير قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل البتة عضو والذنب ثلثها اما ثدي المرأة فان

كانت



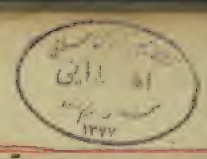
هذا هو الوجه الثاني في معرفة الكعبة

بلوغ للجوع دج اصغر الاعضاء المتكسفة حتى له انكساف من الاذن  
او اكثر للمخارج بالاجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن  
التخذ ثمنها ومن الاذن ثلث رجبها ومن التخذ ثلث رجبها اما  
العورة من الامة فاجي عورة من الرجل اي من تحت الشرة الى تحت  
الركبة وبطنها وظهورها عورة ايضا وما عد ذلك وهو من اعلى  
البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس بعورة باجماع  
الامة لانها محل الخدمة والامتنان للبيت لا تكساف ذلك منها  
والندبة واهم الولد والمكاتب بمنزلة الامة في الحكم المذكور  
لبقاء النقي فيهن ولو اعتقت وهي في الصلوة مكشوفة الرأس  
او نحوه فستره بجعل قبل اذ ركن جازت لا لو بجعل كذا وجد  
ركن وان انكساف عضو هو عورة في الصلوة فستره من غير ثياب  
لا يضر ذلك الانكساف وان هو ادى مع الانكساف ركنها  
كالقيام ان كان فيه الركوع او غيره بعد ذلك الانكساف  
صلواته وان لم يقدح مع الانكساف ركنها ولكن مقدار ما يؤدى  
فيه ركنها ستة وذلك مقدار ثلث تبيحات فليست بذلك العورة  
فقدت صلواته عند اي يوسف خلا قالمج وكذا اذا وقع الرجل  
المسكين في صف النساء او وقع امام اي قدام الامام او رفع

بخلاف

بخلاف فاعلم هذا الخلق في كل المذكور ان مكش قد ركن من غير ان  
يؤدى بقدر عند اي يوسف خلا قالمج والخنار يقول اي يوسف  
وهذا كله لا يحصل شيء من ذلك بغيره فان كان بغيره فليس  
في الخار انفاقا ومن لم يجد ما يستر به العورة صيا قاعد ابعاء كما  
ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله  
وان قل وبقدم في الشتر ما هو غلط كاشع ثمن ثم التخذ ثم الركبة  
في المرأة بعد التخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء  
ولو كان ما يستره من الخنثيش ونحوه وجب التستر وفي القنية عريان  
قد ركن على تغطية عورة من علم ان يبقى عليه الى تمام الصلوة  
لم يجز الا ذلك مما لو قدر ان يخصو عليه ورق التي فروغ مع  
رفق ثوب وعنه ان يعطيه اذا فرغ من صلته يتطهر ان خاف  
قوت الوقت وعنه اي ما لم يخف فوت الوقت وهو قول  
كطهارات المكان وفي القنية صليت مكشوفة الرأس  
لا تؤمر بالاعادة ولو صليت مكشوفة العورة يعني التخذ  
ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا غيره وضوء انتهى في المستحب ان  
يصله الرجل في ثلثة اثواب فيمضي وازار وجماعة ولو صلي  
في ثوب واحد متوشح بما يفعله القصار في حال عيانه

اي يستره بغير ثياب  
خيفة تنظر



الكعبة مع استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل شريط ذلك بناء على اختيار قول  
جائي وبعض المشايخ ان المصلي يصل الى الحجاب فكما قال  
اي ابن حامد لان الحاربي وضع غاليا بالخروج واجتماع  
الاراء فكانت كافية عن التيقن وان كان يصلي في الصحراء فكما قال  
الفضل بن ابن الفضل تعذر ارجاع الاراء فيها غالبا وقبله اهل  
المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج اخراج اهل بلدان  
بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من  
الخروج من بطن النيس مائة لها من هو ذكر في مال الفناوي  
حد القبلة في البلاد ناليعن من قديم ما بين المغربين مغرب الشتاء  
ومغرب الصيف فان سمرقند معتدلين مشرق الشتاء والصيف  
فقبلتها بين مغربيهما فان توجه الى جهة خارجة من حد المغربين  
لا يصح والبلد المائل الى مشرق الصيف فقبلتها الى مغرب الشتاء  
بحسب ذلك وبالعكس ان كان الصلي مرصفا لا يقدر مع  
على التوجه الى القبلة وليس مع احد يوجه اليها ما كان صحيحا يقدر  
على التوجه اخرى ينظره في ماله او بدنه وكذا لو كان على خفية في البحر

الاراء بخلاف ان توجه من عند ارجاع

من غير كراهة ولو صلي في سراويل فقط لو في راسه عذركه  
وفي خلاصة امرأة خرجت من البرخية و معها ثوب لثوب  
فيه قامة يتكسف شيء من فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة  
ولو صليت قامة لا يتكسف قامة تسمى قاعدة ولو كانت النوبة  
يقطع جديا ويح ركنها فترك في تغطية الرأس لا يجوز صلاتها  
ولو كان يقطن قل من التبع لا يضر ترك التغطية اما الشرط الرابع  
وهو استقبال القبلة فمن كان بحجرة الكعبة ادخل الفاء في ثمن  
لان امام مقدرة يجب عليهم اي يقرب عليه اصابت عنهما ان يكساف  
وجس مقابل العين الكعبة حق لو صلي بمكة في بيت محبان  
يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله عاجزا  
من الكعبة كذا في الكافي وفي الداراية من كان بين وبين الكعبة  
حائل الاصح انه كالغائب فاعلم هذا ايراد من الكعبة في كلام المصنف  
تقريبها وعلى الاول امك ومن كان غائبا عنها ففرض جهته  
الكعبة اي ان يتوجه الى الجهة التي فيها قال في الهداية هو الصحيح  
واحتج به عن قول المرحوم ان فرض الغائب ايضا اصابت عنهما  
وتم هذا الخلاف يظهر في اشتراط التيقن وعدم الغائب وكان  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يترط على الغائب

الكعبة



يخاف الخوف ان توجه فانه يترك التوجه الى القبلة في هذه الاحوال  
 بل يصح الا ان توجه قدر على التوجه اليها لان التحصيل بقدر الوسع  
 وكذا اذا صلى الفريضة بالعز على الدابة بان كان لا يقدر على النزول  
 او ان نزل لا يقدر على الركوب او غلب من عدو او سبع فانه يصح  
 ان يجلس قدر ولو كان يصح عليه للجبال الطين فانه يستقبل بها  
 القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع عن الرقعة وكذا ان يمشي في كل  
 موضع جازا لصلوة الفريضة راكبا من خوف التزلزل وقوه وان  
 لم يكن الطين مما يغوض فيه الوجه لكن الارض بستانه لزم التزلزل وكذا  
 في الخلاء او التلقة معطوف على الفريضة اي اذا كان يصح  
 التوجه على الدابة بغير عذر ايضا فانه يصح الا ان توجه  
 وهذا اذا كان خارج المصطفى في المصطفى يجوز عند البرح ويجوز عند  
 مكة ويكره وعند ابو يوسف لا يكره واختلاف في مقدار الخروج فقبل  
 قدر فرسخين وقبل قدر ميل والاصح قدر ما يتبدى فيه الماء في  
 القصر ولو اقتحمها خارج المصطفى دخل قبلتها ركبها والاكثر انة  
 ينزل ويتم على الارض والاستقبال القبلة عند الشروع لمن يتفعل  
 على الدابة ليس بواجب خالفه في ذلك فقي وان اشتهرت على القبلة  
 وليس بخبرة من اهل ذلك المكان من يشال عنها اجتمعت اى بدل

جمعه

جهده وطأ قدمه في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والذليل  
 ونحوه اي طلب ما هو الاثرى والاسبق من الذليل والامارت  
 عنها وصلى الجبهة التي اذاه اجتهاده ونحوه الى انتهاء القبلة  
 وذلك بالاجماع لقول تعالى فانما تولوا فخذوا بوجهه ونحوه الى  
 ان ياتوا بها فانه نزلت عند ما انتهت القبلة على جماعة من الصحابة  
 وصلوا الى جهات مختلفة في قول ليس بخبرة اشارت الى انة  
 لا يجب عليه طلب من يشال والى ان يستخرج الثمن من مكانه  
 ليجد للتوال عنها بخلاف ما اذا كان عنده لوالقرب منه حوزة فانه  
 يجب عليه ان يشال عنها فان علم ان الخطا بعد ما صلي فلا  
 اعادته عليه لان ما هو الواجب عليه بالنظر في وسع قدرته  
 وان علم ذلك الخطا وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبني  
 عليها ما يقع منها لما روي ان اهل مجد قباء كانوا في الصلوة  
 متوجهين الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاجروا نحو القبلة  
 فاستداروا الى الكعبة واقفهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وروى  
 ان شتهرت القبلة في القاذلة او في المصطفى كان ذلك في ليلة مظلمة  
 او في نهار لا تلبس ليل يفصل وان نحو وقع نحو على جهته  
 فتكلمها وصلى الى غير جهته التي بعيدا وان اصاب اي ولو علم انة

في الصلاة على الدابة  
 ان توجه الى القبلة  
 في هذه الاحوال

اصاب القبلة عند الاستيفاء ونحوه الى ان ياتي على كثر  
 وقال ابو يوسف ان اصاب لا يعيد هاتان يعيدها الى جهته التي  
 صلى اليها فلا يفتة في الاعادة ولعل ان فرض من يترك وقدرتها  
 ولو اشتهرت على القبلة ولم يفت في الصلوة وصلى بالجهة  
 لا يجوز صلوات لان التوجه فرض عليه وقد ذكره وان علم في خلاف  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف بين لما تقدم له من الدليل ولعلها  
 انما حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف  
 لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراق فلا اعادته عليه اتفاقا  
 والفقهاء المذكور في الشرح ولو تفرق فلم يقع في غير شيء قيل  
 يؤخر وقيل يصلي اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط ولو  
 اشتهرت على القبلة ولو كان بخبر من يشال عنها من اهل ذلك  
 المكان فلم يشال نحو وصلى فان اصاب القبلة جاز صلواته لمحو  
 القصور والافلا يجوز صلواته لتكرك العمل بالقوي الدليلين  
 وهو التوال من الاهل وكذا لا يعمل ان التوجه الى جهته وعند من  
 يشال ان اصاب القبلة جازت صلواته والا فلا ولو كان من يخبر  
 ليس من اهل ذلك المكان لا ياتخذ بقول ان لم يوافق نحو لانه  
 يجتهد مثله ويجوز لجهته تقليد مجتهد ولو سال من يجتهد

من اهل

من اهل ذلك المكات فلم يجزه حتى ياتي وصلى نحو وان القبلة  
 غير الوجه التي توجه اليها لا يعيد ما صلي لانه لم يقصر حيث حال ولو  
 مشك في القبلة ففرضي وصلى ركعة اخرى ووقع عليها نحو ثم شك  
 وهو في الصلوة ونحو فوقه نحو على جهته اخرى فصلى اليها ركعة  
 ثم وثم حتى اذ صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحريج جاز  
 كذا في الفتاوى الحافزة لان الاجتهاد المجتهد لا يفسخ حكم ما قبله  
 في حق ما في واختلاف المتأخرين في ما اذا تحول رايه في التالفة او  
 التراجع الى جهة الاولى منه من قال يستقبل كذا في الخلاصة والال  
 او جره وهذا كله اذا اشتهرت على القبلة وتكرك فيها التالفة في  
 الصحاح من غير ان يشك ولا نحو في شك بعد ذلك فهو على الجواز  
 حتى يعلم فادبه يعين فيعيد وان علم بعد الفراق ان اخطا  
 كان اكبر رايه فعليه الاعادة وذكره في احوال الفتاوى وان علم بالاصابة  
 ان قبله الكعبة ولم ينوها وقت الشروع جاز لعدم شرطه في  
 الكعبة وذكره في الحافزة ان نوي المصطفى وقت الشروع ان قبله  
 نحو ان يجد لا يجوز لانه علامة على جهته القبلة وليس بقبلة فيكون  
 نحوها عن القبلة فيمكن توجيهه الى التكن اليماني ناويا للصلوة  
 الى بيت المقدس فان ثبت القبلة وان لم يشك في ذلك قدم في الارض



تمت فانهم لم يعلموا انها لم تقعد الصلوة وان يخرج من  
المسجد لان اصرافه على قصد الترفض لم يوجب قصد البناء بخلاف  
الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحه ارجح عما كان الصفوق  
لحكم المسجد حتى لو علم قبل عجا وزها في ظن تبرق الحدث لم تقعد  
وان بعد عجا وزها تقعد لهذا ان ذهب لا خلف وان توبته قدومه  
فالمعتبر عجا وزه ستر الامام وعدمها ان السريره والافتقار لما لو ائتم  
لجاوز الصفوق وان كان منفردا اعتبر عجا وزه قد مر موضع يجوزوه  
وعدها فروع في شرح القلي وية الكبيعة اسرهم للعوضه فان اخرج  
ووضعت في موضع اخر فصلى اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبه  
او على سطحها جاز ولو صلى على الخيط وحده لا يجوز ومن صلى في سفينة  
فلا بد من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصلي حيث توجهه  
والمسبحه والبلذمه ان يستدير الى القباه كلما اذنت ولو صلى جماعة  
بالجوف متخالفين في الجهات ان صلاوا منفردين جازت صلوة  
الكل وان صلاوا جماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالميا با حال  
الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان اماما خلفه قوم صلاوا  
مجتبئين جماعة وفيهم مجبوق اليها اماما ممن المسبوق اصلاح صلواته  
بان يستدير الى مقدمه فيما يقضي بخلاف اللاحق فانه مقعد والمقعد ي

5

إذا ظهر له وهو هذه الامام ان القبلة جهة اخرى لا يمكن اصلاح صلاة  
لانه ان يستدرك خلف امامه ولا كان متبعا لصلاة غيره ما هو  
القبلة عنده وكل منهما مفسد فكذلك الاصل جعل تحريم في جهة القبلة  
اخرى بالتحريم ان اصاب الامام بجازت صلاتها ولا جازت  
صلاة الامام فقط ولو صلى الاعرج ركعة الى غير القبلة في موضع  
فاداره اليها واقتدي به ان وجد الاعرج وقت الترويض بها  
فلم يكمل لم يجز صلاتها واقتدي به ان وجد الاعرج وقت ولا  
جازت صلاة الاعرج ون الاقتدي والشروط الخمس من الشروط  
التي هو الوقت الاول وقت صلاة النحر اذا ظهر الفجر الثاني وهو  
اي الفجر الثاني في البياض التي التور المستطير في المشرق في نواحي  
السماء واطرفها قبل طلوع الفجر الاول المشرق بالبحر الكذب وهو  
وهو البياض المستطير الذي يبدى فاطلو او امتداد الى جهة الفوق  
غير ان في عرض الافق ثم تعقب الظل بالخرج وقت العشاء ولا  
يدخل وقت صلاة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يؤمر على الصائم  
فبالاكل لقوله عليه وسلم لا ينحسركم من سجودكم الا ان تبال  
والفجر المستطير في كل الفجر المستطير في الافق وقال في المحيط اما  
الفجر الكاذب وهو الذي يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشي

ایضاً

أي بصره لا شيء فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الأكل على الصائم  
وهذا المبرح عليه وأخبرتها بطولع الشمس إلى الجاء الذي يعقب طلوع  
الشمس في الزمان وهذا أيضا يجمع إلى ما قبله وأول وقت صلوة الظهر  
زوال الشمس أي الجاء الذي يعقب زوال الشمس في الزمان وهذا  
أيضا يجمع إلى ما قبله وأخبرتها عند الجاء إذا صار ظل كل شيء مثله  
سوى في الزوال أي سواء الظن الذي يكون للأشياء عند الزوال  
وقالوا يا أبو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة إذا صار ظل  
كل شيء مثله سوى في الزوال وعنه إلى غيره من رواية مسلم بن الحجاج  
وإذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وقت الظهر ولا يدخل  
وقت العصر إلى الغائب قال للمخرج ينبغي أن لا يصلح العصر حتى يبلغ  
الغائب ولا يؤخر الظهر إلى أن يبلغ الغائب يخرج من الخلاف فيها  
والدليلان الجاهليين المذكور في الشرح وأول وقت صلوة العصر  
إذا خرج وقت الظهر على القولين فعليه قول إذا صار ظل كل شيء مثله  
سوى في الزوال وعليه قولها إذا صار مثله سواء وأخبرتها أن تحرم  
الشمس أو جزء الزمان الذي يعقبه غرب الشمس هذا إجماعي وأول وقت  
الغروب إذا غربت الشمس يجمع وأخبرتها ما لم تحرم الشفق أي الجاء الذي  
يعقب غروب الشفق وهو ما لا يثقف المذكور أيضا الذي في الألف

٢٠٢  
٢٠٢

واصلوا في وقت الذي كان فيه  
 الصلوة اذ اطلق الحنفية قال  
 ابو بكر بن محمد بن الفضل جدام  
 الانصار عليه السلام  
 انهم ومن مثلهم الانصار  
 في الصلوة فاذنوا في التلبية  
 فردد الصلوة العلوة واذنوا  
 انكسبوا اذ اطلقوا الشكوك  
 واذنوا عن سبيل الصلوة كذا  
 ذكره في هذا

٢٠٢  
٢٠٢

واصلوا في وقت الذي كان فيه  
 الصلوة اذ اطلق الحنفية قال  
 ابو بكر بن محمد بن الفضل جدام  
 الانصار عليه السلام  
 انهم ومن مثلهم الانصار  
 في الصلوة فاذنوا في التلبية  
 فردد الصلوة العلوة واذنوا  
 انكسبوا اذ اطلقوا الشكوك  
 واذنوا عن سبيل الصلوة كذا  
 ذكره في هذا



الحسين بعد الخ التي تكون فلا فرق عند أبي حنيفة وقال اي ابو يوسف  
 ويحمد هو قول الامم الثلاثة ورواية اسدين عن عوي اي ايضا  
 الشفق المذكور هو الخ في نفسه لا البياض الذي بعده والذي لا ينفك  
 ومن المشايخ من اقرى برواية اسدين عن عوي والواقفة لقولها  
 قال ابن الهيثم ولا تسأله رواية ولا رواية وتامم هذا في الف  
 ايضا واول وقت صلاة العشاء اذا غاب الشفق على القولين  
 كما مر واخره ما لم يطلع الفجر اي البرء الذي يعقب طلوع الفجر الثانية  
 ووقت صلاة الوتر ما يوتر الذي هو وقت العشاء وهذا  
 عند أبي حنيفة وعندنا وقتها بعد صلاة العشاء والآية اي لصلى  
 ما هو بتقدم العشاء على اي على الوتر عند ابي حنيفة لوجوب الترتيب  
 لقول علي السلام ان الله تعالى امدكم بصلاة هي خير لكم من خلتكم  
 وهي الوتر فعملكم لكم بين العشاء الي طلوع الفجر فعمل هذا الوصل  
 الوتر قبل العشاء قصد الاتصاف كما لو صلى الوقتين قبل الغاية  
 كذا وهو صاحب ترتيب ائمه ووقع ذلك بلا قصد صحت عند  
 حتى لو صلى العشاء بتوب ثم نوى صلاة الوتر لم يثبوا اخره فظهر ان  
 الثوب الذي صلى العشاء به كان بخلافه فانه بعد العشاء لا وقت  
 الوتر عند ابي حنيفة خلافا لمن يروى اعلم ان الوقت كما هو شرط

لاداء

لاداء الصلاة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما في المسئلة  
 التي وردت فتوى في زمن الصدر بان الامم الثلاثة لا تجد وقت العشاء  
 في بلد تاهل عليها صلاة فكلت ليس على كل صلاة العشاء وروايت  
 ظهر الذين الرعياني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلخا وقال  
 الفريضي فيهما قبل غيبوبة الشفق في اقصاها ليلته على غير الامم  
 الفريضي فيهما قبل غيبوبة الشفق في اقصاها ليلته على غير الامم  
 الستة الباقية فافتي بعدم الجواب الجواب فيلج جواب الخلو في  
 فارسل من يسأل في عامة مجامع خوارزما تقول فيمن ارسل  
 من الصلاة الخمس واحدة هل يحكم قال لا يحسن الشيخ وقال ما تقول  
 فيمن قطع بداه مع الرفيقين او رجلا مع الكعبين كمن يترك وضوءه  
 قال ثلث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلاة التي لم يمس قبله  
 الخلو في جوابه فمختصة وواقعة فيه ولا بين الحتام عليه اعتراض  
 قد ابيناه عند الشرح ويستحب في صلاة الفجر الاسفار بها بان  
 بان يصلي في وقت ظهور النور وان كان في الظلمة والغمام بحيث  
 يرى الشئ موقعه بعد عندنا خلافا للثلاثة لقول علي السلام هو في  
 الفجر فام اعظم وقد فاقنا الوافي في الاسفار ايضا ان يبدؤ في وقت يمكنه  
 ان يصلي فيه على وجه الشئ ويبقى من الوقت بعد ما لم يطلع ظهره ان كان

براد من بطون غار  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت  
 جليل من اهل البيت

عليه طهارا يتركه ان يتوضأ ويصلي على وجه السنة قبل خروجه من البيت  
 الاسفار عندنا عام في الارض كلها الا في صلاة الفجر يوم الجمعة واليوم  
 فان السجدة فيها التأسيس اجازة توسيعا لوقت الوقوف ويستحب  
 ايضا عندنا الابرار بالتكليف في الشفق لقول علي السلام اذا شغل  
 فابر الصلاة فان شدة الحر من فيه حتى يستحب تقديمها في الشتاء  
 ويستحب ايضا عندنا تأخير العصر في كل السنة الا يوم القيمة ما لم يتغير  
 الشمس لانه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بينما يفتقر  
 لتغير القرص لا تغير الوضوء فانه يحصل بعد الزوال في حالها والقوس  
 بحيث لا يجر فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في كتابه ويستحب ايضا  
 تعجيل المغرب في كل الارض الا يوم القيمة لقول ابي حنيفة في كتابه كذا نصيحه  
 المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فيصرف احدا لم يصرفه بعد  
 وعن ابن عمر انه اذا صلى بدايتم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهته  
 تأخيرها الى ظهور الفجر في القبة يكره تأخير المغرب عند محمد في روايته عن ابي  
 حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره  
 الا من غدا ركعتا وتكون على الاكل خوضا او يكون التأخير قليلا  
 وفي التأخير فلو لم يقرأه خلافا لشره وتأخير صلاة العشاء الى ما قبل  
 ثلث الليل مستحب لقول علي السلام لو ان شق على امتي لا مرتهم ان

في كتابه كذا نصيحه

مؤخر

ان يؤخر  
 والعشاء الى ثلث الليل ونصفه وتأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل  
 الى نصف الليل ما لم يتأخر في الشرح وتأخيرها الى ما بعده اي بعد نصف  
 الليل الى طلوع الفجر يكره اذا كان بغیر عذر لانه يؤدي الى تعجيل الفجر  
 لما اذا كان بعد زوال يكره واما التأخير في الوتر فالاصح فيه ان افضل  
 ان كان لا يشق بالانابه او تر قبل التوم واذا كان يشق بالانابه فلا يشق  
 الى اخر الليل افضل لقول عليه من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر  
 اولا ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر اخر الليل فان صلاة اخر الليل شحوة  
 وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالسجدة في الفجر والظهر  
 في الفجر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التعجيل في اقل الوقت لا التأخير  
 التقيد الذي يشكك بسببه في بقاء الوقت قال في المحیط المراد من تأخير  
 المغرب قد مر ما يحصل التيقن بالغروب والسجدة في يوم الفجر في كل  
 من العصر والعشاء تعجيلها المراد بتعجيل العصر قد مر ما يقع عنده  
 منها لا تقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء التعجيل ليليل على الوقت  
 المعتاد كذا في المحیط لئلا يقال لئلا يقال في تأخير المغرب وروي الحسن  
 عن ابي حنيفة التأخير في الجمع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط ان  
 يقع قبل الوقت اما الاوقات التي يكره فيها الصلاة فخمسة المراد  
 من اكراهتها ما يعين عدم الجوار ايضا فكل ما لا يجوز فيه فمؤخره



اي ثلثة اوقات من تلك الحجة يكره فيها الفرض والتطوع  
فانكره في الفرض كالقوايت منع الصلوة لوجوبه بسبب كماله وكذا  
الواجبات العالية كسجدة تلاوة في وقت غير مكره وجنازة  
حضرت في الوتر لانها وجبت كالملة فلا تؤدى ناقصة وانكره  
في التطوع لان منع الصلوة ولكنها هداية تحريم وتحقيق ذلك  
في الشرح وذلك المذكور من الكراهة كائن عند صلوة الغير  
وعند غروبها الا عموما ووقت الذوال لهم عليه السلام  
عن صلوة في هذه الاوقات واستثناء عموما لانه يفتح عند  
الاجابة ناقصا فاذكر كما يجب بحال عموما ثم وغيره في القوايت  
عليها تحقيق في الشرح وفي كتب الاحوال وروي عن ابي يوسف وفي  
الرواية للشهرورزي جواز التطوع وقت الزوال بوجهين  
غير كراهة ولا يلزم جوازه في الشرح ولا يصح عنها اي في الاوقات الثلاثة  
المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد للآفة اذا كانت حاضرة او غابت  
في وقت غير مكره لما تقدم ولا يسجد فيها التهنئة لمن اجزء الصلوة  
ولو قضى فيها فرضا ي صلوة مفروضة بعد ما لعدم صحته عاها  
قدماه وان تلكها اي في وقت من الاوقات الثلاثة اية سجدة  
فلا فصل لا يسجد بها فيه ولا في غيره من الثلاثة فان سجدها في ذلك

الوقت

الوقت لا يسجد بها لانه اذا ما وجبت وكذا ان يسجد بها في غير وقت  
تلاوته من الاوقات الثلاثة فيجب عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت  
الجماعة في وقت من الاوقات الثلاثة فصل على ما في تنقيح والافضل ان  
تصلي ولا تؤخر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا لا مانع لحضورها  
في غير وقت غير مكره وانما الوقتان الاخران من التحريم فان يكره فيها  
التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض والواجب المنع يعني القوايت  
والصلوة الجنازة وسجدة التلاوة بخلاف المنذور والآن نذكر ما شرع  
وركي الطواف فانها تكون لوجوبها بالغيرها وهما اي الوقتان المذكوران  
ان ما بعد تطوع الفجر الى ان تطلع الشمس فان يكره في هذا الوقت التوافد  
عليها لانه الفجر لقول علي السليمان عن الصلوة بعد الصلوة حتى تشق  
لا صلوة بعد الفجر الا سجدة يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر  
الى غروب الشمس لا تسجد الا ركعة من غير الصلوة بعد الصلوة حتى تشق  
الشمس بعد العصر حتى تقرب وما بعد التمس قبل صلوة المغرب ايضا  
التطوع فيه مكره لانه بل لثاخير المغرب بسبب استحباب تعجيلها  
وتقدم ذكر كراهة التأخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي بعد  
عليه المنبر الخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي عبد الله كالحق في الداردين  
وجوههم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وكذا

حقه فاختار وصاحب الخلاصة وغيره وانما غير المصنف فلا يكره  
بجدة الاخذة لا قامت لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا  
لا تكونت الفجر ان علم انه يدرك النكعة الثانية او ثلثة اياها فانه  
من الخلاف وكذا الايكه بقية السنن اذا علم انه يدرك قبل الزكوة  
في الركعة الاولى ذكره السرخسي وغيره انه الخلف بل يكره في جميع ذلك  
ان يصلي في الخلف للصنف واختلف الصنف من غير ان يبل بصلته في الصلوة  
ان كان الامام في النوى وبالعكس وخلف واستواء فان كان قد  
شرع في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام للامام  
لا يقطنها بل غيرها ركعتين ان كان في المسجد او خلفا مطلقا والنت  
سنة الجمعة قيل يقطع على ثلثة الركعتين وقيل بثلثة اربع قال المصنف  
هو الصحيح وهو اختيار رحام الدين الشهيد وذكر النوادر انه يسلم  
على ثلثة الركعتين وان كان قائما الى الثالثة وقيدها بالسجدة  
اضاف اليه الترابعة وسلم وخفف في القراءة ويكره القاضي الامام اليه  
عليه السلام ان يرجع اليه بعد ما كان يغتن بالاول واليه مال السرخسي والقبائ  
وقال الشيخ كمال الدين بن النعمان انه لا وجوب لم يذكر في القوايت انما اذا  
قام الى الثالثة ولم يقف بها بالجمعة واختلف فيه قيل يعود الى القعود  
ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه على ما حققته في الشرح

ثم اذا سلم على رأس الركعتين قيل لا يلزم قضاء شيء وقيل يقضي  
ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضي اربعاً في اية حال قطعها  
لانها بمنزلة صلوة واحدة وكذا يكره والتطوع ايضا قبل صلوة  
العشرين وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها في الصلوة على الاحج وكذا  
بعد رجوعه وكذا يكره التطوع عند خطبة الكوفة وعند خطبة  
الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج للحلال بالاجتماع والاضات  
في الكل وشرع في صلوة التطوع في الاوقات الثلاثة فلا فصل ان  
يقطعها في وقت غير مكره فخلاصاع الكراهة ولو لم يقع بل يتم فغفرا  
فقد اسما فاجتمع الخلف التمس ومع هذا الاشئ على ابي ليس على العادة  
صلواته اي بها كما وجبت عليه ولو شرع في الثالثة في الوقتين اي  
بعد طواف الفجر الى طلوع الشمس بعد صلوة العصر في غيرهما قد  
لزم القضاء وقد علم هذا من قول سابقا فمضى قضاء ما شرع فيه في  
الثالثة واقدمه مع ان كراهة اشدة قلزم ما شرع فيه في الوقتين  
اولي ولو اوقع ان قلزمه وقت مستحب غير مكره ثم افسده او فسد  
لا يقضيها فيما بعد العصر قبل المغرب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع  
الشمس يكره ان يقضيها ولو قضاهما صححت كراهة وقطعت عنه  
وكذا اسباب اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عن يقضيها

وقايت



في وقت منها ولو افسدت في غير ما صلب الفخا مرون كراهة  
 ففضاء ما لزم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت الى ما ذكر في المحط  
 عن بعض الشايع ان ان خاف ان يدرك القرض لوصلي التفت قال  
 حسن ان يشرع في السنة ويكثرها ثم يكبر اخيرا للقرينة فيخرج منه  
 ويصير شارقا في القرينة ولا يصير مفدا بل يصير محيا ورا لا يستغفر  
 وينوي الصلوة متابع للتي صلي عليه وسلم ولو نوي في صلوة  
 التواتر في الصلوة المتعده وفي صلوة الجدة بنوي صلوة الوتر  
 فيصيرها وكذا بنوي صلوة الجمعة و صلوة العيدين اي بشرط التعيين  
 اتفاقا ولا يكفي مطلقا السنة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذر  
 وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها وفي صلوة الجدة بنوي الصلوة  
 تعالى والدعاء لم يثبت اذ هذا تخيير من غيرها والمقضى المنفرد ولا يكفي  
 سنة مطلقا القرض ما لم يقل في سنة الظاهر والعصر مثلا لم يشرع في غير  
 من القرض ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره فان نوي قرض الوقت  
 ولم يعين انه ظهرا او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزؤه ذلك الا في الجمعة  
 لان فرض الوقت عندنا الظاهر للجمعة الا ان امرنا بالجمعة لا سقاط الظاهر  
 وذكر قاضيان لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز ولا بشرط  
 اعداد الركعات (ب) ان يكون موعده معلومة ولو نوي القرض الطلوع

معلوما

ان قلنا فلا وهذا البر لا يقال ولو طلعت الشمس المعية في  
 خلال الوقت في اثناء صلوة الفرض صلوة الفرض لوض نقصان  
 عايما وجب بالسبب الكا مل ولو غابت الشمس في وقت خلال  
 صلوة العصر لا تفد لوض الكامل عايما وجب بالسبب  
 التقاضي وقد حققنا في الشرح الشرط الثالث سنة وهي قصد  
 كون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونها لكه حالها قال الله  
 تعالى وما امر الا لعباده والله مخلص له الدين المعية اذ كان  
 مقفلا يكفي مطلقا بنو الصلوة ولا يشترط تعيين كون ذلك  
 التفارسة مؤكدة او غيرا ولكن في التراويح اختلف اى خالف بعض  
 المشايخ المتقدمين فانهم قالوا لا يجب الا في فعل التراويح لا يجوز  
 مطلقا سنة بل لابد من تعيينها المذكور في فتاوي قاضيان ان  
 الاختلاف في التراويح وفي السنة المؤكدة وهي ان لا يجوز بمطلقا بنو  
 الصلوة لاي التراويح ولا في السنة وذكر المعتمدون ان التراويح وسائر  
 السنن متاذي بمطلق السنة وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه  
 وهو الصحيح عايما حقيقا في الشرح والمضيق قاضيان حيث  
 قال ولا يجب الا في التراويح لا يجوز بمطلق السنة ثم قال بناء على  
 ذلك والاحتياط في سنة التراويح ان بنوي التراويح قبل او بنوي

جملتها

في

سنة

من عملا على عدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفدا  
 لكن كراهة قصرها بعد صلوة الفريضة الا ان يفعل ذلك في وقت  
 بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غير بالسنه كما انت فلا فائدة  
 في هذه التكليف وقيل يقضيها بعد صلوة الفريضة وهو غير صحيح لان تقدم  
 من ان الكراهة موجودة في اول شرع في اربع ركعات قبل طلوع  
 الفريضة قال صاحب ركعتين منها طلع الفريضة قام بعد طلوعه وصلى ركعتين  
 من غير ان يسلم تقوب صلوة ما كان الركعتين عن ركعتي الفريضة عندهما  
 اي عندهما يوسف وغيره وهو اي قولهما احدي الروايتين عن ابي بصير  
 ظاهر انما يثبت بناء على ان السنة تؤدى بمطلق سنة الصلوة وهو الصحيح  
 وروي الحسن عزاءها لا تنوب وذكر في الترجمة ولو صلى ركعتين في غير  
 اذ اي القاية لم يطلع الفريضة وقد ثبت اي بعد ذلك ان اي التعلقان  
 كما قد طلع الفريضة المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن ركعتين الفريضة  
 وهذا ايضا هو ظاهر الرواية ولو شئت عند صلوة تلك الركعتين  
 في طلوع الفريضة لم تجزئ تجزئ ركعتي الفريضة بالاتفاق وهو ظاهر  
 طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر ربح من الصلوة اي قبل هذا  
 هو المذكور في الاصل وقيل ما دام الانسان يقدر على النظر الى رايح  
 وقيل يدرى قدر على صدره ويظهر ان لم يبر القرض تحت الصلوة

ادوم صح غارح  
 دروت اول

سنة الوقت في كمال الوقت او بنوي قيام الليل يكون خارجا من  
 الخلاف على ما قالوا والاحتياط لا يخرج من الخلاف ان بنوي  
 السنة نفسها او بنوي الصلوة متابع للتي صلى الله عليه وسلم ولو بنوي  
 في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة في صلوة العيدين بشرط التعيين  
 اتفاقا ولا يكفي مطلقا السنة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذر  
 وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها وفي صلوة الجدة بنوي الصلوة  
 الله تعالى والدعاء لم يثبت اذ هذا تخيير من غيرها والمقضى المنفرد  
 ولا يكفي سنة مطلقا القرض ما لم يقل في سنة الظاهر والعصر مثلا لم يشرع  
 في غير من القرض ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره فان نوي قرض  
 الوقت ولم يعين انه ظهرا او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزؤه ذلك  
 الا في الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظاهر للجمعة الا ان امرنا بالجمعة  
 لا سقاط الظاهر وذكر قاضيان لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز  
 ولا بشرط اعداد الركعات (ب) ان يكون موعده معلومة ولو نوي  
 القرض الطلوع معا جاز ما صلا به تلك السنة القرض عندنا يوسف  
 لغوة القرض فلا يبر الضعيف خلافا للحنفية لا يجوز في القرض عنه ولا  
 عن التطوع قالوا افترج المكتوبة اي نواها في طهر انما تطوع فصلا بنو  
 التطوع حتى فرغ من صلاته فبقي اي صلاته تلك المكتوبة التي شرع فيها



ثم فتح بابا اخر  
في الطهور فيكون معلوما  
فقد لخص الشرح

ما ويا لها اذا لا يشترط استعمال النية الا في القلوة ولو كبر نوي التطوع  
فكبر نوي الفرض بغير شراعية الفرض وتبطل نية التطوع وصلى ركعة  
من الطهر وصرح شرع فيما كبرنا وبالله الا اذا شرع في المكتوبة ومكتوبة  
كانت فركب نوي الشرع في النية اي نية كانت بغير نية المكتوبة  
وشارعا في النية اذ كان من شرع في المكتوبة منفرد اكبر نوي  
الاقتداء بالامام فانه بغير شراعية فاما كبرنا وبالله من الصلوة معتقدا بالافضل  
للصلوة منفرد بالمعاصرة بغير نية من حيث الحقيقة وان صلى ركعة من الطهر  
فكبر نوي الطهر فبني لعدم مفارقة ما شرع كما كان فيكون مقبولا  
وهذا اذا نوي بغيره اذا قال بلسان نوبت ان صلى الطهر بطلت تلك  
الركعة كذا في الخلاصة ويجوز اي يكفي بتلك الركعة لعدم بطلانها وبطل  
عليها ما في الطهر حتى ان لو كان مقبولا وصار اربع اخرى بعد ذلك التكبير  
ظن ان الركعة الاولى قد استقضت ولم يقعد على ركعة الركعة الثانية  
من صلوات التي تليها بعد ذلك التكبير فسدت صلواته تركها وهو  
القعد الاخرة ولو نوي مكتوبتين معا احديهما دخل وقتها والاخرى  
لم يدخل وقتها نوي في وقت الطهر هذا اليوم وعموما في اي  
النية التي هي المكتوبة التي دخل وقتها لان التي لم يدخل وقتها  
تراجعا ولو نوي فائتين معا في اي النية الاولى منها لشرعها بالنية

والنبي

وان لم يكن صاحب ترتيب ولو نوي فائتين وقت معا بان فائتين  
الطهر فوي في وقت العصر الطهر معا في اي النية فائتين اذا كان  
في الوقت سنة كذا اكره في الخلاصة المتفق مع الكبرية لا يصير شراعية  
في واحد منها والمصل اختيارا في المتفق فاذا قال ان كان يكون في آخر  
وقت الوقتية فيكون النية للوقت لشرعها وفيه اشارة الى كون  
المصل صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يجز  
واحدة اذا كان في الوقت سنة للترتيب ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء  
بالنية الامامة حتى لو شرع على نية الانفراد فاقترن به بغيره في حق  
جواز اقتداء النساء فان اقتداهن به لا يجوز ما لم نوا ان يكون اماما لهن  
او لمن تبعوهما فلا يلزم وانما المقتدي فنوي الاقتداء ايضا ولا يلزم  
في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج الى  
تعيين نية الصلوة ونية المتابعة وان نوي الاقتداء بالامام ولم يجز  
الصلوة بخبر ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيان انه لا يجوز  
وهو المعنى دلالات الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في الغل فلا يعين  
احدهما بدون التعيين وكذا الحكم اذا قال نوبت ان صلى مع الامام قال  
بعضهم يجوز المعنى لعدم الجواز وان نوي ان يصلي صلاة الامام لم  
ينوبه الاقتداء لا يجز بشرطه الاقتداء في صحة وقال بعضهم اذا نظر

كثير الامام فمكبر بعده يصح شرعه في صلوة الامام وان لم يحضر  
نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام النية وان نوي الشرع في صلوة  
الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجز ذلك في صحة الاقتداء  
والاصح انه يجز قال قاضيان وقال طهر الذين ينبغي ان يبره فيقول  
نوبت الشرع في صلوة الامام واقتديت بذلك للاحتياط في الموضع  
من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في صلوة هو فنوي صلوة  
الامام والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة والامام في لا يجوز وان نوي  
ان يصلي صلوة المجدد ولم نوي الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو  
المعنى دلالات المجدد لا يكون الامام فائتها مستلزما للاقتداء وان نوي  
الاقتداء بالامام ولكن لم يخطئ بالمرحى انما هو وجه الاقتداء  
لاطلاق وكذا ان نوي الاقتداء بالامام وهو يظن ان اي الامام فريد  
فاذا عرّض الاقتداء ايضا اذ ليس في نية تعييد الا اذا اقتديت به وقال  
اقتديت بزيد او نوي الاقتداء بزيد فاذا هو عرّض لا يصح كونه  
نية مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول نوي الاقتداء بالامام  
والاقتداء بنوي الاقتداء بعد ما قال الامام ان كبر بغير معتقدا  
بغيره كذا في المحيط وهو المعنى وعندنا ان افضل مقارعة كبريا  
للمقتدي ككبر الامام ولو الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة

بما

جاز عند اكثر المتأخرين وان لم تحضر النية عند الشرع ولو نوي الشرع  
في صلوة الامام وكبر على طهر ان اي الامام قد شرع قبل سرور وهو  
اي والحال ان الامام لم يشرع لم يشرع في صلوة الامام لانه  
قصد الشرع في الحال في صلوة من ليس بمصلي ومن صلى بسنن ولم  
يعرف انما فانه من الوقتية وانما يفعل كما يفعل بفعله انما ان ظن  
ان الكل اي كل شيء يعلمه فربما جاز لعله لم يقطع عن الفرض وان  
لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يجز  
ولم نوي الفريضة لا يجوز وعليه قضاة صلوات تلك السنن ثم  
فيما اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدي باحد ان كان في صلوة الا سنة  
قبلها كالغيب صحة صلوة المقتدي وان في صلوة قبله سنة مثلها  
كالغيب والطهر لا يقيم صلوة المقتدي وان كان الرجل شاك في بقائه وقت  
الطهر مثلا فنوي الطهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج يجوز الطهر  
بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء او فعل الاداء بنية القضاء كما اذا  
قال ويوفي الوقت نوبت قضاء الطهر اليوم يجوز وهذا هو المعنى  
كذا ذكر في المحيط التاجواز القضاء بنية الاداء وعنده فجمع عليه  
ناو اما نية الطهر الوقت بعد خروج الوقت فالقبر انما لا يجوز ثم  
بفي فتاوي قاضيان وغيرهما وليس من القضاء بنية الاداء انما القضاء



في وقت وجوبها والتمسك في التوبة ان ينوي ويقصد بقلبه وتكلم  
 باللسان بان يقول اصابني صلوة كذا فالتية بالقلب هي الشرط  
 اللازم والتكلم باللسان مستحب هذا هو الحق واختاره صاحب  
 الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعي ولو نوى بالقلب ولم  
 يتكلم باللسان جاز به الاختلاف بين الائمة لان التوبة عند القلب ودون  
 اللسان وفي مشروع المحقق وفي الافضل ان يشغل قلبه بالتوبة وان  
 بالذكور يعني التكبير ويده بالرفع والواحوظ في التوبة من حبس  
 الزمان ان ينوي حال كونه مغائرا عن التكبير ومغائرا لاي التكبير  
 التوبة موجودة زمن التكبير كما هو مذاهب الفقهاء قال جرجاني  
 الزمتم التكبير شرط عنده فلما كان هو الواحوظ عند تأخير  
 من الخلق وذكره القاضي في الاماكن من خرج من منزله يديه  
 الفرض بالاجابة فلما انتهى الى الاماكن كثير ولم يحضر التوبة في تلك  
 اللسان عنه ان كان مجازا لوقبل ان يصلوا نصا امكية افي  
 بحسب من غير تأمل يجوز صلا والافلاي وان لم يكن محيا الزمتم  
 ان يحسب من غير تأمل لا يجوز صلا وهذا هو المذهب الماروي  
 عنه ثم اذا لو نوى عند العودة ان يصلي الظهر او العصر الامام  
 ولم يشغل بعد التوبة لم يسلم من جنس الصلوة يعني سوى المثل الائمة

ایمان و قوت

كسائر الاركان فكانت ركنا خلافا لما لاك فاقتربا منه عندله انما الفرق  
من الصلوة بصنعوا بالفعال الثاني من المصنف فوض عندله خلافا  
لها وتظهر في ابدن في المسئلة الاثني عشرية على ما جئنا في ان شاء الله  
ودليل فريضة ان لا توصل اليه فرض الاخر الا به وما لا توضحه الفرض الا  
يكون فرضا وتعدل الاركان وهو العلم منه ونزول الاظهر الى العرف  
واقول قد روي في فرض عندنا يوسف والائمة الثانية في حديث ابن مسعود  
ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقيم التعليل فيها ظهره  
في التذوق والالتجود وفي الحق عليه كان ظهره وهو من التذوق بالمعنى  
والجواب انه ظني لا تشبهه بل يقضه وتحققه في الشرح ثم شرع في التفسير  
الفاصل بعد ذكرنا اجابى فقال ولا دخول في الصلوة في التفسير الافتتاح  
للاجماع الا انه علم ذلك وهو قول ابي قول الجواب لا خلاف في غير الله  
الأكبر وخالف فيه مالك واجد والله الأكبر والله أكبر وخالف فيها (الشافعي)  
ايضا ثم عندنا يوسف ان كان يحسن اكبر ما جد هذه الفاظ لا يجوز تعلق  
له بغيره وقال ابو يوسف ان قال به لا عكس الكبرية ان اجعلوا واعلموا والتمس  
كبر اول الاله وتبارك الله او غيري غير المذكور من علماء النحاة وانما  
ترى التي لا يشارك فيها كالتحسين والحق وعالم الغيب والشهادة  
وعالم النفس والقادر على كل شيء التعظيم لجماده اجزاء ذلك عن الكبرية للث

لما انتهى إلى المكان المصلي لم يخشع اليقظة جازت صلواته بذلك  
اليقظة ومثل ذلك وإليه يوسف فعلم بهذا جواز الصلوة باليقظة  
القدمه إذا لم يفصل بينهما وبين التفكير على ليس للصلوة وإن تأخر  
اليقظة ونوي بعد التفكير لانتجع الصلوة باليقظة المتأخرت فقام  
الرواية خلافًا لما ذكره في أن عنه يجوز باليقظة المتأخرت قيل  
إلى الله وقيل إلى التعوذ وقيل إلى الركوع وقيل إلى الترفع من روي  
وعناية الحدوث فإنما يفرض الصلوة إذا كان الذي هو متوجها  
هجمًا لمجوعها فإنما يفرض منها سنت قرأه على الموافق  
بين أعضائها ومنها شأن على الخلاف بينهم وهي أي الفرائض التي  
المتفق عليها بكثيره الافتتاح وهي أن عدت مع الأركان في جميع  
الكتب فالحمد لك شدة اتصالها بها لا لانتقامها كمن بل هو مشرو  
بإجماع امتها خلافًا للفتنة حتى لو كان حاملًا للجنة عند ابتداء  
التي لا يفسد في الصورة وهي قدامه وقيل دخول الوقت فالحمد  
وتمت بعمل يسير ويستقبل ودخل الوقت مع انتهاء جازية  
شروء عندنا خلافًا لهم والقيام والقراءة والركوع والتسجود  
والقعدة الأخيرة مقدار قراءة التغطية لإجماع الأئمة على ذلك  
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك القعدة الأخيرة قط

اوله شبيهة الافتتاح فم في ماضى فوات كمن كسره فعدا اليمين مع فوسدر



الشيء ولا يجمع كبر بالتحرك وهو الطبل وقولهم شاعرا ولا  
تقد صلواته لثابت الشاع والاول اصح ولو قال الله اكبرنا الكافي اي  
الترخوة كما ينطق بعض اليد واختلف فيه البيهقيون واكثر قيون والاصح  
انه يبر شاعرا الخلاق بين البيهقيون والكوفيون انما هو في قول  
الله ما قد شاء واما الكافي الترخوة فخلافا في انه يبر شاعرا  
بما ذكره في المحيط الان ذكره مسئلة الله عقيب ذكر الكافي الترخوة  
مع ذكر الخلاق فظن المصنفها واولها المد في الف لفظه الله اكبر  
في قول تعالى الله اذكركم وبغير تقد صلواته ان حصل في انشائها عند  
الشرايع ولا يبر شاعرا بغير انشائها او يكون لوجهه لانه استقام  
ومقتضا الله وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يبر بينهما اي بين المذ  
وعند لا تقد صلواته ولا يستفهم بالتحمل ان يكون للتقريب كبر الاول  
اصح لان مثل هذا المحمل لا يصح عدل الانسان لا يصح ان يقول  
ولو افتح اى كبر مع الامام وفتح من قول الله قبل فراغ الامام من قوله  
ان لا يبر شاعرا في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام  
الأكبر ولو قال الله مع قول الامام او بعده ولكن ففتح من قول اكبر قبل فراغ  
الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز سروده ايضا لانه انما يبر شاعرا  
بالكافي مجموع انه اكبر لا يقول الله فقط فيع الكفر فضا واكبر فقط

الشيطان

الكافه وان يحضر المريض مع القيام حقيقة او يحتمل بان كان بقدر  
عليه الا انه يخالف ان يزداد مرضه او يبطئ برؤه او يجد الماء  
شديدا يميته فاعدا يرفع ويرجد لقوله علي السلام صل قائما فان  
لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعا جنيبا فان لم تستطع فستلقا ولو  
يلحق بسبب القيام نوع من غير الم شديد ونحوه لا يجوز له ترك  
القيام ولو قدر عليه مثلا علي عما او علي خادم قال الخلوبي الصريح  
انه يكره القيام ولو قدر علي بعض القيام لانه لزمه ذلك حتى لو كان  
لا يقدر الا علي قدر التجربة لزمه ان يتجهم قائما ثم يقعد فان لم يستطع  
الركوع والتسجود له فاعدا اما بركه انما ويسجل التسجود لبعض  
من الركوع والاربع او جرحه شيئا يجد علي من وسادة اغرها لقوله  
علي السلام لم يرض عاده فله يصلي علي وسادة فاخذها فري بها  
وقا صلي علي الارض ان استطعت والافاؤم انما واجعل سجودك  
احض من ركوعك ورواية المصنف وقعت للمعني وهي قوله اذا قدرت  
ان تسجد علي الارض فاسجد وان افأؤم بركك ولو رفع شيئا فجد  
عليه فان كان يحض رأسه وجع ويكون صلاته بالياء ولو كانت الصلاة  
علي الارض فجد عليها باجازة ان كان ان كان يجد قوة الارض تكون  
الركوع والتسجد وان افري بالياء انما وفي التجربة فان لم يستطع التسجد

الحق



وليله ولو كان يعقل الصلوة لأهلزمة القضاء إذا أراد ومجى فاضحان  
 وصاحب المحيط واختار نزع السلام ونحو الإسلام وما تروى صاحب  
 الهداية أصح والذليل في الشرح ثم الذيادة على يوم وليله من حيث الصلاة  
 عند أبيه فإذا زاد على الدورة سعة سقط القضاء وعند محمد من حيث  
 الاوقات فإذا زادت الغلوات على تسقط والأقل ومجى في المحيط  
 والتميزية قول محمد بعد ذكر الخلاف بينه وبين أبي يوسف أيضاً والاراء  
 انه احوط ويثبت فيمن اعني عليه عند الثوال فاستمر اليه بعد الثوال  
 من التقديس قط عنه القضاء عندها ولا يقطع عند محمد ما لم يخرج وقت  
 الظهور وهذا الم ينفق وقا فقه وقت معلوم كان يتوقف عند  
 البعض فيبقى قليلا ثم يعود الا في وفوا فافه معتبر بتطل ما قبلها من حكم  
 الاشارة وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغير ثم ينفي عليه في اعتبار  
 لهذه الافافه ولو نزل على بالبح الشئون يوم وليله ينزله القضاء  
 عند أبيه وعند محمد لا ينزله وان قدر المريض على القيام دون الركوع  
 والتسجود اي كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع فيسجد لم ينزله  
 القيام عندنا بل يجوز ان يومي قاعداً وهو افضل حالاً من الوقوف والتميزية فان  
 عند أبيه ينزله ان يومي قائماً وذكر في التمهيزية ان قدر على القيام والركوع  
 دون التسجود يعني يقدر ان يقوم وإذا قام يقدر ان يركع وكان لا يقدر

۱۹۲۵

لأن الصلوة بلا قرأة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف  
 الصلوة مع القعود يعني بالذي يصنع على الوقت الشيخ الغياث الذي  
 لا بعد على المرأة أصلاً إنما الذبح بعد على بعض الزاغة إذا قام فاته بطنه  
 أن يقرأ مقدار قدرته قائماً وبالباقه قاعداً والتعبد بالشيخ الفقيه إذا  
 الأقربين الشيخ وغيره من أصحاب العرف ولو كان حاله حالاً لم يصح مناداة  
 بعد على القيام ولو صح مع الإمام لا بعد عليه شيء قائماً ثم بعداً إذا  
 أن أي قرب وقت التلويح يقوم ويترك أن قدر على ذلك وألا فيصلي  
 منفداً أو قيل يصلي مع الإمام ويترك القيام والعادة في شيء من ما تعلم  
 بما عاين المرص بعد في الصلوة من أولها إلى آخرها كما يقع في التشديد  
 أن استماع وهو قول زفر وعليه الفتوى لأن العزود في الصلوة وفي  
 رواية محمد بن أبي يعقوب كفيشاً، وقيل بعد في ما عدا إحسان التشديد  
 كفيشاً وفي التشديد في الصلوة والظاهر أن قول وعند القردة  
 بعد استماعاً وذلك لخبره أنه أخرجه من راسولها وخافت فوت الوقت  
 توصلت إلى قدرته ولا يثبت ويصلت رأسها في قدرها وخفت  
 وصلت قاعده بركوعه وجوز فإن لم تستطعها يؤمها بما أي نصلي  
 بحسب طاقتها ولا تفوت الصلوة لأن الصلوة لا تفسط عنها ما لم  
 يخرج أكثر الولد ويخرج إلى الدفيم نفاً رجل شئت أي يتداه

المجلد 5



وليس معه احد يوقظ او ينمى فانه يمسح ويرد ودر ايجد على الخابط يبره  
 التيمم ويصلي ولا يجوز تركه القلوة ولا في غير ما من وقته ان قدر على الوقوف  
 والركوع بوجه ما قاله اصله لا في غير تركه القلوة مع اللسان باق وجده كان  
 فانظر اليها العاقل وتكلم في هذه المسألة التي بينها الائمة رحمهم الله هل يقدر  
 فيها عذر اخر غير التيمم لان غير القلوة عذر فاصلا عن تركها اي لتركه  
 واولاه هي كل من لم يقبل معناه الفضيحة استعملها على طريق الندية وقول  
 لتركها اي لتاركة القلوة التيمم وادعو الفضيحة لما يلزم بسبب تركها  
 من الاثم العظيم للووب للكتاب اللين قال انه تعبد فحلف من بعدهم خلف  
 اضاعوا القلوة قبل لم تقعدوا وجوبها وقبل تركها ولم يجزها فلو عليها  
 وعبر جماعة ان معناه اخر وعبر حواقيقها وانبعثوا الشهوات فوقف بقول  
 غيا قبل اي صلا لا وقال الحسن خدا باطويلا وقال ابن عباس وقبلها باز  
 في جرحه يسئل اليها الصديد واليتيم كذا في الباب التفسير وان صلي التيمم لا يبرأ  
 وسلم انه ذكر القلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نوران وبرهان  
 ونجاة يوم القيمة ومن لم يحفظ عليها لم يكن له نور ولا برهان فجاءه وكان  
 يوم القيمة مع قارون وقرون وباسان وبنو ابن خلف والاحاديث  
 في ذلك كثيرة ذكرها بطرفا منها في التفسير وان صلي التيمم لا يبرأ  
 في حديثه في انكسارها مرض او عذر ففهم القعود يتيممها قاعدا او ركعا

ان قدر

ان قدر على الركوع والتسجود ابوي قاعدا ان لم يستطعها وتلقا  
 ويجوز ان لم يستطع القعود فيتمها بحسب قدرته وان كان قد صلا  
 اول صلاته غدا يركع ويسجد لمريض حتى من ذلك المرض في اغنيها وقد  
 على القيام بنى على صلواتها قاعدا عندما اي عند اية حقيقة والبرهان  
 وقال محمد بن عبد الله القلوة لان الاقضاء القاعدا بالقاء عذر لا يجوز عليها  
 فكذلك ابتداء القيام على القعود وان صلي بعض صلاتها بقاء في قدر  
 على الركوع والتسجود قاعدا او قاعدا لم يستطع نفس الصلوة بالاتفاق  
 لان الاقضاء من يركع ويسجد بالوحي غير جائز فكذلك ابتداء القيام على القيام  
 لا يجوز ويجوز التسليم قاعدا بغير عذر عليه اجماع الائمة وقد فعله  
 حتى صلي الله عليه وسلم ونسبنا من ذلك رتبة الخوفا تيممها لا تصح قاعدا  
 بلا عذر وبعضهم استثنى التراخي ايضا والتراخي هو ان قاعدا  
 بلا عذر لكن يركع وصفة القعود ما مضى المريض وان افترق التسليم  
 قاعدا في اجماع اي تعبد فلا يبرأ ان يتوكل اي يعذر على عسا او على  
 حابط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز انقضا ولا يبرأ انقضا  
 بغير عذر فانه يركع انقضا قاعدا القعود بغير عذر بعد الاقضاء قاعدا  
 فيجوز مع انكره عند الله واختاره غير المسلمين انه يجوز عنده بلا كراهة  
 وهو الاصح وعنده لا يجوز هذا ان قدر في الركوع الاولى او الثانية

سنة  
 برادهم صباح غارته اذ وردت  
 لا يجوز تركه بغير اذنه  
 التراخي  
 بلا عذر  
 يكون

انما لو قعد في الشق الثاني فبقى الى يجوز عنده ايضا في غير تركه الظاهر  
 واليعة ولو اقتضى قاعدا في قيامه بلا خلاف لجواز الاقضاء القيام  
 بالقاء عذر في التوا فلا نقضا ويجوز صلوة التسليم على الدابة لساقر  
 بالاتفاق واليحيى خارج المصعد الجريح صلوة التسليم على الدابة بالقاء  
 الى اي جهته توجهت كجائزة لمن كان خارج الملبس اية نواء كان  
 مسافرا او غير مسافر عند جهوده العال غير ملك فانه شرط كون مسافرا  
 وذكره في التزكية عن عمر بن الخطاب ورو عنه وعنه ابو يوسف انها يجوز في الم  
 ايضا بالكرامة وعمر بن الخطاب لا يجوز عند الجرح في المصرا صلا  
 فيما ذكره المصنف عند ربه وعمر بن الخطاب في الشرح ولو افترق خارج المصنف  
 دخل قبل الفراغ قبل تيممها بالقاء عذر في الدابة وقيل تيممها بالقاء عذر الاثر  
 وعلى الاكثر ولو نزل بعد ما اقتضى ركعا قبل الفراغ بنى وتيممها بالركوع  
 والتسجود ولو صلا بعضهما نازلا لم يركع للبرقي وعنه ابو يوسف يستقبل  
 فيها ركعا وكذا في غيره من غير تسليم فيها انما صلوة الفرائض على الدابة فيجوز  
 ايضا لكن بلا عذر التي ذكر في التيمم من خوف الماء والعدو والتسليم  
 او التيمم فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لغيره او كان في طريق  
 الوجه فيلجأ الى ركعها ناجيا او كان مريضا يجعل للركوع والركوب  
 مرضا او يتلو بغير جازال الائمة بالقرض على الدابة واقفوا ويستقبل القبلة

ان كان

ان مكنت ذلك لا يقدر الامكان وكذا الشيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول  
 لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول  
 والركوب نفسها فانها يصلح ان عليها اي على الدابة وكذا لو كانت  
 الدابة يتوسحها لو نزل لم يمكن ركوبها الا بعشاء ولمزم الاعادة عنده قول  
 العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة يجوز بالركوع والتسجود ويجعل  
 التسجود اخفض من الركوع كما لم يرض المصلي قاعدا بالقاء لما تقدم  
 او يسجد على شئ وضع عنه على ظهر الدابة او يسجد على سرجه لا يجوز  
 ذلك التسجود ولا يكون سجودا بل بقاء لان الصلوة على الدابة شرعت  
 بالقاء ولو كانت على سرجه لم تكن كثيرة او في ركابها فانها لا تمنع جواز  
 الصلوة على قول الاكثر وقيل فتحة الاول هو طاهر الزاوية فروع ركاب  
 الدابة المتوجهة الى القبلة انخرقت دابته عنها وفي الصلوة لا يجوز صلا  
 ذكره الخلو الى بعض اذا كان المخرج في قدر ركن على ما تقدم من الخلاف  
 ولو صلي في شق من الدابة وافقه جاز ان ركعته حيث كان الصلوة على الجمل  
 الموضوع على الارض واقفة فيكون كالصلوة على السرير وان  
 لم يكن تحت الجمل خشية او كانت الدابة شير في صلوة على الدابة كما اذا  
 كانت الجمل سائرا لا يجوز الفرض الا تعذر وانما اجابت من الوتر والحدود







سبب بلغت حد وبته الى الركوع مخفض راسه في الركوع تحقيقا  
 للانتقال من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ذكره القائل  
 الامام واقندي بركوعه بعد سجدة الامام تلك الركعة سجدة فركع  
 المقتدي وسجدتين تفصلان لانه انصرف بصلوة ركعة مفصلة في موضع  
 فرض فيه عليه الاقتداء ولو انه ذكره الامام بعد ما ركع وهو بعد في سجدة  
 الاولى فركع وحدة وسجد السجدة ثلثين مع الامام لا تفصلان وان كانت  
 لا تحسب لتلك الركعة لان زيادته ما دون الركعة غير مفصلة للصلوة  
 واذا ركع المقتدي قبل ركوع الامام فركع راسه قبل ان يركع الامام فيركع  
 ذلك الركوع حتى لو لم يجده عند ركع الامام ومضى على صلاته مع الامام  
 فسدت صلاته وان ذكره الامام وهو في الركوع بعد اجزائه اي اجزائه  
 المقتدي ذلك الركوع عنده ناخلا في الركعة واذا انتقل الى الامام وهو في سجدة  
 ركع فليكن الركعة في الركعة ووقف حتى رفع الامام راسه في الركوع  
 لا يركع المقتدي مدارك تلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقم بعد  
 السجدة بركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام راسه الى سجدة هو القيام اقرب فقال  
 زفر بمرمكة تلك الركعة ثم اعلم ان مدارك الامام في الركوع لا يحتاج الى  
 تكبيرين خلافا لبعض النوى في تلك الركعة الواحدة الركوع في الركعة  
 جاز ولو غفلت بنية بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم وركعة الركوع

متعلق

متعلق ياد في ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند الله ومحمد خلافا  
 لمن شرط الطائفة على ما بيناه وذكر في شرح البيهقي انه لم يقل ذلك  
 شيئا وان لم يركع مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قولنا ذكره في  
 مطبع البيهقي بفرقة التبيينات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو تفتي واحدة  
 لا يجوز ركوع ولا سجوده وكذلك ركعة السجود متعلقة بادي ما يطلق  
 عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر في ذات الفتاوى  
 وكذا في غيره ان ادى في سبب الركوع والسجود الثلاث وان الاوسط  
 خمس مرات والاكمل سبع مرات لقوله ثم اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات  
 لبيان دقة العظم وذلك ادناه والحد الذي ما تحصل به القربة وكذا ركعة  
 التقصير الثلاث وان كان الثلث ادى في المستحب الا ان كان سبب ان يكون  
 الاوسط في الكلام سبعا ويزيد المفرد ثلثا مع ان يترك اثنا الامام  
 فلا يزيد على الثلث الا ان في الجماعة والجماعة من الفرائض السجدة وهي  
 فرقة تادق بوضع الجبهة على الارض وانما يتصل بها بشرط الالتفات  
 التأييد على نية الركوع مع الخروج من حال القيام والكمال في وضع الجبهة  
 والالتفات والقديمين واليدين والركبتين لقوله ثم امرت ان يسجد على سجدة  
 اعظم على الجبهة واليدين والركبتين وطرف القدمين والالتفات داخل  
 في الجبهة لان عظمها واحد وان وضع جبهته دون انقباض ركبتيه

وان اي ولو كان ذلك من غير ما في بيوتهم من الركوع  
 السجود على الجبهة والالتفات بل انما عرض العذر لما في بيوتهم  
 بالسجود دائما ولا يسجد على حدة ولا ذقته لقسوط  
 السجود عنه بوجود العدد في عمله وهو الجبهة والالتفات  
 ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب ان ليس  
 بفرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرقة الشافعية فان ذلك فرض  
 عندهم في السجود رافعا يدين او ركبتين لا يجوز سجوده عندهما  
 وكذا عند الامام احمد الحديث المتقدم ولنا ان السجود تحقيق  
 بدونه وتمام تحقيقه في الشرح والركوع ولو لم يوضع  
 قدسية او احدهما على الارض لا يجزئ سجوده ولو وضع  
 احدهما جاز كما هو في قوله في سجدة واحدة وقيل فيه روايات  
 وذكر البيهقي ان البيهقيين والقدميين سوا في عند  
 الفرعية وذكر الاكل ان الفتوى وهو بعيد عنده على ما مرناه  
 في الشرح والمقدم من وضع القدمين على الارض وان وضع  
 اصبع واحدة او وضع يده على القدمين لا اصابع ان وضع يده  
 ذلك احدي قديمه صحيح والا فلو فهم منه ان المراد بوضع  
 الاصابع توضعها نحو القبلة ليس يكون الاعتناء عليها

بالاجماع ولكن ان كان من غير عذر يركع في التيمم والمفيد وذكر في الفتوى  
 والبيهقي ان لا يركع الا في الارض وان وضع القربة دون جبهة فذلك يجوز سجوده  
 انفع وجبهته من الارض وان وضع القربة دون جبهة فذلك يجوز سجوده  
 ولكن يكره ان كان بغير عذر عند البيهقي وقال لا يجوز السجود بالانقباض  
 الا اذا نيت بغير عذر وهو رواية ابن عباس ع في وفي الله اهدى ذكره  
 الا انه وهو الحكم ما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارض وبني  
 وان عليه ان يمكن ما صلب منه في كفافة الجالس عن اية اذا وضع  
 اربعة اظفار للجوز واقام سجودا اذا وضع عظم اظفاره ولو وضع حده في سجده  
 او ذقته وهو ملحق باليدين من الختان لا يجوز سجود بالاجماع وان  
 اعاد السجود في هذه الصلوة على مكان طاهر صححت بالاتفاق ولو كان  
 كبر او طهر في عرفة طاهر للبر او طهر والترات وسجد على ذلك جاز  
 وكلمه والكلام انما هو في الكراهة اما في تكفين فذكره بلا عذر وانما  
 الحرقه وهو ما يقع عدم الكراهة في اي اية في الصلاة في المسجد الحرام على  
 فنهاه عن ركع فقال الامام من بين فقال من خوازم فقال الامام جازا  
 من وركع فكون متا في علمه هل تعلمون على البرد في بلاكم قال  
 لا يجوز الصلوة على الخشب ولا يجوز على الخرقه فالحاصل ان الكراهة  
 في السجود على شيء مما فرس على الارض خلافا لما ذكره في البيهقيين

وان كان



ولا فهو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا  
 مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه غافلون ولو بعد  
 بسبب الارحام على هذه جاز وكذا لو كان به عذر من  
 من السجود على غير الارض يجوز سجوده على الخشب في الخلاء  
 ولا يجوز بل عذر على الخلاء في الخلاصة ولو وضع على  
 الارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو لم يذرا لانه  
 يكون وهو ان السجود على الخشب قول ابي حنيفة ولو  
 لم يرو عن الامامين مخالفة وان سجد على كبريته  
 لا يجوز سجوده سواء كان سجدا او غيره سجدا بل هو عا  
 في الزاوية عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه  
 او كبريته يذره جاز والافلا وان سجد على ظهر رجل  
 وهو اي وذلك الرجل السجود على ظهره في الصلوة  
 التي يصليها الساجد يجوز سجوده و  
 وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة  
 التي هو فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة  
 انما تحقق عند الاشتراك في الصلوة

لا عند

خلافا لما شافني واحدا من عندها لا يجوز  
 والله في الشرح وبه شرط في صحة السجود على  
 كور العمامة كونها مسجدة عليه منها متصلا بالجنب  
 فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجنب لا يجوز ولا بد  
 ان يسجد في سجوده عليها حتى يحيط الارض كما في السجود على  
 القطن ونحوه ومع هذا كله يكون اذا كان بلا عذر ولو وسط  
 كونه ان يلبس على شئ حسن يسجد عليه لا يجوز سجوده في  
 الاصح وقبل في رواية يجوز وسجد على المشي في وليس بين وان  
 اما السجود في هذه الصورة على مكان طاهر صح بالانفاق  
 ولو وضع كفيه او وسط خرقته على شئ طاهر فقرأ او البسوا  
 للقباب وسجد على ذلك جاز والكل من انما هو في الكراهة ما في  
 الكفين فيكون بلا عذر وما بالخرقة ونحوها فالصحيح عدم كراهة  
 وعن ابي حنيفة انه صلى في المسجد الحرام على الخرقه فيها رجل  
 فقال له الامام من اين انت فقال من خيبر ثم فقال له الامام جاء  
 التكبير من وراء اي اي تهللون متاهم تهللون تهللون على  
 الوجود في بلادكم قال نعم يجوز الصلوة على الخبيث سرا ولا يجوز  
 هاهنا للخرقة فانما اصله لا كراهة في السجود على شئ طاهر على  
 الارض خلافا لما لا كراهة في السجود على الارض

لا عند

لا عند عدمه ولو كان مخصوصا بغير الارحام  
 فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود رفع اي  
 اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار  
 ارتفاع البنتين منصوص به من جاز السجود عليه  
 والا اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك المقدار بل كان  
 ازيدا فلا يجوز السجود عليه وادار بالنبه في  
 قوله مقدار البنتين ليست بحاري وهي ربع  
 ذراع عرض ست اصابع مقدار ارتفاع الارض  
 البنتين المنصوص به نصف ذراع شئ مشع  
 اصبا وفي الزاوية لو سجد المريض على مكان  
 دون صدره يجوز كالصحيح والا فرب ما ذكر  
 المص ولو سجد على كور عمامته وهو ذراعا يقال  
 كور العمامة وكورها اذا ارادها ولها وهذه  
 العمامة عشرة اكواري ادوارا وسجد على فاضل  
 ثوب اي الذي هو لا يسا اذا وضع كور العمامة  
 او فاضل الثوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا

كالجلد والسم والشمس من قطن او كتان فان عليه كره السجود على ذلك  
 والتعبيد بالظاهر في هولاء لم يوضع الكف كما في الكف فلو لم يوط  
 على شئ خشب يمنع وصول انراة من التبرج وتكون يوحيا ما في فصل  
 التبرج في البط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه وما لدفع الشرب فان كان  
 لدفع عمامة او ثوبي لا يكره وان كان لدفع عمامة وجهه وجهته مع  
 عدم الضرر فانه يكره ومن صلى على القمام ونحوه يجعل موضع الكف تحت  
 رجليه ويسجد على زبد لا قرب الى التواضع وان سجد على الثياب فانه  
 بان يكره في داخل ويدق بعض اجزاء بعض وكان الثياب يكره  
 وجهه اي وجهه التجلد فيه ولا يجزئ اي صلاته جرم لم يجز سجوده عليه  
 تقدم استقر اجزائه على الارض او ما اتصل بها وان لبته جاز سجوده عليه  
 وعاء هذا اذا لم يفيض رطبا او بابا يسجد عليه لئلا يفسد حتى لا يتسفل  
 بالتفيل جاز ولا كراهة في ذلك وكذا الحكم اذا سجد على الثياب او القطن المباح  
 او القف وشوه الك لم يسقط حتى يتم التفيل لا يجوز سجوده وكذا كراه  
 يسقط كالفرش والوسائد وكذا كراهة ما لم يكن حتى يتسفل ويجزئ  
 القطن لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الجيوس وهو فوق  
 من الارض او على الماء لا يجوز سجوده لانها لما لم يفسد ولا يفسد  
 يسقط بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التفيل فيها ولو سجد على الخشب

بالبه



او التوجه في ذلك جهته تستقر بعضها على بعض فتشوب ورثا وفي  
 في اجسامها اما الارض ونحوه من الجيوب والحواس من النفوس  
 اذا كان شيء منها في الهواء جاز التجود عليه اذا كان غير متعلق بالهواء  
 بحيث لا يتغير بالكرس والضرر من غير عمن يضع جهة على وجهه فيكون  
 سجودا وام لا قال ان وضع الكسبه من غير الارض مع ذلك الجوانب  
 من سماء الارض يجوز والا فلا كما في المحيط وفي التفسير ايضا وحده الجوانب  
 طول الامن الصديق الى الصديق وعرضا من اسفل الحاجبين الى طرف الخف  
 وان يضع ركبتيه في الهواء على الارض يجوز سجوده وهو المتيقن لا يتقدم  
 ان وضعه ليس فرضا وسادس من الفرض القعدة لا في غير التي  
 تكون في اخر الصلوة سواء تقدمتها قعدة او لا قدر الفرض في القعدة  
 هو القعود مقدار اذ في قرة التثنية وهو كسر ما يكون مع تمام النطق  
 لقوله اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك على ان لم  
 احد الشك في ان يقول القيات الى اخره وانما بالقعود قدر ذلك القول  
 والملا من التثنية التي الى جرده ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الشك في ان يبين فقط ونظره فرضه اي ثمة فطرة القعدة في هذه  
 السائل في رجل صلى الظهر وغو غشا بان قيدا الخامسة بالسجود ولم  
 يقعد ركعتي الثانية بطلت فرضته اي ضمة صلاته وتحولت صلاته تنقلا

عند

عند اداء واجوبه انا عند في فطر اصل صلاته وخرجت من كونها هلاكة  
 وكذا لو لم يقعد على ثلثة الغرب او ثمانية حتى في ركعة اخرى بالسجود  
 والثانية من السبيل الى فراا اقلدي بالمقيم في صلاة فائتة لا تغير اقتداءه  
 لاث القعدة الاولى فرض في حق السافر دون المقيم فيكون اقتداءه  
 اقتداء المفسر بالمتقل وهو غير جائز عندنا فيك بالغاية لا تلو اقتداءه  
 في الوقتية بلح لان صلاته تيمنا ريعا باقتداءه في الوقت لا بعد الوقت  
 والثالثة من المسائل انك المصلي بعد تمام الصلوة والقعدة قدر  
 التثنية سجدة التلاوة فقد ادى الى السجدة التلاوة بان سجدها  
 ارتفعت اي زالت القعدة حتى لو اتى ولو لم يقعد قدر التثنية لم يقعد  
 بالسجدة التلاوة فدت صلاته لا نقدر ام فرض منها وهي القعدة الثالثة  
 والاربع من المسائل انما المصلي في القعدة الاخرة كلها فاما انية  
 الى قوت التثنية بفرض غير ان يقعد قدر التثنية وان لم يقعد  
 فدت صلاته لان الافعال في الصلوة حاله التوم تحسب  
 ولا تقدر لصدره بالاعية اعتبار فكان وجوده كعدمه كما اذا قرأ في  
 نائما او قام او ركع او سجد نائما وهذا في القيام والركوع  
 والسجود مستمر وانما القعدة فقليل تعتبر من القيام والاربع انما  
 لا تعتبر لانها من اجزاء العبادة فلا تنادي بالاختيار وهذه المسئلة

وقد

الصلوة

وبوقوع بعض افعال الصلوة حاله التوم بكثرة وقوعها او انما  
 في الترويح خطو صافي الى اي الصيق والناس في هذه المسئلة غافلون  
 واستابع من الترويح وهي احدى المسائل المتخلفة فيها وهي  
 الترويح من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند اي حال في الصلاة على ركوع  
 ابو سعيد البرقي حتى ان المصلي اذا حدث بعد ما قعد قدر  
 التثنية او تكلم او عمل على بناء في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك  
 تمت صلاته بالاتفاق التام صحيح وقائمه وان سقه الحدث من غير ثمة  
 في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عندها ولم يبق عليه الا شيء  
 واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة بتوقفا ويخرج عن الصلوة  
 يقعد قصد اكونه فرضا في عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ  
 ويزي معتد بطل صلاته ويستني على هذه الاصل هو كون الترويح بفعل  
 المصلي فرضا عنده لا عندها سائل للقب بالاشي عشرة وهي  
 التثنية اذ اري الماء وقدر على استعماله بعد ما قعد قدر التثنية  
 وكذا المقتدي بالتي اذ اري الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قاده  
 على استعماله وكان المصلي ساجدا على الخف فانقصت مدة سجد  
 ما قعد قدر التثنية او خلع خفيه او احدث ما حقيقة او حكم  
 رجل يسير بحيث ان من رآه لا يظن خارج الصلوة فيدب لانه لو خلع

التي

تأمل

بعمل كثير لاتباق الخلاف لوجود الترويح بصنع او كان المصلي ايتا فتعلم  
 سورة بعد القعود قدر التثنية بان ذكره او اداء ما مكتوبة ففهم  
 من غير تكلف حتى لو تعلمها من غير ان يتا في الخلاف فزوجه بصنع  
 او كان المصلي موميا غير قادر على الركوع والسجود فقدر على الركوع والسجود  
 بعد القعود قدر التثنية ولو ذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة  
 قبل هذه الصلوة وبوصا ح ترتيب او احدث الامام القادي في  
 هذه الحالة فاستخلف ايتا او طلعت عليه اي على المصلي التمس وهو صلوة  
 التي في هذه الحالة او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه  
 الحالة كان المصلي ساجدا على الخف فطعت عذبة في هذه الحالة او  
 كان صاحب عذر فاقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع  
 حتى استوعب وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من  
 صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر في هذه الحالة  
 الاثني عشرة قدمت صلوة عند ذلك وجسم الصلوة ياتر  
 غير صانع وقال لا تمت صلاته بناء على اصل المذكور وانما بحث وتحقيقه  
 في الشرح وقد زيد على هذه المسئلة ما هو صلي بالتي لفقد ما يزيلها ثم بعد  
 ما قعد قدر التثنية قدر على التها وماذا دخل وقت من الثلثة في قضاء  
 فائتة في هذه الحالة وانما اذا اعتقت وهي تصلي بغير قناع في هذه الحالة

وقد



فلم يترك على الفور والثالث سنة من الفرائض وهي الفاتحة من المختلف  
 فيها تعديل الاركان فانه عند ابو يوسف فرض ما ذكرنا من الحديث اي  
 ابن مسعود المتقدم في قول ذكر الفرائض وعند من تعديل الاركان  
 من الواجب الامن الفرض وسئل محمد بن ترك الاعناني في الكوع  
 والتسجود فقال اني اخاف ان لا يجوز صلاة وكذا اعني اي وعني  
 الشريفي من ترك الاعناني يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد  
 بالاعتدال ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الباقية والظاهر  
 ان الفرائض هو الاول والظاهر جبر الخلال الواقع في ترك الواجب وكذا  
 كل صلاة اذيت مع الكراهة التي تعييت يجب اعادةها والفرض هو  
 الاول والثاني جابر قال ابن التهامي في شرح الهداية وكذا القومة  
 من الكوع والجلاسة بين السجدين والظاهر ان فيها كلها فرض  
 عند ابو يوسف وعند من علم ما ذكر في الهداية وقال ابن التهامي  
 في شرح ما يفيق ان يكون القومة والجلاسة واجبتين لو اضية عليه  
 عليهما وقول عليه علم لا يشرع صلاة لا يقيم التجل فيها ظهره في الكوع  
 والتسجود ويدل عليه ما ذكرنا فاضح ان في ما باب وجوب التسليم  
 اذ انك لو لم يرفع راسك من الكوع حتى تخر ساجدا ساجدا يجوز صلاته  
 عند اي وعني وعني عليه التسليم وفي الفقه وقد شد الفاضل الصمد في تركه

في تعديل

في تعديل الاركان جميعا تشديدا يليا فقال واكمل كل ركن واجب  
 عند اي وعني وعند ابو يوسف والثالث في فرضية ركعت في الكوع  
 والتسجود وفي القومة بينهما حتى يطعن كل عضو هذا هو الواجب  
 عند اي وعني حتى لو تركها او شيئا منها ساء هذا يلزمه التسليم ولو تركها  
 في ركعة اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق كل  
 الترتيب وتكون ملطاف جنبيا يلزمه الاعادة والمعتبرة هو الاول وكذا  
 هذا انتهى وكذا هو اي وما هذا تعديل الاركان من الواجبات بوجوب  
 اشيائها منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا وعند الاثني  
 الثنية فرض ومنها تعيين القراءة المفروضة في التسليم في الركعتين  
 الاوليين منها ومنها الاقتصار بغير اي في الركعتين الاوليين علم تركه  
 واحدة في كل واحدة اي يجب ان تكون الفاتحة في كل ركعة من الاول  
 واحدة حتى لو تركها في ركعة انما عدا ووجب سجود التهلوتين  
 المتوارث وقيد بالاوليين لان الاقتصار فيها لو هو على مرة في الركعة  
 ليس بواجب حتى لا يلزم سجود التهلوتين بغير الفاتحة فيهما ساءوا  
 ولو تركه لا يكره ما لم يؤد بالتطويل على اي عدا او اطالة الركعة  
 عما قبلها ومن الواجبات تعديل اي تعديل الفاتحة على الركعة  
 للواظرة ومنها ضم السجدة او ما يقوم مقامها من الايات التي

تعديل سور تاليها اي الى الفاتحة في الاوليين للواظرة ايضا وهو  
 سنة عند الاثني الثنية ومن الواجبات الجهرية في القراءة فيما  
 يجهر فيه بها كالقراءة والجمعة ومنها التي فتنه بالقرأة فمما يجب  
 فيه فيها بركعة لقول غوغا ومنها قراءة الفاتحة في التورع ومنها قراءة  
 التهنيد واجبة في القعدة الاخيرة فقط وفي الاول والآخر والاثني  
 ظاهرا الرواية انها واجبة في القعدتين ومن الواجبات القعدة  
 الاولى ومنها سجدة التلاوة فاتتها مع كونها واجبة في نفسها على  
 من واجبات الصلاة ايضا تليتها فيها حتى لو اخرجها عن محلها كذا  
 يجب سجود التسليم ومنها سجدة التهلوتين بركعة وقيل من الخلل  
 في الصلاة اي لا يقرأ وهو واجب ومنها تكبيرات العدين  
 للواظرة من غير تركها ايضا والحد التكبير الاول والتكبير الثاني  
 فرض وتكبير الركوع والتسجود سنة الا ركوع الركعة الثانية فان  
 تكبيرة واجبة لا تعاد بالواجب وهو الترويد ومنها الانتقال من الركعة  
 التي هو في الركعة الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به  
 كما اذا ركع ركوعين يجب سجود التهلوتين للانتقال من الركعة الى  
 غير الركعة الذي بعده وهو التسجود وكذا اذا سجد ثلث سجودات  
 او قعد عن القعود الى الثانية والثالثة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل

الركعة

بين الفرضين بشي ليس بفرض وكذا عناية الترتيب فيما شرع مقدرا من  
 الافعال في كل القام او في كل ركعة على ما بينه في الشرح والخرج من الصلاة  
 بالخط السلام واجبات ايضا ولم يذكر في المصنوع واجبات من صلاة  
 من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب فهو اذا اراد الرجل ان يصل  
 في الصلاة نوي وهي شرط كما مر واخرج بيده من كعبه عند التكبير وهو واجب  
 وليس فرض في شيء من الصلاة خلافا لمن لا علم له بالحق من المصنفين  
 فربما ما بينه في الشرح في اذ نوي تكبيرة الاحرام ورفع يده وهو  
 والا فكل كون الترفع مع التكبير ابتدائه عند ابتدائه وانتهائه عند  
 انتهائه وذكر في الهداية انه يرفع يده او لا ثم تكبيرة فانه قال لا يصح اذ يرفع  
 او لا ثم تكبيرة انتهى والفتاوى اجاب رضى الاسلام وصاحب الحقيقة في ذلك  
 واخرين وكذا الهداية عن الفاتحة فانه قال هذا اقوالا صحيها جميعا  
 وقيل كبره او لا ثم يرفع ولو ترك الترفع دائما كان من غير عذر في  
 لان تركه احيانا والتسجود ان يرفع الرجل حتى يثني ذراعيه ياربنا  
 شحني اذني وفي ذنوبي فاضح ان يمس طرف ابراه به شحني اذني وعند  
 الاثني الثنية يرفع يده الى تكبيرة ولا تركه ان يديه اذا ركب الكفان  
 فاذا كانا خلافا تكبيرة يكون طرف ابراه به شحني اذني ويغمض اصابه  
 حال الترفع كذا في جميع كل الترفع كذا لا يشرع كل الترفع بركعة على العادة

في تعديل



ويؤثر حاله الترفع بصل كقصة نحو القبلة كما لا لاقبال عليها وقال  
بعضهم يجعل بطن كل كفا لا الكف الاخرى وانما المرأة فانها ترفع  
يؤثر بها عند الكبير جدا في حيث تكون رؤس اصابعها حذاء  
منكسها لالة استرله وقيل هذا في حق الخمر انما الامة فكل يصل  
وفي رواية الحسن عن ابي جة ان المرأة كانت تجلس والصبر هو الاول والمقتدر  
يكسر تكبير مقارنا بتكبير الامام عند الرفع وعند بعض يكسر بعد الخلاف  
انما هو في الفضيلة لا في الجواز وقد تقدم ثم يضع يمينه على ساره  
بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافا لما لاك لما روى عليه وم كان يخط  
شمال يمينه ويضع يده اليمنى راسه يده اليسرى ويحلق الابهام  
اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفية ان يضع كف  
اليمنى على كف اليسرى ويحلق الابهام والمخض على الخمر ويبسط  
الاصابع الثلاثة على الخمر ويضعها في الرجل تحت السرة وعند  
الش في علي التندر وهو رواية عن مالك واحد والمرأة تضعها  
تحت شيمها بالاتفاق لالة استرله في الوضع سنة كل قيام فذكر كون  
عند الرفع واليوسف وعند محمد سنة قيام فقرة فيض في حال الخلاء  
والقنوت وصلوة الجنازة عندهم لا عند رسول في قومة بين الركوع  
والسجود بين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقول بحذاء الله عز وجل

الاخره اي تبارك اسمك ونعالي جديك ولا اله غيرك كذا  
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر المعاجزة وان دار  
بعدها قد تبارك وجعل ثناؤك لا يمنع من زيادة وان سكنت  
عنه لا يؤمر به لالة لم يذكر في الاحاديث المشهورة والاولى تركه  
الا في صلاة الجنازة ويقول ايضا بعد الشاء اقبل الي وجنتي وحيي  
لذي فطر السموات والارض حيا واما اناس المشركين الى عند يونس  
وعنهم الصلاة ونسكي ومحيي ومحيي رب العالمين لا شريك  
لوكذلك امرت واناس للملكن وعند الشاء في نعمته عليه ثم في رواية  
عن ابي يوسف يقول التوراة قبل التكبير والنية في رواية بعد التكبير وعندها  
يقول التوراة ان شاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه في رواية قبل التكبير  
عندها لان المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد  
النية قبل التكبير بالاجماع ان مراده في قوله قول التكبير اي قبل التكبير والنية ايضا  
كما قد تبادر به ثم بعد الافتتاح يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا  
لانه وقد تكلمنا عليها في التشرع في النية في لفظ عند صاحب الهداية  
استعيد باتا لانه وهو اختيار الفقهاء في جوفه وعند غيره اعوز به  
وعندها قول القنوت فلو تركه سيد حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ كذا  
في الخلاصة ويفهم انه لو تركه قبل ان يقرأ الفاتحة يتعوذ في شيان يستأنف

وهو الصبح كليله يفعل  
بني النبي والتكبير ولم يفعله  
الا في الصلاة

انما يتعوذ فتح لفتاء عند ابي يوسف فكل من ياتي بالفتاء يباح به سواء  
كان يقرأ او لا لانه دفع الوسوسة والكل محتاجا الى الحق ان ياتي  
به المقتدر كما ياتي به الامام والمنفرد وفي العيدين ياتي قبل التكبيرات  
بعد الشاء لالة تتج له وعند الرفع وعند التحوذ لالة فكل من يقرأ  
يأتي به لالة شريفة بيان لها بآية فلا ياتي به المقتدر لالة لا يقرأ بخلاف  
الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لان التوراة بعدا وانما  
المسبوق فلا ياتي به عندكم الا بعد مقارفة الامام لالة تحمل قراة  
وعنده ياتي به مرتين لالة في مرتين كما قال المصنف والمسبوق ياتي بالفتاء  
اذا ذكر الامام حاله النية في وقت اذا قام الى قضاء ما بقي ياتي ايضا  
كذا ذكر في المسئلة لان القيام الى قضاء ما سبق كقصة اخرى لتغير الحال  
وما ذكرنا من انه يتعوذ في حال اختيار الخلافة وفي غيرها ان المسبوق  
يتعوذ عند ابي يوسف عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول الرفع  
ويؤخر بل قمر على قول ابي يوسف كانه هو الاصح عندنا لصاحب  
الخلاصة كونه المختار هو قولها على اختياره فاختارنا والهداية  
والكافي اكثر الكتب واذا ذكر الامام في الصلاة عند شروء الامام  
وهو يجزئ لالة ياتي بالفتاء بلسان صحيح ومنت لالة وقال بعضهم  
يأتي بالفتاء عند السكيات الامام كلمة كلمة كالتين بحسب ما يملك لالة

امكنه الاتيان بالنية مع مراعات الامور الفقهية الى جوف الهندية  
ان قال اذا ذكر الامام في الفاتحة شئ بالاتفاق وان ادرك  
في التوراة شئ عند ابي يوسف لا عند محمد ذكر في التفسير وهو بعيد  
لما في الفاتحة فظاهر الامام انما في الجدة والعيدين فيكبر ببناء على الشاء  
ان ابعده الامام يقع فيها اذا كان المقتدر في حال الجهر بعد الامام  
في حيث لا يسمع صوت فقد اختلف المأثورين فيه كما اختلفوا في جوب  
الانصات على البعيد حال الجهر قال بعضهم يجوز القنوت والذكر  
للبعيد والاصح انه يجب الانصات عليه فكذلك ينبغي ان يكون هنا وان  
ادرك الامام في الركوع فاذن ياتي في الاتيان بالفتاء وان كان اكبر  
منه ان لو اتي به اي بالفتاء يدرك الامام في شئ من الركوع ياتي به  
قائما ثم يركع لحرر الفضلتين ومحيي الشاء هو القيام والاولى ان  
لم يكن عال بالفتاء ادراك شئ من الركوع لواتر بالفتاء يدرك ويتابع  
الامام ويترك الشاء لان ادراكك فضيلة الجاهة في تلك الركعة  
وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه ان ذلك  
اذا انشأ بلى والايترك الشاء لم يجد لاحر فضيلة السجدة الثانية  
بالاولى لالة لو ادرك في الشاء فاذن لا شئ في السجدة لركعة فلكل ما ياتي  
من الركعة ويأتي بالركوع فيها اذا ادرك الامام بعد الركوع لالة



لأنه لا يجب أن يكون اشتغالا بامر أو بغيره من الصلوة ولا يكون  
 مدركا لذلك الركعة حاله بشارك المأمم في الركوع كما أو في مقدار  
 تسبيح من القول ثم إذا جئنا إلى الصلوة ونحن ساجدون فإما جدد  
 أو لا تجدوا شيئا ومن أركب الركعة فقد أركب الصلوة وفي الركعة  
 قال وإن سوي ظهره في الركوع يعني حال كون المأمم ركعا صار  
 مدركا لذلك الركعة على التسبيح ولم يقدر أي لا تشتغل بالركعة  
 قدر التسبيح وهذا هو الراجح لأن الشرط المشاركة في جزء من الركعة  
 وإن قل وأدناه التسبيح إلى حد الركوع قبل أن يخرج المأمم من الركوع  
 وإن أركب المأمم وهو في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة  
 يكثر ويقعد من ثناء وقال بعضهم لا يكثر بالثناء ثم يقعد والأول  
 أولى لتعميل زيادة ركعة في القعود ولا يتعدى إلا بعد الثناء  
 لأن التوارك وإن كثر وتعدى ونسي الثناء لا يعد وكذا إن كثر  
 وبدء بالقرأة ونسي الثناء والتعوذ والتسبيح لغوات محالها  
 ولا يجوز عليه أن يسنن ولا يسهو ركعة بركعة الواجب ثم بعد  
 التعوذ يسبح أي يقرأ فيها وهي تسبيح من الركعة التي قبلها بها  
 أي التسبيح في أول ركعة يقرأ فيها وهي ركعة وذكر التسبيح  
 في ركعة أكثر من الركعة التي قبلها وبسبب ذلك في التاهل وغيره يفتي

ثم يقرأ في الفاتحة سورة أو ثلثة آيات فصار قدر أقصر سورة بغير  
 بأن قراء مع الفاتحة آية قصيرة أو اثنين قصيرتين في غير حد الركعة  
 أي ركعة التسبيح لتكرار الواجب وإن قراء ثلثة آيات فصار إذا كانت  
 الآية أو الايتين تعدل ثلث آيات فصار خروج عن حد الركعة المذكورة  
 ولم يدخل في حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والمدد الاستحباب  
 المستدرك في أكثر الكتب لأن الواجب هو ضم الصورة أو الآيات إليها  
 أي إلى الفاتحة في الأولىين والمستحب أي التثنية على ثلثة أو واحدتها  
 أن يقرأ في التسفير حالة الضرورة من خوف أو عجز أو علة بغيره  
 الكتاب أو سورته ثناء أو مقدار صورة من أي محل تسير وثانها  
 أن يكون في التسفير حالة الاختيار وعدم الضرورة في بقائه في ضلوة  
 نحو الفجر الفاتحة سورة البرج ونحوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي  
 العصر والعشاء دون ذلك نحو الطارق والشمس وضحاها وفي المغرب  
 يقرأ بالقصر بعد ركعة العصر والكوش وثانها أن يكون في المغرب  
 إذا خاف في وقت يقرأ قدر ما لا تنقضي الصلوة كما في الغز  
 حالة الضرورة وإن لم ينقضي وقت يقرأ بقدره في صلوة الفجر  
 الركعتين بأربعين آية وهو أدنى التثنية أو خمسين أو ثمانين آية  
 وهو الأوسط والاعلى الزيادة على التثنية إلى أن لا تقدر على التسبيح

صلى الله

عبد وجوب سجود التوبة كسجود التوبة وهو الذي من القرآن أنزل للفصل  
 بين التوبتين بحد من الفاتحة ولا من سورة أوها الآية سورة النحل  
 خلافا لذلك في قارئها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة أيضا  
 في قول ثم في رواية عن البرج الثانية في آية أو ركعة من الصلوة والشيخ  
 الثاني في ما قبل كل ركعة يقرأ فيها احتياطا في حق الأفراد لأن أكثر الناس  
 علم هذا كونه في الكفاية من الحسن وبنيته في الشرح وتوفي عنه ما عند  
 أحد خلافا لذلك في قول من عنده يحضر بها في الجهرية وتحقق الماداة  
 في التسبيح المأمم إذا لم يقرأ فلا يقرأ بها جهر بل يقرأ بها سررا وإذا خافت  
 بأن يقرأ بها في سرية فتنطق في حال المأمم في ذلك كله وأما التسمية عند ابتداء  
 السورة بعد الفاتحة فإما عند نية لا يقرأ بها في حال الجهر ولا في حالة  
 الخفية عند نية عند البرج وعند محمد بن أبي بكر في قول السورة إذا كانت  
 بالقرأة لا أن يقرأ بها سررا بل يقرأ بها بين الجهر والخفية في ركعة واحدة  
 ثم بعد تسبحة يقرأ الفاتحة وإذا قل المأمم في آخرها ولا الصلوات  
 يجوز له المأمم أمين والموثق أيضا بقولها (والمؤمنين منكم) لقول عليه  
 إذا من المأمم فاستوفاه من وافق ما بيننا وبين الملائكة على أنه لم يقرأ  
 من ذلك ثم يغفون بها إلى المأمم والمقدمون يغفون أمين خلافا للشافعية  
 لأنهم زادوا الأصل غير الاختفاء لقول تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الفريضة وأنه كان يصلي في الفريضة  
 بالقصافات وأنه كان يصلي فيها بالتسعين المأمم على ما بيناه في الفريضة  
 وذكر في الهداية أنه يقرأ بالثلاثين مائة وثلاثين إلى أربعين وباللحظ  
 إلى أربعين أن كان الليالي قصار فأربعين وإن كان طويلا فمائة  
 ومائتين مائة مائة وأربعين أو في نظر المطول الذي وقته وتوسطها ويقرأ  
 في الظهر مثلا مثل ما يقرأ في الفجر أو يقرأ فيها دون أي دون ما يقرأ  
 في الفجر كذا في الأصل وهو مجهول بدو في الاختيار يقرأ في الظهر ثلثين  
 آية يعني في الركعتين وفي العشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء  
 كذلك أي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة وهي التي صلى الله عليه وسلم  
 أن كان يقرأ في العشاء والعشرين أي سورة بطول القصص وفي الظهر  
 والعصر والعشاء وبأوسط الفصل وفي المغرب بقصص الفصل  
 لما دوي عن عيسى بن عبد الله أن كتب إليه أبي موسى الأشعري أن يقرأ  
 في المغرب بقصص الفصل وفي العشاء وبأوسط الفصل وفي الفجر بطول  
 الفصل ثلثة أقوال وبطول الفصل في سورة البقرة إلى سورة البرج  
 ولما لا وسطا من سورة البرج إلى سورة المائدة وأما القصار فمن ركعة  
 ثم إن الآية القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل بطول من فارق  
 وقيل من الفجر وقيل من العشاء وقيل من الجانية وقيل من الجرات إلى

صلى الله

التلخيص

ما بين خبير

وقال في الغدوري بغير فريضة  
 في صلاة الجمعة بطول الفصل  
 بسورة الج



والاوسات الي القوي والباقى الى اخر القرآن القصار والمنقذ كاللما  
في جمع ذلك ويطلب الامام في صلاة الفجر الركعة الاولى على الركعة  
الثانية وهذا الاطالة لربنا اجنا على اركان الركعة الاولى  
لان وقتها وقت نوم وغفلة وقدر الاطالة قراءة ثلثي الصدر المسنون  
فيها في الاولى وثلث في الثانية وهو معتبر من حيث الاي ان تقاربت  
طولا وقصرا فان تفاوت في حيث الكلمات والترويض وقيل بقراء  
في الاولى ثلثين والثانية عشرين وعشرون ولو قراء في الاولى اربعين  
وفي الثانية ثلث ايات لما يشبه وذلك انها هويانية الاولوية وكما  
الظهر ركعتا ما هو ايسر في الظاهر من بقية الصلوة وفي بعض  
النسخ ومما هو ايسر ركعتات ما هو ايسر في الظاهر سواء في قدر الصلاة  
للمسنة لثلاثين اطالة الاولى في غير الفجر عند ابي وابي يوسف  
بل يكره وقال محمد احب الي ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوة  
كما اجازت على اركان الركعة الاولى كما في الفجر فالتوقيت في سواها  
ايضا وقت اشتغال بالكتب كما انها وقت اشتغال بالتوهم  
لان اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى لكرهه بالاجازات  
ذلك الاطالة ثلث ايات او اربع فوهن وان كانت اية او اثنتين  
لا تكثر لانه على التسليم صيا بالحق فيكون فائتة اطول بانه وفي

والمناجاة

وفي القينة قراء في الاول العصر وفي الثانية المكية لانه لا يؤمنك  
ايات والثانية تسع وكثرة الزيادة وانما ما روي انه على التسليم قراء  
في الاولى من الجمعة سبع اسر سبكت الاعمال وفي الثانية هل يتكلم حديث  
الفائدية فاد الثانية على الاولى سبع لكن التسبيح في التوبة الطول  
يبردون القضاة لانه التسبيح هنا ضعف الاصل والتسبيح ثم اقل  
من نصف التسبيح فاعلم من ان الاطولة المذكورة انما تكثر اذا كانت  
فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الايات وفي شرح الجمع ان خلا  
محدث اطالة الاولى على الثانية في روي الجمع والعديد اما في الجمعة  
والعديد فيستوي بين الركعتين اتفاقا في التسبيح وفي سائر  
التواضعات فيستوي بين الركعتين ولا يطيل احدهما على الاخر اطالة  
بنية القربور الا اذا كان ما يقراء فيها مرة باعني التيق صلى الله عليه وسلم  
او لما ثوبت احد الصلوات فانه يصلي كما جاء في التروية والاثر وليذكر  
في فضل ما يكثر ان شاء الله تعالى فلما ايسر فحين فرغ من القراءة بركتها  
وهذا بعيد ان يصلي خاتمة العزائم بالكوع في غير ذلك وعن ابي يوسف  
انه قال قتلها وصلت رجا تركت وقول يكثر تكبير يدل على جعل التكبير  
للكوع ثم فرغ به في قوله ويصح ان يكون ابتداء تكبيره عند الاكتمال  
ويكون الفراغ منه عند الانتهاء ركعا وقيل يكبره قائما ثم يركع وبعضهم



من ترك لقوله على التسليم وذلك ادناه اي ادنا في المسنون ولا شك  
ان الزيادة على الاصل افضل واذا اذ قال الله انما يحب على ان الله  
تعالى يحب التوكة وان اقتصر في التسبيح على مرة واحدة او ترك التسبيح  
بالجاء جازت صلاة بعد ركعة واحدة ولكن يكره ذلك ترك او الاقل  
على المرأة وكذا على الذين لا حال بالثنية وروي عن ابي طه الطبراني  
التسبيح التوكة والتسجود وركن لو ترك لا يجوز صلاته وهو شاذ ولا  
يشفي للامام ان يطيل التسبيح وغيره على وجهه يوم بعد الايات  
يقدر السنة لانه اي القبول المذكور بسبب التفسير الى جماعة وانما في  
عن الجماعة يكره لانه يؤخر الى زمان ثواب الجماعة التأييد على الصلوة  
سبع وعشرين درجة وان رضي القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي  
ان ينقص من قدر اقل التوبة في القراءة والتسبيح للمرحل للتسبيح محذوفين  
فيه ولو اطال الامام التوكة لادركه الجاني تلك الركعة لا تغربا اي  
ليس لاجل التقرب بالتوكة لكنه لغة فربما يفتقد ذلك مكره كراهة  
تخرجه ويحكي عليه من امر عظيم ولكن لا يكره بسبب ذلك لانه لم يتوب  
عبادة لغير الله وقيل ان كان لا يحضر الجاني فلا ينبغي ان يطيل قدر  
ما لا يشغل على القوم وكذا ان اطال القراءة لا يجل ادراكه القائل الركعة  
والاصح ان تركه اولى واما لو طال التوكة عند الجاني لم يكره لغة

اي بعض المشايخ قالوا اذا اتمم القراءة حاله الفجر لا بأس به بعد ان يكون  
ما بقي من القراءة نورا واحدا وكثيره الماكثون ذلك وينرم من هذا  
القول وقوع التكبير بعد التوكة والقول الاول هو الاصح لان النبي  
وم كان يكبر حين يركع ويضع يديه في التوكة على ركبة معتدلا بها  
ويضع اصابعه كل التفخيم ولا يندوب الى التفخيم الا في هذه الحالة ولا  
الى القسم الاحال السجود وفيها هو حال الترفع عند التسمية  
والوضع في التشهد يترك على ما عليه العادة من غير تكلف طم  
ولا ترفع ويخط ظهره ويتوي ركبتيه ولا يرفع لركبته ولا يركب  
لما روي ان النبي وم كان اذا ركع سوي ظهره حتى لو صب عليه الماء  
لا شقرا انه كان اذا ركع لا يصوب ركبته ولا يقعد ويستوي ايضا القضا  
الكعبيين واستقبال الاصابع القبلة وهذا كل في حق الرجال اما  
المرأة فتجني في التوكة قداما ولا يعتد ولا ترفع اصابعها بل يرضيها  
وتضع يديها على ركبتيها وتضعها ولا تحني ركبتيها ولا تحني عضديها  
لان ذلك استر لها كرهه الذاهدي ويقول ركعوا عسى ان ربي العظيم  
شك ذلك ادناه لقوله وم اذا ركع احكم قبله قبل شاك مراة سبحان  
ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد قبله سبحان ربي الاعلى ثم اراء  
وذلك ادناه وان ذاه على شاك فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل

والمناجاة



من غير ان يجزى قبل شئ سوى الترتيب فلا يسري اي بفعله الا طاعة  
 ونكتة ان شئ هذه الحال في غاية الندرة وهذه المسئلة تغلبت على  
 التباين فيجوز ان لا يحيط بها وقال بعضهم اذا احتسب بالنية  
 يظهر التيسر بان يتأتى في التلطف بها من غير ان يذوق عذابا  
 ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد ان تمام الركوع يرفع ركبته حتى  
 يستوي قائما ويقول الامام حال الترفع سمع الله لمن حمده وان كان  
 المصلي يأتى بالتحديد بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد والثناء  
 ربنا الحمد وربنا ولك الحمد او ربنا ولك الحمد او ربنا ولك الحمد  
 كما في الكافي ولا ياتي بالتسليم عندنا خلافا لما في بعض النسخ  
 عليه السلام اذا قال الامام سمع الله منكم فقولوا ربنا لك الحمد  
 وان كان المصلي منكر ان ياتي بها في الاصح ذكره في الهدي وقيل ياتي  
 بالتسليم فقط عند المخرج وصح في المحيط عندنا ان ياتي بالتسليم ايضا  
 على قول اي قول اي يوسف وعمر وهما ورأيت سمع عن جماعة وفي  
 نسخة النورانية عندنا ان ياتي بالتسليم او ربنا ولك الحمد او ربنا ولك الحمد  
 وقد بيناه في الشرح وقيل سمع الله ربنا ولك الحمد  
 ولا يذوق عذابا وان المشرع في الامام ذلك في رواية عنه  
 وهو غير صحيح اذ ليس في شئ من الروايات الا انه لا يذوق عذابا

بكره

يكفي بالتحديد وكذا تقدم وتاخير وقع من الكتاب هو او موضعه  
 قبل قولنا اما الامام لانهم يكونون الصغار على اليد المنيعة دال على ان كان  
 المصلي منكر ان ياتي بها في رواية وفي رواية يقول الله ربنا ولك  
 الحمد ولا يذوق عذابا ولا يذوق في القومة بعد اذ رفع قول الله ربنا ولك  
 من الركوع اتفاقا كما قال صدر الشهيد حام الدين في واقعة  
 وهو قول المصنف القومة وهو قول عريب وفي صلاة التيمم من قولها  
 العلل وذكر السيد الامام في التلطف ان ياتي هذا اليد اليسرى بالنية في تلك  
 القومة وهو قول عريب واصله في رواية من اولها الى اخرها وقت  
 قراءة الفاتحة في سائر الصلوة ووقت قراءة الفاتحة في الوتر كما عندنا  
 باليد على قول اكثر النسخ ان ياتي بها من قول الله ربنا ولك الحمد  
 وعندنا في بعض النسخ ان ياتي بها في جميع ذلك احتيازا منه في قول محمد  
 وفي حديث العبد من اي ياتي بكبيرتها يرسد يديه اتفاقا لعدم الكسر  
 المستوفى بينهما عندنا فاذا اطلعت بعد رفع يده من الركوع قائما لم يكن  
 اضطرابا لعضلها الحاصل من الدعاء ككبرتها اتصالا بالخروج والباء عني  
 مع بان يكون ابتداء مع ابتداء الخروج وانما وجه انتباهه وكبره قوله  
 بضم وكبره الا انه يذوق عذابا من كبره على الارض في بعض النسخ بغير  
 من كبره ليدل على بعضها ويضع باليد وهو عطف تفسير بيان

الارض

لكبره لئلا يفرط ما واظب عليه النبي ومدة سجدة فاذا فرغ من السجدة  
 الثانية ينضم قائما على صدره وقد قيل لا يفعله ولا يجتهد به به  
 عند التوضؤ لئلا ينضم بل يجتهد على ركبة وعندنا في واجد  
 تسجدة الاستسماة لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذلك  
 ولما روي انه عليه السلام كان ينضم في الصلوة على صدره وقد قيل  
 ولم يجلس وتامة في الشروع في الركعة الثانية فخلوا قصاصا في ذلك  
 الاول من الاقوال والافعال الا انه لا يستحب فيها ايلا بغير دعاء ولا استسماة  
 ولا يتحقق ذلك عند اول الصلوة اول القراءة ولا يرفع يديه في شئ  
 من الصلوة الا في التكبيرات الاولى وفي قنوت الوتر وكبيرات العبد  
 وعندنا في رواية عزاله واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع  
 والدلالة من الجاسين في الشرح والرفع مستحب عند اصطلام الجبهة  
 كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل يده كهيئة التوسعة في كل من  
 من الشق واليد واحدة وعفاة ومن دلفه وغيره فاذا رجع المصلي من السجدة  
 الثانية في الركعة الثانية فترش وجها ليدى وجلس على ركبتيه  
 الرضى ثم يركب ركبتيه اربعة ااصابع رجله اليمنى فخلها هذه كيفية  
 الجالس المستوفى لرجل في الصلوات عندنا وعندنا ان يكون في ركبة  
 قداما وعندنا في واحدة الا في قولنا في الاخرة كان ذلك يرفع يديه

في الركعة الثانية

لكيفية السجود ووجه التسعة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 سجد وضع ركبته قبل يديه واذا انضم يديه قبل ركبته ووجه  
 بين كفته ويبدأ اي يظفر بقبضته في عضده لقوله عليه السلام اذا سجد  
 فضع كفيك ورافع رجليك ويحيي اي يباعد يديه عن يديه هذا  
 في حق الرجل اما المرأة فاستسماة في السجود وتزقي بطنها  
 بفتحة ذمها وهذا التفسير لا يفسد لانه استسماة ويقول في سجوده  
 سبحان ربتي الاعلى ثلثا وذكر انه وان زاد فهو افضل ويترك على  
 كما في الركوع ثم يرفع ركبته من السجود او يركبها ويقعد مستويا  
 ويضع يديه على فخذيها في التشهد فاذا اطمأن فاعكف او سكتا فاعكف  
 اضطرابا لعضلها كبرتها وسجدة ثانيا ومعنى التكبير عند الاستسماة ان  
 اكبر من يذوق عذابا من كبرتها وسجدة ثانيا ومعنى التكبير عند الاستسماة ان  
 حق عباد الله ان يرفع ركبته والارض من السجدة الاولى قبل اتمام  
 يستوفى عند ذلك ثم يجلس في حال السجدة في حال السجدة في حال السجدة  
 حال القعود لا يجوز ذلك الموضع ولا ذلك السجود الثاني وذكره التلطف  
 انه يجوز ذكره في الهداية الاول اصح وكذا في المحيط لا ياتي في السجدة  
 اقرب بعد سجدة واحدة قبل اذ يرفع قد روى الشيخ بغير  
 وهو القدر في شئ من الروايات الا انه لا يذوق عذابا

في الركعة الثانية



ينرض حين يفرغ من التشهد في الوسط الصلوة فان اذاعا قد انشد  
 قال بعض المتأخرين ان قال الله تعالى عيا على وعيا لعلي محمد ساهيا حجب  
 عليه بجدوع وعيا اليه فمارواه الحسن عزان داحرفا واحدا فعليه سجدة  
 التسلو وقال الحق ما كثر المتأخر عيا هذا وفي الخلاصة الحق راة يلزم  
 التسلو وان قال الله تعالى عيا محمد انتهى والاول وجوب زيادة وعيا محمد  
 به الا في علي الكثرة وهو الاصح فاذا قام بعد التشهد الاول في ركبة  
 الثالثة لا يعتمد بيده علي الارض لما روي انه علي السلام ثم ان  
 يعتمد الرجل علي يديه اذ انرض في الصلوة وان يعتمد باليدين يتقضي  
 الحديث انك اذا لم يكن لعد رويكبة وعند هذا التهوض ركوعي في التشهد  
 وصرح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة فمرتبة ثلثه ثم باعية  
 فهو في سجدة الاولى حين اذ كان قد رويكبا ان يعزاه وبين الشيخ  
 ان ان يك والقرآن اقل وقدرة الكلام في ذلك عند ذكر الوضوء ان  
 وان راعه في الفاتحة فحين يكون استين بيتا علي الفتح بمعنى فقط لا يند  
 علي شيئا ثم ان يقرأ من فهد عليه السلام فان ضلته التوراة الى الفاتحة  
 يجب ساهيا عليه سجدة التسلو في قول الزيد بن عمار غير الكثرة في التشهد  
 وفي ظهر الزوايات الحجب على سجود التسلو لان الوتر فيها مشروعة  
 في غير تشهد والا فهدا على الفاتحة منون لا واجب انما اذا كانت تلك

الصلوة ستة من السنن الرواتب وانما غير الرواتب فينبغي في القيام  
من التشهد كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني بالثبات بالبناء والتعويض  
احترض بدفع اليمين فانه لا ينفعه لان كل شفع من النقل حاشي  
ولذلك قالوا يصلي على النبي يوم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة  
الظهر والمعدة لان كل واحدة منهما صلوة على عتبة وقد فرغ في شفع  
العبادة السابعة حتى يات بالصلوة فيها في التشهد الاول ولا يستحق اذا قام  
الي الثاني تركه كذات القعدة وفيها الاول صلي في القعدة الاولى من سنة الظهر  
ثانيا في وجوب سجود التوبة وتوالت وتحقيق هذا البحث مذكوب في بعض  
ونقد في القعدة الاخيرة مشايخا قعد في القعدة الاولى عندنا في غير  
وقد تقدم والملة تعد على اسمها البس في القعدتين وتفرع عنهما  
رجلها من النبي في الركعة الاولى لان ذلك اسمها وتشهد خلفا اتهم  
الصلوة في القعدة الاخيرة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في سنة في الركعة  
عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي في الحلق انما يفرض  
في العشرة وقال الحنفي اوي كلها ذكر وقال النجاشي قول النجاشي  
اصح وهو الحديث لقول عبد السلام ثم جعل ذكره عند فليصلي  
عليه وقوله عبد السلام من ذكرت عنده فلا يسجد علي والاحاديث في ذلك  
كثيرة جدا ولو اكثر ذكره على السلام في عمل واحد قال في الكافي

المائة واحدة والربع لكن يندوب الفكر اربعا لخمسة الصلوة  
 فانه يندوب تكبرا والصلوة في مجلس واحد والتمنية كالصلوة وقيل  
 يجب في كل مرة اية التذلل ولو تكبر اسم الله تعالى في مجلس واحد في  
 المجلس يجب لكل مجلس سماء على احدى ولو كان لا يقضي بخلاف الصلوة  
 على النبي وم المختار في صفة الصلوة بعد التشهد ان يقول الله صلي  
 عيسى وعيسى محمد علي ابراهيم وعيسى آل ابراهيم اذك سيدنا  
 وبارك علي محمد وعيسى محمد كما باركت علي ابراهيم اذك سيدنا  
 ابراهيم اذك سيدنا محمد ويستغفر بعد الصلوة علي النبي صلى الله عليه  
 وسلم الي يطلب المغفرة لنفسه ولو الذي ان كانا مؤمنين وجميع  
 المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
 يوم يقوم الحساب وتوذلك ويدعو بالذوات المؤمنات اذ  
 الصلوة علي النبي صلى الله عليه وسلم فوالله اغفر لي ما قدمت  
 وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما اسرقت وما اسرفت وما اتي  
 المقدام وانت المؤمن لا اله الا انت علي كل شيء قدير الله استغفرت  
 نفسي ظلي اظلم او لا يظفر الذنوب الا انت فاعوذ بمغفرة من عندك  
 وربي انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشي الفاظ القرآن كي  
 تقدم وتقول ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا



عذاب النار لا تنزع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك  
روحك انت القاب ونحو ذلك فانه يقصد به الدعاء بها مع الالهي  
والحيض ولا يدعو بها شيب كلام الناس وهو لا يستعمل طلبة منه  
نحو قول الله اكسني اول اللهم زوجه فلانة واعطني مالا ونحو ذلك  
حتى لو كان قال ذلك وفي وسط الصلوة تفقد صلواته اما بعد الفهول  
لا خير فاتها لا تفقد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب ويزو  
منها بدو ذلك لو تكلم او عمل عملا اخر ما بنا فيها وعند ان في جوف الدعاء  
بما هو لا نيا ايضا ولو قال الله عز وجل في الهداية مما يشبه كلام  
الناس وحي في انكافيه ولو قال ادر في التوجه فليس من كلام الناس وروي في  
المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واما بعد اذ هديتنا  
في حق عبد السلام واكثر المشايخ على انه يقول التواتر فيه على ما روي  
في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال انما ينبغي في احد في الصلوة فيقول  
الله صليا عليه محمد وعلى آل محمد وبارك الله عليهم في الدعاء وروي في  
كما صليت وباركت وترحم على ابراهيم وعالي ابراهيم الله محمد بن محمد  
قال الرستغفي ويكون معنى قوله وروي في الدعاء في التفسير راجع  
الى الله ويقول اذ انزل في هذه الصلوة من الصلوة وترحم ولا يقول وترحم  
لا قال اولا وادرسه ويروي وترحم على محمد لكن هذا يخالف لرواية الحديث

ان قال وترحم بالذاء فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترحم  
بالشديد اي بشد الى ويجوز ان لا معنى له في التوجه ولا يقول بعد  
قوله في العالمين ربنا انك تجد عدم ورويه في الاحاديث ولو قال ذلك  
لا بأس به اي لا يكره وان كان تركه اولى ويكرهه بالسبب اذا انتهى الى اولى  
التي هي دين وقال في الصلوات لا يشره الا في الاول ان شاء الله فان  
اشاء ريعق اي بفتح الهمزة والنصر وعملق الوصل بالاسم اي يجعلها  
حقة وقد ذكرناه عند ذكر التفتة فاذا فرغ من الادعية بعد التفتة لم  
يجز له ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذه السلام اي في  
سلام الزم من الصلوة سواء كان في البيت او في ركنه كذا ذكر  
في المحيط بخلاف السلام الذي في التفتة فانه يقول السلام عليكم ايها النبي  
وسلمته وبركاته وينوي في خطابه عليكم بالتسليم الا في موهوبه  
من الملائكة والمؤمنين المأركين في صلواته دون غيره وبغاية السلام  
عن بسا رعت ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من غير  
سلام من الملائكة والمؤمنين والتسليم الا في التفتة والخروج من الصلوة  
وتسليم التفتة والقوم في التفتة في قول الله لا تذكروا الادعية التي اجبت  
كالا ولا يركب في السلام في سجدة ولا يوقف وقال في بعضه اي بعض  
العلماء ينوي من الملائكة المخلقة الذي لا يوافق في صلاة ولا في

وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة بعد الحفظة وغير ذلك  
اي ان قد اختلفوا في ان يدعو في قول الله مع كل مؤمن من كذا  
وقع في التسليم وصوابه من الملائكة بالثناء والحمد واحده عن عبد  
الحسنات واحده عن يسار يكتب التيات واحدا ما بعد الحفظة  
واحد واو يدفع عند المكاره واحده عن صاحبته يكتب ما يصلي على  
النبي ويضعه اياه وقيل مع كل مؤمن من مؤمن ملكا وقيل ملكة وتكون  
وقيل ملكا وقيل ملكان وقيل غير ذلك قلنا ينوي من معه عموما  
من غير تعيين عدد وينوي المقتدي امامه في التسليم الا في مع من نوي  
فيها ان كان الامام من بينه او يذبح اي اذا كان الامام يذبح ينوي به  
الا في ايضا وهذا عند ابى يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابى جينون  
في التسليمين وينوي في التسليم الا في الثانية ان كان في يساره والامام  
ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمين هو الصحيح وقيل لا ينوي احدا  
وقيل بالتسليم الا في فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة وينبغي  
للمصلي من طريق الادب ان يكون مخفي بصره في حال قيامه الى موضع سجدة  
ولا يتبأ وزه وفي حال الركوع يظهر قدسه في حال السجود الى اربعة اشكال  
وفي حال قعوده اربعة وهو ما عليه جميع من قبله من عباده وكذلك في التسليم  
الا في في حال السجدة لا ينوي به من معه في حال السجدة وان ترك التسليم

ما خلعت عليه لا يتبأ من الملائكة المذكورة في المواضع المذكورة وينبغي  
ان يكون بين قدميه حال القيام قد رابع اصابع مضمومة والثناء للامام  
في السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض من التسليم الاولى في الصوت  
فان الجهر لجلالة علام بالانتقالات ويحتاج الى التسليم الاولى دون  
الثانية لان الاولى تدل عليها لاثبات تعقبها غالبا ومن المشايخ من قال لا يخفض  
الثانية كذا في بعض التسليم ويجعل مراده يخفيها ولا يهرسها اصل وفي بعضه  
يخفض الاولى من الثانية اي يخفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح  
ولا يقول به احد ولا في الاول التبرير بالثانية دون الجهر بالاول لاثبات المقتدين  
ينتظرون فيها لا يحال ان عليه سجدوا بسجدة قبلها فاذا انتهت صلوات الامام  
فهو ينوي ان شاء الخ في يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الخ في يمينه  
وجعل القبلة عن يساره وهذا لا يوافق كلامنا بل جاء لقول ابن معبود لا يجعل  
احدكم للشيطان شيئا من صلواته في يمينه ان شاء الله عليه ان ينصرف الى يمينه  
لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا يعرف عن يساره وان شاء ذهب  
الى الجهر لانه لم يبق عليه شيء وان شاء الاستكمال التكميل بوجه ان التسليم دون  
عند ان كان اذا صلى في غير الصلاة بوجهه وروي عن عبد السلام كان لا يقوم  
من صلاته الذي يصلي في التسليم حتى تطلع الشمس كما لو انما تكون قيا خذون  
في امره اي جده فيكونون ويستم وهذا اذا لم يكن يذبح اي في مقابلته الامام

عنه



مصلح فان كان فانه لا يستقبل بل يزفي بمئة او سيرة سواء كان ذلك  
الصحيح في القف الا قول قريش من الامام اوفي القف الا خبر بعد اعذارهم  
يكن بينهما حائل ولا يستقبل الا به المصلحة مكره مطلقا وهذا استقبال اول  
لما ذكرنا كاتري مطلقا لا فصل قريب عدد خلاف لما قال بعض الجاهل اذا  
لم يكن الجاهل عترة ولا يفر في قد يتبع في القف هذا الذي ذكرناه من التبر اذا  
يكن بعد الصلوة المكتوبة التي انما تطلع كالقصر والعصر قال في الخلاصة  
وفي الصلوة التي لا تطلع بعد كالجهر والعصر كركعتي فاعدا في مكان  
مستقبل القبلة فان كان بعد اي بعد المكتوبة تطلع يقوم الى الطلوع  
يل فصل الامم قد ار ما يقول الامم انت السلام ومكة السلام تباركت  
يا ذا الجلال والاکرام ويكره تأخير التمتع بحال اداء الفريضة بكن من نحو ذلك  
القدر روي انه على السلام كان اذا سلم لم يتعد الامم قد ار ما يقول  
الامم انت السلام ومكة السلام تباركت يا ذا الجلال والاکرام فاذا اقام  
الامم الى التطوع لا يتطوع في مكان الذي صلى في الفريضة بل يتقدم  
او يؤخر او يجزئ بينهما او يقرأ الا قول على السلام لا يصح الامم في الموضع  
الذي يصلي فيه حتى يتناول ويذهب اليه فيطوع ثم اي هناك يعني  
في بين على السلام ومكة السلام يصلي التمتع في بينه والا فصر في التمتع  
ان يصلي في البيت ان لم يشغل شأنا اخر ومن التمتع في غير البيت لا يجوز

وقال ان كان المصلي اماما هو يتطوع عن رب الجاهل ويسأل الجاهل  
من المصلي ترحي التماس وقال ثمر الائمة التي لم يفر هذا يعني ما ذكره من  
ان كانا بعد الصلوة تطلع يقوم اليه من غير تأخير اذا لم يكن من فصل ولا  
شغل بالجاهل وان لم يكن له ورد مجتذ يقرأه عقيب المكتوبة فان كان  
له ورد قد اعتاد ان يقرأه اي باقي بعد المكتوبات فان يقوم عن صلاة  
اي عن المكان الذي صلى فيه في ردة فالحال وان شاء جلس ناحية  
من نوحى المسجد بقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كما هو اى كل  
من قرأه الورق فانما ومن قرأه بحال في ناحية المسجد مروي في الصحيح  
رضي الله عنه وما ذكر في ابتداء السجدة من انه يركع تأخير السجدة عن اداء  
الفريضة دليل على كراهة في السجدة المكتوبات وما ذكره ثمر الائمة دليل  
على الجواز اي جواز تأخير من غير كراهة ذكره الى السلام المنفرد  
في المحيطة واذا اراد بالكلية كراهة التمتع قرب من كلام ثمر الائمة  
فان الشهور عندنا قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسجدة الا وادو  
الخط لا بأس يدل على ان الاولي غير ان فعل لا تسقط السجدة وقالوا لو  
تقدم بعد الفريضة لا تسقط السجدة لكن ثوابها قائم وقيل تسقط والا  
او لا يقرأ ويروي عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر  
فان كنته تسقط حتى يركع السجدة وانما اعطى حتى يؤذن بالصلاة ولو ان السجدة

بعد الفرض الى آخر الوقت قيل لا تكون سنة هذه الاحكام المذكورة كلها  
في حق الامام والامام المتقدي والمنفرد فانما ان يستأ في مكانها الذي يصلي  
في المكتوبة جاز وان قال ما الى التطوع في مكانها ذلك جاز ايضا والا  
حسن ان يتطوع في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان يتقدم ما لو تأخر  
او يتبعه لا يمتنع وبسيرة وبسيرة كبر القف في تلك بطن  
الداخل في الفرض في بيان ما الى التي الذي يركع  
فعله في الصلوة وبين ما لليك فعله قال يركع للمصلي ان يطعاه  
او ان يركع في كل ركعة والادب عند التنازل كلفه اي يركع  
الانفتاح ان قدر على ذلك لقوله على السلام اذا  
فان لم يستطع فان الشيطان يضل في وان لم يقدر فلا يركع  
يده او يركع في ركعة او يركع على السلام وقد يركع التطوع لانه دليل الخلف  
والكل يركع الا في ركعة وان بلغ بعض العامة عياره ويجعل  
عليه من ان يركع في ركعة او يركع في ركعة او يركع في ركعة او يركع في ركعة  
فبما يركع الكاين في ان يركع في ركعة او يركع في ركعة او يركع في ركعة  
عياره وقال بعض الاعني ان يركع في ركعة او يركع في ركعة او يركع في ركعة  
ونحوه ويروي اي يركع في ركعة او يركع في ركعة او يركع في ركعة  
قائمان وغيره وهو الموقوف على ما ذكرناه من كراهة التمتع بها

والعصر اي عصى الشعر وهو ضيق وقيل افراد في الجامع ان يجعل  
شعره على حافة ويتركه يضرع او ان يلف ذراعية تقي ذراعية يطمع التنازل  
البحر وبعد طرفة مدودة في ما موحدة قال في القاموس هو التمام  
والمداد من جعله في حوله ركب كما يفعل النساء في بعض الاوقات  
او ان يرحل الشعر كمن قبل اي من وجهه القفا ويمسك اي يمسك بجنب  
او نحوه كيلا يصيب الارض اذا سجد ويصح ذلك مكره اذا فعله  
قبل الصلوة وصح على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو  
في الصلوة قد ثبت لانه عمل كثير وجه الكراهة تبارك على السلام ان  
يصلي التبريل بركعة يعقوض بركعة وضع اليد على الارض قبل وضع  
الركبة اذا سجد وركعها اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد  
اذا قام من السجدة الى القف السجدة اذا فعل ذلك من عذر فانه لا يركع  
ويكره ان يركع في سجوده نقر الديك اي كثر الديك في السجدة  
ما من تركه الظان به ويكره ان يقع في جلوس افعاء الكلب  
اي كافتاء الكلب وهو ان يضع اليد على الارض ويصقب فخذه  
ورأيه بها وقيل هو ان يجنب يديه امامه والاقوال اصح قال  
في المستصفى افعاء الكلب في نصب اليد بين الالقاء اللاتي في تركيب  
اليد وهو كراهة ان يركع في السجدة او في السجدة او في السجدة او في السجدة

في كتاب الصلاة



الشعب وهذا الاشياء ذكرها الحق بلفظ الحديث فانه عليه السلام  
 نرى في قوله (الذيك واقعا) كما قلنا الكلب واقتراشا كما قلنا في الشعب  
 ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه  
 فعل زايد ولكن لا تقديس القلوة في الصحيح لانه فعل زايد من جنسها  
 خلافا لما رواه مكحول عن ابي جابر انها تقديس ويكره ان يسدل ثوبه اي يستر  
 من غير ان يلبس وهو اي السدل ان يقع اي الثوب على كفه وهو  
 سطر ارق عيا عضدا او صدره وفي القدوري شرح مختصر الكرخي  
 هو ان يجعله على راسه او كفه ويسدل اطرافه من جوانبه وفي فتاوى  
 قاض خان هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل يديه الى  
 على صدره والكل سدل في السدل في اللغة الارقاء والارسل  
 وفي الشرح الهامس بدون السدل المعتاد وكراهة لفهمي النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولو صلح في وضوءه قياما او سطر في بطن الميم وفيه الذاء ثوب مرتبة في  
 اعلام او ما ياتي اي مطر على وزن ميز وهو ما يستر يمينه ان يسدل  
 يديه في كفيه ان يشد القباء ونحوه بالخطبة احتراز عن السدل  
 ولو لم يدر قبل يديه في كفيه قبل لا يكره واخاره صاحب الخلاصة  
 والبرازي واخاره في قوله لا يكره وهو القياس لا يصح  
 عليه حد السدل ومع الفقيهين مع الفقه الهندواني ان كان يقول

اذ اصلى مع القباء وهو غير الشدود الوسط فهو يبيغي ولو  
 ادخل يديه في كفيه ويبغي ان يعقد بما لا يرتازوا ولا يرتفع شيئا  
 عا اذا ارتفع فقد صار كغيره من الثياب في البس واما الاقية  
 الزمنية التي تجعل لا كما هي حروف عند اعي العشاء اذ يخرج المصلي  
 يده من الخرق والسدل الكمي فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه لانه  
 فيه شغل القلب ولانه فعل الكبريت ان اذا التماس تغوس هذا الدنيا  
 شمع يتركه ولو ادخل الكمي تحت منطفة ذلت الكراهة لرواها في  
 او يكره ان يكف ثوبه وهو في القلوة يجعل قليل بان يرفع من يديه  
 او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو  
 مشرك الكمي او التذيل وان يرفع كميلا ترتب ويكره للمصلي ان يرفع يديه  
 الجسامة عموما لان القلوة مقام النواضع والتذلل والخشوع فالكبر  
 والتعريف فيها ويكره ان يصلي في ازار واحد او السدل فقط لقوله عليه  
 السلام لا يصلي احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه من شيء الا  
 من عذرا بان لا يجد غيره ويكره ان يصلي حاكرا اي كاشفا يده نكاسا  
 اي لا جعل لكل بل يستقل تعظيما واما ان يلبس ثوبا اخر منها  
 في القلوة ولا يلبس عليه اذ فعله اي كشف الثوب تذلل وخشوع لانه  
 السجود في القلوة وفي قولنا لا يلبس ثوبا الا في الاولي حوالا لا يفعل

ايضا او يشبك بين اصابعه لئلا يعلل السلام عن ان يفعل  
 في السجدة في القلوة او في التثنية ويكره ان يجعل يديه على خافض  
 عليه السلام عا الحصة في القلوة وهو مفضل بذلك على الاصح يقرب  
 الحصى كل حال لا يحال ان لا يركع الصبي من السجود عليه بان اخلف ارتقا  
 وانحفا فركع فلا يستوي على قدر الفرض من الجدة فيسوي مرة او مرتين  
 لان فيه روايتين في رواية يسوية مرة وفي رواية مرتين وفي ظاهر الروايتين  
 انه يسوي مرة لا يزيد عليها لقوله عليه السلام لا تسبح الحصى وانت يصلي  
 فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ويكره ان يرفع في جلوسه الا من عذر بخافة  
 الجاوس السنون ولا يكره خارج القلوة في الاصح لانه عليه السلام كان جعل  
 قعوده في غير القلوة مع احاديثه في غير السجود وكذا في عروان كان الجالس  
 على الركبتين او في لانه اقرب الى التواضع ويكره ان يخفض حجره لئلا يعلل  
 عنه في القلوة ويكره ان يلتفت بوجهه يمين او شمالا لقوله عليه السلام حين  
 سارعة هو اختلاس تحت الشيطان من صلوة العبد ولو انفت بصدرة  
 لقد وان عوقا غير فلا يكره ان يسجد على كور العانة وقد تقدم  
 في بحث السجود وان يسجد قصدا يعني بقوله قصد اختيارا من غير ضرورة  
 وهذا اذا كان التوجه صوابا فقط لا يكره في ذلك القنوت وكذا لو كان  
 له حرق واحد بخلاف ما اذا كان له حرقان فانه يكون مقصدا في ما بينهما

لان فيه ترك اخذ الزينة الماء سور بها مطلقا في مقام وكذا يكره ان يرفع  
 في ثياب البذل بغير الباء وبالدال المحبة وهو ما لا يصح ولا يفتقر  
 من اللبس ونحوه او ثياب للهيئة اي الخدمة والعلماني في ذلك المضاف  
 ترك اخذ الزينة والمسح ان يصلي الركعة في ثلثة اوثاب اذ اذ قيس  
 وعامة ولو صلح في ثوب واحد متوشحا به يمين يديه كما يفعل القصار  
 في المقصرة جاز من كراهة لانه فيه ترك الاحتجاب وروي عن ابي جابر كان  
 يلبس حسن ثيابا في القلوة والركعة تصلي في ثلثة اوثاب اي ايضا قيس  
 وخار ومفتحة وفي الخلاصة قيس واذار ومفتحة وهو الاولي  
 لان اذار فيه زيادة السحر والمفتحة مسبة الى روي بغير اليقين ثوب  
 يضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اخرج منها بحيث يعطف  
 من تحت الحنك ويربط من العانة الى راسه بحيث يعطف به الرأس  
 وترسل اطرافه على الظاهر والصدور ويكره للمصلي ان يرفع راسه او يتركه  
 وهو في الركوع الخ لانه الهيئة المنسوبة فيه ويكره ان يبعث يديه  
 بغير اوشق من جسده البعث فعل فيه عرض غير صحيح والسفلاء عرض  
 فيه اصل كذا في الكركي وقيل البعث لعب لانه فيه والكعب هو الذي  
 قبل لانه ويكره ان يرفع اصابعه باعدا او يرفها حتى تصوت لئلا يعلل  
 الا السلام عنه قبل ان يركع لموطوعا هذا فيكره خارج القلوة



ان شاء الله تعالى لما اتم السجدة غير مدفع الى المظفر اليه فلا يكره وكذا  
التخفيف اذا كان عن ضرورة كذا اذا منع المظفر الفقرة او عن اليه وهو  
امام فادركه والاسنان يدفع لحواله ان قد علم دفعه من غير  
يكره دعائه للادب اما اذا كان يحصل له او ثقل عليه بدفعه فالاول  
عدهم ويكره ايضا ان يركب المصلي السلام ياكشادة بيده او رجليه  
جواب معني ولو حصل حقيقة يفسد كما اذا دعه بلبثه يكره  
اذا كان معني فقط ولو صاح في بيته السلام فدت ويكره ايضا ان يركب  
القبض او غيره مما يشغل وهو في صلاة على السلام ان في الصلوة  
لشغل ويكره ايضا ان يستريح اي يخرج التي منه من سلقه بالتف الشديد فمما  
اي لا يفسد ركوعه كالتخفيف في التقييد ويكره ان يضح في غير داره او دنا  
نبر او غيرهما من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يفسد الركعة لما فرغ من  
الشغل بلا فائدة وان منع ذلك مع اداء الركعة ولو بغيره مقدار ما يوجب  
به الصلوة بان سكت او تنقذ ما ليس بركعة ان فسد ترك الركعة ويكره ان  
يفتح وهو في الصلوة يعني بالتف المذكور نفي لا يسمع صوت المصلي ل  
حران او كثران سمع لصوت شيخ عا حزين او كثر وفدت ولا فائدة  
بل يكره ايضا ولا يبيح المصلي ما بين يديه ان يكره له ذلك ان كان قريبا  
دون قدر الجملة ولن كان كثيرا اذ يبا على قدر الجملة فان صلاته

وكذا

وكذا اذا كان قدر الجملة في الصلوة ويكره له ايضا ان يجهر بالسجدة  
والتيامين وكذا بالثناء والتسبيح والثناء يكون بعد الركعة  
الهزة اسم جنس واحده اية اي بعد الآيات والتسبيح وان بعد التوبة  
اذا كثرها في الصلوة يعني بالعد المذكورة بالاصابع وهذا  
عند ابي ج وقال ابو يوسف ويكره للامس يد بالعد لا بد من اربعة ركعات  
لثة القراءة وفي بعض المواضع ولما ليس من افعال الصلوة وفي ترك  
الوضوء الممنون ثم من شانهن من قال لا احلاق في التسبوع الا يكره  
العد فيه ومنه من قال لا احلاق انما هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة  
بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر الهندي اني الخ فيهما  
اي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحقاينة ان عزير فوس الاصابع  
يعني وهي موضوعة كما هي على الهزة المنونة لا يكره وذكره موضع اخر  
من الى فائدة انه لو احتاج الى عداء بعض السجرات كما في صلوة  
التسبيح عداء اشارة اي من تحت الاشياء او بغيرها يباح فيها ويكره  
بقيل من غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا للمصلي ان يتكلم وهو في الصلوة  
على حائط او على عصا آكله من عداء كيان من غير اشارة لو كان  
من عداء فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات  
بالعد انما كان بعد فلا يكره كما اذا سبق الحديث فشي للموضوع وكذا



لومني لقتل الميت والعقوب على قول الترخي هذا اي الداهية  
المذكورة اذا وقع بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف  
بل خلت ثلث خطوات متواليات فسد صلاته لا على كثر اذا كان  
ذلك بغير عذر فان كان اما اذا كان بعد فلا تقدر على صلاته في  
اذا كان بعد لا تقدر ولا يكره وان كان بغير عذر فان كانت بثبوت  
يقدر ولا يكره ولا يفسد ويكره ايضا التي على في الصلوة على عينا مرة  
وعلى براه اخرى لانه من العيب المنا في الغشوع ويكره اخذ القز او الغش  
في الصلوة وقتله او دفنه وفي الخلافة قال ابو حنيفة لا يقبل المصلي في الصلوة  
ويذهبها تحت الحصى وقال محمد فتنها احب الى من دفنها وكلامه لا يكره  
وقال ابو يوسف يكره كلامه انتهى والاخذ بقول محمد ولا اذا فرضه ليل  
يذهب شوقه بالبراء ويحل ما عني اني حقيقة واني يوسف على لا تخم كلامه  
غير عذر القرض ولا يكره لقتل الميت والعقوب في الصلوة لقول علي السد  
اقبلوا الاسودين في الصلوة الميت والعقوب قالوا اي الخناجع هذا اذا  
لم ينجح اليه المشي الكثرة ثلث خطوات متواليات ولا يكره المعالجة الكثرة ثلث  
ضربات متواليات فاما اذا احتاج الى ذلك فشي وعالج بغيره صلاته  
كما لو قائل في صلاته على كثر ذكره الترخي في المبروط ثم قال  
والاظهار ان لا تفعل في لثة رخصة كالمشي في سبيل الحديث وبه

اطلاق الحديث والاصح هو ان لا يكره ان يركبها  
كما يباح لاعتداله ما هو في التحصيل من سبب هلاك سقوط  
من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف جراح ما قمت درهم  
له ولو لم يركب تمام ند الجرح في الشرح ويكره ترك العلم في الركوع  
والسجود لانه ترك واجب وكذا في القومة الجارية لا ترك واجب  
او سنة مؤكدة او كالمكره ويكره تكرار الركعة في الركعة ركعة  
وكذا في ركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة اخري اما اذا لم يقدر  
على قراءة غير تلك يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان  
عن قصد اما ان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في الاول فلا تعود برت  
الناس فانه لا يكره ان يكره في الثانية ولا يكره تكرار الركعة في ركعة  
اربعين في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية  
من كل شفع في التطوع الا اذا كان التطويل بمراتب البنية ثم قولا  
او فعلا ما هو راى منقول عن عبد السلام فعلا كالمكره من قراءته  
سبع كم ركعة الاعمال في الاول من التوبة وقيل بالسر الكافون في الثانية  
وقد هو ان في الثانية في قناري فاجتنب ان لو طوّل الاول على الثانية  
في التراجع لا يكره بل المختار تركه عند عدم وعند الحاجة واني يوسف  
لتوبة بين الركعتين كما في التظهر والمصير عندهما فعلم ان ما قاله هنا



خلافاً لما في رطلين الركنة الثانية على الركنة الاولى في جميع  
 القسومات الغرض والتفكر فيه وقيل ان في ركنه في القسومات  
 اربعة واثنا عشر الشانته من عليا قباله فلا يركب لانه شفع اخر وكذا  
 ايضا في القسوة ذراع القيص ونحوه والقنوسه بفتح القاف وللام  
 وضحت السنين ما يلبس في الذكر وكذا يركب ليس اذا كان الترخيم  
 بعمل يركب وان كان يعمل كغيره في القسوة ويكره ان يستعمل في  
 هو الفصحى ينطق طيباً بالسر الطاء اي اذا اراد طيب هذا اذا  
 قصده اما اذا دخل الزاني القصر قصده فلا ويرى بزاوية الزاوية  
 غراب ما والى اذا خرج من واداه فيه ويرى او يرى في امه بضم  
 القون وهو البلق الذي ينفذ الى الحلق بالشفة العنيفة من الخشوع  
 او القدر واثنا عشر ما ذلك اذا لم ينفذ اليه اما اذا انقضت بان خرج من  
 او يخرج ضرر فلا يركب حتى تحت قدمه اليسرى اذ لم يكن في السجدة والى  
 ان ياتى به يركب فيه ويكره ان يركب في ركنه او في ركنه او في ركنه  
 او يركب في ركنه او في ركنه او في ركنه او في ركنه او في ركنه  
 ثلاث مرة متواليات فقد حصل ثلثه عمل كثير ويكره ايضا ان يركب  
 اي شعبة الى المرققين وكذا الماهول والمرققين عند طهارة العلقين وهذا  
 اذا شربه خارج الطهارة وشرح فيها وهو كذلك الشانته في القسوة

نحو

تفسد لانه على كثره وكبره ايضا ان لا يضع يده حال القيام والزكوع او السجود  
 او الشانته في موضع المذكور في صفته القسوة لان لم يضع  
 من غير ركنه في الوضوء ويكره ايضا للصلاة ان يقرأ القرآن في غير حال  
 القيام من الزكوع او سجود او قعود وان يترك التسبيح في الركوع  
 والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحات في الركوع والتسبيح في لغة  
 السنين في ذلك كثر وان ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات متعلق  
 بالمشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بيأتي بان يركب الركوع بعد الانتهاء  
 الى حال الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام ونحو ذلك لان  
 التسبيح ابتداء الذكر بعد انتهاء الانتقال وانتهى به عند انتهائه وجب  
 اي في الاتيان المذكور كرهته ان احدهما تركها اي ترك الاذكار في موضع  
 اي في موضع الذكر والآخر في حصولها اي في حصول الاذكار في غير موضع  
 اي في غير موضع الذكر ويكره ايضا للصلاة ان يركب ركعتين متواليات  
 في انشاء القسوة او في فعل الشانته قبل السلام لانه في فائدة في ركنه لو  
 كان في فائدة بان كان الوقوف بعد ركعتين في ركنه او في ركنه او في ركنه  
 وهي في شغل القلب اثناء الصلاة فلا يركب لما روي انه عليه السلام كان  
 اذا قضى صلاته مسح بيمينه يديه الى رجليه ثم قال اشهد ان لا اله الا الله  
 اللهم اذهب عني الدين واغنني من الفقر ولا يركب الركعتين المتواليات ان يعود

اذ لم يكن له اي للشخص المصور رأس اصلاً او كان له رأس فخاه بحيث يشبه  
 عليه حتى طمست هيئته او كانت الصورة صغيرة جداً بحيث لا تبدوا  
 ان لا تظهر للتوابع اذا كان قائماً او ساجداً اي لا بين تفاصيل  
 اعضائها فلا يركب ان تكون بين المصاحف او فوق راسه ونحو ذلك لانها  
 لا تقدر فانتفى التشبه بعباد القصور فروع علوي وجد الصورة فهو كقطع  
 راسه بخلاف قطع يديه وبجلبها والخطف على عتقها بخرط وفي الخواص  
 المتخذة ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا يركب يستعملها وان  
 كبره انما كان مما وان كانت على الارض او على التراب وكبره التصاوير  
 على التراب حتى في ارضه او على الارض اذا كانت في يده ويوصيه فلا يركب لانه  
 مشهور بشاره وكذا لو كانت على خامة ولو راي صورة في بيت غيره يجوز له  
 محوها وتغييرها لانه في العمل المراد بقوله ان كانت في يده كونه معقله في يده  
 فان لم يكن له يده وفي قوله وان كان كبره انما في انظر ذكرناه وجب  
 في الشروع ولا يركب بالصلاة على الظن بفتح الطاء وكسر الفاء بفتح  
 وواو الباء في قوله ان لا يركب بالصلاة على الظن بفتح الطاء وكسر الفاء بفتح  
 ووجهه لما يركب عموماً اذا كان الشيء المفروض رقيقاً بحيث يدان احد  
 عليه من الارض ولكن القسوة على الارض بلا حائل وعيماً انية الارض كالخشب  
 والابواب افضل لانه اقرب الى التواضع وفخره في خلاف الاسام ما كان كان

باليد من التاد عند ذكرها وان مثل الله الرحمن عليه ذكارة الترجمة  
 من الجنة وانواع التعظيم وان يستغفر في طلب المغفرة عند ذكر  
 العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان المصلي المنفرد في الفرض  
 يركب ذلك خلاف الشافعي واما الامام والمقتدي فلا يفعل ذلك  
 المذكور من السجود ونحوه في الفرض والى الفعل الشرعي باليعة  
 كالقنوسه ولا يركب بان يصنع متوجهاً الى ظهره بل عكساً او قائماً يمشي  
 اذ لم يحصل في حديث القضاة في من القنوسه ويكره ان يصيح الى وجهه انسان  
 الا اذا كان يشاهد قنوسه في وجهه المصلي لانتفاء سبب الكراهة وهو  
 التشبه بعبادة القصور او يصيح اي ولا يركب بان يصيح وبين يديه اي قدامه  
 مصحفاً معلقاً او يصح معلقاً لانه في وجهه احد او على ساطع في  
 تصاوير اي صور والى ان لا يركب في تصاوير اي تصاوير  
 عليها وهذا اذا كانت صورة في ركنه ان كانت بصورة غير ركني  
 الزكوع التشبه بعبادة ويكره ايضا ان يكون فوق رأسه المصلي  
 في الشفاعة او بين يديه في قدامه قنوسه او في مقابله وان في  
 يكن قريباً تصاويره ويكره في جداره او غيره او صورة موضوعة او معلقة  
 لان قيمته عظيمة بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه امانة طاهرة وهذا اذا كانت  
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الركن وانما ان كانت مقطوعة الركن لم يكره



عنده بكرة التهجود على ما ليس من جنس الارض ولا يابس بان يكون مقام الامام  
اي موضع قيامه وحمل قدس في المسجد اى خارج الحراب ويكون سجوده في  
الطابق اى في الحراب ويكره ان يقوم في الطابق بان تكون قدما في الحراب  
لانه في التثنية باهل الكتاب في امتط ذالامام بمكان مخصوص وفيه بحيث  
مذكور في الشرح ويكره ان يتقدم الامام في القوم في مكان ما وعلم من مكان  
القوم اذا لم يكون بعض القوم معه لما فيه من التثنية المذكور وان انفرد  
الامام في القوم بالمكان لا يختلف الشيخ في ذلك قال القطي اوى لا يكره احد  
التثنية باهل الكتاب فانه يثني انما يخصون امامهم بالمكان المرتفع وظاهر  
الرواية انكره لانه لا يذره بالامام ومقدار الارتقاء الذي يحصل  
كراهته الانفرد قبل مقدار قائم وقيل ما يقع به الاضمار وقيل مقدار براع وعلم  
الاختلاف ويكره للمعتدي ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد في الصف  
فريضة يركع القيام فيها والفتن راذا اذا لم يجد فريضة ان يتنظر الى الركوع  
قال جاء رجل فينا والاقام القيام وحده او لم يجد رجل من الصف  
في زماننا الخليفة الجليل فترجمنا بقضي الجليل الى ان اذ صلوته الجذوب وكذا  
يكره للمعتدي ان يركع القيام وحده او يركع القيام وحده او يركع القيام وحده  
المتقدمين فيصلي صلاته التي موقعها في الصف في الصف والصف  
والسجود ويكره الصلوة في طريق العامة لانه على السلام نهى ان يصلي

سورة

مواطن الابر وقوق ظهر للجنة ويكره الصلوة في القصر من غير سر اذا خاف  
الصبي العرواي من ان يتراحدين بديه ويكره ايضا في معاصر الابر اى  
مباركها وفي المزملة وفي مابق الزلزال الشريفين وفي الجرة اى موضع الحرارة  
اي في الجوانات من الثمن وغيرها وفي القصر اى موضع الاعتزال  
وفي الجوامع وفي القبلة لما من الحديث المتقدم وذكر قاضي ان في الفتاوى  
ان اذا غل موضع من الجوامع لم يسر فيه قتال في صورة وصية ولا يكره  
والاوليان لا يصح في الضرورة تخوف القوت ونحوه لاطلاق الحديث  
واما الصلوة في موضع جالس الجوامع فقال قاضي ان لا يكره بها لانه  
لا يكره فيه وكذا قال في الفتاوى لا يكره بالصلوة في القبلة اذا كان فيها  
موضع اعتد للصلوة وليس في قرآنهم كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ  
كلمة او كلمتين من سورة فترك تلك السورة ويكره بغير عذر يسير ما يكره  
وبعد الوضوء من سورة اخرى وكذا لو تنقل في اية اخرى من تلك السورة وترك  
يسير ما يكره وانما حرم على اهل تلك الامة قبل ان يتم شدة القراءة فلا يكره الانتقال  
الى اية اخرى من تلك السورة فها هو سورة اخرى الحذر وهذا ان تنقل قصدا  
قال القائلين قد فم تذكر يسبح ان يعود ذكره في القبلة وان لم يعد فلا كراهة  
ايضا لعدم قصد تركه للامام ان يؤتم فوما وهو كاركون بخصته  
اي بسبب خصته نوبت كراهة اولي فيهم من هو اليه بالامامة اما ان كان

وهو سكان البادية من العرب ولحق فيهم سكانها من غيرهم كالتركمان والكراد  
ونحوهم وتعليق الاعمال لا يكره الا في اربع النجاسة ولا تحقيق الانتقال  
القبلة كما ينبغي وتعليق الفارق استهله في الامور الدينية وتقدم  
والزنى بناء على ان الغالب في الجبل الذين لم يتقبلوا تعليم سني  
لأن تحقيق من عدم الجبل لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب وان تقدموا  
بحاذا الصلوة وراجع مع الكراهة تقدم خلافا لما كان في الفارق اذ  
فم قد يكره تعذيب الاعراب بالاعراب في الجبل دون العالم عظاما  
قربناه ويكره الشغل في الصلوة العبد مطلقا وكذا يكره بعد في الخيارات  
اي التي والموانع فناء العلم للصلاة العبد والمجدة والمطرق  
في هذه الحكمة من الجوامع والمجامع ويتنقل في غير الجوامع اما في مسجد  
مسجد محلة او في بيت ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذ غايظ  
او بول لقول علي السلام لاصلوة بحضة طعام ولا هو يذافعه  
الاجشاش وان كان الاهتمام بالبول والغايظ يشغل اي يشغل  
قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها اي يقطع الصلوة فيكون  
على وجه الكمال هذا كان في الوقت حجة والآخرة يقطع لانه التعويت  
في الوقت حرام وان مضى على ما اي على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام  
بشغل الجوامع اي كراهة فعلها وقد ساء وكان غملا لادراكها ما كراهة

كرهته لغير سبب يقتضيه فلا يكره امامته لانها كراهة غير مشروعة  
فلا تعبر بغيره ايضا للامام ان يتنقل على صلي على القوم بالتحويل  
الرائدة في التثنية في القراءة وسائر الاكرار ويكره ان يتنقل في مكان  
التثنية من الركوع والسجود وقراءة التثنية ويكره ان يركع اى  
يعود في الصف عليه في القراءة يعني اذا رجع عليه في القراءة بنحو النجاسة  
ان كان قد قراء المقدار المستوفى او يتنقل الى اية اخرى ان يكون وقراءة  
والركوع القوم ان يتنقل عليه ويجب عليه اى على الامام ان يقرأ ما  
يشتر عليه وقراءة القرآن دون ما هو عليه لم يحكم بغيره وان  
عرض له شيء من المحصل تنقل الى اية اخرى او يركع ان كان قد قراء  
ما يكره وهو قدر التثنية وقيل قد يركع في الصلوة وقيل قدر الواجب  
ويكره الصلوة ان يركع في مكان الذي صلى فيه ويكره ان يركع في مكان  
في مكانه قراءه وكره قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره ان هو  
قول الغلو اني بعد ما كركم في صلوته بعد ما كركم في النظر والمجدة والمغرب والعشاء  
الا قدر ما يقول اي قدر قول الامامة انت السلام ومنك السلام تبارك  
يا ذا الجلال والاکرام اى بعدم الكسب الا هذا القدر ورد الاثر على السلام  
في تقديمه ويكره تقديم العبد للامامة لانه الغالب على الجبل من قومه  
على كراهة لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب



التحرية وقد الحكم ان اخذه البول او الغائط بعد الافتتاح ولم يكن موجودا  
عند الافتتاح فانه يقطعها وان لم يقطع اجزاءه مع الباء ويكره ان  
يكون قبله المسجد للخرج اي الخلاء او الى الحمام او الى القبر وفي الخلاء  
هذا اذا لم يكن بين الصلوة وهذا الموضع حائل كالخيط وان كان حائطا  
لا يكره وان صلى في الحمام فلا يكره لانه المراهة في المسجد لا احترامه لا كونه  
الصلوة عند التيمم لان جدا الى حمام حائل بخلاف ما لو كانت التيممين  
يديهما في كبره ولو في بيت ويكره المرويين يدي الصلوة على التسليم لو  
يعلم المارئين يدي الصلوة ما ذا عليه من الاكل كان ان يتفاد اربعين تحرا  
لمن ان يترديه وفي رواية اربعين تحرا وهذا اذا لم يكن عند اي عند  
الصلوة حائل يحول بينه وبين المار نحو السترة الى العصا المكونة امامه  
او الاطواته بضم الحاء والقائه وهو العود او نحوها من شجرة او  
دخول اوداة او غير ذلك فانه لا يكره المرويين وراء الحائل وانما يكره  
والمرور عند عدم الحائل اذا مر في موضع سجوده هو الاجل وفي التيمم  
الاصح ان لا يصح صلوة التيممين بان يكون بصره حال قيامه لا هو  
ضج سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره والاول محتمل الترخي وما  
في النهاية محتمل في غير الاسلام وان كان يصح على الذك ان كان حاذي  
اعضاء المار أعضاء الصلوة على ما في الهداية وغيره وهذا في

التيمم

في التحريم اما ان صلى في المسجد فان كان المسجد مذكرا فهو مطلقا  
وان كان مذكرا فغيره كالصلاة في المسجد وبين حائط القبلة وقيل كالقراءة  
في ما وراء موضع سجوده وقيل في ما وراء حائطين ذراعا وقيل  
قد مر ما بين الصف الاول وحائط القبلة ويرجع ان القمام مذكورة التيمم  
من غير تفصيل بين المسجد وغيره ونحوه في الصلوة ان اتخذ سترة  
قد رزاع في غلط اصح ويؤيد منها ويحبها قائله احد حاجته  
لا يبين عني وان اتى العصا بين يديه ولم يرفعها او خط خطا قيل  
يجزئ عنه التيمم وقيل لا ويعا قول الجوزي قيل خط خطا كالحجاب  
وقيل من جهة عينية الى الشمال واما الموضع ففي الكفاية يضع طولا  
لا عرضا يكون على مثال القروية راء المار اذا اراد ان يمر في موضع  
سجوده او بين وبين السترة الاشارة والتيسير لا يهتما معا وستر  
الامام ستر للقومة ويجوز ترك السترة في موضع باشر المرويين  
وفي القبة قام في اخر الصف من المرويين وبين الصف مواضع  
خالية فلا بد اخذ الحائل بين يديه ليصل الصف لانه اسقط حرمة نفسه  
فلا يكره المار بين يديه وقيل لا يكره رفع البصر الى السماء في الصلوة  
وتكره الصلوة بحضرة الخطاء وتكره رفع الرأس او وضعه قبل الامام  
وان صلى بين يديه تنورا او كانوا موقفة بخلافه فاشجع والسبح

والقنديل وفي فتاوى اللجنة الاولى عدم مواجعة التيمم ويكره ان يرفق  
اصابع يديه او يمسح القبلة في السجود وكذا اكل ما كان فيه مخالفة  
السترة او الواجب وفي خرافات الفقهاء من المنع من الخدود واليدون للصلوة  
ومن المكره من وراء اليدين عن الحدين ورفع اليدين تحت التيممين  
وسجدة التيمم قبل السجود وقالوا يكره ستر القدمين في السجود وفي نظر  
ولا يكره الصلوة بشدة الذنوب وقيل يكره والخير الاول وانما لو صلى  
وهو مشرك لم يكره لانه لا يكره التوب وقيل لا قال صاحب القنينة وهو  
الاحوط ولعل مراده قد مر ما يتكف الكفان لا الرفع الى السجدة  
ولم يفرق فاذمكره ما ذكره الصلوة في الارض الغير بلاذن وقيل  
ان كانت مسلم ولم تكن مزروعة فلا ولو اصاب بين الصلوة في ارض  
الغير وفي الطريق فان كانت مزروعة او الكافرة الطريق او لا  
فمنه ولا يجب في الصلوة احدا يديه اذا ناداه الا ان استغاث به لم يهرم  
فيقطعها كما يقطع لمن سقط اجتنى من خطه ونحوه او غرقه  
او سرقه ما قبله درج او غيره **فصل في السنن** المار فيها هذا  
المواضع ما يستحب في الصلوة من قول او عمل او اجزاء من غير افعالها  
اولها اي اول السنن الاذان وهو سنة مؤكدة للصلوة الى الموضع  
دون الواجبات كصلوة الجرد دون التوافل كصلوة الكسوف

السنن

اذ اعلنت

اذ اعلنت بها عدة واء كانت في وقتها او فائتة فان هلكوا فوات  
متعددة في جماعة اذن للمار منها واقيم وفي الواجبات ان شاء اذن  
واختام وان شاء اذ اقامه اذا اعلنت مواظبة وشرع الاذان  
او الاقامة لمن صلى وحده في بيته وليس في الاذان يكره التيمم او فقطع  
يكره التيمم للحيات الى عت الشاء وحده في جماعة المعذورين في  
المسجد والجمعة فان الاذان والاقامة مكره وان لم يكره لهما صلواتهم  
بجاء وصف الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا خلافا للثنية  
وهو ان يحقق صوته او لا بالشهادتين ثم يرفع يديه صوتا ويريد  
في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة بخبر التوم مرتين والاقامة عند مثل  
الاذان عندنا خلافا للثنية فانها عندنا في اذان الفجر الاقامة عند  
الشافعي واجل ويحب كون المؤذن عالما بالثنية تيقا فانه اذن  
الى اهل الفلاح لقول علي السلام ليؤذن لكم خباكم ويكره اذان الصلوة  
وان كان غافلا في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذ ان كان غافلا  
بغير استحيان في الاذان لا يكره من افعال الاخبار وكذا في القراءة  
وتحسين الصوت مطلوب والتكبير ان يخرج المار في الجوز في الاذان  
يستحب قبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث ويكره تركه ويجوز  
بصره عينه عند سعي على الصلوة وشمال عند سعي على الفلاح في الاذان



والاقامة ويستدير في المتابعة اذ لم يحصل تمام الفائدة بقوله الوجه  
مع ثبات لفظه بين ويجعل اصوري في اذنه لانه عليه السلام بلا لفظ قال  
اذا رفع لصوتك وان لم يرفع فلا كراهة وكبره التكلم وهو يؤذن  
او يقيم ويستأنف لونه في اثناء لا ذكر واحد ولا يرد السلام لكونه  
عليه فيه ولا يشمت العاطس ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن للمفسر  
ويكره ان يقرأ في ظاهر الدواية الا للمفسر في نزول الاقامة ويجوز للمفسر  
ان يؤذن متوجها حيث توجهت ذابته ويكره ان يؤذن جنيبا  
رواية واحدة ومحدثا لا يكره في احد الروايتين وفي طاعة سبب  
الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان كبره مشروع  
كما في يوم الجمعة دون كبرها كذا في الهداية وتكره الاقامة بلا  
وضوء في الشهور وقيل لا ويستحب اعادة اذان المراءى ويجوز اعادة  
الاذن السكوت والنجون والحيث غير العاقل وان مات في اثناء  
الاذن او الاقامة يجب التثاق وكذا ان جنى او اغنى عليه لم يفسد  
الحديث فذهب ونوصاه او حرم ولم يلحق احدا وتكره ان يوجب  
ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم في مؤخر اليهود  
الا لالتفاتهم ولا يستأنف ولا يكره اذ ان العبد والاعيبي والاعبي وولد  
الزنى ولكن يكره ان يكره التثاق عند الاذان والاقامة الامم عند

كتميل

كتميل الصوت او تحميمه ولا يشرى في الاذان ولا في الاقامة فان  
مضى الى مكان الصلوة وعند قد قامة الصلوة قال بان كان كان  
هو الامام وقيل مطلقا وفيه تسليح الاذان بان يفصل بين كلما بالكنوة  
ويجوز في الاقامة بان يتابع كلما آتيا ويكره في الغنة ذلك حتى لو طس  
الاقامة اذا نافر تسليفا ثم علم قامة مستقبلها من قولها في الاصح قال فيحذف  
وينبغي للمؤذن ان ينظر الناس وان علم بضعف مستحج الاقامة لا ولا ينظر  
رئيس الجماعة لان قرياء وايداء ويكره ان يؤذن في مسجد من شخص واحد  
لحسن المشاورة والتشويب وهو العود الى العلم بحجته فانه لكل  
قوم ونصير ابو يوسف من زيادة الشغال بالموار العامة كالمير القاض  
والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها والفصل  
في غير المغرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة فقرأ اثنتي عشرة  
اية ونحوها وانما في المغرب فعند ان يفصل بسكنة قدر ثلث ايات قصارا  
واحدة طويلة وقيل قدر دخلوا ثلث خطوات وعندها يجلس خفيفة  
ولا يكره عنده ما قاله ولا عنده ما قاله انما الخ لانه في الافضلية ولا يجوز  
الاذن لصلوة قبل دخول وقتها وجوز ابو يوسف والثلاثة في التوجه  
الاعادة لو اذن قبل لا لم يحصل به القايمة المقصودة منه وهي الاعلام  
بدخول الوقت والتام مع الاذان ينبغي ان يجب ان يقولوا ما يقول



المؤذن وعند سعي على الصلوة وسعي على الفلأه يقول لا حول ولا قوة  
 الا بالله وعند الصلوة يرمي التوم بقول صدقت وبررت فالاجابة  
 على هذا الوجه قيل واجبت وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما بالكان  
 فتنبه وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا وفي التحيات المكالام  
 عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان في غير مرة يجب الا قول سواء كان مؤذنا  
 مسجدا او غيره وفي الحيون قاري كعب القاء فافضل ان يسكت ويستمع  
 وقال الرشتقي يضي في قوله ان كان في المسجد وكذا في غيره ان لم يكون  
 اذان مسجده ويستغني ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه عليه السلام انه  
 قال من قال حين يسمع التلاوة اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة  
 الكاملة انت حي محمد الواسع والفضيلة وابعدتها محوذا الذي وعده  
 اكمل للمخلف الميعاد حلت رثقا حتى وثاني الترتين رفع اليدين عند  
 تكبير الافتتاح مع التكبيرة وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وقاله  
 نشر الاصابع عند التكبير دون تكلف ضم ولا ترفع ورابعها جهر الايام  
 بالليل وكذا بالتسبيح والسلام وخامسها التلاوة اي قراءة سبحانك اللهم  
 الاخره وسادسها التعوذ وسابعها التسبيح وتامنها التاكيد وبالسبع  
 الاخيرة سحر اي بالاربع المذكورة من التثنية وما بعده اسلام كان المعنى  
 او معتد بها وشغلها او عاشرها وضع قدم الشتر للرجل وكذا في

اليدين من البدن على الشمال منها واحد عشر يكون ذلك الوضع  
 تحت الشتر الرجل وتكون على القدر لمرأة وثلاثة عشر التي  
 يؤتي بها في خلال الصلوة عند الركوع والتسجود والرفع منه والتفت  
 من التسجود والقعود الى القيام وكذا التسبيح ونحوه وثالث عشرها  
 تسبيحات الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود وخامس عشرها  
 احد الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مقبلا اصابه وهي سادس  
 عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب  
 الرجل اليمنى متوتيرة اصابها نحو القبلة في السجودين للرجل والتورك  
 فيهما للمرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
 التشهد في القعدة الاخيرة وتاسع عشرها الدعاء في اخر الصلوة وما  
 يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة وتام العشر من ان يشار  
 بالمسبح عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة  
 الصلوة وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفاتحة ايضا ستة  
 وعطاس الركبة وقيل واجب وقيل مستحب وقيل الخروج من الصلوة  
 بلفظ السلام ستة ايضا والتحية واجب وقيل السلام غير واجب وسار  
 ستة والاحقر ان يلمها واجب وقيل بعض الافعال التي ذكرناها اثباتا  
 انها حادب والاحقر ان يلمها ستة سوي ذلك المذكور ههنا ما يشاهد

بعض

بعد ذلك وان شاء ركعتين وهي المؤكدة للحديث المتفق انفا  
 وما ذكر من الستة قبل العصر والعش فذلك مستحب كما ذكرنا وكذلك الاربع  
 بعد العشاء وسبب الاربع ايضا بعد الظهر لقوله عليه السلام من حافظ  
 على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها ردت الله على النار ويجوز في الاربع  
 بعد الظهر كونها بتسليم واحدة او تسليمتين لكن بتسليم واحدة  
 افضل اتفاقا والتي بعد العشاء كونها بتسليم واحدة افضل عند ابي  
 حنيفة وعندهما بتسليمتين ويستحب الستة بعد المغرب لقوله عليه  
 السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلاوة  
 كان للاربابين ففعولا واختلاف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والستة  
 بعد المغرب هي المؤكدة او غيرها وانما هو ان لا يصدق عليه ان  
 صلى بعد الظهر والعشاء اربعاً وبعد المغرب ستاً والركعتان في ضمن  
 ذلك وذكر في الحديث ان تطوع قبل العصر واربع وقيل العشاء واربعين  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب سجدة فلا يكونان مؤكداً  
 والستة قبل المغرب اربع لانها على السلام وانما على الاربع بعد الزوال  
 الايام وبعد ما اي بعد الجمعة اربع لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم الجمعة  
 فليصل بعد ما اربعاً ومنه اي يوسف الستة بعد الجمعة ومنه اي  
 عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعاً ثم ركعتين للجمعة من الغد

وسبب وما ذكرنا في صفة الصلوة مما سوي ذلك المذكور ههنا من التسنن  
 في وادب وماراه التمام ينص على ان فرض اواجب ولم يذكر مما هو مذكور  
 في صفة الصلوة فهو ادب كاخراي الكفر الكمين عند التكبير ونحوه وقد نظفان  
 من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في التسجود وبوسنة وكذا ابداء  
 الضميمة وبجافة البطن في الخدين وتوجيه الاصابع نحو القبلة في  
 رتبة ايضا **فصل** في التوافل جمع نافله وهي في لغة الزيادة وفي الشروع  
 العبادة التي ليست بغرض ولا واجب فتعتم الستة والمستحب والصلوة  
 التي الموقت اعلم ان الستة قبل الفجر اي صلوات الفجر ركعتان وهو اقوال  
 التسنن المؤكدة حتى يروي عن ابي حنيفة انها لا تجوز في القعود لغير عذر  
 لقوله عليه السلام صلوها ولو طردكم الخيل ثم الكد بعد ذلك ركعتان  
 ثم التي بعد الظهر ثم التي في العشاء ثم التي قبل الظهر والاحقر ان التي قبل الظهر  
 الكد بعد الستة التي في العشاء او اربع قبل الظهر وركعتان بعد الاربع  
 على السلام ان كان يصلي ذلك واربع قبل العصر وان شاء ركعتين  
 وركعة العصر مستحبة للمؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله عليه السلام  
 من صلى في يوم شئ عشرة ركعات سوي المكتوبة حتى رتبة في الجنة  
 اربعاً قبل الظهر وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان  
 بعد العشاء وركعتان قبل الفجر واربع قبل العشاء وهي مستحبة واربع

بعد







الذكر والتسليم في السنة المؤكدة التي كبر خلافها في سنة المؤكدة في سنة  
 السن وان كان في يومها طلع للقفا بعد شروع القوم في الفريضة  
 والاختلاف القفا من غير ما كان وان بقي بها اقل في سنة وهو افضل  
 عند باب المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس كان  
 ان امكن بان كان هناك موضع لابق للقلوة وان لم يكن ذلك  
 ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس كان هناك  
 مسجدان صفي وشعوي وان كان المسجد واحد اختلف استواءه نحو  
 ذلك كالعود والشجرة واما الشجرة فيكون حائل والاتبان بها خلف  
 القفا من غير حائل كبره وخالف للقفا سنة كراهة هذا الحكم اذا  
 كان اثنان منهما بعد الشروع في الفريضة في احدى البيعتين في الفريضة  
 ليأتم وقتا قبل شروعه في الفريضة في احدى البيعتين في احدى البيعتين  
 العلة المذكورة وانما قد اختلفت سنة الفريضة في غير ذلك بعد شروع  
 في الفريضة في الفريضة في سنة الفريضة في سنة الفريضة في سنة  
 الامام في الشهد وان لم يكن في سنة الفريضة في سنة الفريضة في سنة  
 اذا كانت وحده اصل الا قبل طلوع الشمس لكبرهته التخليل ولا بعده  
 لاستصحاب القضاء خارج الوقت بالواجبات الاما ورد به الشرع  
 وهو ان ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال

ولم يرد في قضاءها اذا خافت وحدها ولا اذا فاتت وحدها بعد  
 مع الفرض بعد الزوال وقال محمد بن ابي ان يقضيها اذا فاتت  
 وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف في غير سنة الفريضة لا  
 تقضي التي بعد الوقت التي فاتت وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض في الا  
 حجة ويقضي التي قبل الفجر في الوقت في الصحيح وتقدم على ركعتين وقيل  
 تؤخر عنهما وتقام هذا في الشرع ويستحب في سنة الفريضة وان  
 بقا في اولها مع الفريضة قبل اتمها الكافرون وفي الثانية الا خلاص  
 لالة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما خلف هذا فضل تأخيرها الى قرب  
 الفرض او تقديمها الى اول الوقت والا حديث شرع الثاني واما السن  
 التي بعد الفريضة فانه ان تطلع بها في المسجد فمن وتطلع بها في البيت  
 افضل وهذا غير متحقق بما بعد الفريضة بل مع التوافق ما عد التراجع  
 وقية المسجد الا فضل في المنزل لما روي عن النبي انه كان يعالج  
 السن والوتر في البيت وقال عليه السلام صلوة المرأة في بيتها افضل  
 من صلوة في مسجد في هذا الا المكتوبة وكثر بعض المراجع سنة  
 الغريب في المسجد وقال البعض بان سنة الغريب في المسجد دون  
 ما رواه وقال البعض التطوع في المسجد من وفي البيت احسن  
 كالحال المقصود به افاق الفقهاء ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشتغل

م

للماء الواقعة في المسجد قال صلى الله عليه وسلم في كل موضع فليصل فيه افضل  
 والاحتياط في البيت فيها ان نوى التراجع او نوى قام قبل ان يوتر سنة الفريضة  
 او قام رمضان لان المن في هذا اختلف في جواز ادائها في سنة الفريضة مطلق  
 التخليل او مطلق القوة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول الامام وقال  
 بعض المتقدمين بل عاتقه يجوز ذلك صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل فربما  
 اي ظهر ذلك ان اي التخليل قد طلع الفجر قال بعضهم هو اكثر ان يخرج  
 يتوى ذلك الذي صلاه عزير بن الزبير وهو قول ابي ثوبان يوسف ومحمد  
 بل هو ظاهر التروية عن ائمتنا كثرهم وتلك الرواية جارية في صلاة غزاة  
 وان كانت بعد صلوة الركعتين بين صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب  
 ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق لات البين لا يسقط بالركعة وان نوى  
 التراجع صلوة مطلقه فحسب اي من غير ان يقين صفة من القفا والمذكور  
 قالوا اي بعض المتأخرين لا يجوز وهو اختيار فاضلان خلافا  
 ما اختار صاحب الهداية وقد تقدم في بحث الفريضة في وقت اي وقت  
 التراجع ذكره باعتبار الفعل والتخليل المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها  
 بعد ان كانت بعد الوتر او قبل وهو المتيقن ولا قبلها فافترعت بعد  
 كانت تسعها كاستسها وقيل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقيل  
 ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر الصحيح تقدمت في علية

عنها اذا رجع فان لم يغف فالا افضل البيت ومن السنة المؤكدة التراجع  
 بين زوجين سميت بها كل اربع ركعات منها المراجعة بعد وهي سنة  
 مؤكدة في الصحيح لانه واجب عليها بالخلفاء الراشدين والنبي صلى  
 عليه وسلم بين العذر في تركه المواظبة وقال عليه السلام عليكم يستقي  
 وقتة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده وقال عليه السلام ان  
 فرض عليكم صيام شهر رمضان ونسيت قيامه واقامته باليأس سنة  
 ايضا وعن ابو يوسف ان امكن ادؤها في بيتها مع مراعاة شهرتها فيم وافضل  
 الا ان يكون فيها يغذي به والاصح التراجع فيها افضل وعلى الجور  
 كلها سنة على السبيل الكفاية حتى لو ترك اهل مكة كلهم الحجاء وحكوا  
 في يومهم فقد تركوا السنة وقد اساق في ذلك وان اقيمت التراجع  
 في المسجد باليأس وتختلف عنها رجل او اكثر الكاس وصل في بيتهم فقد  
 تركه الفضلاء الماسة فلم يأمروا في قولهم من افلاذ الناس انارة الى ما تقدم  
 اذ ان كان من يغذي به لا يخفى ان ذلك لا يكون وان حكمه يمين باليأس جعل  
 ليصغروا وقضاها ولكن لم يكن الواجب على من كان في البيت في المسجد  
 للزيادة في صلاة المسجد وانما رتبها بر السلام وهكذا في المكتوبات  
 اي انما رتبها صلى الله عليه وسلم في البيت على سنة الحجاء في المسجد في افضل  
 الحجاء وهي اربعة ركعات بين وعشرين درجة كان لم يكن في افضل

الحجاء

العشاء



لوصلي العشاء وقيل يا امام وصلي التراويح يا امام اتري ثم علم ان الامام  
الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم قد اذها بوجوبه من الوضوء  
بعد العشاء والتراويح بحالهما كما يعيد كبرتها ولا يذير اعادته الوتر في محل  
هذا المقورة عند ايجاز ان كان صلاة مع التراويح لعدم تعبدية العشاء  
عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما يذير اعادته ايضا لانه  
يجب انما عندهما ويستني على الترتيب يجوز بعد الوتر ام لا لانه ان قلنا مع الامام  
ترويحه وترويحنا او اكثر هل يقضيها في الوتر او بوتر ثم يقضيها في التراويح  
قالوا اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم بوجوبه مع الامام ثم يقضي ما فاته  
من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المتروية ثم يوتر ولا يتركها في التراويح  
الوترية بل كذلك الاثر اذ لم يثبت في الشفاء في التراويح بين كل ركعتين  
مقدار ترويحه بل بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات فكذا بين الاخرة  
والوترية والمراد الانتظار وهو غير مستقيم ان شاء الله تعالى وان شاء  
هلال اربع اوقاف او صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب لعادة  
اهل الحرمين فانت صلاة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع ركعات ويصلوا  
ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلا اربع ركعات وان استرجع  
على ترك تسليمات عقيب عشر ركعات قال في بعضهم لا يلزم بما  
لا يكره وقال اكثر المشايخ في الاستحباب ذلك لغيره فثبت ان ادخال ما ليس

في التراويح

التراويح بيقين والاغتراف من التقليل لا يدعيها بالجماعة وذكر في المنتقط  
ان يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤذي النفس فيقوم عنها فقال بعضهم  
يقراء كما يقرأ في المغرب لا تخف الزيادة وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء  
لا تقرأ كما يقرأ في العشاء في التراويح فيفضل اربع ركعات ثم ثلثا من  
ايه حتى يقع به الختم ثلث مرات وقال بعضهم وهو رواية الحسن بن ابي  
حنيفة يقرأ في كل ركعة عشرين ايات وهو الصحيح لان فيه تحفيظا ويحصل  
الاستمارة وهو الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح ستمائة  
وايات الزان ستة الاف وستمائة وفي الهداية وغيره الستة فيها الختم فلما  
يترك لكل القوم واذ كان امام مسجد حجة لا يختم فدان يتركه الى غيره  
ومنهم من لم يترك الختم لانه السبع والعشرين ثم اذا ختم قبل اخره  
قيل لا يكره تركه التراويح فيما بقي لانها شرعة لا بد الختم مرة وقيل يصليها  
ويقرأ فيها مائة وسيل ابو بكر الكافي ان يجعل الامام لا يوتر في صلاة  
عاجلة او يجلس فيجعل البعض في الوضوء والبعض في التراويح قال  
يصل الامام هو اخف على القوم ويصل ايضا الامام اذا فرغ من التشهد  
في التراويح ان يريد عليهم فيتم قال ان علم انه لا يشغل على القوم يذير  
من الصلوة ولا يستغفر وان علم انه يشغل على القوم لا يذير وفيما  
بالفناء في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي

في التراويح

في الصلاة مكره ومن المكره ما يفعل بعض الجهل من صلوة ركعتين مفردا  
بعد كل ركعتين لانها بدعة مع في لغة الامام والقف والافضل للامام  
تعديل القرائة اي تقدير ما يقراء في الركعتين على سبيل مساواة والعدل للملك  
اكون احدهما اطول من الاخرى ولم يفعل الا يابى بوانما كان الافضل  
كون التعديل بين التسليمات للملك لا يشغل قلبه بالترك في ذلك وهو في الصلوة  
ولو صلى التراويح كلها تسليمة واحدة وقعد على راس كل ركعتين قدر  
التشهد جاز ذلك في التراويح وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وعند  
بعض يجوز ذلك في تسليمة واحدة وفي ظاهر التراويح يجوز اربع  
تسليمات وقول المن واليك ولا يكره ذلك بخلاف المذكور في الخلاصة وغيره  
اذ يكره والكمال لا يحصل بحد الثقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم  
يقعد على راس كل ركعتين قدر التشهد لم يجز الا في تسليمة واحدة  
عند ابي حنيفة ويوسف وابناهما من قدر فلا يجوز تسليمة ايضا بل  
تعدي واذ استوى ابي الامام والقوم في اتمهم هل صلوا تسليمة  
ثمان عشرة ركعة او عشر تسليمات ففقد في حكم هذا الشك اختلاف  
بين المشايخ قال بعضهم يصليون تسليمة اخرى جماعة وقال بعضهم يؤتوا  
ولا يصليون تسليمة اخرى احتراز في زيادة على التراويح بالجماعة والتجيم  
انهم يصليون تسليمة اخرى اي يكملون بها فادى للاختصاص اذ فيه اكمل

في التشهد واذ غطت فرك سورة اوية وقراء ما بعده فالسنة ان يقرأ  
المتركة ثم بعد المتركة يكون على الترتيب ولا يفي ان يقدم في التراويح  
الخوشنود بل يقدم الذكر حتى وان كان الامام اذا كان حسن الصوت  
يشغل عن الخشوع والتدبير والذكر لو كان الامام في نافله لم يترك  
مسجد وكذا لو كان غير خائف فقرأه واسن الكوفي في اختياره ولو اتم  
بطل في التراويح ثم اعقبه بان في تراويح تلك الليلة لا يكره  
ذلك كما لو صلى المكتوبة اما ما علم اقدم فيها منقلا وهذا لان صلوة  
التفعل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كانت الامام والمقتدي معا  
متفعلين وكان على سبيل التذاعى بان يجتمع جمع كثير فوق الفضة  
حتى اقتدي واحد او اثنان لا يكره وفي الثلثة اختلاف وفي الاربعة  
اتفاقا ذكره في الكافي وغيره ولو اتم في التراويح في مسجد واحد مرتين  
او صلا اماما في مسجد واحد مرتين كره وان في مسجدين اختلف  
فيه واذا بلغ القبيح عشرين فقام البايعين في التراويح يجوز  
في قول بعضهم يجي وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز وهم في  
وقال شمس الائمة الشريفة هو الصحيح لان في الفتوى على الصلوة  
لان نقل البايع اقوي لان شروعه ملزم بخلاف القبيح وان صلى  
اربع ركعات تسليمة واحدة ولم يقعد على ركعتين منها قدر التشهد

في التراويح



يجوز الرابع عن تسليمه واحدة عن ثلثة ركعتين عند البصر والبركة  
وهو الصحيح والصحيح وقيل ثوب عن تسليمين بالاشفاق واذا فرغ  
من ثلثة ركعات فليقلل من ثلثة ركعات ان كان قد اذاع على شغل على القولين  
الذوات المشاورة وفيه اشارة الى انه يذيد بالقول عينا فلهذا  
الاشارة يقتصر فيها على قول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا اله الا انت  
عند ذلك ففيه تنادي السنة عندنا ولو تركوا تسليمه كانوا قد  
سهوا عنها فذكرنا بما مضى من صلوة الوتر اختلف المشايخ في  
انهم هل يصون تلك التسليم في عدا او منصرفين قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل لا يصون تلك التسليم في عدا لانها كانت  
تأخرها وقال القدر الشهيد يجوز ان يقال يصح تلك التسليم في عدا  
لان وقتها باق وقول يجوز ان يقال ان ذلك لا يروى فيها في الاجماع  
وقول القدر الظاهر ولو سلم الامام على ركن ركعة ساجدة في الشفع  
الاول من التراويح في صلي باقية منها على وجهها قبل ان يعبد ذلك  
الشفع في مشايخ بني بصرى يقضي الشفع الاول لا غير الا في كاف واحد لا يؤخر  
شرفا بعد كمال مشايخ بن بصرى قد علق قضاء الكل اي كل التراويح لان الله  
وقع سبحانه في جميع الاشياء فلم يخرج به من حرمه الصلوة وقد ترك القعدة  
على راس كل من الاشياء وقد علق في اواسطها **فرو** في تروجها او تر

في

او تر وحيث ان وقام الامام قبل ان يوتر بترجع الامام ثم يقضي ما فات  
واذا لم يصلي الوتر مع الامام قبل لا يبعد في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا  
لم يصل مع التراويح لا يبعد في الوتر والشيخان يجوز ان يتبعه في التراويح  
في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الوتر وشرع في التراويح  
فانه يصلي الوتر اولا وحده ثم يتابع في التراويح وفي القعدة لو تركوا الجماعة  
في الوتر ليس له ان يصلي التراويح جماعة تام المقتدي في القعود ثم  
استيقظ بعد سلام الامام ولم يدر قد رقا فانه يشهد وسلم ويتابع  
فيما بقي وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم بفوت ولو صلى التراويح فاعاد بعد  
قيل لا يصح والشيخان اربع الركعات ولو قعد الامام واقعد واب قياتما  
الشيخ والخواص عند الكل وقيل فيه خلاف في تركه للمقتدي ان يقعد  
في التراويح حتى اذا اداد الامام الركوع قام وتذكر ان يصلي مع  
غيره التوم عليه بل ينصرف حتى يستيقظ ولو اقام على ظهره ان الامام  
يصلي التراويح فاذا هو في الوتر يتبعه في رابعة ولو اقام  
لكي على الوتر ثلث ركعات سلام واحد عندنا بغير الفاتحة  
والسورة في جميع ركعاتها وبسجدة قراءة سجدة في الاولى وقيل لا يسجد  
الكا فون في الثانية والا خلاص في الثالثة لا يروي في عده  
على عايشة فاكنت قالت كانت رسول الله عليه وسلم يوتر بثلاث

في

في الاربع الاولى سبع اسم ركعة العجا وفي الثانية قبل ما يقرأ الكافون  
وفي الثالثة قبل هو احد وينقث في الثالثة قبل ركوع في جميع  
الركعات خلافا للثاني فان عده القنوت بعد الركوع وليس يصح  
السجدة بل في القنوت الا من رمضان فقط والذليل مذكورة في شرح  
والدعاء المشهور في القنوت اللهم انا نستعذك ونستغفر ونسئلك ونسئلك  
يك وضوء بك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك  
كله نسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك  
وكك نسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك ونسئلك  
ان عدا بك بالكتف ملحوق ويضم اليه قنوت الحسن ابن عمار رضي الله  
عنه بالكتف اهدي في قنوت هديت وعافني قنوت عافيت ونسئلك  
قنوتك ونسئلك في قنوت اعطيت واقتن شرما قنوت فاكنت تقضي  
ولا يقضي عليك الله لا بد من الوتر والبركة عادت بباركته وتوايت  
وبزبد ان شاء الله تعالى في التراويح والبركة ومن لا يسن القنوت  
يقول ربنا حسنة انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذر النار  
او يقول اللهم اغفر لي بركتنا ثلثة وقيل يقول يا رب وكرنا ثلثة بركتنا  
لا يقنن في صلوة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقنن في البصر  
ويجوز عندنا انك وقعت قننت او بليت ان يقنن في البصر في العجا او في

ولا يصح ان يوتر جماعة الا في شهر رمضان والملائكة بالحي على من يترجع  
رمضان لانه لا يجوز في رمضان قبل الفصل الا في النوافل والشيخان الجماعة  
في فضل الا ان يستبها ليت كسبت جماعة التراويح والمبوق في الوتر يترجع  
مع الامام بناء على ان المقتدي يقنن وهو الصحيح واذا قننت مع الامام  
لا يقنن بعد اي الركعة التي قننت فيها مع الامام لا قننت في موضع  
القنوت يقيمون وان تركه في الركعة الثالثة من الوتر لم يركع  
الثانية منه ولم يترجع احد الا من ربي على اقل فيصل الركعة التي هو فيها  
ويقعد ثم يصلي اخرى ويقنن قننت اي يقنن في كل من الركعتين  
المذكورتين لان كلا القنوت في موضع مكره كما في السئلة الاولى  
وفي السئلة الثانية لم يقع احدهما في موضع كذا في بعض النسخ وفي  
بعضها لم يقع الا احدهما في موضع وهو المناسب وان قصد وكذا  
الحكم لو تركت في الاولى والثانية يقنن في كل ركعة يحتمل انها ثلثة  
وذكر في التراويح ان قننت في الاولى والثانية يقنن في كل ركعة يحتمل  
انها ثلثة وذكر في التراويح ان قننت في الاولى والثانية يقنن في كل ركعة يحتمل  
يقنن في الثالثة وهو في السئلة المذكورة ولكن بينهما فرق وهو  
ان الالف قننت على موضع القنوت فلا يركع بخلاف الثانية وفي  
الجملة عدا القنن الشهيد ان الالف ايضا يقنن ثانيا وهو الاوهم

في



وقد سقوا في الشرح وهو يصح في القنوت على النبي وم لا قال الفقير  
 ابو الليث يصح لا يثبت من الدعاء وقد تقدم الرواية بها في حديث  
 قنوت الحسن وذكر في بعض النسخ ان يصح قنوت هذه  
 الاولى تركها وكلام ابي الليث وبذلك الاولى التي ذكرها وقيل ان يصح  
 في القنوت لا يصح بعد الشهاد وكذا ان يصح في الشهاد الاولى وهو لا يصح  
 في الاخر وهو قول لا دليل عليه فلا يجزئ واختلفوا ايضا هل يجزئ الامام  
 بالقنوت ام بخلافه قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي قتيبة  
 اجرت العادة بالحق في مسجد الامام ابي حفص الكبير المجازي والقائم  
 ان يجزئ له وهو الاصح وقيل يجزئ عنده في الدعاء ابي يوسف وقيل لا يجزئ  
 وقال صاحب النسخة برهان الذين استحقوا المصالح والركعة بعضهم  
 الجهر في بلاد البصرة ليعلموا او قال في الشرح يعني في الامم المجازي يكون  
 ذلك الجهر ابي جبر القنوت في جهر القراء فربما ينكر ذلك وغيره  
 في القنوت ويجزئ صاحب الهداية واكثر العلماء هو ان يجزئ لا يقرأ  
 وثنا والافضل فيها الاخفاء كما في الثناء والثناء وسائر المدح  
 والازكار وقوله ليعلمون قلنا القنوت ليس في الشرح والتمتع  
 والتقديس بين الجهر والاضفاء والافضل للاخفاء وانما المقديس هو  
 مخير ان شاء فنت في فتنه وهو اختيار الاكثرين وان شاء امن وان

شأن

وان شاء سكت كل ابي كل المذكورين الامور الثلاثة مروية على وجه  
 الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فقول عند ابي يوسف بقراءه وعند  
 محمد لا يقرن وقيل عند ابي يوسف سكت وقيل غير عند ان شاء  
 سكت وان شاء قلنا وعند محمد ان شاء وقاء وان شاء امن وعند  
 عن ابي يوسف ايضا وعند في رواية يقتضي قول ملحق في سكت  
 وعنه يقتضي ان يبلغ الدعاء قبوتين والمقديس بمن يقتضي  
 في الف لا يقتضي مع وان قنت المقديس او امن لا يرفع صوتا بالتفات  
 حتى لا يشوش غيره فزع او تركه القنوت ثم قام يصلي من الليل لا يؤثر  
 ثانيا لقوله على السلام لا يؤثر في ليلة روي عن علي السلام انه  
 كان يصلي بعد الوتر ركعتين حقيقتين وهو جالس بقرآن فيها  
 اذا ازلفت وقيل يا ايها المكافرون تترات من التوافل صلوة الكسوف  
 وهي كما اجمع على شربها بالجماعة من غير ركعة وصحتها ان يصح  
 الامام الذي يصلي الجمعة بالقرآن ركعتين بلا اذان ولا إقامة كل  
 ركعة ركوع واحد كما بر الصلوة ويصل فيها القراءة في كل  
 منها نحو البقرة ويخفي القراءة عند ابي حنيفة وعند غيره يخرج وعنه  
 لقول ابي في ثم يدعو بعد الصلوة حتى يتخلى الشمس وان لم يحضر الامام

الجمعة صلى الناس قرآني وكذلك في حقوق القريصتون فردي  
 وكذلك عند حدوث قرع من شدة ظلمة او ريح ونحو ذلك  
 وعند الامية الثلاثة صلوة الكسوف كل ركعة بركوعين والذليل  
 مذكورة في الشرح ومنها صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر  
 الى جنة البر ولا تست فيها اية عند ابي جبر يصلي وحدها  
 ان اجتمعوا واستسقاء عنده اتم هو الدعاء ووالاستسقاء وعنده  
 محدثين ان يصلي الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة يجزئ القراءة  
 وفي رواية وفي رواية لا يجزئ ابي يوسف معه في رواية وهو الاصح  
 وفي رواية مع ابي جبر ويخطب بعد خطبتين عن محمد في العيد  
 وهو المشهور عن ابي يوسف وعنه رواية خطبة واحدة ويقوم  
 على الارض لا على المنبر ويكفي اية قوس او سوق او عصا ويقلب الامام  
 رداءه على قول محمد ولا يقبل عليه قول ابي جبر واختلف فيه عن ابي يوسف  
 والنقطة اعيان الله الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايات متتابعات ان  
 تأتت التسبيحات في ثياب رثة مستلئين متواضعين خاشعين  
 الله تائبين وهم وقد قدموا التوبة ورد المطام ويقدمون الصدقة  
 في كل يوم قبل ترويضهم وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام والذليل

مذلة

في الشرح والاحسن في صفة قبل التذات ان امكن جعل اعلامه السفل جعل  
 والاعلى من عبادته يستحب الدعاء بما ورد عليه السلام انه كان  
 يقول اللهم اسقنا عيشا عيشا حنيئا مبرقا مبرقا عذقا حليا حليا  
 عاتقا طيبا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القابضين اللهم انبت  
 لنا الزرع وادركنا النضر وسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات  
 الارض اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فافرازل السماء ومدركا او في  
 الغيثا في عن ابي يوسف ان شاء رفع يديه وان شاء اشار به باليمين  
 ويخرجون بالقيان واليهام ولا يحضر معهم اهل الكوفة ولا يكونون ان يستغفروا  
 او حدهم ومنها ركعتا الشكر الوضوء على ما تقدم في اداب الوضوء ومنها  
 ركعتا تحية المسجد وفي تحية المسجد دخول المسجد بنية الغرض والاقامة  
 بنوب تحية المسجد وانما يؤمن تحية المسجد اذا دخل الحرم صلاة وكيف  
 لكل يوم ركعتان ولا تسركم ركعة الاول ومنها صلوة الاقارب بعد  
 القرب وتقدم فضيلة الاربع والست وعنه على السلام من صلى بعد  
 المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة ومنها ركعتا الاستخارة  
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت الكفاة  
 في البور كرها كما بعثت السورة من القرآن يقول اذا دعا احدكم بالافعة  
 ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخرك بعلمك واستغفرك



بقدرتك والملك من فضلك المستقيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم  
وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي  
وعاقرة امري او قال عاجل امري واجل فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي  
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقرة امري  
او قال عاجل امري واجل فاصرفه عني واصرفه عنه واقدر لي الخ  
حيث كان ثم روي في رواية وبسبب حاجته ويتبعني ان يجمع بين الروايتين  
فيقول وعاقرة امري وعاجل امري واجل ثم يقول ما ينشرح لصدده ويتبع  
ان يكثر هاهنا ومنها كذا التوضيح من المقام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما خلق الله خلقا احب اليه من ركنين يركعهما عند  
هم حين يريد غدا ومنها كذا التوضيح من السفر كعب بن مالك كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخدم من خالاتها ما في النبي فاذا قدم بدأ  
بالمسح في ركنين ثم جالس فيها ومنها صلوة التسبيح صحتها عاها روى  
الترمذي عن رواية بن المبارك ان يكثر في كل ركعة الحمد لله الى اخره فيقول  
ثم عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واذا كرر في كل ركعة  
وبعد الفاتحة وكورة ثم يقول من عشرة مرة ثم يركع فيقول من عشرة  
برقع من الركوع فيقول من عشرة ثم يسجد فيقول من عشرة ثم يركع  
من السجود فيقول من عشرة ثم يسجد الثانية فيقول من عشرة

الركعة

ثم يقوم الثانية فيصلي فيها كذلك وكذا في الثانية والرابعة ففي كل ركعة  
تسجد وتسبح وتسبيح ويبدأ في الركوع بسبحان ربّي العظيم وفي  
التسجود بسبحان ربّي العلي وقيل لابن المبارك ان كل في هذه  
الصلوة هل يسبح في سجدة في السجدة عدا قال لا نعم ثلث ما في سجدة  
ومنها صلوة الحائض عند ابن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم فليستوها  
وليس الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم يلبس عبايته ويصلي على النبي ثم  
يقول لا اله الا الله الحمد لله سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين  
كذلك موجبات ركنك لا عداء معقورتك والخير من كل خير والسلام  
من كل اثم لا تدع لذة في الاغرة ولا في الاقربة ولا حاجة لك فيها رضي  
الا فقيتها يا ارحم الراحمين ومنها صلوة النبي وقد تقدمت ومنها  
قيام الليل والقيام في كثير من جذا والصلوة خير موضوع ما لم يلزم منها  
ازكاب كراهة واعلم ان التغلغل على عا سبيل التقاضي كرهه على ما تقدم  
ما عدا التزويج وصلوة الكسوف والاستسقاء فعملك كل من صلوة  
الترغيب وصلوة البراءة وصلوة القدر بالحيات كرهه على ما صرح به  
الترمذي وغيره والحديث فيها موضوع صرح به ابن الجوزي وغيره  
على ما يتبادر تمام في الشرح فائدة قال في تحفة العبد ان ادان بغيره

الهمزة واسكان الواو وقاله عند الهمزة او بكسر فيها فارتفع كما هو اي حصل له  
صوت مسموع ان كان ذلك الالف او الواو والباء من ذكر الهمزة اي بسبب  
تذكر الهمزة او التار او غوة ذلك هي عو من الامور الاخرية لم يقطعها اي لم  
يفد صلوات لا بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو وان كان كذلك من وجه  
حصل في بدنا او حصة اصابة في احوالها لم يقطع لا بمنزلة الكناية فائدة  
قال في وجه او اصابني محبة وهو من كلام الناس فحذف وعمره ان ان  
كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقدر ولا فرق في الحكم المذكورين  
قول اوه اي التوبة وبين قولاه بالقصاي الا ان عند ابي جعفر وهو قول  
ابي يوسف القول وهو ظاهر التروية عند وقال ابو يوسف اخر لا تقدر  
صلوات في نحواه واف وتنف ما موثما عا حرقين فقط احدثا او كلاهما  
من روى في زيادة العشر عنها فذلك من التوسيع في السنين او الحزنة والقيام  
والنساء او الهم والواو والتون والياء والهاء والالف فيقول انه حرفان  
كلاهما من الذواته وقوله اف وتنف تحقرا حرفان احدهما منها اما لو  
كانت ثلثة افرق من الذواته او غيرا او فرق من غيرا فقد بالانقطاع  
وذكر في المنقطع الى المصباح اذا سعت في الخبر فقال بسبب التوسيع التوسيع  
تقد صلوات عند عمره في اللامعة عند ما خلق لابي يوسف لانه بمنزلة الجاه  
بسبب التوسيع وروي عن محمد بن ابي القاسم انه قال كان السجود لا يملكه في ركعة

بند في سجدة وقيل بصحتها كما في قال شريف الائمة الكشي اداء التعليل بعد  
التدبر افضل من اذ لم تدون التدبر **فصل** فيما يفد الصلوة واذا  
تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس نالها او عا مد اتقد صلوات ولا بد  
من التكلم المنقطع بحرفين او اكثر الكلام التوقي وعند الشافعي الكلام  
كليا لا يفد وعند مالك واحمد الكلام كليا او الاصل في الصلوة لا يفد  
ودليلا قول علي السلام ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام  
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتعمد في الشرح وانما تقدر  
الصلوات بالكلام بشرط ان يكون مسموعا لنفسه لنفس المصلي وان لم  
اي ولو يصح التكلم خروفا في خروف الكلام او بشرط ان يكون المتكلم  
مصحيا لم يوف وان لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود احد الامرين انما  
او السماع حتى لو لم يحصل نصي ولا سماع لا تقدر وان وجد احده دون  
الآخر تقدر في نظر فقد ذكر في الحقايق ان صح المروفي ولو لم يكن مسموعا لا تقدر  
اتفاقا فالفه ان المفسر حصول كلا الامرين يعني المروفي والسمع لا احدهما عا  
حققتا في الشرح وان نام المصلي في صلاة فحكمه او صحى وهو نائم  
تقد صلوات كذا عا الفتاوي واختار في سلام عدم القاد وقد  
تقدم في نوافل الوضوء وان كان الصلوات في صلوات بان قال انه يقدر المروفي  
مقصورا واثاؤه بان قال اوه بفتح الهمزة وتشد يد الواو مقصورا وبفتح

الركعة



الوجه وقال بسم الله الرحمن الرحيم وان اوتوا ولم تصد صلواته وكذا  
 على ان يرفع لسانه لا يمكن الانتفاع عند يكون عقوا كذا لو تحتي او عطف  
 في رفع صوت ومصارف روف حيث لم تصد صلواته بذلك انما اعاد  
 امكان الانتفاع عند ذكره في الفتاوى الخافية المنسوبة اليها في ضيق  
 وذكر في الشريعة ان اذا قال المصلي يا رب او قال بسم الله لما يلحق من التقى  
 اي لا يصدق صلواته ولم يذكر خلافه والاصح ان يقول اي يوفق وعند هذا  
 تصد كما تقدم ولو اجاب المصلي من قال مع الله بل الله او الله او الله  
 المصلي ما يستر او ما يسؤه او ما يوجب فقال جوابا للغير بما ينبغي ان  
 الله او قال جوابا للغير بما يستر الخزانة او قال جوابا للغير بما يسؤل لاجل  
 ولا قوة الا بالله تصد صلواته عندهن خلافه اي يوفق له ان ذكر  
 فلا يصدق الصلوة ولها ان تصد به الجواب فصا الكلام الثاني وذكر  
 القاضي الامام في الدين خان في الجمع الصغير قوله اي قول محمد اجاب  
 يعني قيل وهل لا غير الله فقال لا والله الا ان الله ولو ادعاه الله في الصلوة  
 لا تصد ولو اجاب وقوع محبة فقال جوابا ان الله وانما اليه ناجعون  
 في تصد اتفقا ولا يصح ان ياتي الخلق المذكور ولو عطف المصلي فقال الحمد  
 لا تصد صلواته ان لم يقر بقصد كونه ثناء ولا خطاب فيرد  
 اي حثيفه ان هذا اذا حمد في نفسه من غير ان يركع شيعته فان تركه قدرت

ذكر القاضي

والاول هو الظاهر الذي ينبغي للعاطس هو ان يسكت وقيل يجب  
 في نفسه ولو عطف على الله فقال المصلي الحمد ان يرد له من الاستغفار  
 اي طلب الغفر للعاطس اي يرد له من الاستغفار اي يرد له من الاستغفار  
 الحمد لقصد التضرع وهذا في الفلاني المداينة وغيره من انما لا تصد  
 لكن ذكر في القيد في رواية اخرى انما لا تصد والاصح انما لا تصد لانه لم  
 يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس بركم الله فانما لا تصد لانه  
 في رواية شاذة في ان يوفق ولو عطف على الله في الصلوة فقال لا  
 اخر بركم الله فقال المصلي العاطس اي ان تصد صلواته اجابة ولو  
 كان يجب المصلي العاطس مما اخر فقال بركم ليس في الصلوة بركم  
 الله فقال المصلي ان امين قدرت صلواته العاطس لانه اجابة لا صلوة  
 الاخر لان ثامته ليس بجواب كذا في فتاوى قاضيان وان فتح المصلي  
 على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاصح  
 ان يقال على غير واحد تصد صلواته لان تعليم وتعليم وهو من كلام الناس  
 هذا ان قصد القبح اما لو قصد القادة دون القبح فخط القبح للفقاري  
 لا تصد وغيره في الاصل للنف التكثير بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يسطر  
 في الجامع الصغير وهو القبر وان فتح على امامه فقد قيل ان في بعد قراء  
 الامام بقرار ما يجوز في الصلوة تصد صلواته العاطس وان اخذ الامام

وان فتح المصلي

يقول تصد صلواته الكل القيس والقيس لا تصد صلواته الفاع ولا  
 صلواته الامام ان خذ يقول وهو الشيخان لانه لا صلاح له انما  
 ان يجزي على لسان الامام ما يصدق له لم يقع عليه القبح ان ينوي  
 القبح دون القراءة لانه ممنوع عنها لا بعد وان انتقل الامام الى اية  
 اخر ففتح عليه الموت بعد الانتقال فقد قيل تصد صلواته الفاع  
 وان اخذ الامام يقول تصد صلواته الكل لانتفاء الحاجة وعامة  
 الناس على عدم الفاع مطلقا وهو القبح قال في الكافي الخاف  
 ان الاول ان لا يعمل بالفحش والامام ان لا يعمل به بل يركع اذا جاء او  
 انما يستقل الى اية اخرى ذكره في الهداية والرداء باوارة بعد قراءة  
 ما يجوز في الصلوة فابعضهم بعد قراءة المستحب وهو الظاهر قال  
 ابن الصمام في شرح الهدية والاولي ان يراى بعد قراءة قدر الواجب ان  
 فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بغير تصد صلواته لانه تعار وهو على كثر وان  
 اكل المصلي في صلواته او شرب عامدا او سبأ في صلواته تصد صلواته  
 لانه على كثر ولا بعد بالتيان لانه هيئة مذكورة بخلاف الصوم ولا وق  
 بين الكثرة والقبول ان لم يكن بين استن حتى لو ابتلع من خمسة من الخارج  
 تصد وكذلك بعد العمل الكثير ليس من عالى ولم يكن لا صلاحا وكل  
 على يملكه بسبب الشغل المصلي ان ليس في الصلوة فهو على كثر وما

دون ذلك بان يشك ان في الصلوة اثم لا فهو قليل وقال بعضهم كل  
 على يعمل بالبدن عفا وعادة فهو كثر ولو قدر ان على ويد واحدة وما كان  
 يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع الله على يدين  
 ولا يخفى ان هذا مخصوص بما جاز من اعمال اليد والاولى ان يفتح في الملتقط  
 الله لا يعتبر في فاد الصلوة على اليدين اي حثيفه ولكن تعذر القاء والكثرة  
 انما باعتبار خفة ظن الشغل ويكون فاعلا في العادة باليدين او بيد  
 واحدة وقيل ان استكثرة المصلي فكثر ولا فقليل عامته المثنى في القول  
 الاول وهو المختار ولو اذهن المصلي بذهن اخذه من انا او كان  
 في يده فاخذه بيده الاخرى فذهن برأيه او لم يره او غيرهما من جده  
 الا شرب شربه سواء شربه او لم يشربه تصد صلواته وكذا لو اكل او شرب ماء  
 الورد فجعل على شيء من اعضائه ولو كان الذهن ونحوه في يده ففتح  
 بركم او بعضا اخر من غير ان يأخذ باليد الاخرى لا تصد صلواته على  
 قليل وان حمل المرأة في الصلوة صبيبا فارصعة تصد صلواتها لانه  
 على كثر وان مص صبي ثدي امرأة يصح بنظران خرج يده منها اللبن تصد  
 صلواتها لانه ارضاع وهو على كثر ولا يشترط في بعد الصلوة الاختيار  
 فان من دفع ثقب خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه  
 تصد صلواته وكذا لو حل رجل المصلي فوضع على الذبابة اخر اجبر من

مكان



الصلوة والآداب والالتزام منها الذين فلا تعد صلاتها هذا ان مقص  
مقصه امتين فان مقص ثلث مقصات تفقد وان لم ينزل ذكره قاضي  
وغیره وان صار في المصلي احدا بيده يربطها السلام تفقد صلاة ولو رفع  
الجماعة او تقنوه من رأسه ووضع على الارض او رفعه من الارض ووضع  
على رأسه او نزع القميص او نزع وفعل كل واحد من المذكورات بيده او  
من غير ذلك من افعال لا تفقد صلاة لكن يكره ذلك اذا كان بجرحه عذرا  
في رفع الجماعة ووضعها فظاهر وانما نزع القميص فكذلك وهو  
مشكل جدا وانما التمتع فالذكر في الفتاوى انه مفقود وهو المقص  
وكذا المرأة اذا تحوت وان انقضت كورمة فتواه مرة او مرتين لا تفقد  
لا تفقد بحد واحد فينبغي ان جعل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع  
الجماعة على رأسه خوفا من البرد او الخرجان يكره لا يفسد ولا يفسد وكذا  
لو اصاب ثوبا او عمامة بخرق فمزج لاجلها وذكر في فتاوى الحنفية ان رفع  
القنطرة او القامة بغير قبيل اذا سقطت افضل من الصلوة مع كثرة  
الرأس بخلاف ما لو انفلت او احتاج في رفعها الى كبر ولو ضرب بها  
بيده واحدة من غير ان يركع او يضرب بسوط وغیره تفقد صلاة كذا في المحط  
وغیره لا يفسد صلاته او ثوبا او ملاءمة وهو على كل ذكر في الترجمة  
ان المصلي على الذبابة اذا ضربها بالاسنخ السبيل لطلب سرعة سيره تفقد

صلاة

صلاة وهو قنطرة والالتزام الواحدة كما في ضرب الانسان وبعض  
المتأخرين قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفقد وان ضربها ثلث مرات  
متواليات اي في ركعة واحدة هكذا في قنطرة الخ لانه تفقد ولو لم يعمل  
قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير كثيرا بخلاف ما ضرب الانسان فان  
الضرب في هتة بمنزلة التعظيم والاعلام وهو مفقود وبعض متأخري  
قالوا اذا كان معسوطا هتة بالاسنخ السبيل او غيرها بالسير وفي نسخة  
من نسخة النسخة يدل فمشتها فمشتها هتة بالسير بالسير والسير  
لا تفقد صلاة بذلك اذا تكررت تلك التواتية وهو موافق للقول قبل  
ولو هتة اي بالسوط اي ارشدا بالاياء بالانظر في اي تركه لاجل ذلك  
ومنه سميت العصا باليد دية وضربها مع ذلك بصلوات لان في تعجيلها  
فكان على كبره او ان ترك المصلي الذكيب رجلا واحدة لاجل التوق  
لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تفقد صلاة وان  
حركه كل رجل مع نفسه اعتباده باليدين وقال بعضهم ان حركه  
رجله معا قبل لا اي ضعيفا بحيث لا يدركه الفجر الا قبل ان يركع لا تفقد الصلاة  
بالتكرار وروي ع الي بكره اجاب في مسئلة من قال لا اي المصلي في صلاته  
فاشار اليه المصلي بيده باصبعين منها الى ان يركع صلتها ركعتين او ثلث  
يا انهم صلتوا اثنا عشر ركعة ذلك لا تفقد صلاة لا على قليل ولا على كثير

عن عائشة وان كتب المصلي ما استبين اي تظهر حروفه ان كان اقل  
من ثلث كلمات لا تفقد صلاة على قليل وكذا ان كتب ما استبين  
حروفه ان كتب على يده او اياه او اوجه جافة على نحو ثوب او نحو لا تفقد  
صلاة بل يكره لا يفسد وينبغي ان يقيد بما ذكره من حيث ينظر في ذلك  
ان ليس في الصلوة وان زاد في كتابة ما استبين حروفه على القول من  
الثلاث بان كان ثلثا او اكثر تفقد لا يكره في المنقط ولو قال المصلي  
خيرا قال المؤذن تفقد اذا قصد اجابة المؤذن خلافا لما يروى في  
في الفتاوى الخ فانه ان اذن في الصلوة يريد به بالذي اذن  
اي الاعلام بدخول الوقت تفقد صلاة عند الح قال ابو يوسف  
لا تفقد ما لم يقل من على الصلوة حتى على الغلاء لا اعلام وعند ابى  
يوسف هو ذكر مطلق الخ طاب ولو لم يسمع المصلي اسم الله تعالى فقال  
جل جلاله او غفر ذلك من الغطاء العظيم او كبر اسم الله تعالى عليه وسلم  
ان اراد ان يقصد ولا يركع بل يركع بقلوبه بل قصد غناء وصلاة على سبيل الاستبانة  
لا تفقد لا لانا في الصلوة ولو انشاء اي رتب ونظم شعر او خطبة لكن  
بعده ولم يتكلم بلسانه لا تفقد صلاة لا لانا لا تفقد في افعال الغيب  
وكن قد ساء واشتد الاساءة تركه الخ فاعمال قبل بغير الصلوة فمضاه  
بالسنة من العبادة ولو رآه المصلي السلام بيده او برأسه او طبعه

بذلك اجابة تلك الاسئلة  
سواء اجاب ذلك القصد

نسخة

شيء فاقوى برأسه او عينا او حاجبه اي قال نعم او لا فان صلاة  
لا تفقد بذلك وكذا الواراء انسان دره او قال اجتهد هو فاقوى  
بنعم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك في الترجمة ولا يفسد ان يتكلم  
للرجل مع المصلي قال انه توجه فنادى الملائكة وهو قائم يصلي الية  
وفي احكام القرآن للملوك والابناء للمصلي ان يجيب برأسه اما  
لو قيل للمصلي تقدم او دخل فرب احد الصف احد في نائب المصلي  
قوسه لا تفقد لا امثل فيها غير مرات وينبغي ان يملك  
ساعة ثم يقدم برأسه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني او قال  
اللهم انعم علي او قال اللهم اصبر امري او قال اللهم ارحمني  
العاقبة او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات  
لا تفقد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لوالدي  
او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل والاكل ما يستحيل  
طلب من الخلق فالذعاء بلا يفد ويجوز في الهداية اللهم ارحمني  
من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم حكم بانه مفقود والظاهر انه لا تفقد  
اذا اطلق وان قيده بالمال ونحوه تفقد وانما قول اللهم اكرمني  
او انعم علي فهو اختيار صاحب المحط لا يفد لان معناه موجود  
في القرآن والخطبات ان ما هو في القرآن او في الحديث لا يفد ولا يفسد







التمسك بان متى قدمنا او عينا او سنا او قهرنا او ما اذا استبد بر القيد  
 فقد قدمت صلاة ركعتين قليلنا او كثرنا ولم يمشي كما اذا استبد  
 القيد على ظن انه عرف او سمع حدث اخر ثم يسبق اليه لم يكن رعا  
 والا حدث قال صلاة قد قدمت بلا استبدار وان لم يمشي من المسجد  
 لان الاستبدار به وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان معصيا ولو  
 مضى العلك او مضى الهيكل في الصلوة فقد وان لم يتبعه وهذا  
 اذا كان بان توالى ثلث مضفات ولو لم يضر الهيكل لم يكن دخل  
 من شيء بسير لا تفقد ولو كان في غير مكان فابطلت زوجه فقد وان لم يمشي  
 لانه يؤكل كذا ولو اتبع ما يقرب من استبدار المأكول ان كان ذلك  
 زيدا اقبله فالحق تفقد صلاة وكذا ان كان قد رآه وان كان اقل  
 من قدر الحصة لا تفقد صلاة ولا يغد صوم وقد تقدم في فصلنا  
 ولو اكل الحلو او بقي في طعم الحلاوة وهو في الصلوة واستلم ريقه  
 لا تفقد صلاة بسبب جفافه ولو نوى في الصلوة ان كان غير مسوع لا تفقد  
 لكن يكره وان كان مسوعا ان كان خروجه مبيحا كاف وتنفذ  
 وان عطس فحصل به خروج كاصحب ونحوه لا تفقد لانه اضطراري  
 وكذا لو بقي في فصل به خروج كذا اطلقه فاضى وقبضه في الخارج ما اذا  
 كان مدفوعا اليه فان لم يكن مدفوعا اليه تفقد ولو تشاوب فحصل

ب

به خروج لا تفقد ولو فرغ الباب فقال ومن بعد كان استبدار به الا ان  
 تفقد كذا ولو قيل من اين جيت فقال وبير معطلة وقصر مشيدا  
 او قيل ما لك فقال الخيل والبغال والحمير يد يد الجواب تفقد وان  
 جرى عيال لا نعم فان كان عادة لم يجز عيال لا كثيرا في غير الصلوة  
 تفقد لانه من كلامه والا فلا لا تفرق ولو قال بالفارسية اري فهو عيال  
 هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الانجيل او التوراة تفقد  
 ان لم يكن ذا كذا ولو انشد شعرا تفقد وان كان فيه ذكر ولو ابتلع وما  
 خرج من الشان لا تفقد ما لم يكن ملاء الفم وكذا الوقاء اقل من ملاء الفم  
 فواد لا خوف وهو لا يملك ما كره ولو وقع القيد من التلح لا تفقد  
 وكذا الوزوي برادي وجل شيء خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيبا  
 او ثوبا على عاتقه لا تفقد ولو ركب الدابة تفقد وان نزل عنها  
 لا ولو اعلق الباب لا تفقد ولو فرغ القلق اي القفل تفقد ولو ليس  
 القيس تفقد ولو تغفل او خلع ثوبه لا ولو ليس الحق تفقد الا ان يكون  
 واضحا بلبس واحدة وكذا انزع ولو اخرج الدابة او اسرجها او نزع السرج  
 تفقد وان امسكها او فلعن اليها ام لا وان شدة الازدحام لا تفقد  
 وان علم ان الدابة سيل في الحظ في الصلوة من بعد حدث كما في من بدت  
 موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فورته وتوضأ وان اشتغل



بشئ غير ضروري في وضوءه وبني على صلواته عندنا ان لم يضر لما  
 يتأخر فيها خلافا للامة الخلفاء على السلام من اصحاب قبي او رفاق او قس  
 او مذي فليصرف فليقوا ثم اليين على صلواته وهو في ذلك لا يتكلم  
 وفي رواية ثم يمين على صلواته ما لم يتكلم والتمساق افضل للحد في شهر  
 الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدي افضل احرار الفضة اليه  
 الا ان يمكنه التمساق في حجة اخرى في النفوذ ان شاء الله تعالى في مكان وضوء  
 ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يكن وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدي  
 يعود الى محله البتة ان يغفر امامه فلو اقم في غير الموضع اذا كان بين وبين امامه  
 ما يمنع من الاقتداء وان كان امامه قد فرغ من سجدة فلو كان امامه لم يتركه  
 لا يصح مقتديا من يستحق في السجدة في الامام غير اذ اقبلت السجدة جازا بها  
 لما روي عن عيسى بن ابي عمير ان دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم  
 قال لما دخلت في الصلوة وكبرت زابني شئ فاست بيدي فوجدت يدك بوجهك  
 اليسا محبته بان ينصرف عني فوره فان كنت بعد الحدث في مكان قد ركن  
 فعدت الا اذا حدث بالتوم ثلث زمانا ثم ايتته وان قرأ به او اياه  
 فعدت في الصحيح وقيل للقاء في الايات لا تفقد وقيل في الهاب لا تفقد والذكر  
 لا يفرق الا في واحد ركعا فرفع سجدتها فعدت وكذا ان احدث ساجدا  
 فرفع يديه اقامه او بدون يديه وان نوى به الانصراف لا تفقد ولو قهره او

در شيء وثمة النفس لا تأنف لانه ليس بساوي وكذا الواصية  
 في ثمة ما منع من غير حق حدث خلافا لابي يوسف فان كانت التي اتم  
 من حدث بن اتفاقا ولو من حدث وغيره لا يبني ولو اتحد محلهما وكذا  
 لا يبني لسيلان دقل غم قال سال السقوط شي من غير مسقط ففقد  
 يبني لعدم وضع العباد وقيل الخلاف واختلف فيما لو سبق له الصلاة  
 والظاهر ان يرفع كذا سماه او ثوبا وان كان يستحقه قالوا لا يبني ولو شغل  
 كرسيا بغير وضع يمينه لا يبني بالاتفاق وان شغلها فعلى الخلاف وان لم يكن  
 الحدث من بدت كذا في الجنون لا يبني وكذا ان كان موجبا للفعل كالاحتلام  
 وان اشتغل بفعل غير ضروري بان جاز ما يتقدم على الوضوء منه الى  
 بعده منه لا يبني وان يتوضأ وتلقا فلان في الاصح وثاني ساير من الوضوء  
 ولو وجد في المحوض موضعا للتوضوء فبني وزايم موضع اخر ان كان  
 لعدم كسوف مكان الاقرب والاولا ولو قصد المحوض وفي منزله ماء  
 اقرب منه وان كان البعد قد رصف لا تفقد وان اكره فعدت وان كان  
 عادة التوضوء من المحوض فذهب اليه شي ما في بيته ولو كان بعيدا او  
 بغيره بغير ماء يترك اليد لان التبرع منه يمنع البناء على الحق وقيل لا يبني عدم  
 غيره وان عرض لما يشاء في الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورت لا يبني حتى  
 تكشف راسه للرب او راعيا للفعل لا يبني في الصحيح وكذا الوكش هو اوجي



لا ينبغي في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن مذنب ينبغي والتسعة ان ينصرف  
 ههنا وبها يمكن ان يعرف ويتحقق الامام ان يأخذ شوب  
 او غير ذلك الحار ويشير اليه وان يستخلف ما يخرج من المسجد او ي  
 الصفوف في الصلاة فان لم يتخلف حتى يذوقوا من بطلان صلوة  
 القوم ان لم يتخلفوا هم قارون وفي بطلان صلاة رويان والامام  
 عدم البطلان لانه في حق نفسه كالنقد ويشترط ان يكون الحائض صالحي  
 للامام ولو موبوءا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين لا يتخلف من غير  
 تعيين ان كان صالحي للامام والامام كان صليبا او امرأة فحينئذ  
 فقد صلوا وصلاة الامام والاصح انه لا يتعين فقد صلوا ولو  
 حصل سبق الحدث في ركوع او سجدة بحيث اعادتها في التلوات الانتفال  
 من ركن الى ركن مع الظهارة ثم ما لم يوجد فيه ما احدث في ركوع  
 بعد الركوع بخلاف ما لو تذكر في سجدة فيسجد حيث لا يجزئ اعادة ركوعه  
 بل تسجد ويجزئ اي يوفى بركعة اعادة الركوع لان القوم فرض عند هوانه  
 سجدت اعلم **في سجود التهويدة** واجب الصواب  
 ان يقال بسجود التهويد واجب فكذلك ايرادها بمعنى السجود ولو  
 ردت الوحدة فان الواجب سجدة واحدة وهذا هو الصحيح وقيل هو سنة لا يجب  
 بسجود التهويد الا بركعة الواجب من واجبات الصلوة فيجب بركعة

في

السن والمنسحب كالسجدة السبعة والثناء والتأمين وكثيرات الانتفالات  
 والتسبيحات ولا يترك الفريض لان تركها مفقدان يتركها في ركعة  
 او ثلثه اي بشارته في الواجب عن عمد او بشارته في ركعة او ثلثه  
 الواجب فهو كما اذا نسي اي تركه وقت سبحة او في القنوت في الوتر  
 او التشهد في احد القعتين الاولى والاخرة فانه واجب فيهما في الظاهر  
 الترويات وهو الصحيح وقيل وسنة في الاول وكذا اذا نسي تكبيرات العبد  
 وكذا اذا جهر الامام فيما يخاف او خافت فيما يجرواها والمنفرد فلا  
 يجب عليه بالمخفي فسه في الجهر لانه في ركعة وكذا الوجه في موضع المخفي فسه  
 في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه السجود والامام ان يقرأ  
 لان المخفي فسه واجبة عليه وقيل لمن جهر بكلمة الامام يجب وان يقرأ  
 ما يسمع نفسه فلا وكذا في الزخيرة ان سجود التهويد يجب بستة اشياء  
 فيجب بنقد ركن ركوعه ان يقرأ بركعة قبل ان يسجد قبل ان يركع هذا  
 التتميل من صاحب الزخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة  
 والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرض اعادة الركوع بعد القراءة  
 واعادة السجود بعد الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم  
 الركن نعم اذا فعل ذلك يجب بسجود التهويد لثلاث ركعات بسبب  
 الزيادة التي زادها فليست كل ركعة واجب بشارته من بعد ثاني السنة نحو

في الصلاة ركعة الزخيرة

ولو جهر الامام فيما يخاف او خافت فيما يجرواها ما يجوز به  
 الصلوة يجب عليه سجود التهويد وهو التقدير بما يجوز به الصلوة التي  
 والآي وان لم يكن ذلك مقدرا ما يجوز به الصلوة فلا يجب عليه سجدة  
 التهويد ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والمخفي وكذا في رواية النوادر  
 ان جهر فيما يخاف فعليه بسجود التهويد ذلك او كثر وان خافت  
 فيما يجرواها خافت الفاعل او كثر او خافت من الترويات  
 قاصرا او بطلوية فعليه التهويد وان خافت اية قصيرة يجزئ عنه عداي  
 خلافها في فرق النوادر بين الجهر والمخفي في موضع الاحتياط من عكس  
 اذ المخفي فسه مشروعة في بعض الجهات كالمغرب والعشاء ولم يرشع الجهر  
 في الصلوة المخفية وقامت في الشرح ثم لا يرد الجهر ان يسبح غيره واد في  
 المخفي فسه ان يسبح نفسه وهذا هو المخفي ركز في القنوت وقدم في القراءة  
 وتتم ولو قام في الصلوة التابعة الى الركعة المخفية او قعد بعد رفع  
 ركعة من السجود في او قعد الركعة الثالثة او قام الى الركعة في المغرب  
 او التلوات في او قعد الركعة او قعد بعد رفع من الركعة الاولى في جميع الصلوات  
 ساهيا يجب عليه سجود التهويد بركعة القيام في صورة ويجزئ القعود  
 في صورة ثلثا غير الواجب هو التشهد والسلام في صور القيام وثاني  
 الركن وهو القيام في صور القعود وان تضرعا الى الركعة التي ساهيا

ان يترك سجدة صليبة بضم الفاء منسوبة الى الصليب لا اختصا بها  
 بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلوة وسجدة التهويد اذا ترك  
 سجدة من ركعة فهو فسد كسرها في الثانية بعد تلك الركعة او في بعد  
 في سجدة فسد ركعة في ركعة او يوتر القيام الى الركعة الثانية بان  
 يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم او يوتر القراءة  
 الى الثالثة ويجب بركعة الركن من ثلث التسعة خوان بركعة من ركعات  
 او سجدة ثلث ركعات ويجب بتغير الواجب من صفته بالصفة وبما يترتب  
 خوان سجدة بالقراءة فيما خافت فيما يجزئ ويجب بركعة الواجب وهو  
 خامس التسعة خوان بركعة القعدة الاولى في القنوت والقنوتات وكثيرات  
 العبدان او غير ذلك من الواجبات ويجب بركعة التسعة المضافة الى جميع  
 الصلوات وهو ان خوان بركعة قراءة التشهد في القعدة الاولى  
 فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع  
 ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا اعلم بركعة يكون التشهد الاول سنة  
 وقال بعض المشايخ تشهد في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية  
 وعليه المحققون وقيل وجوبه شيء واحد قال صاحب الزخيرة وهذا  
 اجمع ما قيل في لانه الوجوه كلها ترجح عليه لانه الاتيان الركن في محله واجب  
 في تقديم او تأخير تركه وكل الركن يند من تأخير ما بعده والى في ظاهر

وحديث

في



ان كان الى القعود اقرب يعطى صلاة بمنزلة القاعد وفي كل وجوب  
 ليجوز التهو عليه اختلاف بين المشايخ ولا يصح عدم الوجوب وفي  
 وجوب سجود لان فعله بعد قيامه فكان قعودا والافرق في هذه  
 الحكم بين القعدة الاولى والاخرى بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب  
 وانما يكون الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبة كذا ذكر صاحب المحيط  
 والاخر ما ذكره به من ان الذين اكرهوا في ان انحب التحف الاسفل يكون  
 الى القيام اقرب الاقرب الى القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يقعد  
 بل يعطى صلاة كالوقوف يتذكر الا بعد تمام القيام ومجيئ التهو  
 لتذكر واجبا وبالقعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف  
 اختيارا مشايخي في رأي انما في ظاهر الرواية فيما لم يستوي فيما يعود  
 وان استوي فيما لا قال الشيخ كمال الدين ابن الهيثم والاصح ويؤيد  
 وقوله عليه السلام اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قايما  
 فليجلس وان استوي قايما فلا يجلس ويجوز سجدة بين التهو ثم  
 لو عاد بعد ما صار القيام اقرب قبل تصد صلاة والتصديق انما لا تصد  
 وان عاد بعد ما استوي قايما فسد في الاصح لشكامل الحناية يرفض  
 الفرض بعد ما شرع في الصلاة ما ليس بفرض وفي القعدة لو عاد الامام يعني بعد  
 ما قام من القعدة الاولى لا يعود معه القوم تحقيقا للحق في القعدة

انهم

انهم يعودون معا انتهى وهو يقيد عدم الفاء بالقعود وفيها مقتضى  
 نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويشهد  
 بخلاف الامام والشهد للركوع التا بعد ما كان ادرك الامام في القعدة الاولى  
 فبعد ما قام الامام قبل شروع السجود في التشهد فانه يشهد  
 بتأنيدهما في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فلهذا اولو كركر  
 الفاتحة في سجدة في ركعة من الالولين متواليا او قراء القرآن  
 في ركوع او في سجوده او في موضع التشهد يجب عليه سجود  
 سجود التهو للركوع تأخير الواجب وهو التوراة في الصورة  
 الاولى والقراءة في غيرها شرعت في الواقع والتوراة ذلك واجب  
 وان قراء الفاتحة لا يلزم التهو وقيل يلزم وكذا الوقاء الفاتحة  
 الاخر فانه عاد الى السهو عليه كذا في الخلاصة وان قراء الفاتحة في احدي  
 الاخرين مرتين اوضح فيها الهامورة او قراء التوراة دون الفاتحة  
 او قراء التشهد مرتين في القعدة الاخرى او تشهد قايما او ركعا او  
 ساجدا لا يسو عليه كذا المختار لعدم ترك واجب في ذكره كذا لان  
 الفاتحة لم تسجد وحده في الاخرين على سبيل الواجب والقيام والتوراة  
 والتسجود على التناء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد  
 قراء الفاتحة فعليه التهو وصحة التروية وقيل لو تشهد في ركوع

او سجوده يلزم التهو ولو زاد التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم  
 صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجود التهو بالاتفاق لثا في الفرض  
 وروى غيرهم ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقعد وعلى آل  
 محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سكنت في الركعتين الاخيرين  
 سجدة افتداس وان سكنت ساجدا يجب التهو هذا بناء على وجوب  
 الفاتحة في الاخرين وقال ابو يوسف لا يسو عليه بناء على عدم الوجوب  
 وقد تقدم الكلام على القراءة وان قراء القرآن بعد قراء التشهد  
 في القعدة الاخرى لا يسو عليه لانه على الدعاء والتناء والقراءة مشتمل  
 عليها وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءة بعد  
 ولا يقرأ بعد الركوع من الركوع لغواته وان تذكر وهو بعد الركوع  
 فقيه العود وابتان قيل يعود ويقنت والصحيح انه لا يعود  
 ولا يقنت في الركوع وقال الشافعي سواء عاد او لم يعد بسجدة التهو  
 وفي الخلاصة وعليه التهو عاد او لم يعد قنت ولم يقنت انما لو  
 تذكر الركوع ان تذكر الفاتحة او التوراة في القعدة ويعود ويعيد  
 الركوع وان لم يعد قنت صلاة لا ترتفع بالعود والقراءة وان  
 عاد ولم يقن في ارتفاع ركوعه وابتان والقراءة المذكورة في الشرح  
 وان سلم على ركعتين في الظهر على ظن انهما في ركعة انما يصح

ركعتين



لا يتأخر حتى يتغير الغرض وهذا متوهم في الغرض والظاهر  
 قيل نعم والظاهر ان المتوهم ان الكلام في القيام الى الرابعة في الغرض  
 والى الثالثة في الغرض الى الخامسة في التباينات ثم الحكم  
 المذكور هو القصر في الظاهر والظاهر ان الكلام في الغرض كراهة  
 التقليل بعد ما في الغرض فقط قيل لا يضمن الا في الغرض في الصورة  
 الاولى ويضم مطلقا وهو المتوهم لان التباين في الغرض القصد في  
 الواقع من غير قصد وكذا لو تعلق او التباين في الغرض كراهة طلوع  
 اليه كان الاول ان يتغير في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض  
 من ركعة وسجد للتهنئة والتهنئة ان لا يسجد لانه في صلاة  
 غير التي سجد فيها وجوب السجدة ان التباين دخل في فرض ترك السلام  
 في اولى ركعة واذا حال فعل زايه قبل وهو الامام بوجوب السجود  
 على اصله وعلى القوم تبعه فان ذكر الامام لانه يسجد في الغرض  
 وهو الوقت لا يوجب السجود على الامام لانه يتبع لا يتابع ولا  
 عليه لانه يتبع الامام وان كان في السلام يعني بالتهنئة والسلام  
 ان اطلت القعدة الاخرة ساكتا قد ركن او كان على طين ان يخرج من الصلاة  
 ثم علم ان لم يخرج ولم يسلم لم يسجد للتهنئة في الغرض وان لم يسجد  
 التهنئة يريد ان يركع بسلام قطع القعدة يعني لم يسجد بعد السلام

سجد

ان لا يسجد عند سلام سجدة التهنئة اي ان يسجد للتهنئة قبل نوي  
 ان لا يسجد ثم يد بعد ما علم ان يسجد للتهنئة قبل ان يسجد ما علم  
 يسجد ويستدير القبلة اي ما لم يستدير القبلة فالجواب ان نية عند السلام  
 ان يسجد لا تمنع وهو التهنئة ولا تسقط ما لم يضر ما في القوة وان  
 شك في حال القيام انه سجد لانه في صلاة ام لا فتذكر في ذلك وطال تكبره  
 فذكر اياه ركن وعلم بعد ذلك انه قد كان ركعا او ركعتين اي غلب على طرفة الصورة  
 المذكورة ان لم يسجد في عادة التكبير ثم تذكر ان كان قد ذكر فعل التهنئة ولم  
 تأخر الواجب وهو القراءة من تكبره وكذا ان شك هل هو في الظاهر في الغرض  
 مثلا او في غيرهما او ركب او وقع من الغرض وتذكر ان في سورة لقراءه ونحو  
 ذلك يجب عليه للتهنئة ان طال تكبره ثم الاصل في حكم التهنئة ان منعه  
 في ادائه ركن كقراءة اية او ثلث او ركوع او سجود او في ادائه واجب كالقعود  
 وينزل للتهنئة لا سجد ذلك ترك الواجب هو الايمان بالركن او الواجب  
 في ركعة وان لم يسجد في شيء من ذلك بان كان يؤذي الاركان ويتكلم لا يركع  
 التهنئة وقال بعض المشايخ ان منعه التكبر في القراءة او في التهنئة يجب  
 على سجود التهنئة والافلا في هذا القول لو شغل في شيء الركوع وهو  
 ركن مثلا يركع السجود والسجود على القول الاول لا يركع وهو الاخر  
 وان لم يسجد سجد مع امامه اي على ان تسليمه الاول كركعتين

اذا فرغ من القراءة السجدة لانه في صلاة وان كان في الغرض بعد فروع الامام  
 يسجد لله ايضا لانه منقذ والمنقذ يسجد لاجل كونه وان كان لم يسجد مع  
 الامام كونه ثم سجد في مواضع يسجد تارة التهنئة لان السجود لا يركع  
 بتكرار التهنئة ولا ينبغي للبوق اي لا يركع في ركعة ان يقوم الى قضاء  
 ما قبل قبل سلام الامام لان يكون القيام له ضرورة من صلاة في الف  
 كما اذا خشي ان انتقل الشمس قبل تمام صلاة في الف او يدخل وقت  
 العصة المجرى او مضى مدة محذور في وقت وهو صاحب عذر ويكره  
 الحديث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يركع ان يقوم قبل ركعة  
 بعد قعوده قدر التهنئة ولا يقوم قبل قعوده قدر التهنئة اصلها ان  
 قام قبل ان يرفع الامام من التهنئة اي قبل ان يقعد قدر التهنئة فاستلم  
 في عناه وجوه من اشارة ما يؤيد في قيام صلاة في حق القعدة وركعة وسجدة  
 قبل قعود الامام قدر التهنئة لا يعتد به وان ما يقضي اول صلاة في حق القعدة  
 اذا علم هذا فلا يخفى ان كان موقوف بركعة او ركعتين وثلاث ركعات  
 او بربع ركعات فان كان موقوف بركعة ينظر ان وقع من قرات بعد فروع  
 الامام من التهنئة مقدرا ما يجوز بالقعدة على حسب اختلافها في ركعات  
 لم يضي عا ذلك ولا يركع وان لم يقع من قرات بعد فروع الامام من التهنئة  
 مقدار يجوز بالقعدة فدت صلاة ولا يعتد ادائها قبل ذلك لان قيام

فانه لا يركع عليه لانه مقتد بعد وهو مقتد لا يوجب السجود وان سلم  
 بعد اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود التهنئة ولو قعد منه بعد ما صا  
 منقذ او في المحيط ان سلم في الاول فاعاد سلامه فلا يركع عليه لانه مقتد  
 وبعده يلزم لانه منقذ التي فيها هذا يراد بالحيث تحقيقا وهو نادر  
 الوقوع وذكر في الملتقط المسبوق اذا سلم مع امام وكذا انام التشرية  
 التشرية مع امام هو افعليه التهنئة لما قلنا ان صدر منه بعد الفادة  
 المسبوق يتابع امامه في سجود التهنئة وان كان وقوع التهنئة من قبل  
 اقتداء بالمتزام متابع ولو ظن الامام ان عليه هو فسجد وتابعة  
 المسبوق ثم علم ان لا يسجد على روافد لا تفصل صلاة المسبوق وب  
 اخذ الصدر الشهيد وفي رواية تقدم وهو الاثر لا يقتد به في موضع  
 الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقراءه وركع ولكن لم يسجد حتى  
 يسجد الامام له هو يتبع المسبوق في الركعة التي يتابعه لا تفصل صلاة وكذا  
 يسجد عند فروع الركعة يتقضى قيامه وقراءة وركوعه اذا تابعه لانه انفراد  
 لم يسجد بعد فروع الركعة ويتابعه ويكره اعاءة ما فعل قبل في الركعة التي  
 على ولم بعده فدت صلاة وان كان قد قعد الركعة التي قام اليها بالسجود  
 يتابع الامام في سجود التهنئة ويسجد اذا فرغ وان تابعه فدت صلاة  
 واذا لم يتابع المسبوق الامام في سجود التهنئة يسجد لاجل ذلك التهنئة

فروع



وقرأته قبل فراغ الامام من التشهد لا يجزئ عيادة والقراءة فرض عليه في الركعة  
 التي يقضيها اذا لم يقم من صلاته ما يمكن تدارك القراءة ففقد ترك الفرض وكذا  
 الحكم ان كان مسبوقة ركعتين لا تقضى القراءة عليهما وعدم ما يمكن  
 تداركها فيهما بخلاف ما اذا كان مسبوقة ركعتين حيث لا تفقد  
 صلاته بعدم وقوم تجاوزوا القلوة من قرأته بعد فراغ الامام من التشهد  
 لم يترك من تداركها شيئا بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقدر  
 ما تجاوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على تفد  
 صلاته ايضا واعلم ان المبوبوعين وقع شروعه مع الامام بعد فاته الركعة  
 الاولى واللاحق من فاته شيئا منها بعد اعتدائه والمدرك من لم يفت مع الامام  
 شيئا من الركعات ثم من احكام المبوبوع ايضا انه يقضي كالمفرد الا  
 في اربع مسائل لا يجوز الاعتدائ بها اكلوا شيئا احدي المبوبوعين  
 المتأخرين قدر ما عدا فلا يفقد صاحبه في القضاء من غير اعتدائه من تأخيرها  
 او تركها تأخيرها لا يبرئ من اعتدائه فاعلم ان لا يجوز الاعتدال بالمفرد في الركعة  
 الاولى والثانية فلا يصح تأخيرها ما لم يوصلها من غير التي هو فيها ثالثا  
 ما اعتدتم الا يسجد مع امام بعد ما قام قبل التشهد بالصلوة والمنفرد  
 لا يدرك السجود كغيره بل يعتد بالتي في التشهد الثاني والثالث والمنفرد  
 لا يجزئ عليه عند ابي حنيفة ولو قام المبوبوع حيث يتصل القيام وفرة قبل

سلام

سلام الامام وتابعه في السلام قبل قبل صلوات والفتوى ان لا تفقد ولو  
 تذكر امام سجدة تلاوة فسيء بعد قيام المبوبوعين ان يفقد ما قام  
 اليه بالسجدة فانه يرفض ويتابع الامام في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه  
 سلام وان كان قبل ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه وان لم يتابعه  
 قبل تفد ايضا واللاحق عدم الفساد ولو تذكر الامام سجدة صليته يتابعه  
 المبوبوع وان لم يتابعه ففدت وان كان قبل ما قام اليه بالسجدة يفقد  
 في الركعة الثانية كل ما يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ  
 في الركعتين اللتين سبقتهما الصورة مع الفاتحة ويقعد في الركعة الثالثة  
 يقضي اول صلواته في حق القراءة وانما في حق الفعدة ولكن لو لم يقعد  
 في تلك الركعة ولا يلزم سجود السهو لكونها اولي من وجه ولو ادرك ركعة من الدنيا  
 يقوم ويقضي ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد وفي  
 الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امام ترك القراءة وقفا في الثانية  
 وادرك المبوبوع الاخرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا تلك  
 القراءة لم تقبعت بمكانها من الشفع الاول قبل الشفع الثاني منها واذ فرغ من  
 من التشهد قبل طام الامام ركعة من اول وقيل ركعة من كل التشهد وقيل  
 يسكت وقيل ياتي بالقراءة والدعاء والصلية التي ترسل اليه من التشهد  
 عند سلام الامام والصلية التي ياتي بالثناء في الصلوة المبررة حتى يقوم

عينة

الى القضاء وانما المفترق اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امام فاته  
 يسكت قول واحد وان قام الامام الى الخامسة فتابه المبوبوع فان كان  
 الامام قد فاته في الركعة ففدت صلاته المبوبوع بخلافه ان كان لم يكن  
 قد فاته لم يقعد به المأخر بالسجدة وانما الاخرى قد يكون  
 ما فاته التمام او سبق الحدث او اشتغال بالوضوء او زعمت بحيث لا يجد مكانا  
 وسكتا يقضي ما فاته او لا ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ من السجود ولا  
 بقاء ولو بعد فراغ الامام لا تخلف الامام مكانا وكذا الواسي لا يسجد السجود  
 وان سجدة الامام لله وهو لم يتصل لا يسجد بل يسجد بعد فراغ  
 ولو كان متزاوا ما شد غلظته الاقامة لا يفر صلاته اربع بخلاف  
 المبوبوع في جميع ذلك وذكر في الفتاوى الخافية فقال صلصا ولم يبدأ  
 ثلثا ايضا قال ان كان ذلك اول ما كان يستقبل قبل اول ركعة في هذه الصلوة  
 وقيل فترت وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ما كان في ركعة المأخر وان  
 سبق ذلك الفتر اي صادف وقوعه في غير ركعة اي بطريق ما هو الاخرى  
 بالعلو وسجد لله وقام فترت عيادة صلى ركعة من صلوة ذات ركعتين  
 يقضي اليها ركعة اخرى ويسجد لله وان وقع فترت عيادة صلى ركعتين  
 في الصلوة المذكورة يقعد ويستشهد ويسلم ويسجد لله وان لم يقم  
 فترت عيادة في ركعة بالاول لالة المتبقي ومعنى الفتر بالاول ان كان

بأصله

ان كان في صلوة الفتر فقال وكذا اذ صلى ركعة او ركعتين يجعل كل ركعة يقعد  
 مع ذلك احتياطا لاحتلال اذ صلى ركعتين والقعدة علي فرض وقال في الفتر ولو كانت  
 في ذوات الاربع انتهى أي الركعة التي عرف فيها الشك هل هي الركعة الاولى والثانية  
 يقعد عيادة كل ركعة ان اذ لم يقم فترت عيادة في ركعة ففدت كل ركعة الا  
 في صلواته ويقعد لاحتلال انها الثانية ثم يصح اخرى ويقعد لاحتلال انها الثانية بخلاف  
 ما اخذ به ثم اخرى ويقعد لاحتلال انها الرابعة ثم يصح اخرى ويقعد لاحتلال انها  
 صلواته في صلواته احتياطا في جميع ذلك وفي فتاوى الفقيه اذا ادريعتي زدة  
 المصلي بين الثانية اي ركعة في قيامه ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية والثالثة  
 اي ركعة لا يقعد وهو الصحيح لاحتلال ان كانت ثالثة ففدت ثالثة ففدت ثالثة  
 ان اذا قام من القعدة الاولى لا يجوز الا في المغرب والوتر لاحتلال انها ثالثة والقعدة  
 فيها فرض فيها فتشهد ويقوم في ركعة اخرى لاحتلال ان كانت ثالثة ففدت ثالثة  
 ولو كانت في الفتر في قيامه التي قام منها ثالثة او ثالثة او في المغرب ولو كانت  
 ثالثة ام دابة او في الركعة اربعة او خامسة ففدت ثالثة ويستشهد ثم يقوم  
 فيها في ركعة اخرى لاحتلال ان كانت كذلك في ركعة او بعدة قبل ينقذها  
 بالسجدة اما لو كانت في السجدة الاولى انك اصابك صلوات على قولين في ركعة  
 الركعة التي لم يكن رائدة فعليه ان يتابعها وان كانت رائدة لا تفقد عند ذلك لما عرض  
 الفلك في السجدة الاولى ان تفقدت ركعة المبررة المحدث فيها ففدت ويقعد ويستشهد

١٨٤



ثم يصح ركعة اخرى وان كان الفلك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت  
صلاته اتفاقا لاحتمال انها ثابتة وقد تركه القعدة لاجرة وان بداه  
المصلي بصورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو  
وان قراءه في واحد كذا في الثانية لانه اتم واجبا ولم يهمل القليل لان التو  
ليد غير عال بخلاف الجهر وحده ويعود في قوله الفاتحة في السورة وكذا لو تركه  
بعد الفراغ من السورة وكذا لو تركه في الركعة وسجد السهو الى سجود  
سجدتان يسجد بها بعد السلام وعند ذلك فيجوز ان يركع ركعة واحدة  
ان كان السهو زيادة في سجدة وان كان نقصان فقبله وهو رواية عن  
احد والخلاف في الفضيلة حتى لو سجد قبل السلام فركع ركعة واحدة عندنا ظاهر  
الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول الجمهور ثم قيل في الاسلام  
وقيل بعد التسليمتين وهو اختيار شمس الائمة وصدر الاسلام اذ قيل السلام  
وقال صاحب الهداية موالحي وكذا في التفسير والمفرد واليسار في التفسير  
بعد التسليمتين ويستكمل ما روي في سجدة السلام فعل ذلك وثاني بالقعدة  
على الترتيب والظاهر في كلتا القعدتين قعدة القعدة وقعدة السهو وهذا  
فيما روي في السجدة الاولى وقيل لا في الثانية بالقعدة والادعية في قعدة السهو والادعية  
ما صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف في الايمان بالقعدة ولا بدعية سواء  
والنقص في الثانية في الخلاف بقوله الثاني بالقعدة في كلتا القعدتين ولا بدعية

بأقعدة

وقعدة السهو وقال بعضهم لا ياتي بالادعية فيها ولم اعثر على ذلك هذا  
القول والاحتياط اذا علم في الركعتين نطقا فساها وسجد  
للسهو ليس له ان يفي على ذلك الترتيب اذ لو كان كذلك لكان سجوده في وسط  
القعدة بدون ضرورة ولو فعل فلا بد ويعيد السجود في التسليم  
وانما المسألة في الظاهر ركعتين وسجدة وسجد السهو ثم توي القعدة  
بمستلذات وان بطر بسجود السهو لانه مستلذات في تسليمة سجود نسي التفتت  
في الترتيب فلو سجد في الركعة فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان  
والقوة على قول في هذا الركعة في الفاتحة او السورة فتذكر يا  
في ركعة واحدة لانه في ركعة واحدة فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان  
جهر فيهما خافت او خافت فيما غير ذلك في بعض الفاتحة جهر في الجهر  
لانه لا يرد في الجمع بين الجهر والخي في ركعة واحدة اذ ان كان ركعة بعد  
السورة التي قرأها سورة قبله لا يبدل السهو من غير السهو  
بغير من القعدة فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان فركعتان  
عند ذلك والظاهر وعند محمد لا يخرج احدا ولا يبي عاذا ان لو قعدت به احد  
السلام ينجح اقلها ومطلقا عند محمد وعند ما كان يسجد للسهو في الاقل  
ولو كان مسافرا قويا الاقامة بعد السلام تبصر لانه اربعة عند محمد مطلقا  
وعند ما كان يسجد ولو قعدت بعد السلام بنقص وضوء عند محمد لا يعتد بها

فصل في بيان احكام زلة القاري الواقعة في القعدة الاولى في اي  
في الزلل والخطا ان لم يكن مثله ذلك اللفظ في القرآن والمعنى في الخلاف  
ان معنى ذلك اللفظ بعد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ  
القرآن تغيره فاحتمل قويا بحيث لا يشك بين المعنيين اصلا فقد صلاته  
كما اذا قرأ هذه القعدة مكان قول هذه القعدة وكذا لم يكن منه في القرآن ولا  
ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعد او بعد من اذا قرأ بغيره الترتيل باللام  
في آخره مكان الزاء في الترتيل وان كان منه في القرآن والمعنى اي معنى  
اللفظ الماد متغيرا باللفظ للآخرين تغيرا فاحتمل تغيرا ايضا عند ابي  
محمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تعد لعموم البلوى وهو قول  
ابي يوسف وان لم يكن منه في القرآن ولكن لم يتغير المعنى خوفا من مكان  
قوامين فالخلاف على العكس عند ابي يوسف لا عند من فاحتمل في عدم  
النقص عند من حكمه تغير المعنى كثيرا ويؤيد للقرآن عنده الواقعة  
في المعنى عند من هذه قواعد الاثني عشر من في هذه الفصل واما  
المشايخ من محمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسمعه الله الهدى والي كبري حجة  
البنين والهدى والي وابن الفضل والحوالي فاتفقوا على ان الخطا ان كان  
في الاعراب لا يعد مطلقا وان كان في الاعقاد كمن لان اكثر الناس لا يعرفون  
بين وجوه الاعراب قال قاضي خان وما قال المشايخ انه وسع وما قال المتقدمون

احوط

احوط لانه لو تعد يكون كذا او ما يكون كذا لا يكون من القراء قال ابن الهيثم  
فيكون متساويا بالعلم ان السكتا وهو مفيد في كل كلمة كلام الناس ساجيا  
ما ليس بغيره فكيف وهو كونه الترتيب واختلافه في اذ كان الخطا با بدال  
حرف يعرف علم ما بينه في الشرح وفي بعض ولا يفسر ما لزل زلة القاري  
بعض ما ليس مذكورا في الاثني عشر من المتقدمين والمذخورين على بعض ما  
هو مذكور لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاينة وتعد ذلك مما يحتاج  
اليه التفسير لعل ما اعتقده كونه ما هو بعد فاحتمل او غير فاحتمل وما ليس كذلك  
على قول المتقدمين ولعل ما يحتاج الى الحروف في بين ما هو قريب في الخرج من غيره  
على قول بعض المتقدمين وان بدل القاري حرفا كان حرفا كان الاصل فيه  
اي في ذلك التبدل ان كان بين ما بين الحرفين قرب الخرج كالقاف في كاف  
او كان من خرج واحد كالسين مع الصاد لا تعد صلاة وزاد في الله المحيط  
قوله الله مد وهو ان يجوز ابدال احد ما من الاخر كما اذا قرأ القعدة في الصلاة  
فاحتمل الترتيب فلا يكره بالخطا مكان القاف في غيره وذلك على الفاعل عدة المذكورة  
وكذا على قول ابي حنيفة ومحمد فان الكسر في اللغة بمعنى القح وكذا لو قرأ الميم في  
كسر مكان قيس انما اذا قرأ مكان الدال المعجمة طاء مع كذا اذا قرأ  
تطاولا عن مكان تذا في حجاز مكان ذاء او قرأ القاف المعجمة مكان  
القاف المعجمة او عا القبل كالمعقود مكان المعقود وقوف مكان ظهر فقد



صلاة وعليه اي على القول بالفاد واكثر الامة للتخلف القاش في بعضها  
وعدم البعض في البعض مع عدم جواز ابدال الظاهر من الدال وان كان  
امن في واحد وهو يؤيد تقيدها بحسب المحيط وروي عن عيسى بن سلمة انها  
لا تقبل الا للغيرين بين هذه الاخرى وكان القاضي الامام الشهيد  
الحسين يقول الحسن في اي في الجواب في ابدال المذكور ان يكون المقتضى  
ان يري ذلك على السداد ولم يكن محتمل بين بعض هذه الحروف وبعض وكان  
في دعم انه ادي الحاشية على وجهها لا تقبل صلاة وكذا اي مثل ما ذكر المحسن  
في عترة بن مقاتل في التبع الامام اسمعيل الزاهد وهذا معنى ما ذكر  
في فتاوى الشيخ القاسمي في حق الفقهاء باعادة الصلوة في حق الصوام  
بالجواز ونحوه ما ذكر في التفسير انه اذا كان لم يكن بين الحرفين اتحاد الحرف  
ولا قرينة في اي في ابدال احدهما من الاخرين في عامة نحو ان ياتي بالدال  
المجهر مكان الصاد المجهر كان يقبل في تذييل مكان تضييل او نحو ان ياتي  
بالقاي الحذف اي التي الصلة مكان الدال المجهر او الظاهر اي ياتي بالظاء  
المجهر مكان الصاد المجهر لا تقبل عند بعض الشيخ في هذا الفصل وهو  
ابدال احدهما لآخر القسمة من غير منها ولم يشر على مسألة ابدال فيها  
الذي بالدال ونحوه ما ذكره قاضيان من هذا الفصل قراء والحداديات على  
بالظاء كما كان الصاد تقبل فيفيض بهم الكفار بالصاد او ليغيب الدال

مكان

مكان الظاء لا تقبل في الدال المصدرة او المجهر مكان الصاد تقبل في  
الغضوب بالظاء وبالذال تصد ولا الظالين بالظاء المجهر او الدال  
المجهر لا تقبل ولو بالدال المجهر تصد صميم بالدال المجهر او بالظاء  
المجهر مكان الصاد تقبل بظلام البعد بالدال المجهر مكان الظاء تقبل  
موتوا بغيركم بالصاد المجهر مكان الظاء لا تقبل فقط غلط القلب  
بالصاد المجهر مكان الظاء في كل من تصد وجاء ذكر التذير بالظاء المجهر  
مكان الدال لا تقبل وهو مكتوم بالصاد او الدال المجهرين تقبل في  
الي دتبا ناضرة الاولى بالظاء المجهر مكان الصاد والثانية بالظاء لا تقبل  
فرضي بالظاء المجهر مكان الصاد تقبل ذلك قطوعا تذييل بالظاء المجهر  
كان الدال تقبل ولو بالظاء المجهر لا تقبل فطلعت عنها قهر بالظاء المجهر  
مكان الظاء المجهر مكان الظاء او الدال المجهر لا تقبل وذلك لان الظاء بالظاء  
المجهر كان الدال تقبل ولو بالظاء المجهر تقبل لا تقبل في تضييل بالدال  
المجهر مكان الصاد لا تقبل بالظاء لا تقبل اذا عول بالصاد المجهر مكان  
الدال لا تقبل من بضم الظاء المجهر مكان الصاد لا تقبل في علكة القرآن  
بالظاء المجهر مكان الصاد تقبل في جميع حروفه بالظاء المجهر مكان الدال لا تقبل  
ايضا فلو بالظاء المجهر مكان الصاد لا تقبل في جميع حروفه بالظاء المجهر مكان  
الظاء او بالدال المجهر تقبل وزر واخاهم الاثم بالظاء المجهر مكان الدال او بالظاء

المجهر تقبل وجعلوا لله مما زاء بالظاء او بالظاء المجهرين مكان الدال  
تقبل وتلد العين بالظاء المجهر مكان الدال او بالظاء المجهر تقبل وتلد  
ابدال الذي بالدال المجهر فيض ان يكون التضييل في الاشع كالحسين ان  
شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض الحروف عن بعض ايراد ان يقول  
المجدد فقال ان فانقطع لفظ او شى الباء في التذكير فها جازله او لم تذكر  
فقال محمد بن ابي بكر فترك الباقي وانقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ  
الامام حسن الائمة الخواشي يقف بالصاد في مثل وعامة المشايخ قالوا  
تقبل لعموم الباء في القطع التفسر والسيك وعلى هذا الوقف  
قصدي في ان لا تقبل وبعضهم الى الكلمة ان كان ذكرها مقدا قد ذكر  
بعض كذلك والا فاقال قاضيان وهو الحق وذكر انه لو قراء مطلع  
الفرق قال الفان قطع تقبل وكعب لم تقبل صلاة ووقف بعضهم بين الحكم  
والفصل فقال في الحكم لا تقبل في الفعل كان ادا ان يقرأ بغيره فقال  
يشترط ترك الباء تقبل لانه في الامم لا يذنب هذا الوقت انما يتبع  
وقال بعضهم على هذا ادا في بالظاء وحدها خالو وضع المباشرة اخرى في الفصح  
والتم فلا يبيح وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى محتمل لا يتصور  
المعنى فاقال لا تقبل واما التقبل في الاخرى في انما يتبع في انما يتبع في  
وانقل واما في التفسير واما في الفصحى وهذا التفسير الذي في الجرد انما

نحوه

انما لو قف في موضع والا بداء من غير موضع فلا يجب ذلك في الصلوة  
ايضا لعموم الباء في انقطاع التفسير والتفسير او عدم معرفة المعنى في حق  
الصوام والعم وهذا عند عامة علماءنا وعند بعض العلماء تقبل ان يتغير  
العين تغير فاضا نحو ان يقرأ لا الال ووقف وابتداء بقوله لا هو هذا مثال  
الوقف او قراء وتغيرت الذين نعتوا الكتاب من قبلهم ووقف ابتداء بقوله  
واياكم ان تقولوا او قراء يخرجون الزكوا ووقف وابتداء وياكم ان تقولوا  
بالله بكم في غير ذلك من الاشياء كما يقف على وقالت اليهود وابتداء من ثياب  
الانبياء انما يقولوا او وقف على القدر الذين قالوا او ابتداء انما هو  
المسيح بن مريم اوان الله ثالث ثلثة ونحو ذلك فالتوقف على الف في ذلك  
قد لا تقبل ولو وصل من انما كانت بكلمة اخرى بان قراء انما تقبل واما  
بوصل كاف اياك يقول بعد وستعين او قراء انما اعطيت كالكواثر بوصول  
كاف اعطيت بلام الكواثر او قراء اذا جاء نصرنا بوصول جاذبون  
نصر الله وما يشاء ذلك فالتوقف على قول القائلين انما اعطيت قال  
قاضيان وان تقبل ذلك في التفسير التذويب هو الصحيح لان من قورة  
وصلا الحكم بالحكمة اتصال الاولى بالظاء الثانية قال فتاوى المجهر المصاحف  
الاضاع في الفاتحة اياك تعبد وياك نستعين لا يشي ان يقف على اياك  
ثم يقول تعبد بل الاولى والاخرى ان يصل اياك تعبد وياك نستعين

١٨٨

وقالوا

قال



وعلى قول بعض المتقدمين قد صلاته وانظروا الى هذه النكاحات  
بوجود انكسارها ونحوها فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم في العباد  
فضلها على العالم وبعض الماشيخ فاستوا وقالوا اعلم القاري ان النكاح  
هو اي علم ان الكافي من الكفاية الاولى لمن الثانية الا انه جري على ان هذا  
الواصل لا تقصد صلاته وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان كافي  
مثلا من الكفاية الثانية تقصد صلاته ما قراء ليس من القرآن نظر الى ما اراد  
والصحيح قول النبي صلى الله عليه وآله هذه كلها تكفيا بارة واذا اتفق النظر فلا غيرة  
بالادارة وذكر في المنتقى ان لو قراء في القنوة الحمد لله بالهاء كان المعنى  
او قراء كل هواته احد الكاف مكان القاف والجمال ان لا يقدر على غيره  
في الالة كذا ونحوه من صلاته ولا تقصد وكذا لو قال الحمد لله بالياء المعنى  
والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الاشياء على ما هي قريبا الى شدة  
تعا ولوقراء قل عود بالذال المهملة مكان الميم او قراء فاصباح المندرين  
بكر النظار لا تقصد صلاته اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى  
فكانت قال ارجع الى ربك الفلق ولان صباح المندرين اي التسل على شجر  
قوسهم المندرين وكذا لو قراء يعطون برجال المهرمة او قراء فانظر كيف  
كان عاقبة المندرين بكر الذال اي في تفسيرهم على قوسهم الكافين ولو  
قراء الاشياء باللام من الشجر بالهمزة وكذا في الشجر باللام ويكون

ان يترك

مجان

مكان رب بالذال لا تقصد الاشياء بالهاء المنتقى بعد الكلام من الشجر بالهمزة  
وهو المنتقى بضم اللام ويكون القاء وهو تحول اللسان من السين الى  
القاء ومن الذال الى القين او الى اللام او الى الياء ومن الحروف الى حروف  
ذكر في القاموس والمختار في حكمه ان يجب عليه بدل الحمد دائما في جميع  
الاسان ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق بالذال لم يجد ان لا ينطق  
ذلك الحرف الذي لا يجد يجوز صلاته ولا يؤتم فيه وهو بمنزلة الاتي  
في حق من يمين ما يجزى بوعده وواذا كنت اقتداه بمن عند الجوز  
صلاة منقذة وان وجد قدر ما يجوز من الصلوة مما ليس فيه ذلك الحرف  
الذي يجزى عند لا يجوز صلاته مع قراءة ذلك الحرف لانه يجوز صلاته مع  
التلفظ بذلك الحرف ضرورة فيتعذر بانه عدم الضرورة هذا هو الصحيح  
في حكم الاشياء ومن معناه من تقدم اتفاقنا في ان قراء واذا اشياء ارجع  
رب نعم النعم وفتح الباء او قراء الخالق البارئ المصور بفتح الواو او قراء  
يشعرون ولا يطمع بفتح العين في الاول وكذا في الثاني ان لا تقصد صلاته على  
ان لا يقرأ بالياء على ما هو بالضم في بوعده ووا وهو عيان المصور مفعول  
البارئ وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تقصد وتتمام تحقيقه في الشجر  
وان زاد القاري في القنوة حرفا نظرا لم يقبض المعنى بان قراء واما المعروف  
واي هو ينبغي في الذكر زيادة الف في تلفظ او قراء ومن يعرض الله رسوله

وتبعد حدوده فيعلم بان زيادة الياء للجمع لا تقصد صلاته اتفاقا  
وان غير المعنى نحو ان يقرأ القرآن الكريم وانك لم تزلين بزيادة الواو  
وكذا لو قراء وان سجدت في سجدة واحدة فقل الله اعلم ان لا تقصد صلاته لانه جعل  
جناب القم قما وينبغي ان لا تقصد لانه ليس يقدر فاحش ولو نقص  
حرفا فان كان من اصول الكثرة وتغير المعنى تغير في قول اي حنيفه  
وتمت كذا لو قراء وحذفنا حرف الذال والذال او قراء ولحقوا  
درست بغير الذال او تلفظنا بغير حروفها او جعلنا بغير حروفها وكذا اذا لم يكن من  
الاصول ولكن حذف يؤدي الى ما اعتقده كقربان حذف الواو بين بيان  
وما خلق الذكر والشيء تقصد واما اذا كان الحذف على وجه الترخيم بان  
بان قراء يا مالك يحذف الكاف فلا تقصد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول  
الكثرة بان قراء الواقعة بغير الواو من الاصول ولم يتغير المعنى بان قراء  
نحوه جدر بتا بغيره وذكر في كتاب ذوالقاري في الشجر باللام حاشا الذين  
اي السعيد النسي ان لو قراء الله القصد بالسين مكان القاء لا تقصد صلاته  
وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر القسبي وهو مني على  
ما تقدم من اختيار بعض المتقدمين وكذا على قول المتقدمين القصد المعنى  
فان التمدد الصلوة التكبير اعلم ان القصد بالسين والذال من حروف واحد  
وكثيرا ما يبدل بعضا من بعض قلنا ذكرناه او رده قاضيا ان جنتا على قول

المتقدمين



مكان سائغا وفيها نظر كل من يترتب في رتبوا بالبين فيما كان الصاد  
تقد كحفا كان حشفا منشرة فقد وانه اعلم ولو قراء عتي بالعين  
المهمله مكان حتى لا تقد لا تقرأ فيها ولو قال الله لمجد باللام  
مكان التوق ليجي اليه لا تقد ليقرب الخرج والظاهر ان حكم الالاف  
ولو قراء بدع التيم بيمين الدال وبضم الدال وترك التشديد في العين  
لا تقد ليجوم البين في نظر وكذا حكم غيره فاضح ان بالاف في تسمى الدال  
بخلاف ترك التشديد في لا يغير المعنى ولو قراء الالاف الذين امنوا وعلوا الصا  
لمات ووقف وقراء بعد الوقف التاء او اليك اصحاب الجاويك حكم  
البرية او قراء والذين كفوا وكذا بوابا تاء او اليك اصحاب الجاويك حكم  
خالدون وما اشبه ذلك مما يقع في علم الله على احد الفريقين بقدره لا تقد  
لا تقد لضرورة الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فيم يبعث الى  
بالصدق ولو لم يقف وصل قال عاتة المشايخ لا تقد لانه اجزأ في ما اجزأ  
تعالى بلوا اعتقده يكون كفوا في عبد الله ابن المبارك او لم يخفض الكبير  
الحق ربه وعبد بن المعتز لم يجماعه من الرواية مع مروزي نسبة الامرو  
على غير قياس اذ في الثاني لا تقد لانه في ضرورة سبق اللسان وكذا  
افق ابو نصر المثلثي في قال قاضي خان والقسم هو الالاف ولو قراء ان الله  
برئ من المشركين ورسول بكلام لا تقد عند المتأخرين واما عند

المشهور

عند المتقدمين فذكر قاضي خان في الف دلائل اعتقاده كقولك في  
في الكس في انما قراءه والخر في رسول على القسم او الجوار ولو قراء انكس  
منذ رين بفتح الدال تقد على قول المتقدمين وكذا القراء وانت غير  
الغزالي بفتح الذي اقرأ نحن خلقنا بفتح الفاق وقد ران بفتح الدال وبعث  
وانزلنا بفتح اللام فيها ما افراء ومن بفتح الذنوب الاله او ما يعلمنا ويد  
الله بفتح الهاء فيها ما افراء ولا يغير حكمه باله الخور بكسر الدال كل ذلك  
يفد عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في قاضي خان لو قراء  
يدع التيم بيمين الدال تقد صلاته لا تقد على المراد وكذا ذكر في الجاوي  
قراء نحن خلقنا في اعنا قديم اغلا لا مكان انا جعلنا او قراء اناك نجد  
ترك التشديد لا تقد صلاته عند المتأخرين هذا ان فصلان الاول  
ذكر كلمة مكان كلمة والاصل ان تقرأ رب الكريمان معنا ومشد في القرآن  
لا تقد وان تقرأ ربنا ولم تكن اللين في القرآن كذلك عند الجاوي  
يوسف دوايشك وان لم تقار باو المبداء في القرآن تقد على قياس قولها  
لا على قول الجاويك وان لم يكن للمبداء في القرآن وليس مما اعتقده  
كفر تقد اتفاقا ان لم تكن ذكر وان كان مشد في القرآن كان مما اعتقده كفر  
ووصل تقد عند عاتة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا  
تقد والقسم انما تقد اتفاقا مقال الاول العليم مكان الجاويك او الجاويك البصر

ونحوه ومثال الثاني آية مكان آواه والبين مكان التوابين ومثال  
التي لم يسلط مكان نصبت وبالحكم وخلق مكان رفعت و  
بالعكس ومثال التابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال الناحس عا  
قيل مكان قاعين الفصل الثاني في تحريف المشددة وتشديد الخفيف  
والاصل في ان كان لا يغير المعنى كان قراء وقيلوا تقبلا وبسلكوا  
عزلت عا بالتحقيق في قتلوا والساعة وكذا ابدركم الموت وراذوا  
الكس ونحوه لا تقد وان غير المعنى بان ترك التشديد في قرب الخلق  
نحوه او في ظلك عليه الغمام او في الامادة بالسوء فاضحا دعامة المشايخ  
انما تقد وقال ابو علي التقي لا تقد بترك التشديد الذي في رب العالمين  
واياك نجد فعلم ان التحصيل المذكور على قول المتقدمين وهو لا يحوط  
وحكم تشديد الخفيف كما حكى في الخلاف في التفصيل فلو قراء فعينها  
بالتشديد لا تقد احد القراء باظها باللام لا تقد وكذا ما يشهد  
ما ودعك بالتحقيق لا تقد تشديد ومن ذكر كلمة مكان كلمة تغير التشديد  
قراء عتي بن ليمان تقد ولو قراء موسى بن مريم لا تقد على قول ابي  
يوسف وعليه عاتة الناقية وكذا القراءه مؤمن ليمان ولو قراء مؤمن  
سأدت تقد وكذا القراءه مؤمن بنيت عاتة من جميع هذا خرج على ما تقدم  
من الاصل ولو قراء في علم ربه بالذات او بالظن او بالقد لا تقد ولو قراء

بما انفاد

الا ما اضطررتم بالتاء مكان الطاء لا تقد ولو قراء الا من خطف الخطف  
بالتاء مكان الطاء فيها تقد لعدم المعنى وهذا افضل من موايد  
هناك الامر في التشديد التاء والال والطاء بعضهم من بعض فلو قراء ما  
ذكره قاضي خان من ذلك قراء الطيبات والذخبات مكان التحيات قال  
ابو علي التقي لا تقد بدل ما تفتي من القنوطها اشق من القنوت او  
بالعكس تقد وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه تقد لانهم اشق دحط  
بالطاء مكان التاء لا تقد بتشديد التشديد كبرى بالتاء مكان فيها تقد  
الظن وانفق مكان واطفي لا تقد القرات مكان الطرطط تقد المعنى  
مكان بطرطط تقد تلها مريضهم مكان لعدم المعنى طلعه لا تقد امته  
ما عليهم مكان امطر امطر مكان مطر تقد والتور مكان والطور تقد  
مستوط مكان مستوط لا تقد لولا ان ربنا مكان ربنا تقد لوت  
مكان لوط لا تقد وما ينتق مكان ينطبق لا تقد كصاحب العوط  
مكان الصوت لا تقد لم يجز مكان يجذب ولا ينطشون مكان  
يششون لا تقد محال الحب مكان المحب تقد ردة الشطاء  
مكان الشطاء تقد امطط طيفة مكان امط لا تقد ولو قراء  
تأفف مكان طافقه تقد كاذبة خائفة مكان خاطف لا تقد هل  
طري مكان قري من قنور مكان قنور لا تقد والطين مكان والين



تقدم لعل كان اطلع لا تغد في عليا كيف مكان طاق  
طائف تقدم ولوقاء قبل عيسى بالصاد لا تصدقون  
مكان يدخلون تقدم ولوقاء قبل عيسى بالصاد لا تغد وقد  
تقدم ولوقاء الطائف بالقاء مكان الطاء لا تغد وقد تقدم  
ايضا ولوقاء قبل موته احد بالقاء مكان الدال تقدم لعدم المعنى  
وكذا ولوقاء لم يست ولم يست بالقاء مكان الدال ولوقال الله سئل  
علي محمد بن مكان الصاد لا تغد لمحي كونه من السلوان وعلي يعني  
الباء اي سئل لمحي غير من امور الدنيا ولوقاء ما وودك بترك  
التشديد لا تغد لا معنى لترك ولوترك التشديد في رتب تقدم  
وقد تقدم ولوقاء لم يجعل كيد في تفسير بالقاء مكان الصاد تقدم  
ولوقاء بالذال الباء مكان لا تغد للبعد الفاضل في الاول وصحة  
المعنى في الثاني ولوقاء حاملة الخط بالقاء مكان الطاء تقدم وقد تقدم  
ولوقاء من الجنة والنار بسبب المعنى لا تغد لانها مأخذا الاستعاق  
واحد لا تتعلم فوايدلو قدم بعض حروف الكامة علي بعض كفضص  
مكان عطف اسرغ مكان خربفد ان غير المعنى وان ترك كلمة  
من اية قال في تفسير المعنى كماله وقراءه ما تدري في تفسيره انك انكرت  
ذا وقرأون ان شئت اهواء هم من بعد ما جاء من العلم وترك

من اوقاء وجزاءه في كتابك في الثانية لا تغد وان تغير المعنى بان  
قراءه في الاية منون وترك الاوقاء واذا قرأ علي القرآن لا يسجدون  
وترك الاوقاء تصدرا عند الصلوة وقيل لا تغد والاول هو الصحيح  
وان اذاه كلمة في اية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان  
قراءه لا تغدون والآية وبالوالدين احسانا وبذا وذي القربى اوقاء ان  
كان غفرا راجعا علي لا تغد وان تغير المعنى ولاكتها في القرآن بان قراءه  
من آمن ياتيه واليوم الآخر علي صالحي وكفرانهم ابرهم وقراءه ان يغفل  
واسحق واسن وكذب بالحق ونحو ذلك مما يكفر معتقده تصلوة  
وكذا ان لم يكن في القرآن ويتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير  
المعنى بان قراءه من قرأه او تصد او قرأ فيها فالكلمة وغفل وتغافل  
ورمان فلا تغد صلاة القرآن فتاوي فافضل ان تغفل في ما كره من اقراءه  
في الصلوة وما لا يكره وفي القرآء خارج الصلوة ويجوز التساوي ولا بأس  
بقراءة القرآن في الصلوة علي التاليف فخر ذلك بفعل الجارية وفيه تحيز  
في بعض البعض والمنسحب قراءة المفضل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة  
بأتمه ولوقاء بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قيل يكره والقراءة  
لا يكره واذا اراد ان يقرأ في ركعة او ثلث ايات فالصحيح ان الثلث  
اذا بلغت مقدار سورة افضل ان قراءه سورة في ركعة قيل يكره ان



Handwritten note in a box at the bottom left of the page.

اخرو سورة اخرى سورة اخرى قلها وايتان اذ ادان يترك تلك  
لو قراءه في الاولي من وسط سورة او من اولها ثم قراءه في الثانية من وسط  
سورة اخري او من اولها او سورة قصيرة للاحاطة لا يكره لكن الا وان  
لا يفصل من غير ضرورة وعلي هذا الاتصال من اية الى اية اخرى من سورة  
واحدة لا يكره اذا كان بينهما ايتان وكذا كثره الاولي لا يفصل بالضرورة  
ولو قراءه في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكره الا ان يكون  
السورة اطول من التي قراءه بحيث يكتم اطراف الدركة الثانية علي الاولي  
اطراف كثره وترك بينهما سورة لا يكره ولو ترك سورتين فكذلك كثره  
هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولي ان لا يفصل في القراء  
ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة واكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة  
من ايتالي اية يكره وان كان بينهما ايات بالضرورة فاسمى ثم تذكر يعيد  
مراجعة لتسبب الايات وان كرر اية واحدة مرارا ان كان في نطقه يقرأ  
واحدة لا يكره في الفرض في التي يكره حاله الاخير لاحتالة الصدر والشيخان  
كذا في المحيط ولوقاء في الثانية سورة فوق التي قراءه في الاولي يكره ان لا يكون  
بغير قصد وقيل في التفضل لا يكره وسئل علي بن احمد عن قراءه في الاولي من التمهيد  
سورة الفاتح وفي الثانية قل هو الله احد فمما بلغ الله التمهيد ذكر ان علي  
ان يقرأ قل هو الله احد في سورة الاخلاص وفي الاخرة في سورة

سورة قصده سورة اخرى قلها وايتان اذ ادان يترك تلك  
السورة يقتصر التي اذ ادان يكره واذا قراءه في الاولي قل هو الله احد في التمهيد  
ينبغي ان يقرأ في الثانية ايضا قال البرزاني لالت التكرار اهون من القراءة  
مكتوبا والاولى الجيدة من يختم القرآن في الصلوة اذ افرغ من المعقودين  
في الركعة الاولي بركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقراء بقائه الكتاب  
وشئ من سورة البقرة في فتاوي اجية القراءة علي ثمة اوصر في الفرائض  
علي السجدة والرسول والتذرية حرقا وفي التراويح يقرأ الامنة بين  
السجدة والسرعة وفي التوافل بالليل لانه يسرع بعد ان يقرأ كما يقرأ  
والقراءة بالترويات السبع كلها جائزة ككثرة الاولي ان لا يقرأ بالترويات الجيدة  
والذوايات القرينة لالت بعض السجدة سيما يعصون في الاثم فلا يقرأ عند  
العوام خلقة اية الجعوف وابن عامر ونحوه وانك في صلاته لا يقرأ في قراءه  
يسبقون او يفتحون وان كان كتابا محجج طرية ومما يخاف اخذوا قراءه  
اليه وخفض عن عاصم كذا في فتاوي الجعوف اما القرآء خارج الصلوة فاما  
ان حفظ ما يجوز به الصلوة فوضعيه كل كيف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة  
واجب وحفظ سورة القرآن فرض كتابي وستة عاين افضل من صلوة التقل  
وقراءة القرآن من الصحف افضل لا يجمع بين عبادتي القرآء والتفكير في الصحف  
ويستحب ان يقرأ علي طهارة مستقبل القبلة لباس احسن ثيابا ويستحب





ويسمى والحق قد وسعت مرة واحدة ما ينقل من ديون حتى لو  
 ردة السلام او ايجاب المؤذن او تخرج او هل ليس على اعادة التهود ذكره  
 في فتاوى الجدية واليهي في اقول بركة وقيل لا يشترط ما يسمي وان وصلها باللا  
 لتفاني لا يسمي ذكره في القول اول ثم قيل الاول ان يحتمل القرآن في كل اربعين يوما  
 وقيل يحتمل في السنة مرتين وقيل ان اراد ان يقضى حقه في كل مبدوع  
 وقيل في كل شهر وبه اثنى ابو عفره قال ابن المبارك يجزيك ان يحتمل في السنة  
 او التبراد في الشتاء اقول لا يشترط ان يحتمل القرآن في اقل من ثلثة ايام  
 لقوله على السلام لا يقضى من قرأ القرآن في اقل من ثلث وقرأه قلهواته  
 احد ثلث قرأة عند من القرآن لم يستحب بعض الشارح وقال ابو الثلث  
 هذا مني استحب اهل القرآن ولفظه الا قصدا فلا يلبس به الا ان يكون الحتم  
 في المكتوبة فلا يبريد على مرة ولا يلبس بالقرأة مضطحا اذا ختم رجلا والقرأة  
 طائفا او ووجه ذلك ان يفسد المني والعقل لانه والذكر وتسل البقا للقرأة  
 القرآن في الاوقات التي ذكر فيها الصلوة على التمسيم والذعاء والشبح افضل  
 القرأة في الحما ان لم يكن ثم احد مشوق العورة وكان الموضوع طاهر فحوز  
 جبره الوضوء وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا يلبس به كبره وكذا ذكره  
 في المسألة والفتاوى مواضع التمسيم وكذا عند القبول وهذا في الحقيقة والذكر  
 عند من لا يقول بالخذلث في بعد يكتب الفقير ويحسد رجل يقرأ القرآن ولا يمكن  
 ان يأتى من ذلك

الكاتب

عند عامة الشارح لا تشبه بفعل الفقة هذا اذا كان لا يتغير الحروف  
 اما الحسن المشهور ان لا يخلو في كبره نصف المصحف وكتابتة بفعل دقيق  
 كتابه القرآن على ما يرضى وكتابتة على الجدار ان والمها ريب غير مستحسن ولا يلبس  
 بتخليل المصحف وكذا لفظ وتوضعه اذا اصاب المصحف بحيث لا يقرأ فيه رجل  
 في قرأة طاهرة ويدين في ارض طاهرة ولا يجوز ان يتكلم القرآن وقيل لا  
 كواعدا اختاروا يجوز استسما في في تجليل المصحف وكتبت الفقير دون كتب  
 التحو ويكره توتر المصحف لغير الحفظ ويجوز له حفظ كما يجوز الركوب على وجود  
 التي يوفى للقرأة واما سجدة التلاوة فاذا قرأ آية السجدة وسجد في اربعة  
 عشر موضعا افر الاعراف وفي التردد والقيل والسرور مري واولي الحج وفي  
 الوقوف والقيل والتمتع في وضوفقت والتمتع والانشاق والعاق فانة  
 يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا ان يركب سجدة بين تكبيرين متجاينين  
 وعند الثاني ثمانية الحج منها ووصليتها منها وعند مالك الثلث الا ان  
 ليست منها وعند الاثني عشر وجوب ثمانية وليس فيها دفع يد الشاهد ولا  
 ولا سلام ويجب على الثاني والتمتع مع سواه قصد التمسيم او لم يقصد ويجب  
 على الثالث قبل التلاوة وان لم يسمعها فان لم يسجد الا ما لم يسجد ثم  
 وان سجد لا ينجس ولو تلا الموضع لا ينجس عليه ولا على من سمعها من  
 من يسمعها في ملك الصلوة وعند من يسجد فيها بعد القرأة من الصلوة

الكاتب

يطلب



الصلوة من التكلم والتهنئة والحدوث قبل الترفع على قول حمزة وهو الذي  
 خلفه فلان بن يوسف ومن سمعها من مقلد واقتدي به قبل ان يسجد المصلي لها  
 سجدة معهم وان اقتدي بعد سجدة لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي  
 تليتها سقطت عنه ان ادرك مع الركوع والا فلا بد من سجودها بعد  
 الصلوة كما لو لم يقصد به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد بها لما  
 تقضي اياد او ادنوا في الصلوة فركع ونوا في اياد لم يسجد للصلوة  
 سقطت عنه اذا لم يشتر سجدة اكثر من ثلث ايات وفي اذا قرأ ثلثا خلف  
 فان قرأ اكثر من ثلث فلا بد من السجود لها قصدا ولا يتأدي بالركوع  
 ولا بسجود الصلوة ولو تليت بالعربية يجب على من سمعها ولم يفهمها اذا  
 اجبرها اجابا ولو تليت بالفارسية لم يزم من سمعها ولم يفهمها اذا اجبر عند  
 اي يفتي خلفا لها ولا يجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة  
 ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح وقد يقول سبحان ربنا  
 ان كان وعدها لمفعولا واختاره بعض المشايخين وقيل به بغيره  
 بما اذا لم يكون في صلاة الفرض ولو كثر تلمعا وتارة في مجلس سجدة  
 واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات او بعد بعضها فلو تبدل المجلس  
 او لا تكرر السجدة وتبدل المجلس فحق بان ينقل من مكان في الصلاة  
 وما هو في سكتها بثلث خطوات او اكثر وحكي بابتدئ في غير ما بان

الركعة

اكثر ثلث لقات او شرب ثلث جرعات او شرب ثلث كلبات من غير ان يقوم  
 من مكان والاتحاد والحقيق ظاهر والخاص هو الكلبين بين اجزاء ما  
 يطلق عليه مكان واحدا عرفا كالسجدة والبيت والحنوت وكذا في  
 اقل من ثلث خطوات في نحو القصر اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد  
 حقيقة او كمالا عند كبر اية كفت سجدة والا فلا في من غير خطوة  
 او خطوتين او اكل لقمته او لقمته او شرب جرعة او جرعتين او انقل  
 من زوايا البيت والمسجد الى زوايا اخرى او دسلا ما او تهمت غاطف  
 ثم كثر ركعتي سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب واللباس والكراب  
 والانتقال من غصن الى غصن وكذا الوضوء كما بان او شرب جرعات  
 او عقد ثوبا او بيضا ونحو ذلك فانه لا يكسر سجدة واحدة ولو اطلال  
 الجلو من غير ان يتخلل بشغل مما تقدم ثم كثر لا يجب عليه تكرار  
 السجود ولو كثره واكثره لا يكسر الا بكثر الوجوب ان لم يكن في الصلوة  
 لا يكسر سواء كان في ركعة او كثره وهو قولي يوسف وهو الاصح وعند  
 محمد ان كثر في ركعة اخرى كثره والتفتة كالبيت ولو تبدل المجلس مع  
 دون التالي لم يكره الوجوب على التمام مع اجابا ولو تبدل المجلس دون  
 التمام كثر على التمام ايضا عند البعض وعند البعض لا يكره وصح  
 في الكفاي الاول وفي الهداية وقتا في فاضلان الثاني وعبد الفتوي

عائذ  
 دلال  
 كبر  
 لسان  
 حرم

واعلم ان حكم الصلوة على النبي ومعه من ذكر اسم على القول بوجوبها حكم  
 السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المكانين يندب تكرار الصلوة  
 الصلوة في جند دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة على السلام يتوابعها  
 مستقلة من غير تلاوة ولو قراءت سجدة خارجة الصلوة ولم يسجد في غير  
 في الصلوة من غير ان تبدل المجلس على التلاوة وان سجد لاولي لم تكرر ثلث  
 السجدة على التلاوة وان لم يسجد لاولي ولا لثانية متى خرج من الصلوة  
 سقطت وفي التواذ ان الاول لا يسقط والاولى لا تسقط في الصلوة  
 او لا يوجب قراءتها بعد قراءتها قبل سجدة ثانيا ولا تكفي الاولى وقيل  
 تكفي وقيل لا لم يكره بعد التسليم قبل قراءتها تكفي الاولى وان تكلم لما  
 ولو قراءت في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأ مرة اخرى كفت سجدة  
 واحدة وسقطت عن الاولى ولو قراءت سجدة ثم سمعها في ذلك المكان لم يكره  
 ثم من اتى ركعتي سجدة واحدة سواء كان في الصلوة او لا على  
 هر الزاوية والسوق اذا سجد مع امام ثم قراءتها يقضي قول اي يفتي  
 خلفا لها ولو لم يكن سجدها مع الإمام يسجد اتفاقا واذا تلى السجدة  
 في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث ايات فأنشأ نواها في الركوع او في  
 السجود وان شاء سجد لها استقلالاً او اذ قرأ بعدها فوق ايات فلا بد  
 من السجود لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكون ان يقوم

ويركع

ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان كانت في الصلوة  
 يقرأ ايات من سورة اخرى ولا يقرأ منها ايات او نكس كورة بن التلاوة ولا  
 تشقاق فلهذا ينبغي ان يعصر في ركعة اخرى وان لم يوصل اليكده واستاعلم  
 اليكده للامام ان يقرأ اية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجوع  
 والصعيد ان كان يكون في اية السجدة بحيث تؤدى بكوع الصلوة او سجودها  
 لا ينبغي ان يركع في الركوع يؤدى بالسجود مع اليم ويكره التلاوة  
 سورة ويكره اية السجدة لا يشبهه التواضع بالسجود ولا يكره ان يقرأ السجدة  
 واحدا ويكره سائر السجدة كمن السجدة ان يقرأ معها ايات او ايات  
 دفعها لوجه التفضيل وان سجد ناهي من باب حدث الامامة الصلوة بالجماعة  
 ستة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع يجب على المقلد بالعين الاحاد  
 القادرين على الجماعة غير غير انتهى والادلة تدل على ما ذكرناه في الشرح  
 والاعاد التي يتبع الخلف عن المصل الذي يتبع السجدة وخلافة مقتضوع  
 اليد والتسليم خلاف او مقلوبا والمطر والطين واليد القليلة والقلبة  
 الشديدة في التمسك وكذا الاتفاق من سلطان او غيرهم وهو معروفا  
 يستطوع الشيء واعني اولى الناس بالامامة اعلمهم بالشيء فان سجد  
 ووافي العلم فافهم فان سجد ووافيها فادعهم اي اكثرهم تحراجا للمرام  
 فان تساووا في رتبة فاحتمل خلفا والمردج من الحق الحكم والزمك

عائذ  
 دلال  
 كبر  
 لسان  
 حرم



او انما قد غلبت تساو في الحق فقبل صيغهم وبقيل انهم  
 فان تساو في حقهم وتقدم التعلق كراهية تيم وماك لا يجوز  
 تقديم ويوراة عما بعد التبع ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد  
 الذي والاعرابي والكراهية فيهم دون تلك الكراهية وفي المحيط لا يابن بان  
 يؤتمر الا على البصيا ولي ولو على ولو علم ان العبد والاعرابي او ولد الذي  
 عالم فلا كراهية والتبع من يعتق شيئا على خلاف معتقد اهل السنة  
 والجماعة وانما يجوز الاقتداء به كراهية اذا لم يولد ما يعتقده الى  
 ان يكون الذي الى الكفر فلا يجوز اهل الاقتداء به كفارة الترافض ومن  
 يعتق الصدقية او ينكر خلافة الصديق او يثبت او يثبت الشيعي  
 وكلمة التوراة والتوراة القائلين بانهم يجمعون كالحام ويكره  
 اشهاد التوراة او عذاب القبر والكرام الكائنين انما من بعضا على  
 ولا يثبت فهو من يجوز الاقتداء بهم مع الكراهية وكذا من يقول انما  
 جسد كالحام او يقوم لابي بلال وعظمته ورواي يوسف اذ قال  
 لا يجوز الاقتداء بالكرام وان كان يحق قبله لاد من يتاخر في دقائق علم  
 الكلام وقيل من يريد ذلك فهم عند المناظرة في الكلام فانه كونه محرم  
 كونه محرم ويجوز الاقتداء بالحق ونحوه قدام الكراهية وقيل من غير  
 كراهية اذا تحقق من ما يفيد القوة على رأي القندي ولا يرقى اقتداء

الرجل

الرجل بلارة ولا بالتبقي في القبح والاقتداء بالحق بالعتوه والاقتداء بالحق  
 بالحق ولا ياتي باخرس ولا يتبع المودة كشوفيا ولا غير الموصي والموصي  
 قاعد ابالموصي مستقلا او عايز ولا التمس صاحب العذر ولا صاحب عذر  
 بصاحب عذر اخر فان اخذ في العذر جاز ولا يعتدي المفضل بالمتفعل ولا من  
 يصح فضايل يصح فضايل ويجوز اقتداء المتفعل بالمفضل ولا يلحق اقتداء  
 الناظر بالناظر الا اذا قال بعد نزول صاحب عذر تلك المذرة التي مذرة فلان  
 ويجوز اقتداء الناظر بالناظر وبالنظر دون العكس ومصلحتا وكهنتي  
 الطوافي كالتأذين لا يجوز اقتداء احد من الناظر ولو الشريك في نافذ  
 فاقدا بعد الشروع غير مشترك في حيث لا يلحق اقتداء احدهما بالآخر ولا  
 بالناظر ولو صليت القاهر ونوي كل امامة الا وصحت صلاتها ولو نوي كل  
 الاقتداء بالافردت ويجوز اقتداء من يصح السنة بعد الظاهر من يصح  
 السنة قبله او كذا سنة العشاء بالتراب او كذا اقتداء من يرى العودا اقتداء  
 واجبا من يراه سنة عند محققين الفضل والاولى عدم الجواز ويجوز اقتداء  
 الغاسل بالمتبع وكذا اقتداء المتوضي بالعمم والتابع بالغا عد خلافا لمحمد  
 فيما وكذا اقتداء التابع بالاحب الذي بلغت حدود الركوع ولو لم يصل  
 الى حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا ويجوز امامة الخفي للفعل للشاء  
 وكذا امامة المرأة لمن لم يكن يصليان وحدهما جماعة وان تقدم

الامام عليهم السلام بنفق وظهرت كما اذا اتم العادي العلة ويجوز اقتداء  
 الاخرس بالاتي دون الكسر الاخرس مع الاتي كالاتي مع العادي وفي  
 المحيط ان القادي اذا كان على باب المسجد ويجوز المسجد والات  
 في المسجد يصح وحده ان صلاته جائزة بخلافه وكذا اذا كان القادي  
 في صلاة غير صلاته لاتي جاز للاتي ان يصح وحده لا يتنظر فراغ القادي  
 بالاتفاق انما اذا صلي القادي في ناحية والات في ناحية وصلاهما متوا  
 فقه فقه ذكر ابو ذر عدم الجواز على قول ابي حنيفة وفي رواية  
 الجواز والاتين على ما لو اقتدي قادي واقى باقي حيث تقدم  
 صلاته الكراهية في حنيفة وعند ما صلاة القادي فقط ولا يجوز تقدم  
 المؤتم على امام خلافا لما لك والموسوف القدم حتى لو كان المتقدم  
 اقول من لا يدع بجوده قدام الامام لكن قد عرفت من عليه من المفضل  
 في القدم العقب حتى لو كان عقب القدي في مقدمه على عقب الامام لكن  
 قدم اصله اصابه قدمه اما بيمين يمين يمين واحده يمين يمين وان صلا  
 مع اثنين تقدم عليه او مع واحد ان الواجب على اصابعه عقب الامم وقد  
 ايرق من لا يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلفه او يساره يكره وقيل لا  
 ولو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره ونصف الرجل من الصبيان  
 في الصلاة لا يكره من لم يركع في الصلاة لا يكره من لم يركع في الصلاة

قوله

فرض عندنا حتى لو اذنت امرأة او صبية مشتهدا رجلا او ثقتهم عليه قدير  
 ركن وصلايتها مطلقة مشركه حريم واداء واتخذ المكان والمهر بالاحال  
 ونويت امامتها فدت صلاة التجرل فشر وطها الى اذ الفدية  
 عشرة على ما قالوا الا قول كونه بالثقة او صبية مشتهدا وفي سنة سبع مطلقا  
 او ثمان او سبع اذا كانت غير وصية فلو لم يكن كذلك لا تصد ولا فرق بين  
 الحرم وغيره والثاني كونه تعطل الصلوة فان كانت لا تعطل بالثقة والثالث  
 ان يكون الى اذ قد ركن عند غير واداء الثكن معها بشرط عند ابي يوسف  
 والرابع ان يكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع ويجوز فلا تصد الى اذ  
 صلاة الخيصة وحيدة القلاوة والثاني من كون الصلوة مشركه من حيث  
 التورية بان تنفي المرأة تحريمها على تحريم الرجل او يبين تحريمها على تحريم ثالث  
 فلا تصد الى اذ صلاها صلوة واحدة مفردة او مقترنا احداهما  
 يا امام لم يقصد بالآخر والتساوي كون الصلوة مشركه من حيث الاداء  
 بان يكون الرجل عالما له او كان لها اماما فيما يؤدي بان تحقها كالتسليم  
 او تصد كالتسليم بعد فراغ الامام فلا تصد الى اذ اذا كان مسبوqa  
 قام الى قضاة كجاء التبع اتم ذلك انما حتى لو كان احدهما على ركن  
 قدر اقامته والآخر على الارض لا تصد والقاسم اتحد الجبهة فلو اختلفت  
 بان كانا يصليان في جوف الكعبة على من كان في ركنه الامام لا تصد الى اذ

قوله  
 قوله







الفائتة اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في حلال القضاة  
كانت كراهية اولها في الحكم المذكور وان سئل الترتيب الى ان سئل  
صحت سقوط الترتيب بالتيسر وضيقت الوقت بان يكون  
ما في من تاسيس الفائتة والوقية معا بل كان بحيث لو سئل الفائتة  
يخرج قبل تمام الوقية سقط الترتيب فيقدم الوقية ولو كان  
الفوايتة معدودة والوقت يسع بعضها مع الوقية دون كلها فلا بد  
من تقديم ذلك حتى لو فات العشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر مالا  
يسع فيه الا نذر كحالات فلا بد ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلي  
الفجر ثم المعبر حتى يتسع الوقت لا غلبت الظن من علي العلاء في صيق  
وقت الفجر فصلا في الوقت سوي بذكر ان نطلع الشمس في غير ما يلي  
الطلوع وما قبل طلوعه وقبل يشرع في العشاء فانه طلعت قبل  
الفرغ صحت فيه والا فلا كذا في شرح النكاح ولو قدم الفائتة عند  
ضيقت الوقت صح كذا في غير المراء فيضيقت اصل الوقت لا الوقت المستحق  
حتى لو تذكر في وقت العشاء عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضاء  
بعضه بعد في الوقت المذكور به سقط الترتيب عند الحسن بن ذئبه  
لا عندنا ويعد بوافقه رواية ولو بقي من المستحب ما ليس بالقهيرة مما  
منها سقط الترتيب بالانقضاء في غير العشاء في غير الفجر ولو شرع في العشاء

والله اعلم

والشمس ذكر القهية في غير وقت وبوفها غيرها وقال ابن ابي ان يقتلها في غير وقت  
ثم لو حلق وقت الاختصاص حتى لو افترق الوقية اول الوقت وهو ذالك في غير  
واطال حتى يضيقت او خرج لا يتفق قال الا انه في ويراي الترتيب وان لم يقد  
على اداء الوقية الا بالتخفيف في قضاة والا ففعال ويقدر على اقل ما يجوز  
به القهية والكثرة المسقط للترتيب ضرورة الفوايت سنا في وقت  
التذكير وفي غير زمانه اعتر دخول وقت التذكير والا قل هو القهية  
ثم الفوايت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة مسقط للترتيب عند الكثرة  
انما فافا واختلف في حيث يمكن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع بصلوة لم يقض  
لكل الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكر الفائتة الحديثة  
لم يجره البعض وجعل الماضي من الفوايت كان لم يكن وبقره الا  
كثروه وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوايت حتى زالت الكثرة  
عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم قضاها حتى بقي  
اقل من ستة ثم صلى الوقية ذكر ما في لم يجره عند هؤلاء ولا يصح  
الجواز لان التذكير لا يعود فلا يبر صاحب ترتيب في مثل هذه  
الصلوة ما لم يقض جميع الفوايت ترك صلوة من صلوات يوم  
وليلة ونسيتها ولم يقع خبره على شيء يعيد صلوة يوم وليلة ليخرج  
عنا عليه يقيان وان ترك صلواتين من يومين وتيسرهما يعيد صلاة

يومين وكذا لو نسي تلك صلوات من ثلثة ايام او اربعها من اربع  
فقال عروبن ابي عمرو عاتك محمد اعين نسي سجدة ولم يبد من ايق  
صلوة في قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوة من خمسة  
ايا قال يعيد صلاة تمت ايام حتى صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر  
يلزمه اعادة ما بقي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة فاجاب  
بذلك فقضاها من فاتة صلوات في القحة قضاها في المرض بحسب  
حاله من يتم او قعود او مائة فان صح بعد ذلك لا يلزمها اعادة ثلثها  
والاولى قضاء الفائتة في البيت سئل ان ترك في صلاة اتمها صلاة  
ام لان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم نسيك فلكي عليه  
ومن مات وعبر صلوات فاقصى مال معين يعطى كقضاء صلوة  
لزم ويعطى لكل صلوة كالخضرة ولو ترك ذلك وكذا القوم كل يوم  
واتما يلزم تعيد هاتين الثلث وان لم يوض وبترج به بعض الورع بخلاف  
وان كانت الصلوات كثره والخطية قلها يعطى ثلثة اصوع صلوة  
يوم وليلة مع الوتر مثلا الفقير في يد فقير الفقير الى الوارد ثم يد فقيرها  
الوارد اليه هكذا يفعل ما دامت يستوعب الصلوات ويجوز  
اعطاؤها لفقير واحد دفعة بخلاف في كثرة اليمين والفقير ذو الاقطار  
ولو قدي ع صلوة في مرض لا ينجح كذا في الترخا في ومن ادان في

الصلوات

الصلوة التي صلها فان كان لا يجد نقصان دخلها فحسن والا  
فيعيد كل يومين لا يكره الا بعد الفجر والعصر لا تقبل في صلوة  
الليلة فلو لم تدره التمسك عندنا في ثلثة ايام من اقص ايام السنة  
بالسنة الوسط وهو منى الا قد ام والابل في البر واعتدال الترتيب في الفجر  
وعنه ابي يوسف يومان وان كثر الثلثة وتيج صلب الهداية التلايعين  
التقدير بالفرج فقبل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر  
فرسخا قال المرغينا وعليه الفتوى وقال العتابي في جوامع الفقهاء وهو  
النجاشي ويعبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير في سبيل مسافة  
ثلثة ايام واتما يسير مسافة اذا فارق بيوت مسافة ثمانية ايام والى اذهب  
الى موضع بينه وبين المسافة المذكورة فلا يسير في الاقل ان يفارق  
عن ان ما خرج من الجانب الذي خرج منه ولو كان هناك مكانا منفصلا  
في المرو قد كانت تنصك بالايام مسافة ما لم يجرها وان بدا و  
الحوان من جهة مخرجها وكان عذبة حلت من الجانب الاخر يسير مسافة  
اثنا عشرة الفرس فان كان بينه وبينه من غلوة ولم يكن بينه وبينه مائة وعشرين  
في اوزة ايضا والا فلا ثم للمسا في الحكم يخالف فيها القيم كما باحت الفجر  
في رمضان وامته اربعة ايام المسح ثلثة ايام وسقط وجوب الجمعة  
والعیدين والاضحية ومن ذلك قسرة واث الاربع من الصلوات



فانه فرضي كمنها وكهناك والقصر عندنا لازم حتى ان يكون الامام وان  
انما كان قصد في الفانية قدر الشبهة اجازة والاضمان ناقلة له ويصير  
مبينا لثانيه السلام ولكن ينبغي النقل على تحريم الفروان لم يقعد  
في الثانية بطل فرضه لترك فرضا كما في الفروان وكذا لو ترك الفروان في  
احدي الاولين ثم لا يزال المسافر على حكم التوضي يدخل وخذه او يتوي  
اقامته تحت عشرة يوما موضعه واحد مقصدا وقرب غير وطه ولا شرطية  
الاقامة في دخول وطه فلو توي في غير وطه اقل من خمسة عشر يوما لا بد من  
حكم الشف وكذا ان توي تحت عشرة يوما موضعين لكه ومي الا انه  
يكون يتوي في احدهما وان كان بقول غدا اقم او بعد غدا اقم واستمر  
على ذلك لا يبرم حتى عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي الثانية المسافر  
اذا دخل موطا على عزم الا متى حصل عزمه فخرج لا يبرم حتى الا اذا كان  
مقصودا يعلم انه لا يبرم في اقل من خمس عشرة يوما فانه يبرم مقيما وان  
لم ينوي الاقامة ولا يتحقق الاقامة من العسكرية او الحرب بخلاف  
من دخل اليهم باحسان حيث تقع منه ولا يتحقق الاقامة في الفروان الا من  
الامن اهل الاقامة فانهم لو نزلوا في موضع ونفوا وعذبوا من الماء والكلأ  
ما يكون لهم منتهى ما صاروا امة مقيمين ولو ارادوا عذر ونفوا الذهاب الى موضع  
يبتغيه وينتفع به السقوا داما فبين والا قلنا كما في دار الحرب اذا

اسم

فمن على اقامته ولو خاف فقتله لم يبرم فانه ايام تعينه ويبرم فانه  
في القصر والمدينة والشف والاقامة في الا دون التسع كالحيف والامير  
مع الجند والزوج مع زوجة ولولي مع عتده والشارع مع امره وكذا اذا  
مع تميمه ولا فرق في الجند مع الاخيرين ان يكون من قاصد الاخير  
او من بيت المال وقد اقره السلطان بالقصر معوهو الصحيح بخلاف النطق  
بالجماد ومن حمل بجلا ظلم ولا يبري الجوالين يذهب به فان سئل فلم  
يجزه بتمسك بغير ثلثا بقصر وكذا لا يبري في العدو بل وكذا ينبغي ان يكون  
حكم كل تابع اذ لم يعلم قصد متبعه وسأل فلم يجزه فانه يعلم بالاصل  
الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وتعد السؤل بسبب  
من السباب بمنزلة السؤل مع عدم الاخبار فالدون ان جرحه غير  
ان كان معصيا لم يبرم الا اقامة وكذا اذا كان مؤثرا وعزم  
ان يقصر او لم يعزم شيئا قال عزم ان يقصر ثم لا يبرم فانه يبرم  
الاقامة كذا في المخطوطات اي سفارته ان كان معصيا ثم وكذا ان  
كان مؤثرا الا ان يظن نفسه على اداءه والعبد من متبعين مقيم  
مسافر ان تها نبأ خدمته في غيبة القصر ويقصر في غيبة الاخوان  
لم يتها بشارع جليل ان يقعد على راس الركعتين ويحرم احتياطا وعلى  
هذا فلا يجوز له اقتداء المقيم اصلا في الوقت ولا في خارج الوقت

س

كفيه في ان طاف في ولاية بلاية بغير عزم وان قصد مسافة السفر  
فيها يقصر والقصر خلافا لما ذكر في خلاصة لان النبي صلى الله عليه وسلم  
والنساء والرجال كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة التي مكثوا فيها  
فاحدة امة السفر فاسلم في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلث  
ايام لا يقصر وكذا النبي اذا خرج مع ارباب في الطريق وقد بقي اقل من ثلث  
والخروج في فراه يقصر بخلاف النبي وقيل يقصر والى يقصر اذ ظهرت وقد  
بقي الى مقصده اقل من ثلث ثم في التحليل ثم اعلم ان السقاة ما دام وقتها  
بأقرب في قبلة التبيين من مقصده بغير حال العبد ما لم يؤذ فاذ خرج فخرجت  
في الذمة على ما كانت عليه من القصر باعتبار حاله وللمهر في ذلك امر الله  
عندنا بحيث لا ينبغي منه فدا ميسر قول الله اكبر وصلوة المسافر تسويتم  
الركعتين الى الادب بنية الاقامة ما دام في الوقت وكذا بالاقامة باليقين  
ان اقم الاقامة فلهوا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت ومنه الامام  
وان اقتدي به خارج الوقت لا يصح لشدة القسوة في ذمة ركعتين فلا  
يتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المعتصم بالنقل في حق القعدة  
ولو اقتدي به في الوقت ثم قدمت صلوات فانه يبرم ركعتين لزوال  
الاقامة ولو اقتدي بالمقيم بالافرج في الوقت وخارجة فاذ صلي  
المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلواته بغير فدية في الاصح

وقيل

وقيل بزيادة وتسحب له اذ اذ اسكن بقول اقول صلواتكم فانا  
قوم سوا واتي ما زوم فانه صلواته او مقيم في كل وقت  
اربعاء ومن فانه صلواته وهو ما فاقام قضاء ركعتين لما تقدم  
والوطن اما اصلي او وطن اقامة او وطن سفر فاصلي هو مولد الا  
نسكان او موضع تاهل به ومن قصد التبعث الى الارحال عن اهلها  
لم يولد ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس له وطن  
وفي المسوطة هو الذي نشأ فيها وتوكل فيها وتاهل فيها فقول ما تذكرون  
يتناول ما عزم القادر وعدم الادغال وان لم يتاهل له ولو تزوج  
المسافر قبل ولادته لم ينوي الاقامة فيقول لا يبرم مقيما وقيل بصره وهو  
الاجر ولو كان له اهل ببلد من قاصد اقامتها فادخلها مقيما فان ماتت  
وجه في احدهما وبقي فيها ذورا وعاقدا قيل لا يبرم وطنا له وقيل  
تبقى ووطن الاقامة ما ينوي فيها الا اقامة تحت عشرة يوما فعددا  
ولم يكن مولدا لاهل ووطن السفار ما ينوي فيه اقامة اقل من خمس عشرة  
يوما من ذلك وهو يسمى وطن السك والحقون على عدم اعتبارده  
وطنا ثم الاصل يتقضى بمنزل حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن  
غيره خرج عن كونه وطن له لو دخل بعد ذلك لا يبرم الا ان اقامه ما لم ينوي  
الاقامة فينتقض بوطن اقامة اخرى وان لم يكن بينهما فرق وكذا ينقض

٧٦



بالسفر وان لم يطأ عليه وطن اقامته اقمته التسليم بشرط ثبوت  
الوطن الاصلي بالاجماع وكذا الثبوت وطن اقامته في طاهر الرواية  
عند اية بشرط حتى لو خرج من مده لا قصد التسفر فوصل الى قرية ونحو  
اقامة فتمت عن ثبوتها لا لغير وطن اقامته لا كذا قصد التسفر فقل  
ان بغيره اقامته بقرية لا لغير وطن اقامته له وعلى طاهر الرواية ثبوت  
في القصورتين وتخص للقرية ثلثين وقيل لا والاعدل ما قال الهندوني  
فعلها افضل حاله انزول والترك افضل حاله التيسر لاسرته الفجر والعاصي  
والطبخ في سفره الدخول سواء عندنا وعند النجاشي بسفره كفا  
القرية ان يتخص للقرية ثلثين ولا يجوز الجمع عندنا بين صلتين في  
وقت واحد سوى الظاهر والعصر يعرف والمغرب والعشاء بمنزلة وعند  
الثاني يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد  
بعد التسفر او المطر قديما او باخره ان يصح المأثرة في وقت المتقدمة  
او يؤخر المتقدمة فيصيرها في وقت المأثرة والادلة في جميع ذلك مذهب  
كوفة **فصل في صلوة الجمعة** فرض عين على من استبرأ طهرا  
ولها شروط للوجوب وزيادة على شروط سائر الصلوات من الاسلام  
والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفس وشروط لداءها  
على سائر الصلوات من الطهارة وتغيرها ايتها شروط الوجوب

فرض

فرضه الزكوة فلا تجب على المرأة والثاني الاقامة فلا تجب على  
المساكين الثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذله المولى فيها قبل تجب  
عليه وقيل يتخير والمكاتب تجب عليه وكذا معتوق البعض دون الاذن  
وقيل ليست حران يمنة الا بغيرها والاصح ان لا يمنع لكن يسقط عنه  
الاخر قد استحال ان كان قريبا لا يسقط عنه الثاني الذم القبيح اي عدم  
المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او بطلان المال صاحب  
الربا وهذا الشيخ كبر القبيح عن التسبيح من سلامة الغيبين فلا تجب على الاثني  
حظقا وعندنا ان وجد فأنه يجب عليه التمسك بسلامة الرجلين  
فلا تجب على المقعدة والمقصوع الرجلين وان وجد من غيرهما من  
كالمرض ان بقي المريض ضابطا بغيره بغير الاصح فالمرض من جملة  
الاغذار المبيحة للفقير من الجمع والمجاعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه  
والمرض والنزح والوجل ونحوه قبل اداء الذين لم يستكملوا شرائط  
لا تجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوا اخرتهم عن فرض الوقت كالغفيرة  
اذ ارجع واقام شرط الا اذا فسخه ايضا الاول المصروفه فلا يصح  
في القرية عندوا فغير المصروفه والشيخ ما خذله صاحب الهداية  
ان الموضع الذي امر بكه وتفاضل في دفعه الله حكامه ويقر الحدود المراد  
القدرة على اقامة الحدود صريح في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع

المعذور ذا ركنين وسابق صريح به فيها ايضا الا ان صاحب الهداية  
بناء على ان الغالب ان الامر والقاضي ثلث القادة على تنفيذ الاحكام  
واقامة الحدود ليكون الا في بلد راسي سابق وسواق وسكر والمجدد  
الجامع ليس بشرط فتجوز في قضاء المصروفه ما اتصل به بعد المصالح  
من ركض القيل والجمع العاكس والمنطقة ودفن الموتي وصلوة الجنائز  
ونحو ذلك وتجوز اقامتها في موسم اذا كان هناك الخليفة او امير  
الجمي دخلت المنطقة بخلاف ما ذكره الامير العباسي في كتابه لا تتناقض  
لا يجوز ولا يصح بها الحدود اتفاقا ايضا لا يستعمل فيها ما يورث ولا يجوز اقامته  
الجمعة في المشرق موضع واحد لاكثر في طاهر الرواية عزاي خيفة وعند  
كقول محمد بن ابراهيم فتوز في مواضع متعددة وقيل هو الاصح وعزاي يوسف  
تجوز بموضعين وغيره عندنا لا يجوز بموضعين الا ان يكون بينهما فاصل  
ثم على القول بعدم جواز التعدد ولو تعددت فبالجمعة لمن سبق قبل التنازع  
والشيخ ما لا فتش فان صلوا صلوا وقبضوا قبضوا فسدت صلواتهم  
وعزاه عن الاختلاف في المشرق قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز  
الجمعة ينبغي ان يصح ركعتين غير ظهر اركعتين وقد لم يسقط عني  
بعد حتى ان صحت الجمعة وكان سترها في الاربع هذه الية ثم كسرت سنة التوبة  
فان صحت الجمعة يكون قد ادى سترها على وجهها والا فقد صحت التلخيص

فرض

سنة صحت الجمعة يكون قد ادى سترها ويشع ان بقاء التوبة مع الفاعلة  
في اربعة التي بنية اظهار ان يكون عليه قضاء فان وقع فضا التوبة  
لا يضر وان وقع فضا التوبة واجبة ومن حموق اطراف المطر ليس  
ببنويين المرفوعة بل الية متصلة فعليه الجوع وان كان بين وبين المص  
فرضه من المزرع والزرع فالاجابة عليه وان كان يسبح التذاه وعند  
محمد ان سمع النداء فعليه الجوع وان دخل القرية المص يوم الجمعة فان  
نوب المكلت اليه وقره التمتع وان نوب الخروج قبل دخول التلزم وان  
نواه بعد دخول وقتها تلزم وقال القيد ابو التيث لا تلزم وهو مفسر  
قاضي ان الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذن له  
السلطان ولو قلنا البعد على حاجته فيصير يوم الجمعة جاز والمتقلب  
الذي لا يشور اذا كانت سيرة في الترجمة سيرة الامراء يجوز لها اقامتها  
وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يقر بصرحها او دلالة وكذا  
صاحب الشريعة وعزاي يوسف يجوز لها حب الشرط ان يصلي بهم  
القاضي فان مات والى المص فصي بهم خليفة قبل التيان ان اخر صحت  
وكذا وصية القاضي او صاحب الشرط فان لم يكون احدهم هو  
فان صحت الناس على واحد فليس لهم جاز ومع وجود احدهم لا يجوز  
على اثنين الا باذن القروية هناك لافا ولومات الخليفة ولا امر ولا



على أشياء من أمور العامة كان العهد إقامة الجمعة لا يشرع لهم ينصرفوا  
بنوة ولو شرب الماء وربها فيها ثم حضر آخرها مضى عليها ولو حضر قبل  
شروعها لا يشرع شروعه والجمعة إذا كانت سلطانة يجوز ما كانا قافيا  
والجمعة لا يشرع بالجمعة التي يستخلف غيره وإنما لم يؤذن له في الاستخلاف في جملة  
القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه والبال في الخطبة والصلوة على ما  
حققتنا في الشرح والأذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس  
الثالث الوقت فأنها لا يشرع بعده بخلاف سائر الصلوات ووقتها وقت  
الجمعة إذا كان لا يجوز قبله والوال في قول أحمد بن حنبل ولا بعده  
وقت العصر خلاف لما ذكرنا ولو خرج الوقت وهو فيها يستأنف الظهر  
ولا يشرع عليها عندنا خلاف لما في الشرط الدافع الخطبة وعليه  
الجمهور وشرطها كونها في الوقت لا يشرع قبله وإن تكون بحضرة الجماعة  
فلو خطب وحده ثم حضرت الجماعة فصلى بهم لا يجوز ولا يشرط الاضطرار  
هم عندنا لا سيما عليهم لما بعد أن يكون من راحتيه لو بعدوا أو ناموا أو  
كانوا احتفاء اجزأت وركبتها مطلق ذكر الله تعالى يستأنف عند أبي حنيفة  
وعندهم ذكر طوبى لمن سعى خطبة وواجبها كونها مع الطهارة والقيام  
وسر العورة وستة كونها خطبتين بجلستين يشترط أن يشتمل كل منهما  
على الحمد والتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وآلته

والوعظ

والوعظ والثانية على الدعاء للأمينين والمؤمنات يدل الوعد وهذه  
كلها فرائض عندنا ففي قولنا قال الله تعالى أو يحزن الله وآلته  
وغو ذلك آخره إذا كان على قصد الخطبة عند أبي حنيفة بخلاف  
مالك وعطس فمد لا يشرع فيها ولا يشرع عنها وبكره الخطيب أن يتكلم حال  
الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب فتفرق كان حاضرا وجاء أخرون فصلى  
بهم اجزأتهم ولو خطب ثم ذهب فتوعداء في منزله ثم جاء فصلى  
يجوز ولو غلب في يومه أو جامع فاعطس استقبل الخطبة وقيل في القدر  
لا يستقبل ولو خطب جنبا فاعطس استقبل الخطبة في شرب الهدياة  
للمتروكين الشرط الخامس الجماعة وأقلهم ثلاثة سوى الإمام وعند  
أبوسف اشنا سواه وعند الشافعي أربعون وهو ظاهر مذهب  
أحمد وعند مالك من يقر بهم قرينة وفي رواية ثلثون ويشرط أن يكون  
الجماعة رجالا عاقلان متعقدا بالتشاهد والقبيلان لا يكون منهم امرأة  
وعقيلان فتعقد بالعبد والفتى ويقع إمامهم فيها كذا الموضع  
ونحوهم من المعذورين خلافا لغيره فعنده لا يشرع إمامة من لا تجب عليه  
فيها ويشرط بقاء الجماعة إلى السجدة الأولى عند أبي حنيفة وفي قولنا  
قلها أو تقموا يستقبل من بقي الظهر وعندنا يشرط بقاؤهم  
إلى التعداد قدر التعداد فيها الشرط السادس إذا كان العشاء حتى لو كان

الصلوات ونحوه إذا غلق باب قصره فصلى فيه جماعة لا يجوز جمعة وإن  
فقره وأذن الناس بالذهاب جازت سواء دخلوا أو لم يدخلوا ويستحب  
التكبير إلى الجمعة والغسل والتطيب والتسوك وليس أحسن الثياب  
ويجب التسبيح وتذكر الاستغفار بالاذان الأول وهو الذي علم المندرة  
بعد دخول الوقت وقيل الذي بيده الميزان الأول أصح وإذا صعد  
الإمام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة الفافلة وتذكر الكلام عند  
إيجاز وقال لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة وبكره الخطبة بخطيب  
قراءة القرآن وردة السلام وتسميت العاطس وكذا الأكل والشرب  
وكل عمل وإذا قراء الخطيب آتاه وملاكمته يستنون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الاية فعند أبي حنيفة وحنبل لا تشيب وعنه أبي يوسف لا تشيب سراً  
وبعد بعض الشافعي والأكثر على أنه ينبغي وفي الجمعة لو ركعت قنوا  
أفضل وأجزي حنيعة إذا غطت بحدائقه تنف ولا يجزئ وهو الصحيح  
وكذا لو شتمت أو رد السلام في نفسه جاز وكذا لو شتمت أو رد السلام  
أو بيده عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسان الصالحين لا يكره وقيل بعضهم  
إلى أن العبد في زماننا أفضل كيلا يسمع من الخطبة كمن الصالحين  
أن أقرب أفضل بالبعد يجب عليه الانصات في الصبح وقيل  
يجوز للقرأة ونحوه وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويعلم

بالعلم

بالعلم وإذا جلس الإمام على المنبر إذا كان المؤذن بين يديه الأذان الثاني  
ويستحب القوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة كمن الدخول إلى المسجد  
يستقبلون القبلة للنجس في تسمية الصفوف لكثرة الدخول كذا في  
شرح الهداية للمتروكين وإذا فرغ من الخطبة أقاموا وصلى بهم كعتين  
عليهما أو المدة وفي رواية فيها من معهما أدركه وبنى عليه الجمعة ولو  
قد ما يقراء في الظهر مسألاً مستفرد ومن أدرك الإمام فيها  
صلى معه ما أدركه ومن عليه الجمعة ولو أدركه في التفتة أو في سجود  
الشهو وقال محمد إن أدركه بعد ركوع الثانية بني عليها الجمعة وإن  
أدركه فيها بعد ذلك بني عليها الظهر وإذا صعد الخطيب على المنبر  
لا يسلم على القوم عندنا خلافا لما في أحمد وكل بلد في التفتة  
يخطب فيها بالتسبيح وكذا في أسلم أهلها طوعاً كالمدينة يخطب  
فيها بالتسبيح وفي الشافعي البراءة الخطبة الثانية دون الجمعة الأولى  
وبكره الشذوذ الكراهة وصف السلام طين ما ليس فيه من ذلك فيه خطبة  
العامة بالمعصية وهي الكذب ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة  
الإمام الجمعة وعذر له صحت ظهره خلافاً لغيره والثلثة كمن يكون  
عاصياً بترك الجمعة ثم إن بداءه أن يصلي الجمعة بعد ذلك فتؤتم  
البراءة قبل القراءة منها بطلت ظهره الحمد المستحب سواء أدركها أو لا



حقائق يجب عليها إعادة النظر اذ لم يذكر الجمعة او بداءه ان  
يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره ما لم يشرع في  
الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو كان من صفة الظهر معدون  
كالب فرغوه ففي الها قبل لا يبطل ظهره بالتعاق والتابع  
من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان في الجامع  
تسبب الخطيئة ثم قام فصلى الظهر بآز ظهره ولا ينقض والذي  
ينبغي ان لا يشرع في الجمعة ينتقض ويكره للمعذورين والمسبوقين  
اداء الظهر جماعة في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفجر من الجمعة  
او بعده ويستحب للريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام  
من الجمعة لرجاء البر في كل ساعة والاوليان لا يصلي الا من خطب  
ولو صلي غيرهما جاز وان تذكر الجمعة وهو صاحب شريطة  
ويصل غير الجمعة ان الوقت قد فات الجمعة صلا الظهر وقال محمد  
ان خاف فوت الجمعة لا يقضيها ومن حضر المسجد الا ان يحتمل  
توضي التماس لا يخطئ وان كان لا يؤدي احد بان يطأ ثوبا ولا  
لابائس بالخطيئة ما لم يخذ الامام في الخطيئة ويكره اذا اتخذ فعل هذا  
بجواز التخطي مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤدي احدا والثاني  
ان لا يكون الامام في الخطيئة كان ينبغي ان يقتد هذا بما اذا وجد

مكان

مكانا اذا لم يجد وفي الغد ام كان حاله ان يحتمل للمعذور  
ويكره تطويل الخطيئة بان تزيد الخطيئة ان على سورة من صواب الفجر  
لا يشرع في انام الشتاء ويكره التفرغ بعد الاول يوم الجمعة قبل ان يصليها  
ولا يكره قبل الاول ولا يؤجل هو الصحيح في صلاة العيد صلوة  
واجبة على من تفرغ على الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها  
جميع ما يشترط للجمعة وبها واداء الا الخطيئة فانها ليست بشرط  
لما قبل من التفرغ بعد او يستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة  
والاولي ان يكون ثم ان يشرع الا فشيا حلو يوم الاضحية يوم النكاح  
الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في سق من يضحي لافي سق غيره والا قول  
اصح انه يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تترك هناك ويستحب اداء  
صدقة الفطر قبل الصلوة في الفجر ويستحب التوجه الى المصلي طيبا  
ان قدس ولا يكره الركوب وكذا الجمعة ويستحب التكبير هرا في طريق  
المصلي يوم الاضحية اتفاقا ويوم الفطر لا يهرع عند حيفه وعدها  
يهرع ويروى عز والطلاق في الاضحية امتا انكرهه فتغيب عن الفجر  
ثم قيل لا يقضيه ما لم يفتح الصلوة ويكره التثقل قبل صلوة العيد  
وقد تقدم فاذ دخل وقت الصلوة بارتقاء الشمس وضوء وقت الصلاة  
يصح الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة تكبيرة للارزام ثم

هـ

يقع يديه تحت سترته وبثني في كبره ثلاث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين  
بمسكت قد رثت تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرأها  
في اثنائها ثم يرفع يده بعد الثالثة ويتعوذ ويقراء الفاتحة وسورة  
ثم يكبر ويرفع فاذا قام الى التكبير الثانية يتدبر بالزوجة ثم يكبر  
بعدها ثلاث تكبيرات على بينة يكبر في الاولى ثم يكبر ويركع فالد وايد  
في كل ركعة ثلاث عند الزوا في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبل  
وهو رواية غامدة وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى مستأ  
وفي الثانية ثم ويقراء فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى كما  
وفي الثانية فقرأ ويقراء فيها بعد التكبير ثم يحط بعد الصلوة في  
خطبتين بعداء فيها بالتكبير يوم الفطر احكام صدقة ما يخطب في  
الاضحية احكام الاضحية ويكره التشريف وهي سنة ويستحب فيها بين  
في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب التوجه في طريق غزوة  
الذهب كغيره الا انه هو ومن لم يذكر صلاة العيد مع الامام لا يفتي  
وان حدث عذر منع عن الصلوة يوم الفطر قبل الاول صلواته  
قبل الزوال وان منع عذر من الصلوة في يوم الفطر لم يمتنع بعده  
بجواز الاضحية فانها تقضى في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في يوم الاول  
والثاني وكذلك ان لم يضره الى اليوم الثالث في اوقات لا جاز كان مع

بجاء

الاشارة ولا يتعمدان بعد الزوال على كل حال التوجه الى المصلي وهو الذي  
سنة وان كان سمعهم الوقوع عليه عاتة المشايخ ويجوز اقامتها في المصلي  
وفتاء وفي موضعين واكثر ويجوز الخطب قبل الصلوة ويكره ادراك  
الاعانة وكما كبر للحرام ثم العيد ان علم التكبير في الركوع ويكره بر في غير  
العام وان خاف فوت الركوع مع الامام ركع ويكره العيد في ركوعه وعن  
ابي يوسف يترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذ ذكر في ركوعه  
واذا رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يفتيها في الركوع  
ولا في القنوت ويستحب امام في التكبير وان خاف رآه الكان جاز فقول  
التحسين وهو سمع تكبيرة فالتبعية فان لم يسمع تكبيرة او سمع المبلغ  
يتبعه وان جاوز الاقول كن يوسى بكل تكبيرة للتخوف في الصلوة وكذا  
اللاحق يكبر في الامام خلفا والسبوق سبي التكبير في الاولى حتى قراء بعض  
الفاتحة او كما في تذكر تكبيرة ويعد الفاتحة وان تذكر بعد الفاتحة والقرآن  
يكبر ولا يبعد القراءة سبق بركعة يقراء في فضا ما سبق الا ان لم يكبر وقيل بالاحكام  
هو ظاهر الرواية الشافعية ان ادرك ان يصلح حلوة التي يمكن جده صلي  
الامام كذا في الخلاصة ويستحب تعجيل الصلوة في الفجر وتأخيرها في الفطر وفي  
القنية تقدم صلوة العيد على الحائز وصلاة الحائز على الخطيئة وتندب  
لمن اتاده ان يضحي بأثر تقليم الاظفار وحلق الرأس ولا يجب وان استلم

١١٢



الناحية الكراهة لا يؤثر وماذا علم الاديبين قال في القية الفصل  
بقلم اطرافه وبغير شارب وفيلق عاتية وينطق بدنا عاتل  
في كل اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة عشر يوما ولا عذر في ذلك  
ووالاربعةون قال في اربع الا فصول والحق عشره الاوسط والاربعةون  
الا بعد ولا يملك يقول التجار لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومعك  
والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الالجام عشرة عرف في الجوامع  
اخرى مكان خارج البلد قد دعون وينتهدون بأهل عرفه ليس  
مندوب ومكروه وقيل بكرة وهو الظاهر وكثير الشرب في عقيب  
قبل الله عندنا والاكثر عناية واجبة شرط الاقامة والحرية والذكورة  
وكون الصلوة في رخصة بغير عذر في الموضع هذا كله عندنا في رخصة فلا  
يجب عياشا ولا بعد ولا مرة الا اذا اقتضى من يجب عليه ولا يجب  
الواجب كالنور وصلوة العيد ولا عقيب التوافل ولا عي المنفرد  
ولا عي المعذورين الذين صلوا الظل في يوم الجمعة ولا عي اهل القرى  
وخدمه يجب على كل من بعث للكتابة وابتداءه في معرفة عندنا وعندكم  
ظهور يوم الفجر واخره عصر يوم الفجر عندنا فيكون ثمان صلوات وعمره  
ايام الشرب عندنا فيكون ثلثا وعشرين صلوة والعمل على قولنا  
وصفتان يقول بعد السلام الله اكبر والله الحمد مرة واحدة فهو كغيره

قل

تقبل التليل وكثيره ثلث بعده وعند الشافعي قبل التليل ثلث كبريات  
امام شافعي وكثيره ثلث بعده وعند الشافعي قبل التليل ثلث كبريات  
وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام  
لا يرى الكبر والمقنن يراه يكبر وحده ترك صلوة في ايام التشريق  
فقط ما فيها من ذلك العوام كبر ولو تركها في غير وقتها عام  
اخر احدث عند اسقط الكبر ولو سبق كبر لا وضوء ولو اجتمع جمع  
الصلوة والكبر والنية بداء بالصلوة ثم بالكبر ثم بالنية ولو قدم  
سقط الكبر والصلوة الكافي في اثناء العمل في النية  
يتحقق ان يوم الجمعة الي القبة على شدة الامان والابسان  
يوضع مستلقيا وقدمه الى القبلة ويرفع راسه قليلا ليكون  
وجهه الى القبلة وياقن الشهادة بان تذكر عند تذكره ان  
يؤمن بها وانما التلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا يفتي عن فادام  
تحدث عنها وشدة لحياء بعضا بغيره من فوق راسه وقد  
اطرافه ويقول مقفيا بسم الله وعيا من رسول الله الله الله يست  
عليه امره وحمل عليه ما بعده واستعد بالثباتك واجعل ما خرج اليه  
في القامخ عند وغلب ثياب ويجعل عياسرير الوضوء ويوضع عي  
سيف او شئ من الحديد ولا يوضع على بطنه المصنوع وكثرة القوة عنده

حتى يغسل ويصنع في تجهيزه الكحل في شمس الهداية للترويق وفي الجيلة  
لا يلبس جلودا الى نصف والجب عند الميت واذ اراد واعل يستحب ان  
يضعوه على سريره ولو لم يدر اي اريد بالخر رسول وتذاثنا او ثلثا  
او رعا ويوضع على فاه ورجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف تتسدد  
ويخرج من ثيابه عندنا وعند الشافعي انه يصل في قيمه ويسر عورته  
القبطة فقط في ظاهر الترواية وفي رواية تستر كل صورة من الصورة  
الى الذكبة وهو القيم المأخوذ بلفظ الغاسل عيابه فرفق في الترخا  
وقال ابو يوسف لا يستحب اصلا في يومه قباء يغسل ويحرم من  
ولا يستحب عندنا خلا فان لم يكن في كفن اسنانه ولما تم وشيخ  
ومعتر بخرقة يلقها على اصبه ويمسكها في ظاهر الترواية وهو القيم  
وقيل لا ولا يؤثر غسل رجله هذا في حق البالغ والقبلي الذي يصل التحية  
انما الذي لا يعقلها فلا يؤقتا عليها قالوا نعم تغسل راسه ورجليه بالحق  
بالخطي العرفي لا يعقلها فلا يؤقتا

ثم يعود

يقعده بعد الملة الاولى او بعد الملتين يستند الى صدره او يديه  
او ذكبه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً قال خرج من شئ ازاله ولا يعود غسل  
ولا وضوء وفي البدايع يقول في المرأة الاولى بالماء الطارح ليتأيد به  
والنيلة التي على في الثانية ماء التدر وما جري بوجه وفي الثانية بالوضوء  
وشئ من الكافور ولا يؤخذ شئ من ثمر الميت ولا من ظفوه ولا يحن  
وقيل ان انكر ظفوه فلا يحن باخذه وليس في غسل استحل القطن  
وقيل يحن في وساءه ويوضع على وجهه وقيل يحن في راسه  
كأنه وف وجوهه يعفهم في دينه وفي شئ من ثمر الميت قال في الجنان  
واذا تم غسل تشق ثوب وجعل الخوط عياراً له وليه ويكفي الذعران  
والورس في حق الرجال ويجعل الكافور على موضع سجوده وهي  
بجسده وانف ويدها ورجليها وقدماه ثم غسل الميت وتكفنه  
والصلوة عليه ودفعه فروض كفانه ولو ثمة امرأة بين الرجال يتم  
ولا يغسل فوراً يستحب ما بيده ولا جنب يخرقه وكذا الرجل بين النساء  
يتم ولا يبرئ العرف عن الغسل والا في في الحائل والا في في الحائل  
ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة النوع  
ويتقى الحائل ولين حظه اذا راي ما يجب الميت ستره ان يستتره لا يتحدث  
به من العيوب الكائنة قبل الموت او الحادثة بعده كواد وجوهه الا اذا



كان مشهوراً بصدقه فلما لم يكن بذلك ذلك تجذب الناس من بعده  
وان دأب من مآلات الزكوة خاءة الوجه واليتيم وهو ذلك  
يسقط لظهوره والشفقة ان يكفن الرجل في ثلثة ائواب قميص  
وازار ولعانة والمرة في خمسة درج ونار وازار ولعانة وقرعة  
تدب على تدبها والكفاية في حد ان يقتصر على ازار وفي حقها عيان  
اذا روي ازار ولعانة والفرج في حقها ثوب يستر البدن ولعانة  
من التوبة الى القدم وكذا ازار والقميص من المكلف الى القدم  
والدع هو القميص الذي فحش على الصدر دون المكلف وعرض  
الوقت من اصلة الشدين الى الترة وقيل الذبة وهو الترة وصفه  
الكفن ان يسطر للعانة على ساط او حبل او نحوه ثم يدرك عليها  
القميص ثم يسطر الا اذا روي عليها ويذكر القميص كذا الكفن  
ثم يوضع الميت بالتوب الذي نشق في قميص ويخط ثم يعطف الا ازار  
من جهته اليسار من اليمين ثم للعانة فكذلك ويدها ان حيفه  
انتشاره والمرة توضع ثم يجعل شعر خفيين عا صديق فوق الذراع  
ثم يوضع اليد على راسها كالمضغتي منشوراً فوق ذلك تحت الا ازار  
ثم يعطف الا ازار والعانة كما تم ثم يدها الخرافة فوق الكفالك وقيل  
بين الا ازار والعانة والامر كالحرة والمزهرق والمرهقة كالباليغ ومن

يرد حق

يرد حق يكفن في ازار ولعانة وان كفن في ثوب واحد ازاره وقيل  
القميص ثوب والقبية ثوب بل وقال قاضيان الاحسن ان يكفن  
في ما يغفر فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد ازاره والعانة ولو لم يده  
بثياب يلق في فرجة والنسي المكمل كالانثى ولا يغسل بل يتيم والمديد  
في الكفن والغسل ولو خلق سواه ويستحب في البياض ويوزن القطن  
والكتان والبرود وان كان له اعلال لم يكن ثيابا بل يكره جالي  
الزحف والمصمف والغبر ولا يكره النساء فان لم يوجد لغيره حل الا حديد  
يوزن الكفن بكن لا يزداد على ثوب اللقورة وللمرة ما ليس في زيادة  
احياء وقيل يعتبر اوسط ما ليس في اللقورة وفي الغنسان في المال  
كثرة وفي العورة قلعة كخاتم الشدة اولى والا فكفاية اولى مع سواد  
كفن الشدة ونحو الكفن قبل ان يده البيت فيها وتامة او ثلثا او  
خمس والهرم كفه عندنا وقال الشافعي وابدل بقطر لاسه ولا يستر عينا  
والكفن من جميع المال مقدماً على الدين والوصية والميراث الا ان يكون  
التركة عندك جانياً او ثياباً مرقية فان حق ولي البنات والميراث من مقتسم  
على الكفن وان لم يكن للبيت مال فكفن بها من يجب عليه نفقة جوارته  
وكفن الزوجة على الزوج عندنا يوسف ان كانت مسخرة وقيل وان  
كانت موسورة ايضاً عنده وقال محمد والشافعي عيان من يجب عليه نفقتها

الاولى، والثاني التي ينبغي للاولياء ان يقدموا ما يوجب وان لم يحضر امام  
الحق وحلف بالوحد فليس على الاولياء تعدي وان حلف الوالي او خليفة  
والقاضي وصاحب الشرطة وامام الى والاولياء فاني الاولياء  
ان يقدموا واحد من هؤلاء وادادوا ان يتقدموا فاهم ذلك ولهم  
ان يقدموا من شأوا ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنهم وهذا صحيح  
قوله يوسف وزفر وب اخذ الحسن واستعمل ثم عدم جواز صلوة  
غير الوالي بعده مذهبنا وب قال مالك وقال الشافعي من لم يبق ان  
يعمل ولا في اعادة من صح قولان احدهما استحباب عدتها وحي اربع  
تجيرات بغراء دعاء المصنف عقيب الاول ويعمل على النبي ثم كما بعد  
الشهادة عقيب الثانية وبدعو التمسك والتمسك والتمسك  
عقيب الثالثة وبمع عقيب الثالثة من غير ان يقول شيئاً في ظاهر  
الادوية وقيل يقول بئانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا  
عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الالهة وهنوي بالتسليم  
اليت مع القوم وقيل لا يهوي الميت وقيل يهوي في التسليم الا وانقطع  
وصفة الدعاء بعد الثلاثة ان يقول اللهم اغفر لي وجميعاً وجميعاً  
وعائناً وصغيراً وكبيراً وكذا وانما ان الله من اجرة متافا حيب  
على السلام ومن توفيق متافوق على الامان وخص هذه الميت بالزوح

ان لم تترك مالا وهو الاول على ما سققناه في الشرع لو كفن من يرث  
يدفع به في تركته وان كفن من لا يرث من اقا بد بقا امر الوارث لا ينج  
سواء اشهد بالحدس او لم يشهد ثم القاصوة عليه فرض كفاية كما تم  
وشرطها شرطا القاصوة المطلقة والتمام الميت وطهارته  
ووضع امام المصلي وبه القيد علم ان لا يجوز عايب ولا خاضر  
محول عايباً او غيراً لا خالاً في المكان ولا موضع تقدم عليه الميت وكذا  
القيام فلا يجوز فاعداً بلا عذر وكذا اركب والتكبيرات سوى الاول  
فانها تترك والدعاء الا ان يقول الامام عن المسبوق اذا احتج ان يرفع  
فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى بالامة فيها السلطان  
ثم القاضي ثم المجعة ثم الولي على ترتيب الارث ولان لا يذن لغيره اذا  
انتهى الحق اليه وليس له ان يقول ان يتقدم بالادب فان تقدم  
فان يعيد النشاء وان صيحه فليس له وهو قول الشافعي ورواية  
من ابي حنيفة وفي فتاوي قاضي ان الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان  
يقدمه الاولياء وان حلف الوالي المص والقاضي فالوالي اولى ان يقدم وان  
لم يحضر الوالي والقاضي وحضر امام الحق وصاحب الشرطة فصاحب  
الشرطة اولى ان يقدم وان حلف غيره والى المص وهو اولى بالتقديم  
من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر

الاولياء



والاراء والدرء والمغفرة والتسوان الله ان كان محسنا فزدي احسانا  
وان كان سبيبا فزدي وزعا ولقد الامن والبشري والكراهة والذوق  
بشرتك بالدرج الزاجين ويجوز غير من الاديعة اذ ليس فيه دعاء  
موقت وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن يتوفى منا  
فوقه على ايمان الله اجمع جعلنا فطرته الله اجمعنا بغير اذى  
الله اجمعنا فطرته الله اجمعنا فطرته الله اجمعنا فطرته الله اجمعنا  
ويدعو الوالد الذي القتل وقيل يقول الله تعالى موازينها واعلم  
ابوكم الله اجمع جعلنا فطرته الله اجمعنا فطرته الله اجمعنا فطرته الله اجمعنا  
كالقفل ويشي ان يقيد بالمسجون الاميل دون الحارض بعد البلوغ  
ومن لم يحضر عند اقل القليل اذ حضر لا يشترع ما لم يكتم الامام بكية حاله  
خضوعه بخلاف من كان حاضرا عند تكبير سب الامام بها فانه لا ينظر  
وقال ابو يوسف يكتم المسبوق ايضا كما حفر بكية الافتتاح ويقتل  
فمن جاء بعد بكية الامام الذابكة بكية فاذا ستم الامام قتل تلك بكية  
عنده وعلى الفتوى وعندنا كافتة القلوة وذكر في المحيط بخارج  
الي يوسف في هذه القلوة ويقضي المسبوق ما قام من التكبير ان  
من غير دعاء ليل ترفع قبل اقله قتل صلوات فاذا رفعت على الاكابر  
قيل فاعلم بقتل اكابرنا بطلت وقيل وضعها على الاركان لا تطل

والاراء

وان رفعت عن الارض ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائز الا في القليل  
الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخنا في اختيار الرفع عند تكبير  
ويقول الائمة الثالثة ويقوم الامام بخدا صدر الميت ذكر كان او  
اشي في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يقوم بخدا وسط الماء وكذا  
الرجال في رواية واليمين وهو ظاهر الرواية ويستحب ان يصقوا  
ثلثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامام ويقف وراءه  
ثلثة وراهم اثنان ثم واحد واقل صفوف الجنائز اخرها بخلاف سائر  
الصلوات ولو خطا او افي موضع فوضعوها في راسهم كما في سائر الامام  
جاءت القلوة وان تعدوه فقد اسأوا بآيات وتكلم القلوة عليه  
في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعي وانما لا يلبس بها ولو وضعت خارج  
المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والقفوف  
متصل لا يكره ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد  
اختلفوا المناسخ في يوم دفن ولم يجعل عليه صرا على قبره لم يغلب على القلوة  
ان تغرب ولا يبيع عضو الا اذا كان في حكم الكلبان وجد كثر الميت والتعف  
ومعه الدار بخلاف ما لو وجد نصف متفوقا بالقول ولا يبيع على باغ ولا  
قناطع طريق اذ اقتل حال الحرب ولا يغسل وان قتل بعد وضع الحرب  
واذا ربيع عليه وسكن المتوفين بالعصية والكافرين في الميراث الحكم

البعث الرجوع بغير اذنهم وبوالا وجه والا ولي ونبي لم ينه ان  
يكون متفقا مكفرا في ما دله متعلق بالموت وبما يبر اليه الميت ولا  
يحدث باحاديث الدنيا ولا يبعث في موضع ابن مسعود رجلا يحكم  
في جنازة فقال له انضك وانت في جنازة لا تكلمك ابد وينبغي ان  
يطول القمت وكبر دفع القوت فيها بالذكر ورواية القلوة كراهة  
عريب وقيل تركه الاولى وليذكر في نفسه ويؤخر في نفسه ولا ينبغي للامام  
ان يخرج معاه بل يكره كراهة تحريم في زماننا وبمجم التوم وشقا  
اليوب وقضى الحدود ولطهرها ونحو ذلك يقول عليه السلام ليس  
من شق الجوب ومن الحدود ودعا يدعوي اليه هية ولا يكره بالكا  
ياصال الدموع في الجنائز وفي المنزل لقول عليه السلام ان الله لا يعذب  
بدمع العين ولا يزن القلب ولكن يعذب بدمعها واشاد الى سانه  
او يدوم وان كان مع الجنائز صايرة او ناسجة تنزجر فان لم تنزجر لا يترك  
اتباع الجنائز لذلك ويكره قبله اذا انتهت الجنائز الى التوكير لم يكره  
قبل ان توضع عن الاعتناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره  
فانما كان وبمقتدي بعدم الحاجة والضرورة والا فضل في القلوة المثلان  
لكن والاقالقة وكذلك بان يكون الارض رخوة واليكن يغم في ثياب  
القبان من القرفة فيوضع فيها الميت ويصعد عليه اللين وثيق ان يخرق

قطاع الطريق ومن قتل اعدا بدينه لا يبيع عليه ومن قتل نفسه يبيع عليه  
خلاف الا بيوסף ومن علمت حياته عند ولادته بانه ملال او مكروه على  
وصيا عليه وان يبعده ادمه لا يبيع عليه الا ان علم احداهما او سلم  
القبلي نصف وكان يعقل الاسلام والسنن في حمل الجن عندنا ان يجرها  
اربعة نفوس جواهرها اربعة خلاف الشافعي ويستحب الميرجها  
من كل جانب عشر خطوات لقول عليه السلام من حمل جنازة اربعين  
خطوة كفرت عنه اربعين بكية وينبغي ان يبداء بمقدمها فيضع  
على عين ثم مؤخرة كذلك ثم مقدمها على عاصره ثم مؤخرة كذلك وعمل النبي  
على الايدي اول من حمل على الدابة ولا يلبس ان يجر رجل واحد على يديه  
او يحمل على يديه وبوركب ولا يلبس ان يحمل في سقاطا وطبق ويكره  
حمل الميت على الظهر والدابة ويسرعون في المشي بها دون الجنب  
ومؤخر من العدو وذون العلق وهو الخطو الضخم والماء والاربع  
من غير ان يضرب ولا يكره المشي قداسه الا ان المشي خفيرا افضل عندنا  
والركب يسير خلفها ولا يبيعها الا ان يبعدها بوزي بجنازة الغيار  
والشي افضل ولا يقوم احد للجنائز اذا مرت به الا اذا اراد ان يسير  
وما ورد في الاحاديث من القيام لها نسوم ولا ينبغي ان يصر صرا  
يبيع عليها وبعد ما قيل قالوا لا يبيع الا باذن وفي المحيط قبل التوقف

الاربع



كالتبر ويحي جانبا باليمن او غيره ويوضع الميت بينهما ويحفظ عليهما باليمن  
 او الخشب ولا يمس التفت الميت قال في المناقب اخضا او صفرا وبارنا  
 لرعاة الاراضي حتى جازوا الابر والخشب واتى ذلت بوث ولو من حديد  
 ومثل في المسموم ويكون التابوت من ريش المال اذا كانت الارض اخوة  
 او يذية مع كون التابوت في غير ذلك وفي قول العلماء قاطبة ويسعى  
 فيه التراب وتليق الطبقة العليا قبال الميت ويجعل التابوت الخفيف عشرين  
 الميت يسارده ليعبر له اللحد وفي المحيط والحنن مثا يخفى انما  
 التابوت للتساع يعني ولو لم يكن الارض اخوة ومقدار حرق التابوت  
 قد نصف قامة وفي الذرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد فهو  
 افضل وان عظموا مقدار قامة فهو احسن فعلم ان الابد في نصف القامة  
 والاعين تمامها ويوضع الميت في قعره وضعا من جهة القبلة عند وضعه  
 ولا يسل سلا بان يوضع عند رجل القبر من ريش من قبل راسه بخلاف  
 ذلك في واحد ويقول وضعه سم الله وعيا له رسول الله ولا تعيين  
 في عدد الواضحين من وشره ونفعه بل معتبر حصول الكفاية وذلك ان  
 الحرم او يوضع المرأة فان لم يكن فاهل القرام من الاجانب ولا يدخل  
 القبر امرأة ولا كافر وان كان قريبا ذكر كان الميت او انثى ويسعى  
 قبر المرأة بثوب سلا للوضع حتى يسوي اليمن ونحوه على اللحد ولا تسحب

باب ما

في حق الرجل خلفا له في وجود التابوت في القبر الى القبلة على نحو الذين  
 ولا يلق على ظهره وعلا العقدة في السابغ الستة ان يوضع في القبر التراب  
 يعني في الارض التربة قال للبرقي وفي كتب الت فعية والحنان يخل  
 تحت راسه ابنة او جرحه ويحفظ عليه لاصحابها انتهى ويكره ان يوضع تحت  
 مقبره ويسند الميت من ورائه تراب او نحوه لئلا ينقلب ويسوي اليمن  
 على اللحد اي يغم التابوت عليهن من جهة القبلة وتكثف فوقه لئلا ينزل عليه التراب  
 منها ولا يابس بالقلب قال لوبري تحت التابوت والقبض والمهيش في اللحد  
 واشتد في وضع البور يا فوق الابن قبله التربة والتربة والحنان  
 عند راحة الارض ثم يرميها التراب ولا يذاد عليه التراب الذي خرج من القبر  
 ويكره الزيادة وعن محمد لا يابس بها ويحسب حق التراب عليه ثلثا ولا  
 يابس برش الماء عليه ويسم القبر ولا يسطح عندنا خلاف ذلك في ذوق المحيط  
 نسيم القبر قدر اربع اصابع او ثوب في الدايغ قدر شرا او كثر قليلا ويكره  
 تحصيل القبر وتطين لما روي انه عليه السلام شغل عن تحصيل القبر وان  
 يكتب عليها وان بنى عليها وان توطأ وفي رتبة المفتي المختار دالة لا يكره  
 الطين ويحرم ان يمشي عليه بان من سبب اوقوه او نحوه ذلك  
 وكذا يكره وطءه والجلوس عليه وكذا يكره ان يمشي الكفاية ايضا **توضيح**  
 في الشهيد والمراد به المكين اي الذي يتعلق به نوع مخصوص من الحكم

الشرع الحار في مكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي  
 وعده انثوب المخصوص فليس من متعلق به الاحكام المذكورة  
 غير الاعتقاد ان الذنب قبل في بيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن يقتل  
 في بيل الله والشهيد الحامي على قول ابن حنيفة مسلم مكلف في الحرب  
 محاربة قتلها لم يجب به مال ولم يرث وعما قولهم بيشركه قيد الكيف  
 وانظر لارة فمزة استدل من قتل اهل الحرب والبقايا في شدة كانت  
 وباني لبس كان ولمن قتل غيرهم اذ لم يجب بنفس القتل فان واد  
 لم يجب اصلا قتل الاسير فمزة في دار الحرب عند ابن حنيفة وقتل استدل  
 عنده عند الكل او وجب لها وض قتل الابن والقلم عن العود  
 وثبت ذلك وخرج من قتل البغاة وقطاع الطريق واهل العصية  
 والقتول جتل وقصاص لانهم لم يقتلوا طفلا وخرج من وجب بقتل  
 ما لا يقتل غير العود وكذا التذية وجب بقتل القامة وخرج بقيد العلم من  
 لم يعلم قاتل سواء وجبت فيه القامة او لم يجب هو القاتل لئلا  
 ان قتل لسبب ينجى فقتل وخرج القبي والمجنون والجنون والجنون  
 على قول ابن حنيفة خلا فانها وخرج من ارتب بالتفاق اثنا والارثان  
 ان ياكل ويشرب او ينام او يدوي او ينقل من المعركة حيا او ياد  
 رية او غوا ويوحى او المضي عليه وقت صلوته وهو يفعل ولو

في

احسن شي قال من امور الدنيا فهو ارثان انما قال وان من امور  
 الآخرة فذلك عندك عند ابن يوسف خلا كما لم يوقل الا في ما اذا جرى  
 بانهم الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتبا انما قال ووقل الاختلاف  
 بينهما في جواب ابن يوسف فيما اذا وصي بامور الآخرة ومن الارثان  
 ان يبيع او يشتري او يهتك بكلام كبر وتعدا ان ان يفي بكنه حيا بوما  
 وليد فهو مرنث وان لم يكن يفعل هذا كله بعد انقضاء الحرب  
 انتقل انقضاء امره فلا يبرم مرنثا بشي مما تقدم ثم حكم الشهيد  
 المذكور بان لا يقبل بل يدفن بدنه وثناب التي قبل فيها الا ما لا يتحس  
 والكفن كالقو والرشو والنفق والسلاح وكذا التراب وان كان كالحمل  
 ناقصا عن كفن الستة بزاز عليه بان لم يكن قد اذار ولغافة وان كان  
 اذ من ذلك ينقص منه ويصلي على الشهيد عندنا خلا لما لا يوافق  
 والادليل في الشرع متفق من ان لا يخل بالاذن في صلاة  
 الجنائز اي ذن الوالي الغيرة في القتل وفي بعض الشرح لا يخل بالاذن  
 اي لا يعلم بان يحكم بعضهم بعضا ليقتضوه كذا في الهداية وان  
 حلت للمسلم قيس كافر ليس ولي من الكفاية يسل على الثوب الجوف  
 في خرقه ويجوز لحرمة يلقه فيها من غير مراعاة الستة في ذلك وان فعله  
 اهل ذنبه جاز وان كان لوليت من الكفاية لا ينبغي للمسلم ان يولي امرأة



بل صلت بينه وبينهم وبيع جثثهم من بعد ان شاء هذا اذا لم يكن  
بالاقدار اقالوا كان مدنا ليقدر في حفرة كل كلب من غير غسل ولا تعفن  
ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه ملك وليس له مال من الامن  
يجب كفه عليه و يجب كفه على النكاح بطريق الكفارة فيجب بيت المال على كل  
من اوضح عليه من الامن النكاح فان فضل مما سألوا انشاء في كل كفن  
اخر ان لم يعرفه عليه و ان عرفه اليه وان لم يوجد ميت اخر يصدق  
به بنش الميت و هو طري كفن ثانيا مع جميع المال فان كان قد قسمه على  
الورثة لا على الغرماء كفن رجل متحاشا من ثلثه وجد الكفن في يد رجل اخر  
الميت مع فالكفن لا لانه الميت لا يمكنه من الميت شيئا بعد ما دمي في  
كفن يضل من ثلثه عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالبراءع انما الميت  
في القعدة ولا يجوز غسل الزوج روجه عندنا خلافا للشافعية و لان تغسل  
لوانقضت عتدها بالاولاد خلافا للكلية والشافعية وكذا ان تستنزه  
قبل موتها او ردت قبل او بعده او قبلت ابنها او اباه او وطئت بسببه  
والملطقة التي سبغت تغسل خلافا للشافعية و ام الولد لا تغسل سدا  
وان كانت في القعدة والاصح وفي رواية عن ابي عبد الله وهو قول بعض  
وما كان واحد غسل الميت وكفن ونحوه اعضاء الميت بالماء ينقض الكفن  
ويغسل العضو وتعاد القنوة ان كانوا صلبا على كذا لم يعلو بذلك

في القبر

في القبر ان يمال القرب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وقطع غدا و  
والصلوة عليه الى المواضع في البسوط سقط غسل ويمر على قبره  
وبه والظاهر وكذا لو لم يغسل اصلا ولم يكفن فانه لا ينش بعدما  
ما اهيل القرب ولو بقيت اصبح او نحو لا ينقض الكفن خلافا لغيره ولو  
عليك قبل الكفن غسل القفا ولو دفن ثوب او دمع القبر او  
قارص مغصوبه واخذت بشغفه فخرج وان وقع في القبر متا  
فعل به بعدما اهيل القرب بنش وان لم يجوز بنش القبر لم يذكر  
مطقت فلم يجد واما فتمتوا وصلا على قبره وجد واما غسله وصلا  
عليه ثانيا وقيل لا تعاد الصلوة والحج اولى بالقوب المشركين  
وبين الميت او الموث ان كان مضطرا لير او سبب يخش منه انتف  
صلا فاليت اولى كذا الماء ان اضطر اليه العطش قدم على الميت  
والاقول ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز ان يجمع  
والجنازة عند القنوة ولا يجوز دفن الاثنين او اكثر في قبر واحد  
عند القنوة ويجعل بينهما حاجز من القرب او من ابيح عليه فلان  
فالوصية وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا الله في غسل  
واحد في القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلح النساء وجد  
على الجنازة جازت وقطع بها الغرض ويستحب ان يصليان شهودات

معها ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجن يذبحان ان يعق عليهم صلوة  
واحدة اخف واحد ويجعل الرجل يمالى الامام ويستوي غير المتحرر  
والعبد في ظاهر الرواية ثم القيان ثم الجن في ثم النساء وان شافا  
جسدهم متقا واحدا و جاز ان يصنع على كل واحد عجايدة وهو القفل  
ولو كبر على جنازة فمضى باخرى يكفل الاولى ويستقبل اخرها واذا انتقلت  
موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة للمسلمين القنوة  
والخضاب وقص الثياب وليس التواء لكن الختان اما يكون  
علامة اذا لم يكن فيه يهود او امم ليس التواء فليس في الكفان ان القنوة  
وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الثياب ينبغي ان لا يكون علامة  
لانه يندب للفاذي توفير الثياب في دار الحرب وان لم يوجد علامة  
وكان المسلمين اكثر غسل اكثر وصنع عليهم ويؤوي المسلمين وان كان  
الكفاد اكثر غنواهم يصنع عليهم وان كانوا سواء قيل يصنع وقيل لا  
وانما تدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في  
مقابر عجايدة وتوسي قبورهم ولا تسلم واصل الاختلاف في كسائية  
تحت مسلم ماتت جلي لا يصنع عليها بالااجاع وانصاف القمى ب في ذنبا  
قال بعضهم تدفن في مقابر المشركين وقال عقبه بن عامر وانه لا  
الاصح يتخذ لها قبر عجايدة احوط في بعض كتب المالكية يتخذ لها

في القبر

الحق القيان وان وجه الجبان الى ظهره قال الشافعية يوحى ولو  
وجد قن في دار الاسلام فان كان عليه ثيابها والافق رواية يغسل  
ولا يصنع عليه والشافعية ان كافهم الذار ولو سبغت الجنازة في  
وقت المغرب قدم صنوة للمغرب ثم الجنزة ثم سبغت المغرب  
وقيل تعتم السنة ايضا على الجنزة ولو حضرت وقت صلوة للمسلمين  
العبد قدمت العيد ثم على الخطبة ولو جهر الميت بحجة الجمعة يكره  
تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلي عليهم جمع عظيم اما لو خافوا فوت  
سبب دفن اخر وادفنه واتساع الجن يذ افضل من التوافر ان كان الجوار  
او قربة او صلاح مشهور والافق التوافر افضل ويجوز الاتيان ر علي  
من الجنزة وخو القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ يجوز  
وذلك ايضا ويستحب في القنوة وليت دفن في مقابر الكفار الذي يمت  
فيه والشافعية قبل الدفن قد يرسلوا فيلن فلا يترتب ودل هذا على ان  
تدفن في بلد اخر كرهه وقيل يجوز في ما دون التسعة قيل لا يكره في مدة  
السنة ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون الارض حقا  
للجورح ان شاء ذلك الغير اخرجه وان شاء سوي القبر وزرع فوقه  
التيه مقابر بلغ اليه خطم يحون لا يجوز تعظيم الي موضع اذ يكره  
الدفن في الميت الذي مات في سواه كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص



بالانبياء هو يعرف قبل دفن افرام لم يزل الاول فلم يبق له عظم الا عظم  
الضرورة بان لم يوجد في حج عظام الاول ويجعل بينها وبين الاخر  
حاجز من شارب ومن عنت في سبعة ليس بغير ارض خصل وكفحت  
وصية عليه ويترك في البر ويترك قطع النبات الترتيب من اعلى القبر دون  
الياس ولو داي طريقا وطعة التي يحدث وان تحت قبر كره المني  
في كره التوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولي وكل ما لا يجرى  
في التت والمهود ليس الا زيارتها والتعاذع عندنا قائل يقول  
السلام عليكم يا اهل الدالات السلام عليكم يا اهل دار قوم  
مؤمنين انتم لنا سلف ونحن لكم تبع وانما ان شاء الله بكم للاحقون  
الله وخيتكم ورحمتكم يحيتكم وفي اذن الله عن خيتكم وتقبل الله  
وانما ان شاء الله بكم للاحقون استاذ الله في وكم العافية والخلع  
في اجلكم القادرين عند القبر والفتنة في عدم الكراهة ولا كره القبر  
يلك والمحبب التي اماراة ماتت وضرب الولد في بطنها وغلبت  
عليها ناهية حتى ينقبط عنها انما الواجب لولادة اهل الانسان فقيل  
لا ينفق فان الزمان وهذا الولي ولا يكره عظام اليهود اذا وجدت  
في قبورهم قال قاضيخان وشيخ زيات القبول للترحال وتكر  
التساوي ويد هو قائل مستقبل القبة وقيل يستقبل وجه الميت

فيما

ويقول الشافعي وكذا الكلام في زيادة علي السلام وفي القبة  
قال ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا استحباب ولا تربي  
بها شاة وقال شرح الامية بدعة وفي الاحياء التي من عادة التصاري  
اشبهت ولا شك ان بدعة الاستسقاء عن علي السلام ولا عن احد من  
الصحابة ويؤثر الجلوس المصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولين  
ويكره في المسجد وتستحب العزلة بان يقول اعظم الله ابركك وتكون  
عزلك عظمك ويكره ان كان الميت محكفا والا فلا يقول ويكره  
ليتك ويكره اتخاذ القضاة من اهل الميت عينا قالوا او يستحب  
تحيات الميت والا قراء الا بعد ثمانية طعام لهم وان لم يعلم  
في الكل وذكر التزاي ان يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول  
والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المولود واتخذ  
التعوية بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للختة او القراءة لمرة  
طعام او الا خلاص قال والي اصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة  
القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعام للفقراء كان حسنا اشبه  
ولا تخلوا جعل ارض مقبرة في فيها يجعل شيئا لوضع النفس البالي  
ونحوها ان كان في الارض لاجل الجاني والا يكره بحرقه لا ضارها  
جعلها مقبرة ولو قفر قبرا فاداره في بيت فيه ان كان المقبرة

والهيكلة وان ضيق جاز ويفهم ما انفق الاول وهذا كمن يخط  
او مصلى في مسجد او مجلس ان كان واستأجره ليقان يزيل الاقلاق  
حقن في قبره فلا يبال به ويؤجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا  
يكره تهيئة نحو الكفن لان الحاجة اليه محقة غالبا بخلاف التهيئة  
تعيك وماتت نفس باي ارض تموت وذكر المازني عن القضاة  
لو كتب على الميت او عاتق او كفة عهد تامه بوجوب ان يظفر  
بشيء دل الميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب  
في حجره وصدره سم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام وعلم  
حاله فقال لما وضعت في القبر جاني ملائكة العذاب فقالوا  
عليه السلام وصديقه سم الله الرحمن الرحيم قالوا انت من العذاب  
والله سبحانه اعلم في احكام المسجد يجب حياطة  
للمسجد عن ادخال الساجدة الكراهية لقول علي السلام من ادخل  
القوم والبطل والكرث فلا يقرب من مسجدنا قال مالك تتردى  
بما ينادي منه بنوادم وعن حديث الدنيا وعن البيع وان  
وانشاد الشهاداة وقامت الحدود وشدت القلابة والمرو فيها  
لغير ضرورة ورفع القوة والمحصول وادخال المني في القبر  
لغير الصلوة ونحوها جميع ذلك ورد الله من عليه الصلوة والسلام

ويباح

ويباح البيع والشراء بقدر الحاجة للمعتكف للتحارة والكسب  
والسداد من انشاد النعم بالسيف نوع ذكره وعادة وكراهة التوقف  
فيه الا ان كان فيه موضع اعدلة لك وكذا التي طه فيه كره الا اذا  
كان لغرض حقيقي من القيان ونحوهم اما الكاتب ومعكم  
القيان فان كان باجر يكره وان كان حجة فقيل لا يكره ولو كراهة  
التعميم ان لم تكن ضرورة ويحرم التسول فيه ويكره الاعطاء وقيل ان  
لم يمتدح الشرف ولم يربحان يدي مصلح لا يكره الاعطاء والاول  
احسن ولا ينفق على غيظان المسجد ولا على ارض ولا على البواد وكذا  
التي طه لا ينفق بطرف ثوب وبذلك بغض بعض وان اضطرر  
تحت الحيرة وقوف البوادي انفق لانتهايت من اجزاء وكذا يكره  
على الرجل ونحوها من الطين يحاط المسجد واسطوانته وان لم يضر  
عوم في او حنينة موضوعة في فلا ياتي ايضا والاولي ان لا يفعل وان  
كان الشارب موقفا فيه كره للمسح ولا يحفر في المسجد بئر ماء وان كان  
قدما تركه ويكره غرس الشجر في الارض نذرة لانتقافها  
الاساطين والباقي ان يتدفق في بيت لموضع الحيرة وشاة وان تفرق  
المسجد لا عذر ثم نعم فليصنع اعلا ما ياتي ويكره ان يطعن بخص او  
يصيح فيه من نجس الكلام الباطل فيه كرهه وكذا التوم فيه الحيرة



للخبر وقيل لأبي العريب ان بنام فيه والاولى ان يولي لا عظم  
 يخرج من الخلد ويخرج فيه من خروج من ربح وغوه ولا يابس  
 بالبدن فيه لغير الصلوة الا لمصلحة فانه يكره في المسجد فوه فانه  
 وافضل المأجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس  
 مسجد قبا ثم اقدم فالأقدم ثم الاظم والاظم وذكر فاختار  
 وغيره ان الاقدم افضل فان شئت في القدم فالأقدم فان شئت  
 وقوم احدثا اكثر فان كان فيها يهدي يذهب الى الذي يمتنع  
 اقل وغيره الفقهاء والافضل ان يختار الذي امامه اصح فافضل  
 ومسجد قبا ان مسجد اريد كذا في قوله افضل الا في المسجد  
 الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وشيخ ان يتسنى المسجد  
 الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماع في مسجد اخر فمسجد حجة الجبل  
 قضاء للحق ولهذا الوجه يفضي عنه يصح المؤذن فيه وحده ولا يذهب  
 الى مسجد فيه جماعة وكذا البني عن لو غاب المؤذن لا يابس جوفه الى  
 غيره بل يتقدم احدثهم وكذا لو غابت احدثهم بكثرة الا فتحة او ركعة  
 او ركعتان ويمكن ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان احدا  
 يصح العناء قبل غيب البياض فالافضل المديني او غيره  
 بعد البياض وفي التمام ومسجد استاذة ليدرسه اوله اسم الامام

افضل

للمفضل بالاتفاق وذكر فاختار ان اذا كان امام المني ذانبا او اكلا  
 ربه او ان يتناول الى مسجد اخر وكذا ينبغي اذا كان فيه خصله بذكر  
 امامه والادخل او اقيم في مسجد اخر يخرج من الاول حتى يصح ويكره  
 الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصح الصلوة التي اذن لها الا اذا كان  
 يتناول امره عدا اذ كان اماما او مؤذنا في مسجد اخر وكذا  
 لا يكره ان يخرج بعد ما صحت تلك الصلوة الا اذا خرج في الاوقات في الظاهر  
 والظاهر ان لا يتوجه بالترفض من الاقداء فتفصل مباح في هذين  
 الوقتين ومصلحة العبد والمنازلة له حكم المسجد عند الفقهاء اي الليث  
 والجمع عند الترخي ووقف فاختار ان بان له حكم عند ادائه  
 الصلوة حتى يصح الاقداء وان لم يكن الصلوة متعينة وليس له  
 ترك في حق المروحة دخول الجنب والحيض وفنا المسجد  
 حتى لو اقدم من صحت وان لم تنصل الصلوة ولا مثل المسجد  
 فينبغي ان يقتضيه هذا الحكم دون حدة دخول الجنب وغوه وفتاؤه  
 والتمكان المتصل ليس منه وبينه طريق المسجد التي على قوارع  
 الطريق ليس لها جماعة رابت في حكم المسجد لكن لا يعتد فيها دائرها  
 بمجد ان كان لا يعلقت كان المسجد جماعة حتى فيها ولا يعتد  
 بحد من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبت في جميع الاحكام المقدسة

ويصح

فيه الاعتكاف وان كانت لواخلت لم يكن له جماعة ولو فقهه  
 كان له جماعة فليست بجماعة وان كانوا لا يعتدون من الصلوة  
 فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت في الاحكام سوي جوازا  
 الاعتكاف ولو اتخذ في بنية موضعا للصلوة فليس حكم المسجد اهلا  
 ولا يشترط تركه لرجل المسجد الى ثلث الليل وتكره اكثر من ذلك الا اذا كان  
 الواقف او كان معتكفا في ذلك الموضع ويعوز ان يدرس الكتاب  
 بصلوة قبل الصلوة وبعد ما دام الثمن يصلون فيه وانه لا يكره  
 للمسجد امام ومؤذنه راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه بل هو الافضل  
 انما لو كان امام ومؤذنه فيكره تكرار الجماعة في ما اذن واقامه عند  
 وعن ابن حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلث نكته التكرار  
 فلا وغيث ابو يوسف اذا لم يكن جماعة الاولى لا يكره وهو الصحيح بالصلوة  
 عن الحراب يختلف الهيئة رجل من مسجد الى ارض غيب لا يشترط بالصلوة  
 فيه ذكره في الاحتكام وذكره في الوقفات رجل من مسجد الى ارض غيب  
 المدينة لا ينبغي ان يصح فيه لانه حق العامة فلم يخلص له فله كما ينبغي في  
 ارض محفوفة ضاقت المسجد القصر ويصحب ارض رجل فلو تفرقت  
 لقيمة جبراد ذكره في المخطط رجل من مسجد او جعل ارضه قسوا  
 بمسوة وعمرته وسط المسجد وغنوا والقنابل والاولى والاعلى

فيه ان كان

في ان كان اهلا وان لم يكن فالرأي في ذلك اليه وكذا ولد الباني في نصب  
 الامام والمؤذن مع اهل المسئلة فان كان من اختاروه او لم يوافقوا  
 اختاروه الباني فاختاروه او لم يوافقوا فاختاروا الباني او لم يوافقوا  
 ابو الحكم عن ابي الحسن الذي قال ان كان المسجد محتال على احداهما فهو فاضل  
 وان كان سوا في الجماعة كانا سوا في التوبة وكذا غلق باب المسجد  
 والفتح عدم الكراهة في زماننا صيانة لمناجاة عن الشراق والابن  
 شبيب المسجد بالجص والساج وما الذهب وغوه كى لا يكره تحريم  
 المصنوع كمن تتركه او الى اللات منهم من كرهه ومحل الكراهة من مال  
 يتبع المال المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف اما يبيع مع الحكم  
 البياض حتى لو جعل البياض فوق السواد للقاءه ضمن كذا في الغاية  
 سائل شئ من كت الصلوة وهي الجماعة الصلوة داخل  
 الكعبة جائزة فضاوتها خلافا لما لك في فان صواب الجماعة فجعل  
 بهتم ظهره الي ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى  
 وجه الامام او وجهه الى وجهه جاز الا ان تكرر المواجهة بل حاشي  
 وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة  
 توجه الامام وهو اقرب الى الجدار من امامه واذا صعد الامام خارج

ع



الكعبة في المسجد الحرام وتحت المذبح ومن حولها جاذل في الحج  
ان يكون اقرب اليها من لادن كان في جهة والصلوة فوقها  
عندنا مع الكعبة وقال مالك لا تجوز اصاله وعندنا في مكة  
لا تجوز ما لم يكن بين يديه ستر ذكرنا الهدي في شرح الصلوة  
التي جازت خمس صلوة وهي فرض وسجدة سهو وسجدة التوبة  
واجبتان وسجدة نذر وبني واجبة بان قال الله تعالى سجدة  
وان لم يقرب بالصلوة لا تجب عند أبي حنيفة خلا لا يجوز سجدة  
شكر وكذا الخطأ في عن أبي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو حنيفة  
معناه ليس بواجب ولا مستحب بل هو مباح لا بدعة وعن غيرهم  
حيث قال وكنت نسيتها اذ اناه ما حرمه من حصول توبة او دفع  
نقطة وبالله التوفيق فيكون مستحب قبل الصلاة وسجدة التوبة وسجدة  
ثم يذكر في رفع رثمة اما يغيب فليس بقربة ولا مكروه وما يعقل  
عقب الصلوة فذكره الشيخ القسوي عاين سجدة التوبة  
بل مستحبة لا واجبة ولا مكروه واما ذكره في المصنفات ان النبي  
قال لفاطمة ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة الى اخر ما ذكر  
فحديث موضوع باطل لا اصل له عاين ما حقه في شرحه وذكر  
قاضي النعمان بان يصح على السط والنفس واليود والصلوة على الارض وما

بني

تحت الارض افضل لادان يصح في بيت غير افضل ان يستأذنه  
فلا يصح لو صلى في بيت وجعل يوم باذن من لا تكتفي دفع راث  
من الركوع او السجود قبل امام عادلة ولول الله مع ثوب دين  
طاهر وثوب كبريا من الجنة قدر مانع وليس له ما يذللها به  
اصح في الدنيا مع شمع منصرفا في صلوة جريئة فعلا الفاعلة خافعة  
ثم يقرب به بهر بالسورة اقصدا لامة والا فلا يلزم المهر جهر  
التي في موضع الخافعة يكون مباحا ولا بد من السجود او كونه او  
كونه المهر في نوافل التهادي وفي كفارة الشح في خافعة الآ من عذر  
وحيث يكون هناك من يتدبر او يغلب التوم بكروية الباب والبعوض  
التي في الفاعلة بغير قليل وفي الحج والصلوة في التحليل تفضل على صلوة  
التي في ضعا فاعلة لله وكذا لامة الخافعة بالتوفيق ذكره جهر  
السجدة ولا يعيد ولو خافت بآية او كونه جهر ولا يعيد خاف  
في سجدة السجدة لله في الوقت جاذل يصغر على ان النفس وخص  
في السجدة والبر وقيل تعالى سنة الفاعلة في غير الفاعلة وان خرج الوقت  
والظاهر ان يدل على قدر الواجب في غير امام فاعلة في موضع آخر  
فقد ذكره في مكان في عنوان مكان في مكان الحكم ثم يكون قليلا  
ما يشكر من يعود الترتيب الاول وكذا ان كان اية او اكثر ان

انقل الى ما فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قبله في  
حال كذا في القبة اصحاب وجه سنة لا يطبق الا بما لا ينبغي في  
وضاق الوقت بقدي غيره فان لم يجد صلي بغير قرأة وقيل  
نكح ان قرأ الفاعلة ثم لان قيل السجدة وان بعد السجدة  
يقراءها لان الظاهر انه قالها وان كان على حاله في الصلاة  
فقط المؤمنين ان ركع فركعوا او سجدة وان لم تصد صلواتهم  
سجدوا في وقت الصلاة بالجماعة مثلا فنون ركعتين  
من ابلغ الوضوء ثلثا او من ادرك الكبرية الاربعين في  
فاية ثم قيمة الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب تنقيب  
لا ياتي بالظلمة لا يعذر في الاقتداء به ويقتدي به في الصلاة  
نسي القنوت وكعب ولم يتابع القوم فرفع رثمة وقت ركع  
وتابعوه فسدت صلاتهم اذ ركع الامام ركعا ان قام في الركعة  
الاخر يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لانه في الصلاة  
بحيث لو مشى الى الصف فانت الركعة وان قام وحده لا تنقش  
بشي ولا يوقوم وحده وفي القبة امام يركع الصلاة في الصلاة  
في الركعة الاولى او غيره او الصلوة او الصلاة في الصلاة  
في القادة والشرع النبي والظاهر ان الحمد بغير ركعة في الصلاة

من سجدة الامام ان يصلي بغير وضوء يجب عليه الاحتياط بقدر الممكن وقيل  
لا يجب خاف وان صليت الفاعلة على وجهها قوت الجماعة وان اقتصر  
على الفاعلة وجب سجدة في الركوع السجود كما في ان يقتصر وكذا  
قيل في الصلاة والتعود ومثاله ان كان في الظاهر ان المؤمنين لم يصلي الامام  
في الصلاة ولا يبعد الاقامة في الشرح في التقليل على وجه الوقت  
في الصلاة ان لا تنقش بآية في وقت الفاعلة كما لا ينبغي في التقليل فخرج  
الصلوة في الركعة فاعلة ثم افد فقصا فاعلة جاذل ولو  
ان قيل في التعود لم يرقم المتطوع الى الثالثة في ركعة لم يبعد وان  
كان في الصلاة من البرد وفي ان لا يعود وقيل هذا قول أبي حنيفة والاول  
قيل في سجدة السجدة على حال وان لم يكن نوي اربعين يعود فاعلة  
في الصلاة بعد ذلك في القبة اذ لم يركع الركوع والتعود بغير القضا  
في الصلاة لا يعود وقيل مطلقا وهو الاجماع خلف امام لم يكن ينبغي  
في الصلاة على المجدد بآية غير مذمومة لا يستبرأ للصلاة الا صليته فيجب  
للشخص ان يعود في الصلاة ان خاف صياحه ما لم يكن في سجدة ولا فضل  
للمجدد بآية لا يستغفر قبل بآية في الصلاة بالاعلام حاله الركعة  
في الصلاة في الركعة النظر العلم ثم اداء الصلوة في الليل فاعلة فان  
كان في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة



المصوم لا يقدر بل يصح لو رآه بعد فادام يحضضه فلو كان من جنسية  
 جارية بعض الكتب انه لو كان من جنسية صليوة بالعبادة التي هي  
 ترك تيمم القنوت قبل الجنب يجوز السجود وقيل لا لا تسجد بقية السجود  
 اولى واقم من التواضع والاشياء المعروفة وصلاة النبي وصلاة النبي المصوم  
 التي رويت فيها الاجازة فذلك يعني بينه القنوت وغيرها من القنوت كذا في  
 الحديث من اقل السجدة كثر من بقية الصلاة وترك الوضوء في السجدة ثم  
 وان قرأ الوضوء الذي في السجدة ان رآه ما قبله بعد اكثر من هذا لا يتركه ولا يقرأه  
 وقال الفقهاء وجوه اذا قرأ في السجدة ومعه غيرها فحين  
 امر بالسجدة سجد وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا ما اقره  
 وفي النقط تأخيرها بمروء وفي الجنة ويستحب للتالي والتابع اذ لم  
 يمكن السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرلك ربنا واليك الميراث  
 واذا صلى من الترابية كمرحبا بان فيه الثالثة بالسجدة ثم اقبل  
 الى عتبة واعت ان يجعل ما صلاوة تفلح ويؤدى الفرض الى  
 فالحقيقة ان ترك القعدة الاخرة ويقوم الى الخاتمة ويتم اليها كما  
 اوصى الربا بعد فاعدا لتقلب صلاته تفلح عن اية حذرة وفي  
 يوسف نذر ان يصير كمين بغير طاعة فذره باطلا عند عذره وقال  
 ابو يوسف يلزم ان يصلي ما بالكلية ولو نذر ان يصلي بغيره

يقين انه لزمناه بالقوة عندنا وقال زفر لا يلزم شي ولو نذر الامام  
 في الصلاة واحدة واحدة لنرفع عندنا وقال زفر لا شيء عليه ولو يدره  
 ان يصلي ثلثا لزمه ان يصلي اربعاً عندنا وعنده يلزمه وكهنتان ولو قال  
 استسجد في كل ركعة في المسجد الحرام جاز ان يصلي في اية مكان مشي  
 فقال زفر لا يلزمه ان يصلي فيه ونذر امرأة ان يصلي عند كذا  
 الا ان تصوم عند الخاضعة فيه لزمها ذلك اذا ظهرت خلافها لغير  
 ويؤيد النبي بالصلاة اذ بلغ سبعاً ويغيب روجه عن ترك القعدة  
 عني في الخاضعة عن اية ترك الصلاة وكذا الزعم ان لا يغيب روجه عن ترك  
 الصلاة الواضحة في الاصح كما ان لا يغيب روجه عن ترك القعدة اذا اداها  
 والاجابة الى قولنا اذا دعاها والخروج بغير اذن وان نته عن  
 تركها بالشر يطبقها ولو لم يكن فاصداً فادام رعاها ولان  
 ياتي من تركها ومهرها في ذمتها من ان يطأ امرأة لا تصلي قال  
 الله تعالى وانما احلك بالصلاة واصطبر عليها لانك رزقا  
 فالحق في ذلك والعاقبة التقوى ونسألت تعالى حسن العاقبة  
 لنا ولاخواننا ولا اجتنبنا وتبع السليمان التيمم مشول واكرم ما  
 يقول والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
 خال في اية الله صلى الله عليه وسلم في عبادته وصحبه وسلم دائما متصلا

في يوم الجمعة والجمعة والجمعة

في يوم الجمعة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله



الحديث مطلقا بعبادة او عبادة لا يترتب اسم الا بعبادة  
 بمعنى الاحداث كما ثبت من الارشاد والالتزام  
 الاختلاف وهذه هي المصنوع في عبادة الفقهاء  
 بها ما احدث هذا المستدرك او ما يملكه من  
 خاتمة هو الزيادة في الدين او الفضان منه لمخالفة  
 بعد الصلاة بغير اذن من الشارع لا قول لا يصح  
 ولا صريح ولا اشارة فلا يتناول العبادة بعبادة  
 تقتصر على بعض الاعتقادات وبعض صور العبادات  
 هذه هي مراده على السلام بدليل قوله عليه السلام  
 بسبح وتعالى للفقهاء الراشدين المهديين قوله  
 عليه السلام انتم علم بامرنا كما وقره على السلام  
 من احدث في امرنا هذا ما ليس من جهورية والدية  
 في الاعتقاد في المباداة من اطلاق البدعة المبتدعة  
 والحرى على الملوك فبعضها كفر وبعضها استبداد  
 كقبح الكفر من كل كبيرة في المعاصي السامية انما هي

الحديث مطلقا بعبادة او عبادة لا يترتب اسم الا بعبادة  
 بمعنى الاحداث كما ثبت من الارشاد والالتزام  
 الاختلاف وهذه هي المصنوع في عبادة الفقهاء  
 بها ما احدث هذا المستدرك او ما يملكه من  
 خاتمة هو الزيادة في الدين او الفضان منه لمخالفة  
 بعد الصلاة بغير اذن من الشارع لا قول لا يصح  
 ولا صريح ولا اشارة فلا يتناول العبادة بعبادة  
 تقتصر على بعض الاعتقادات وبعض صور العبادات  
 هذه هي مراده على السلام بدليل قوله عليه السلام  
 بسبح وتعالى للفقهاء الراشدين المهديين قوله  
 عليه السلام انتم علم بامرنا كما وقره على السلام  
 من احدث في امرنا هذا ما ليس من جهورية والدية  
 في الاعتقاد في المباداة من اطلاق البدعة المبتدعة  
 والحرى على الملوك فبعضها كفر وبعضها استبداد  
 كقبح الكفر من كل كبيرة في المعاصي السامية انما هي

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله



وقد اختلفوا في الاجتهاد في الدين بعد  
تخلو في الاجتهاد في الاحمال وهذه البدعة  
اجتهاد اهل السنة والجماعة والبدعة في العبادة  
وان كانت دونهما الكفا ايضا حكمه وضلولة لا يها  
اذا احصاه من سنة مؤكدة ومقابل هذه البدعة  
منه المحدث وهو ما واظب النبي عليه السلام مجيب  
العبادة مع القول كما انما اقدم الانكار على اركان  
كما انما قد واما البدعة في العبادة كما نقلت ليس  
قطعا من لا يركبها من قبلها اول وضد هذا  
السنة الوايزة وهي ما واظب النبي عليه السلام من  
حيث العبادة كالانذار باليمين في الال الشريعة  
بالسارق الخبيثه في مستحق فظهر ان البدعة  
بالحق الاحكام ثمة اصناف مرتبة في العجم فاذا علمت  
هذا المنارة عون لاعلام وقت الضلوة المراه من  
الاذان والمداد من تصنيف الكتب بحول المقلد الخ

لا يمانون بما هو من اجل الاجتهاد  
في العبادة  
وهو على خلاف ما انما انما انما  
الاجتهاد في العبادة  
فانما في العبادة  
فانما في العبادة

الاجتهاد

البدعة منظم الدلائل من المكروه من الدين  
فكلها دون غير ما هو من عدم وقوة في  
العبادة الاول اما لعدم الاحتياج او لعدم القد  
لعدم المال ولعدم المنفعة كما لا يشك في ذلك  
او لعدم ذلك ولو كانت كمالا في البدعة حسنة  
من جنس العبادة وحدة ما دونها من الشايع  
اشارة او دلالة ثم اعلم ان فضل البدعة اشده  
من ترك السنة بدليل ان النبي قال اذا اراد في  
شيء من كونه سنة في الامة فكم لا اتم واكثر  
الواجب له ان يشهد من فضل البدعة او على العكس في  
استنباه حيث هو من فضل صريح من رودة في  
شيء من كونه بدعة وواجبا ان يفكر في الخلق  
مسئلة تدل على خلاف حيث قال الراشد في سنة  
انها صلوها ام لا ان كان في الوقت ففعلها يصحها  
وان خرج الوقت ثم شئ لا شئ فيه ولو كان الشك في

الاجتهاد في العبادة  
فانما في العبادة  
فانما في العبادة

الاجتهاد في العبادة  
فانما في العبادة  
فانما في العبادة

الاجتهاد في العبادة  
فانما في العبادة  
فانما في العبادة

الاجتهاد في العبادة  
فانما في العبادة  
فانما في العبادة



في الصلاة العشر في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

صلاة العشر في الركعة الاولى والثانية وثلاث  
يقرا في الثانية والاربعة مرة وتعين الاولين  
للقراءة في العشر واجب وقد امر تركه هذا من  
احتمال وقوع النسيان بعد العشر وهو من وجوه  
قالوا في الركعة الاولى والثانية وثلاث  
قالوا في الركعة الاولى والثانية وثلاث  
او الاجابة على العشر في الركعة الاولى والثانية وثلاث  
بالجمل بل هو واجب والله تعالى اعلم قال قيل ما  
قد سبق في كتابنا من ثلثة اركان في امر  
الدين وان علمت باحد ما بدعة وضلوك  
مستقيم قول القضاة الادلة الشرعية ربعة قلنا  
لا بد من احد ما جازا او ما جازا على الصحيح  
وليس من اصل ما جازا او ما جازا على الصحيح  
في جميع الاحكام وصحة ما اثنان في الحقيقة فظهر  
هذا ان ما يدعى بعض المصنفين في زماننا اذا نكروا  
عليهم بعض موزع مخالف للشرع الشريفان حرمه

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

ذلك في العلم الظاهر وانما العلم المباح  
وانما العلم المباح وانما العلم المباح  
ثان من صاحبه في العلم والحق وانما العلم المباح  
عليه من استيفاء ما منه فان حصل قناعة  
فيها ولا يخفى الى الله تعالى بالذات فثابت  
حاشا بالملحة وفيه نفي اصل الى الله تعالى  
لنا العلم فلا يحتاج الى الكتاب والمطالعة والقراءة  
على الاستاذ وان الوصول الى الله تعالى لا يكون  
الا بوضو العلم والشرع وانما العلم المباح  
لما حصلنا تلك الخلافة السنية والكوافاة  
من شهادة الانوار في روية الانبياء الكبار  
اذا اصدروا مكره او حرم شيئا في اليوم الاول  
فقرن بها الاول واللام وانما ما فعلنا ما فعلتم انه  
حرام لم ننه عنه في المنام فقلنا انه حلال ونحو  
ذلك من الترهات كل الحاد وضلوا في زيادته

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث

في الركعة الاولى والثانية وثلاث



الشريعة الخفية والكتاب الستة المتوترة ومحمد الأتقا  
 عليها وتجويز المظان والمطارد فيها العباد بالله تعالى  
**قال** انما على كل من سمع من هذه الاقاويل الما يطله  
 الا تكاد على قائله والجزء من مقتله بلا شك  
 ولا ترد ولا توثق ولا تليق ولا تفهم من جملتهم  
 فيكم بالانكشاف عليهم وقد صرح العلماء بان الالهاده  
 ليس من اسباب المعرفة بالاحكام وكذلك الروايات  
 المتأخره خصوصاً اذا كانها كتابا لعلم العباد ومنه  
 محمد علي القسوة واسلامه وقد قال سيد الخائفة النور  
 واعلم ان ادباً بطريقه والحقيقة جند البعد في معرفة  
 الهاد على الطريق على اسدودة الاعمال من افعى انزالها  
 صلى الله عليه وسلم وقال من لم يحفظ القرآن لم يكتب  
 الحديث لا يفتقد في هذه الامور علمنا وهذا  
 هذا ميثاق الكتاب والستة وقال الرعي السقطي رحمه  
 الصوف اسم الله تعالى معان وهو الذي لا يطلع نور معرفته

في هذا

في هذا

نور ووجه ولا يسكن باطنه في علمه شققة علمه  
 الكتاب ولا يعمل الكوامات على حثك محاذم النقص  
 وقال ابو زيد البسطامي رحمه لبعض اصحابه ثم بينا  
 حتى نظر اليه هذا الرجل الذي قد سخر نفسه بالولاية  
 وكان رجلاً معقوداً آتسماً ورثاً لهذا ففتننا  
 اليه فلما خرج من بيته ودخل المسجد روي رقة تجاه  
 القبلة فاضربنا ابو زيد ولم يسم اليه وقال هذا  
 الرجل غير ضامون على ادب من ادب رسول الله صلى  
 عليه وسلم فكيف يكون ضاموناً على ما يوعى وقال  
 لو نظرت الى رجل اعلم من الكوامات حتى ترفع في  
 الحوى فلو تقوىوا به حتى تنظر او كيف تجد عند  
 الامر بالمعروف وحفظ الحدود واداء الشريعة وقال  
 ابو سليمان الداراني رحمه في قلب النكته من كذا القول  
 انما شاملا لاجل الانبأ هذين عدلين من الكاين لانه  
 وقال ابو النور المصري وهو من علماء الحجة تعالى

في هذا

في هذا

في هذا

في هذا

في هذا



خاتمة حبيب الله صلى الله عليه وسلم في اخلافة و  
 اخلافة واولاده وبناته وقال الشافعي في حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم في السلام فقال لا يشترط ان يدرك  
 به رفقك الله تعالى من بين قرآنك قلت لا يا رسول  
 الله قال لا تأمك بسبتي وخذ منك السلامين و  
 نصيبك لاخرتك وخذ منك لا يملكه واهل بيته  
 جميعك خاتمة الاولاد وقال ابو سعيد الخدري في حديث  
 علي بن ابي طالب وهو باطل وقال محمد بن الفضل في كتاب  
 الاسلام من رفقك لا يعلو بما يعلو ولا يعلو بما لا  
 يعلو ولا يعلو بما يعلو ولا يعلو بما لا يعلو  
 كما ذكر من كلام سيد الطائفة ايضا فيقول في رسالة  
 الشريف انظر انما العاقل الطاهر الذي ان هو لا يعلو  
 شيخ على الطريقة وكما اورد في السلوك الى الله تعالى  
 والمقصد وحكم صيغته الشريعة الشريفة ويؤمن في يوم  
 الناطق على السيرة الاحمدية والحق الخفية فلا يفرقك

طائفة

طائفة بلطاع المستكين وشيخهم القاسم بن الحسين  
 الصائرين المصليين لهم بعد ان كانوا في الغنى عن  
 الشرع العيون وما يملين عن الصراط المستقيم خاتمة  
 عن شيخهم علماء الشريعة وما يملين عن مسالك شريعة  
 الطريقة فافوز كل الولي لهم في يوم يوم وحسن المصير  
 فهم طائفة طرية الله تعالى على العباد من يملين  
 يا باطل وخذ من الحق وهم يعلون **الفصل الثاني**  
 الاقتصاد في العمل الاقوي وذا الله فيكم المير لا يري  
 بكم العسر ويطا الله ان يحنن عليكم وعلى الاشياء  
 ضعفا ما يري الله فيجعل عليكم من يملين  
 الذين امنوا الاخر من طائفة ما اهل الله لكم ولا  
 تعتدوا في الله لا يحب المعتدين **فصل ثالث**  
 الله التي اخرج لعباده الهيبات من اوزق كل هي  
 للذين امنوا في الحياة الدنيا خالفت يوم القيمة كذلك  
 تعقل الارباب انهم يعلون طائفة ما انزلنا على الطائفة

في العمل الاقوي وذا الله فيكم المير لا يري  
 بكم العسر ويطا الله ان يحنن عليكم وعلى الاشياء  
 ضعفا ما يري الله فيجعل عليكم من يملين  
 الذين امنوا الاخر من طائفة ما اهل الله لكم ولا  
 تعتدوا في الله لا يحب المعتدين **فصل ثالث**  
 الله التي اخرج لعباده الهيبات من اوزق كل هي  
 للذين امنوا في الحياة الدنيا خالفت يوم القيمة كذلك  
 تعقل الارباب انهم يعلون طائفة ما انزلنا على الطائفة

طائفة بلطاع المستكين وشيخهم القاسم بن الحسين  
 الصائرين المصليين لهم بعد ان كانوا في الغنى عن  
 الشرع العيون وما يملين عن الصراط المستقيم خاتمة  
 عن شيخهم علماء الشريعة وما يملين عن مسالك شريعة  
 الطريقة فافوز كل الولي لهم في يوم يوم وحسن المصير  
 فهم طائفة طرية الله تعالى على العباد من يملين







الحاصل ذلك الفعل واحد  
والساكنين اثنين  
والساكنين اثنين  
والساكنين اثنين

[illegible]

والله اعلم  
بما فيه  
الهدى  
والله اعلم  
بما فيه

مما أدى الى ادمجها في المصنفين  
والاخرين والسادس الوسيط والآخر  
منه انما هو على العمود الرابع من  
الاولى والوسطى في ادمجها في المصنفين  
والاخرين

ودخل الله دونهما واخذ الله بالاسقع واذا احاطت وانتهت  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب  
 ان يقبل رخصه كما يحب العبد مغفرتة <sup>عن</sup> <sup>عن</sup>  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال  
 اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اقول الله  
 لا مؤمن النهار ولا مؤمن الليل <sup>عن</sup> <sup>عن</sup> فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انت الذي تقول ذلك  
 فقلت بلى يا رسول الله قال فلك  
 لا تسطيع ذلك نعم واقرهم وقرهم من الشهر  
 ثلثة ايام اقل الحصة يعشرونها واذ فضل ما  
 اذقرت فاني اطلق افضل من ذلك قال نعم يوما  
 واقرهم من ثلث فاني اطلق افضل من ذلك قال نعم يوما  
 واقرهم يوما واقرهم يوما فاذك صيام داود عليه السلام و  
 هو اعدل الصيام وفي رواية افضل الصيام قلت  
 فاني اطلق افضل من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

قولی آتی  
تبع الحق و بدل اشکال من ناسی الفاعل المذکور

38

مجلسه در روز دوشنبه ۱۳۰۲  
در محل اجتماعات روزانه  
در محل اجتماعات روزانه  
در محل اجتماعات روزانه

لا افضل من ذلك وزاد في رواية فان حشد عليك  
 حقا وان لم يحشد عليك حقا وان لم يركب عليك  
 حقا وفي اخرى انك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة  
 فقل يا ايها الله وان ذلك لا خير وما قال  
 فاقر القرآن في كل شهر قال يا ايها الله افضل  
 من ذلك فاقر في سبعة ايام قال فماذا قال فشد  
 فشد على عاتقك في كل يوم في الدعاء انك لا ترى لك  
 يوليك عن قتال فشد في الذي لا يملك  
 فلما كبر في ذلك فشد في كل رخصة من رخصته  
 وزاد في رواية لا يصام من صام لا دشنا وزاد في  
 رواية كان يركب على راسه السبع من القرآن في النهار  
 والليل فله اجر من ان يكون احفظ بالليل  
 واذا اراد ان يقول فقل يا ايها الله واصل  
 لو كان يركب شياخا في كل يوم في الدعاء في  
 اخرى ان رسول الله قال انك في الصيام شيا

قال  
أول ما في القرآن المسافر  
بما شئت على امره في آخره  
نكتة من كتاب التفسير في  
الكتاب  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن في القلب

داود عليه السلام وأحب القلوب ملوكاً وأود الناس  
 كان يام مصفاً للبل وقصوداً في سائر مذاهب  
 كان يصور ملوكاً ويعظمهم **أقول الفقه** قال  
 والاختيار لا يجوز الواجبات قبل الإلزام  
 عن أداء الفرائض قال على الله علم وإن فسدت  
 طينتك فأمرني بها وليس من الرضا أن يخبر أو يبرأ  
 من الطاهر الذي لا يترك وعدها من الطبع التي لا  
 ولا نكاح العادة لا يجوز هكذا ما ينبغي القول  
 فيه أيضاً الكسب أنواع وتوزد وهو كسب العبد والكفا  
 لنفسه وعياله وقضاه بدونه ثم قال إن ترك الواجب  
 بعد ذلك فهو وقال إن أكتب ما يدخر لنفسه ولغيره  
 فهو في صحة فقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بع المال وتصدق وهو الواجد على ذلك كما ينبغي  
 بقوله ويجوز أن يوفى بأداة أفضل من التي غلبت لها  
 لأن منفعة التخليل تخصه ومنفعة الكسب لغيره قال عليه  
 خير الناس من نفع الناس ثم قال في الدار خاتمة

وَالْقَوْلُ الْغَضَبُ أَيْ الدَّاءُ عَلَى حُسْنِ مَعْنَى  
الْقَوْلِ فِي الْعِلَلِ لِأَنَّهُ مَعْنَى  
الْقَوْلِ وَالْقَوْلُ

ك التي في عبارة عن مجموع  
لدي  
في الاثني عشر  
منه

222







منه لعله ومنه لعله

لا يمنع عن توجه القلب بشئ لا العلم مع الخلق ولا الأكل  
ولا الشرب ولا النوم ولا ملاقة النساء ويكون الملبس  
والغذاء يسوة فاقصاره على السلام على بعض العباد  
الظاهرين بها الفضل ولا تزد عليه السلام  
دائم لا يحسن العباد الطاهر وقد بلغ بعض المشايخ  
الاحتياط كان له حظ من هذه الدرجة حتى قال في  
الآن صار زيدا بن قارم في قرا صار صديقا  
حيث كان في نهاية يقصر من العباد الطاهر على  
الفرائض والواجبات والسنن وما كثر وشيئا  
كالعوم وفي رواية يجهد ورواها من رأى جهاد  
يجهد كاجتهاده حتى يصير صدقا وقاريا في  
نهاية نيكا الاجتهاد والطريق صلا فمما فعله الكثر  
ولو تأملت فيما كتبنا سابقا وما نقل عنهم حتى التام  
وجدت في أكثرها إشارة إلى هذا فضلا عما نقل من  
السلف من المتدينين العليين المذكورين وهذا

باب على النعم في الانسحاب اسم كان شيعت  
هذا الحال

المتدينين  
العليين  
المذكورين

هو المحل الصحيح والمحق الصريح فلا تفرط في حقهم ولا  
تفرط في اتباعهم ذلك سبيل واحد لله الذي  
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
**الباب الثاني** في الامور الممتدة في الشريعة المحمدية  
وهي ثلثة فصول سببين كلاهما موافق لله تعالى  
في فضل على حدة **الفصل الاول** في تصحيح الاعتقاد  
ونطبقه لمذهبي السنة والجماعة وحمله ان الله  
تعالى واحد لا يشبهه شئ ليس له جسم ولا عرض ولا  
جسم ولا حضور ولا امتداد ولا تعلق ولا ينطق ولا يشي  
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ولا يمكن ان يكون  
ولا يحصر عليه زمان وليس له جهة من الجهات الستة  
ولا في جهة منها ولا يجب عليه شئ ولا يحل فيه حادث  
تحكم لا يفعل شيئا الا بحكمه وفائدة فقال لما يشاء بلا  
اجابة بغيره عن صفات النقص كلها متصف بصفات  
الكمال كلها وليس له كمال متوقع قديم اذ لا بد له من صفات

الذي هو في مناجاة الله  
يقدر  
والذي هو بالعلم والقدرة والشيء  
المسورة والابواب العلى  
الجوهري والحكم والقدرة  
المسورة والمقدور والظاهر  
فوقه

المتدينين  
العليين  
المذكورين



منقول من كتابه في الدين والعبادة  
 في كتابه في الدين والعبادة  
 في كتابه في الدين والعبادة

قدية قائمة بذاته تعالى لا هو ولا غيره وهو الحيوة و  
 العلم والقدرة والسمع والبصر والارادة والتكوين  
 والكلام الذي ليس من جنس الخروف والاصوت واللمن  
 كلام الله تعالى غير مخلوق وورؤية الله بالانصار  
 جاثرة والعقل واجبة بالنقل في الار الاخرة في  
 لا في مكان ولا على جهة من مقابل او اتصال شعاع  
 وتوف مسافة والعالم بجميع اجزائه وصفاته ولو  
 افعال الهباء حيزها وشرفها حادث في خلق الله تعالى  
 لا حائل في تحريمه وتقديره وعلمه وادارته وقضائه والقبض  
 اختياراته لا في العلم بها يتأبون وعلمها يعاقبون  
 والخس منها برضا الله تعالى ومحبته والفتح منها ليس  
 بها والثواب فضل من الله تعالى والعقاب عدل  
 من غير مجاب ولا وجوب عليه ولا استحقاق من العبد  
 الاستطاعة مع الفعل وتطيق على سلامة الاسباب  
 والالات وصحة التكليف يعتمد عليها ولا يكلف العبد بما

ان على الاستطاعة به والذوق  
 في كتابه في الدين والعبادة



